الوقائع الإقتصادية

العولمة الاقتصادية - التنمية المستدامة

د. خبابة عبد الله   د. بوقرة رابح
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية
جامعة محمد بو ضياف المسيلة
الجزائر



مؤسسة شباب الجامعة
40 ش د/مصطفى مشرفة
تليفاكس : 4839496 الإسكندرية
Email:shabab.elgamaa@yahoo.com

الوقـائع الاقتصادية

العولمة الاقتصادية - التنمية المستدامة

من إعـــــداد

دكتور: خبابه عبدالله　　　دكتور :بوقرة رابح

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية

-جامعة محمد بوضيف-المسيلة.

الجزائر

٢٠٠٩

الناشر

مؤسسة شباب الجامعة

٤٠ ش د/ مصطفى مشرفة

الاسكندرية تليفاكس : ٤٨٣٩٤٩٦

E-mail.:Shabab-Elgamaa@yahoo.com



وقل ربي زدني علما

صدق الله العظيم

إهـــــــــداء

نـــشكرك ونـحمدك ربي، حمدا كثيرا يليق بجلال وجهك وعظـــيم سلطانك، يا خير معين يامن استجاب لدعواتنا نثني عليك الشكر كله ونـحمدك يا الله.

نهدي ثمرة جهدنا هذا:

إلى من جعل حبه من الإيمان

جزائرنا الغالية

المقـــدمـة العـــامة

المقدمة العامة

دراسة علم الاقتصاد تهدف أساسا لمسايرة وتصدى الإنسان لمعرفة واستنباط أسس أو بالأحرى نظم اقتصادية سواء في رفع مستواه المعيشي آو مواجهة الظروف السياسية والاجتماعية المفروضة في إطار مسايرة العصر من جهة، ومن جهة أخرى استنباط أو وضع حلول للمشاكل الاقتصادية حديثة الماضي، الحاضر أو المستقبل والمتمثلة في الندرة النسبية للموارد. سنتناول في هذه المقدمة النقاط التالية:

١- ماهية الوقائع الاقتصادية.

٢- وسائل ومناهج تحليل الوقائع الاقتصادية.

٣- القوانين الاقتصادية.

٤- علاقات الوقائع الاقتصادية بالظروف التاريخية.

٥- علاقات الوقائع الاقتصادية بالأفكار الاقتصادية في التشكيلات الاجتماعية المختلفة.

أولا: ماهية الوقائع الاقتصادية

تعنى دراستنا التاريخية الاقتصادية بدراسة وتحليل الظواهر الاقتصادية خلال فترات تطور المجتمعات من وجهة نظر تاريخية، وعلى هذا فكثيرا ما يطلق على علم التاريخ الاقتصادي اصطلاح التطور الاقتصادي أو تاريخ الأحداث والوقائع الاقتصادية .

أهمية تاريخ الوقائع الاقتصادية: تكمن في:

١- ضرورة التعرف على الوقائع المتعلقة بوفرة الموارد وتحديد الحاجات واختيار ما ينتج لإشباعها من سلع وخدمات، متمثلة في :

أ- الكمية المنتجة.

ب- الطريقة الفنية المستعملة لإنتاجها.

ج- المكان الذي يمكن أن يتم إنتاجها فيه.

د- أي الموارد يمكن أن تستخدم.

هـ- وفي ظل أي نمط للعلاقات بين القوى المنتجة.

٢- تتبع حركة المتغيرات التي تمر بها المجتمعات الإنسانية، من وقوف على علاقات الإنتاج Production Relations التي سادت فيها، على مستوى تقسيم العمل Division of Work ودور المنظم في تسيير المشاريع الإنتاجية.

من خلال الملاحظة، يعتقد أن دراسة تاريخ الوقائع الاقتصادية ليست أكثر من مجرد سرد لأحداث اقتصادية وحقائق علمية متباينة انبثقت خلال تطور المجتمعات الإنسانية، بينما يعتقد آخرون أنها عبارة عن دراسة النظم الاقتصادية ics SystemsomEcon أو النظريات الاقتصادية éoriesThEconomics التي ظهرت في المجتمعات المختلفة وعبر الأزمنة المتوالية لبيان الكيفية والاتجاهات التي اتخذها نشاط الإنسان الاقتصادي في علاجه للمشكلة الاقتصادية من واقع التجارب المختلفة.

فلدراسة التاريخ الاقتصادي أبعاد وأفاق اكبر من ذلك وهكذا أمكن لدراسة التطور الاقتصادي أو تاريخ الوقائع الاقتصادية أن ترصد حركة التغيير التي تمر بها المجتمعات المختلفة من حيث مسيرتها في سبيل التقدم الاقتصادي، إذ انه كلما ظهرت علاقات إنتاج جديدة وتم نضجها في إطار نظام قديم وحيث يبلغ النمو الاقتصادي حده النهائي في ظرف زمني معين اوجب عليه مزاحمة النظام القديم لأنه أصبح يعكس حالة اقتصادية تم تخطيها مثلا "النظام الإقطاعي والنظام الرأسمالي".

و للملاحظة هذا يرجع أيضا إلى الظروف السياسية والاجتماعية السائدة في أي فترة من فترات تطور الأنظمة وأيضا للطبعة الحاكمة ومدى استجابتها مع الظروف الراهنة في تلك الفترة "لمزيد من المعلومات راجع كتاب " صراع الطبقات لريمون آرون ترجمة عبد الحميد الكاتب".

ثانيا: وسائل ومناهج تحليل الوقائع الاقتصادية .

كما لاحظنا سابقا أن لدراسة الوقائع الاقتصادية أبعاد وآفاق أكبر من مجرد سرد لأحداث اقتصادية وحقائق علمية متباينة، من أهم هذه الأبعاد والآفاق ما يلي:

I – تنمية القدرة على البحث والبحث العلمي والتحليل: كثيرا ما تتيح معرفة الأساليب والطرائق العلمية التي يسلكها الباحثون الاقتصاديون لدى دراسة المشاكل المطروحة والطرق العلمية على غرار الدراسة والتحليل، ثم إنماء قدراتنا بهذا المجال، كما أن معرفة الأفكار والنظريات الاقتصادية التي سادت خلال فترات التاريخ تمكننا من التعرف على نتاج عقول رجال الفكر والفلاسفة وما توصلوا إليه من أفكار وأساليب لعلاج تلك المشاكل من جهة، ومن جهة أخرى الاستفادة من معرفة مشاكل وأخطاء الماضي لمعالجة مشاكل الحاضر وظروف المستقبل إثر انتقاء أحسن الطرق الموجهة.

II– استيعاب النظريات المعاصرة: إن دراسة النظريات والأحداث الاقتصادية التي تواجدت خلال فترات التاريخ الإنساني يساعدنا، ولحد كبير على فهم واستيعاب النظريات الحديثة، إذ لا بد قبل الإحاطة بسير الظواهر الاقتصادية المعاصرة الحديثة، من العودة إلى التاريخ الاقتصادي والإلمام بتطورات الوقائع الاقتصادية الماضية، فالنظرية الاقتصادية[١] كسائر النظريات العلمية الأخرى تساهم في تفسير حقائق معينة وتقدم الحلول للمشاكل القائمة.

---

(١) تعتمد النظرية فروض أساسية عامة، في بداية البحث، ثم تصل بالتسلسل المنطقي لنتيجة تطبق لوصف السلوك الاقتصادي للإنسان، أو لحل مشكلة معينة أو تقرير سياسة ما كأن تفترض مثلا، أن الإنسان يستلهم في سلوكه الاقتصادي Economic Behavior وجه المصلحة الذاتية، وأن حرية السلوك هذه تتيح الخير لكل الناس.

إن استيعاب النظريات الاقتصادية الراهنة سيكون متعذرا علينا دون الرجوع إلى أصولها العلمية ومنطقاتها الأساسية، وظروف نشأتها الأولى إذ من المعروف أن لكل نظرية علمية نقطة ابتداء تنمو بعدها بشكل حلقات تسلسل، وتترابط حتى تصل في النهاية إلى الحقيقة العلمية، وقد يتراءى لنا أننا نفهم النظرية بمجرد الإطلاع عليها ودراستها، إلا أن الواقع، فهذا الفهم لها ليس استيعابا كاملا وإنما إقرارا عقليا، حيث نلاحظ في الوقت الحالي أن كثيرا من النظريات إن لم نقل نظم لم يتمكن تحقيقها لأن العقل فقط هو الذي أقرها دون مراعاة الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية وحتى الظروف الداخلية البيئية، الظرف الزمني المستوحاة فيه والجماعة الاجتماعية المقررة عليها. فلهذا دراسة الوقائع الاقتصادية له أهمية بمكان في معرفة التسلسل التاريخي للأحداث الاقتصادية والاستفادة منها في إقرار مناهج جديدة متكيفة مع ظروف العصر والواقع.

III – استنباط العلاج للمشكلة الاقتصادية: يختلف علاج المشكلة الاقتصادية تبعا لتطور المجتمع الفني والتكنولوجي حسب تنظيمه الاقتصادي، لهذا كانت دراسة التاريخ الاقتصادي عونا للباحثين الاقتصاديين للتعرف على الأساليب المختلفة التي طبقت في علاج المشكلة [1] خلال العصور التاريخية.

---

(١) تلك المشكلة التي عمادها ندرة الموارد وتعدد الحاجات والتي لولا ذلك لما دعت الحاجة لدراسة علم الاقتصاد ولا التطور الاقتصادي، فالإنسان على وجه الأرض ومن العصور الأولى للتاريخ يسعى جاهدا في تبديد هذه الموارد مستغلا إياها لأقصى الحدود، مما جعلها متخلفة عن إشباع رغباته المتزايدة الأمر الذي سبب نشوء هذه المشكلة والتي ستبقى قائمة طالما كان من المتعذر إشباع الحاجيات والرغبات الإنسانية.

IV – تدبير ظروف المستقبل: تبين لنا دراسة تاريخ الوقائع الاقتصادية تحديد الروابط التي نشأت بين الأحداث الاجتماعية المختلفة، لنتمكن بواسطتها من الاستفادة من تجارب الإنسانية لتدبر ظروف ورسم آفاق المستقبل .

V – استلهام السياسة الاقتصادية الناجعة: تستدعي دراسة تاريخ الوقائع الاقتصادية استلهام الأفكار الجديدة لرسم السياسة الاقتصادية التي قد ينجم عنها نقل سكان مجتمع متخلف من الفقر والجمود إلى الغنى والتقدم والازدهار.

وهذه الأهمية تبرز بشكل واضح أمام الدول النامية بشكل خاص، إذ أن النظرية الاقتصادية التي تلاءم مجتمع معين قد لا تلاءم مجتمعا آخر، لهذا لابد من استنباط النظرية التي تتفق مع ظروف ومشاعر الأمة ونفسيتها وتاريخها في إطار يدمج الأمة ضمنه ويتفاعل معها خلاله كل أفرادها. وتعتبر أكثر الدول نجاحا في رسم السياسة الاقتصادية المثلى، وهذا نادرا ما يكون، تلك التي هي أكثرها اطلاعا على تاريخ الوقائع الاقتصادية وأسلوب تحليل الظواهر السائدة والتدابير المتخذة حيالها.

ولخير دليل على ذلك السياسة الاقتصادية التي سلكتها يوغسلافيا سابقا حيث استطاعت بفضل أسلوبها الاقتصادي المتبع أن تخرج نوعا ما، من ركب التخلف الاقتصادي.

وفي ضوء تحديد الوقائع والظواهر محور الاهتمام في تحليل التطور الاقتصادي للمجتمعات المختلفة، يثار تساءل التالي :

– هل يشكل التاريخ في مسيرته وتطوره، مجرد مجموعة من الحوادث المنفصلة غير المترابطة التي تحكمها اعتبارات الصدفة والعشوائية أما أنه يتكون من مجموعة من الوقائع المنطقية والمترابطة ؟

يشكل هذا التساؤل نوعين من الاختلافات في وجهات النظر:

أ- مشكلات الندرة التي نشأ من علاقة الأفراد بالأشياء النادرة وهو اتجاه المدرسة الحدية الذي يعني أساسا بالأمور الكمية في التحليل.

ب- مشكلات العلاقات الاجتماعية الناتجة عن الإنتاج والتوزيع بين أفراد وأفراد حيث تكون الأشياء مجرد واسطة بين هؤلاء الأفراد وهو اتجاه المدرسة الماركسية (١).

فإذا عدنا للنقطتين السابقتين (أ، ب) هناك سؤال يطرح نفسه، هل هناك حتمية تحكم تاريخ الوقائع الاقتصادية في اتجاهات معينة؟ ثم مدى الأهمية النسبية لطريقة الإنتاج السائدة في تحديد مرحلة تطور النظام الاقتصادي لأي مجتمع ؟

للرد على الشطر الأول من السؤال، هناك فريقين أو مذهبين من المفكرين، الفريق الأول يرفض الحتمية التاريخية مثل الاقتصادي الألماني "rSchmolle" و المؤرخ الإنجليزي ."ving Fisherl" حيث يقررا أنه لا حتمية وأن الحدث التاريخي عشوائي وليس حتمي مطلق، أما الفريق الثاني فيؤمن بالحتمية التاريخية مثل الفيلسوف الألماني "Hegel" والمفكر الاشتراكي "Engels"حيث يقررا أن الحتمية في التطور والقوانين الاجتماعية والاقتصادية كبقية القوانين الرياضية والطبيعية وهي مطلقة وليست نسبية وأن الحتمية حسب رأي " Engels "هي ارتباط الحوادث التاريخية.

---

(١) إن الندرة النسبية (ندرة الموارد بالنسبة للحاجات) وفقا للفكر الاشتراكي الماركسي هي ظاهرة اجتماعية، فإذا نظر إليها كأساس للمشكلة الاقتصادية فيكون ذلك بوصفها ظاهرة من وجهة نظر المجتمع وليس باعتبارها ندرة لدى الفرد.

أما الرأي العام السائد في هذا الصدد، فيعتبر كموقف الفيلسوف الاجتماعي الفرنسي "كونت" لأن القوانين الحاكمة للتطور التاريخي موجودة ولكنها نسبية وليست حتمية مطلقة فما انطبق في أوروبا لا ينطبق بالضرورة على دول المغرب العربي عموما والجزائر خصوصا، وما انطبق في أوروبا كذالك لم ينطبق بالضرورة في روسيا أو الدول الآسيوية وهنا تظهر مدى أهمية الطبقة الحاكمة وسياستها المتبعة ومدى تأثيرها الاجتماعي والاقتصادي اتجاه الأمة فنلاحظ أن الاتجاه الديكتاتوري العادل الذي نهجته اليابان "في القرن السابع والثامن عشر" استطاع أن يكيف الفرد الياباني ويجعله رجل يتحلى بالروح المثلى للعمل.

و نخلص من هذا إلى أن قوانين التطور الاقتصادي نسبية وأنها تختلف باختلاف الأزمنة والأمكنة. أما فيما يخص الشطر الثاني من السؤال، فهي نظرية تطور النظام الاقتصادي بحسب طريقة الإنتاج، وما أقامه ماركس من بناء نظري شامل لنشأة النظم الاقتصادية وتطورها في إطار التكوينات الاجتماعية المختلفة، حيث اعتمدت على أفكار أساسية هي :

قوى الإنتاج	أدوات الإنتاج-قوة العمل- المعرفة الفنية السائدة
علاقات الإنتاج	نوع ملكية الإنتاج "و سائل الإنتاج"-تحديد نوع وشكل علاقات الإنتاج السائدة في مجتمع ما-قيمة وشكل الإنتاج فيه.
أسلوب الإنتاج	قوى الإنتاج- علاقات الإنتاج -نوع شكل الملكية

" سوف نعود إلى هذه النقطة في مواضيع قادمة"

ثالثا. القوانين الاقتصادية

تدل كلمة قانون على ثلاثة معان يمكن توضيحها في:

أ- الأحكام القانونية المفروضة: أحكام الزواج، قوانين البيع، تأميم الصناعة، فعندما تمنع الدولة مثلا تصدير الرساميل أو تحدد الأجور فإنها تصدر قانونا أو حكاما يسن قاعدة حقوقية.

ب- القاعدة: كالقوانين الأخلاقية، كأن نقول مثلا أجرة العامل يجب أن تضمن له العيش الملائم مع متطلبات السوق.

ج- الصلات القائمة بين الظواهر الكونية: كالقوانين المجردة والمنطقية في الرياضيات أو الصلات القائمة بين العرض والطلب في السوق الحرة دون أي تدخل أو قيود "إذا زاد الطلب وقل العرض ارتفعت الأسعار وإذا قل الطلب وزاد العرض انخفضت الأسعار" .

و تنقسم القوانين إلى طبيعية وعلمية واقتصادية، فأما الطبيعية فهي قوانين خالدة ثابتة تعمل بمعزل عن الإنسان كقانون الجاذبية العام مثلا، وإما القوانين الاقتصادية فهي بنظر الاقتصاديين الاشتراكيين قوانين موضوعية نشأت مع نشوء المجتمع الإنساني، وتتبدل بتبدله فبعضها يظهر وبعضها يختفي تبعا لظهور أو زوال العلاقات المعبرة عنها، وأما الاقتصاديين الرأسماليين فيعتبرونها كالقوانين الطبيعية ثابتة حتمية لا تقبل الاستثناء فإذا اجتمعت لها نفس المقدمات تحققت لها نفس النتائج، فالأسعار مثلا تتعين في السوق التي تسودها المنافسة الحرة Free Concurrence في مستوى معين وفق قانون اقتصادي معين فإذا اختل شرط توفرها كأن يحدث احتكار Monopoly مثلا فإن الأسعار تتغير وهذا لا يعتبر خروجا عن القانون "كالماء الذي لا يتجمد في درجة الصفر إلا إذا كان نقيا" .

ويعني القانون الاقتصادي إيجاد علاقة معينة بين ظاهرتين أو أكثر من الظواهر الاقتصادية، وتتمثل هذه العلاقة في ربط السبب بالنتيجة كقانون الطلب والعرض أو أن انخفاض السعر هو السبب الذي يقضى إلى نتيجة معينة هي زيادة الكمية المطلوبة.

ويلاحظ أن التنبؤات الاقتصادية وتوقعات نتائج ارتفاع السعار وتفشي البطالة وغيرها يدلان على حقيقة سريان القوانين الاقتصادية في المجتمعات وفي الواقع، فإن هذه القوانين تتيح لنا توقع الخطط والمسارات اللازمة لتوجيه السياسة الاقتصادية وهي ذات صلة مباشرة بالإنسان مما دعا الاقتصادي الأمريكي " فونميزيس" أن يصف الحياة الاقتصادية بقوله: إنها تخضع للقانون المحدود بالإرادة الإنسانية، حيث يضع الإنسان أهدافه نصب عينه ويسعى إليها، وقد وصف مفكر اقتصادي ايطالي أن الاعتراف بالقوانين الاقتصادية يساوي في طبيعته الاعتراف بطبيعة الإنسان الاقتصادية.

و تختلف القوانين الاقتصادية حسب طبيعة النظام الاجتماعي والاقتصادي، ففي النظام الاشتراكي تسود القوانين التالية:

- التطور المنهجي للاقتصاد القومي.
- القانون المخطط للإنتاج.
- التوزيع حسب العمل.
- من لا يعمل لا يأكل.

وهناك قوانين اقتصادية تسود في النظام الرأسمالي ومنها:

- قانون العرض والطلب في نظرية الأسعار.
- قانون الغلة.
- القانون الحديدي للأجور.

- قانون المنافسة الحرة.
- قانون التراكم الرأسمالي.
- قانون غريشام Gresham في التداول النقدي.
- قانون الناتج المتزايد في الصناعة .

وقد ذهب رجال الفكر الاقتصادي من تفسير القوانين الاقتصادية من نواحي شتى، فالفيزيوقراطيون ورواد المذهب التقليدي اعتقدوا بالقوانين الأزلية الحتمية وأطلقوا عليها النظام الطبيعي واعتبروا أن الاستسلام لهذا النظام يعني السعادة والرفاهية، وأخذ الاقتصاديون الرياضيون بفكرة السببية، فكل حادث تسبب في حادث آخر- أو نتيجة لغيره - وأن هذا التأثير متبادل ويعبر عن ذلك بمعادلة جبرية أو بخط بياني فمثلا التغير في أسعار البضائع يتبع كمية العرض، أما أصحاب المفهوم الآلي للقانون الاقتصادي فقد استعملوا مصطلحات فيزيائية في الاقتصاد (كالتوازن التام، التوازن الثابت، السكون) واعتبروا أن الإنسان خاضع لقوانين الطبيعية بشكل جبري.

واعتقد رواد المدرسة التاريخية بفكرة النسبية في الحياة، وبمفهوم القانون الاقتصادي المؤقت، وأنكروا القانون الطبيعي الأبدي الذي سنّه المدرسيون التقليديون والذي يسري على كل المجتمعات وفي كل الأوقات وبشكل واحد، وذلك نظرا لأن الإنسان يتغير ويتبدل بتبدل المؤسسات الاجتماعية والحادثات الاقتصادية هي حادثات متغيرة، فالملكية الفردية لم يكن معترف بها في كل العصور فهي إذن لا تشكل سنة طبيعية مطلقة، لهذا كان في رأي التاريخيين الألمان أنه من الضروري الاعتماد على التحليل التاريخي للحوادث الاقتصادية أكثر من الاعتماد على التحليلات الفردية. وفي هذا الصدد يشير "هيلد بران" أن الإنسان نتاج التاريخ وحاجاته مع غيره من الناس في تطور مستمر .

ولقد حاول التاريخيون الاقتصاديون في النصف الثاني من القرن التاسع عشر دراسة تاريخ الأحداث الاقتصادية والوقائع الاجتماعية للعصور المختلفة من جوانب شتى.

ففي انجلترا حاول "Rogers" و"Lesley" دراسة تاريخ الصناعة والأسعار في العصور القديمة، بينما في فرنسا اهتم "Leplay" بتاريخ الطبقات الاجتماعية و"Levasseur" بتاريخ الطبقات العاملة (من أيام يوليوس قيصر حتى الثورة الفرنسية). أما من بلجيكا درس " Lave Laye" تطور أشكال الملكية .

وعموما فان أنصار المدرسة التاريخية نحو نفس المنحنى الذي سلكه المفكر العربي ابن خلدون في أبحاثه عن القوانين الاجتماعية التي تسير وفقها المجتمعات وأكدوا أهمية الوقائع الاقتصادية التي يمكن استخلاصها من التاريخ الاقتصادي بناء العلم الاقتصادي على أسس متينة وكان لهم تأثير كبير في توجيه هذا العلم نحو الأبحاث التاريخية.

رابعا: علاقات الوقائع الاقتصادية بالظروف التاريخية:

تعتبر الأحداث الاقتصادية الماضية هيكل التاريخ الاقتصادي، كما أن الأحداث الاقتصادية الجارية ستكون تاريخا اقتصاديا للأجيال القادمة، ولقد تطورت الفكرة الاقتصادية خلال مراحل تاريخ الإنساني تطورا بليغا، وتحولت من مجرد تأملات حِكَمِيَّة أو فلسفية حتى صارت كيانا عليما مستقلا له أصوله وقواعده، ففي ظل المجتمعات البدائية القديمة كان الهدف الأساسي لكل فرد هو إشباع حاجاته مباشرة أي القيام بإنتاج ما يكفي لاستهلاكه واستهلاك كل ما ينتجه، وكان الناتج القومي هو كل ما لدى الأفراد من منتج حيث أن المجتمع لا يسوده أي طابع طبقي.

و مع تطور الثروة في أيدي البعض، اخذ يظهر نظام الرق الذي اعتبر أول تشكل من أشكال الاستغلال في التاريخ، ففي هذا العصر التاريخي،

امتلك الإنسانُ الإنسان، وأخضعه لنفوذه واعتبر الرقيق من ممتلكات السيد المنقولة، كالحيوانات، وأدوات العمل، وجرد العبيد من كافة الحقوق السياسية والمدنية. وتميزت هذه الحقبة التاريخية بظهور تخصص العمال وتقسيم العمل وساد تناقض اجتماعي حاد تفجرت من خلاله ثورات العبيد ضد المالكين، حيث نلاحظ هنا أنه ظهرت أول معارضة إنسانية للاستغلال، وقد مفكرو الإغريق في ذلك العصر لمواضيع منها:

- المبادلات السلعية والنقدية.
- قضايا النقود والأسعار.
- الاحتكار وملكية الأراضي.

حيث أن تلك المواضيع اصطبغت بالصبغة الأخلاقية دون الحقائق الاقتصادية، كما أن إنتاجهم الفكري لم يتسم بالطبيعة العلمية لأنه لم يعتمد على الطرق المنظمة في البحث والتحليل.

بينما تناول باحثو العصور الوسطى قضايا منها:

- الثمن العادل.
- شرعية الملكية الخاصة.
- والنظر إلى الربا والإبقاء على الأوضاع الراهنة وإضفاء عليها الطابع الديني المحض.

حيث ساد في تلك العصور نظام الاقتصاد المغلق الذي مس القطاع الزراعي دون غيره من القطاعات، إذ تشكل فيه الأسرة وحدة اقتصادية مستقلة تعيش على الاكتفاء الذاتي، حيث ينتج أفرادها جميع السلع الضرورية لمعيشتهم ويستهلكون كل ما ينتجون، لأن الأسواق، التجارة، النقود والمبادلات لم تكن معروفة آنذاك.

وفي تلك الفترة كانت وسائل الإنتاج والتقنية بدائية حيث استخدمت " La Brouette" والمطاحن المائية والمجرفة وبعض الآليات البدائية الأخرى. وبمرور الزمن بدأت تظهر الملكية الخاصة للأرض القابلة للبيع والشراء ومعظمها ملكية إقطاعية احتكارية، وتميز الإنتاج بالركود وانخفاض مستوى تطور القوى المنتجة وكانت المبادلات التجارية ضعيفة لعدم وجود النقود والمواصلات مما سبب جمود اقتصادي لعدم وجود الاستثمار ولضيق الأسواق، وكان توزيع العمل في حدوده البسيطة.

كل ذلك تمخض عنه نزوح ريفي أي هجرة الفلاحين من ظلم الإقطاع، فامتهنوا الصناعة اليدوية، وظهر نظام السوق، ثم ازدهرت التجارة وارتفعت مستويات المعيشية وسادت فكرة أن رضي كل فرد بطبقته الاجتماعية المنتمي لها، حيث بدأ الاقتصاد المعرض (في نطاق المدنية) يظهر وتوسعت الحرف (تجارة، حدادة، حياكة، خياطة) حتى استخدم بعض العمال في شكل مشاريع صغيرة عائلية.

ومنذ القرن الخامس عشر ظهر نظام الطوائف والجماعات الحرفية بسبب ظهور المدن وتطورها وكثرة أصحاب الحرف مما دفعهم لتجميع صفوفهم في جمعيات حرفية منظمة لحماية مصالحهم المشتركة، وكان هذا النظام حكر قانوني للمهن الصناعية والتجارية تفرض على من يود الإنظمام إليهم أن يمر بمرحلة عامل مبتدئ، مساعد ثم صاحب حرفة حيث يجتاز بعدها امتحانا عسيرا (يطلب فيه تقديم عمل أو صنعة شخصية) أمام لجنة محلفة من معلمي الطائفة مما سبب استغلال واحتكار الحرف في يدي فئة قليلة.

ومع بداية القرن السادس عشر أخذ وضع التطور الاقتصادي حدا فاصلا بين الجمود والنشاط نظرا لظهور الاكتشافات العلمية والجغرافية، فعلى الصعيد الجغرافي تم اكتشاف القارة الأمريكية ١٤٩٢ على يد " كريستوف

كولومبس" وفي ١٤٩٧ وصل "فاسكو دي جاما " إلى الهند، وفي ١٥٠٠ أبحر "كابرال" في البرازيل وفي ١٥١٩ دار ماجلان حول الأرض.

أما على صعيد الإصلاح الديني والعلوم فقد قامت ثورة "مارتن لوثر" و"كالفن" على السلطة الكنسية وانقسم المجتمع الأوروبي على نفسه وعلى الصعيد العلمي تم اكتشاف البوصلة والمطبعة ثم نشأت الروح القومية وتم فصل الدين على الدولة مما مهد إلى ظهور الدولة الحديثة.

أما على الصعيد الحياة الاقتصادية فقد أخذت تزدهر وتنمو المبادلات التجارية، وبرز دور الأساطير البحرية كوسائل النقل وتدفق المعدن الثمين من أمريكا إلى أوربا عن طريق إسبانيا (١).

خامسا: علاقات الوقائع الاقتصادية بالأفكار الاقتصادية في التشكيلات الاجتماعية المختلفة:

بعد الاكتشافات الجغرافية والإصلاحات الدينية " أي انفصال الدين عن الدولة " ثم النمو الاقتصادي بعد جلب الأموال من القارات المكتشفة كان من جراء ذلك ارتفاع الأسعار بشكل هائل حيث تعرفت أوروبا مبكرا على ظاهرة التضخم النقدي مما جعل رجال الفكر الاقتصادي يعكفون على معالجة تلك الظاهرة. وكان أول من لاحظها الاقتصادي المركانتلي "Jean Bodin" ووضع النظرية الكمية بالنقد (وتتلخص بأنه كلما ارتفعت كمية النقد كلما انخفضت قيمته، وترتفع القيمة بتقلص الكمية أي أن قيمة النقد رهن بكميته)، هذا أدى إلى:

- ارتفاع دخول التجار.
- نشاط حركة المدن.

---

(١) لقد قدر ما ادخل من ذهب وفضة منذ ١٥٠٢ إلى ١٦٦٠ ما وزنه ١٨٠طنا من الذهب و١٧ ألف طن من الفضة.

- تكدس الثروات في يد فئة قليلة.
- تطور العمل المصرفي.

مما دعى الاقتصاديين التجاريين إلى تدوين كثير من الأفكار الاقتصادية مثل:

- قضايا التجارة الدولية.
- الميزان التجاري.
- الضريبة الجمركية.
- ميزان المدفوعات.

ثم أولوا اهتماما خاصا بسلطة الدولة وأهمية تدخلها في الشؤون الاقتصادية حتى أخذ علم الاقتصاد مصطلح الاقتصاد السياسي نظرا لارتباط الاقتصاد بنفوذ الدولة، ولكنهم لم يلتزموا أيضا بأسس التحليل العلمي والأدوات المنطقية حيث كان الاقتصاد آنذاك متقدما كفن وليس كعلم.

ومن المفيد أن ننوه أن دراسة وتحليل الظواهر الاقتصادية وطرق البحث العلمي في الاقتصاد لم تظهر في أوروبا إلا في القرن السابع عشر، ومن الاقتصاديين من عزى ذلك إلى المفكر الإنجليزي "W. Petty" في كتابه المشهور" الضرائب " ١٦٦٢ حيث أعتمد في تحليله على الإحصاء وأشار إلى أول نظرية له وهي " قيمة العمل" التي كانت موضوع دراسة فيما بعده عن طريق " آدم سميث "، " ديكارت " و" ماركس" وتناولت أبحاثه مبادئ قيمة عن: الربح، النقود والمالية العامة ونادى بالحد من تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية حيث سيطر التجاريون عن الاقتصاد

والسياسة[١] وقد اعتبر بعض المفكرين الآخرين أن الفيزيوقراطيين " Physiocrates " هم الذين وضعوا حجر الأساس في طرق البحث الاقتصادي حيث كان الفرنسي الطبيب " فرانسوا كيسناوى" هو زعيم مدرسة الطبيعيين حيث وضع عدة مؤلفات أهمها "الجدول الاقتصادي" ١٧٥٨ واعتبرت معطياته أسلوبا جديدا ومتقدما في البحث والتحليل . كما اعتبر آخرون أن"آدم سميث" في كتابه " ثروة الأمم " ١٧٧٦ هو واضع أول دراسة علمية متعمقة في علم الاقتصاد.

ولكن الحق يقتضي أن نقول ونؤكد أن العلامة الاقتصادي والمفكر الاجتماعي "ابن خلدون" سبق هؤلاء بأكثر من ثلاثة قرون وكان وراء أكثر النظريات الحديثة الكلاسيكية منها والتاريخية، فلقد جمع في بحثه العلمي بين الطريقة الإستنتاجية والطريقة الاستقرائية .

إذا كان أرسطو وأفلاطون مرتكز الانبعاث الغربي فإن ابن خلدون يشكل دائرة معارف إنسانية استفاد منها الغرب والعرب حيث كتب عنه الاقتصادي الفرنسي "لويس بودا-Lewis Bodin "، " من المدهش حقا الوقوف على دقة طريقة ابن خلدون العلمية القائمة على قانون السببية، وعلى غزارة الأفكار الجديدة في عصره التي أوردها وجعلها قبل آدم سميث الملقب بابي الاقتصاد السياسي بأربعمائة عام، فقد شرح تقسيم العمل والتخصص المهني والنقود والقيمة والسكان وغير ذلك من النظريات الاقتصادية وليس من المبالغة في شيء اعتباره من أعظم الاقتصاديين الأول ".

---

(١) حاول " بتي" دراسة الاقتصاد بشكل علمي على نهج العلوم الطبيعية وذلك في كتابه الحساب السياسي Political Arithmetic بالتعبير بالأرقام والأوزان والمقاييس عن الظواهر الاقتصادية.

لقد وردت تقسيمات مختلفة للنظم الاقتصادية التي سادت عصور التاريخ، فبينما اعتمد كارل ماركس التقسيم الآتي:

- نظام الرق.
- نظام إقطاعي.
- نظام رأسمالي.
- نظام اشتراكي.

أخذ "فرانسوا بيرو"بالتقسيم على أساس:

- نظام مغلق.
- نظام طوائف.
- نظام رأسمالي.
- نظام جماعي.

وقد قسم الألماني "هبلد براند" التاريخ الاقتصادي من حيث التداول إلى ثلاثة عصور:

- عصر المقايضة.
- عصر التداول النقدي.
- عصر التداول الائتماني.

وذهب الاقتصادي الأسترالي " Colin Clark" إلى تقسيم التطور الاقتصادي إلى عهود ثلاثة:

- عهد الإنتاج البدائي ويقوم على الصيد والقنص ورعي المواشي والزراعة.
- عهد الإنتاج الحرفي والصناعي.
- عهد الخدمات ويشمل التجارة وجميع أنواع الخدمات.

كما أثار الاقتصادي الألماني "بوشر- BÏsher " إلى التقسيم التالي:

- الاقتصاد العائلي المغلق.
- الاقتصاد الحرفي المهني (في نطاق المدنية).
- الاقتصاد القومي.

ويشير فرانسوا بيرو أن الخصائص المميزة للنظم الاقتصادية المختلفة هي:

١- الأهداف التي يسعى إليها النظام (سواء تحقيق الأرباح أو إشباع الرغبات).

٢- مستوى تطور وسائل الإنتاج وأساليب الإنتاج الفنية.

٣- التنظيم الاجتماعي والسياسي والقانوني (نظام الملكية، الحريات الاقتصادية، علاقات العمل برأس المال).

و في تحليل التطور الاقتصادي يصادف أحيانا تحيز عالم أو مفكر اقتصادي لوجهة نظر سياسية معينة تؤثر على فكره الاقتصادي، فالمدرسيون التقليديون مثلا تبنوا الأفكار الليبرالية السياسية لحزب التحرير في بريطانيا من ١٨٤٢ إلى ما بعد الحرب العالمية الأولى، حيث دافعوا عن أفكار الحزب في مجال الاقتصاد وكيفوا نظرياتهم الاقتصادية وفق متطلبات ذلك العصر بعيدا غن المطامع الشخصية، بينما كان التجاريون في وضع آخر، بغية التوصل إلى السياسة ورجال الحكم فيها، توافقت آراؤهم مع منهج الدولة.

و جدير بنا أن ننوه إلى الحضارة الإسلامية التي بدأ ظهورها ٦١٠م حدثا تاريخيا عظيما مما دعى احد المفكرين الأوربيين بوصفها "بأنها كانت العصر الفضي للشرق الأوسط كما وصفها " آميل درمنجهام" في كتابة "القيم الخالدة في الإسلام" بأنها " نظام اجتماعي اقتصادي يقوم على أسرة متماسكة، المال فيها وسيلة لا غاية، والملكية الفردية حق محترم من غير استغلال ولا احتكار" كما كتب " جواهر لال نهرو" في كتابه " لمحات من

تاريخ العالم " يعتبر العلماء العرب في العصر الإسلامي، بحق، آباء العالم الحديث، وان بغداد تفوقت على كل العواصم الأوربية" عدا قرطبة عاصمة اسبانيا في العهد الأموي".

كما عالج الخليفة الثاني "عمر بن الخطاب" ظاهرة اقتصادية يطلق عليها في الوقت الراهن " الانكماش النقدي" وذلك بزيادة النقود ووفرتها، وقد سبق " ابن ذري الغفاري" ما أتى به الاقتصادي الانجليزي المشهور " J. M. Keynes" عندما أشار إلى أن نقل المال من الغني إلى الفقير يزيد من سرعة دوران النقود مما يؤدي إلى الانتعاش الاقتصادي والنشاط التجاري.

كما أن " القامي أبو يوسف" في كتابه "الخراج" يعتبر مؤسس علم المالية الذي لا يزال دستورا حتى في عصرنا هذا، كما أضاف مرجعا اقتصاديا العالم الإسلامي " المقريزي" في كتابه " الميزانية العامة " ومن المفيد أن نقف هنا للإشارة إلى أن النظام الإسلامي سعى لإقامة مجتمع متوازن يضمن لأفراده الكفاية والعدل والمساواة والحرية ويعتمد على الأسس الدينية التالية:

١- الملكية المتعددة (الجماعية)، فالملكية الخاصة مصانة كوسيلة للعمل والكسب وليست للاستغلال أما الملكية العامة للمجتمع يعني حق التضامن الاجتماعي إذ أن هناك ثروات ليس للأفراد في إنتاجها فتستغل من قبل المجتمع.

٢- الحرية الاقتصادية للفرد في ظل القيم والمثل الإسلامية خشية الاحتكار والاستغلال.

٣- عوامل الإنتاج هي " الطبيعة والعمل" ويعتبر رأس المال عنصر غير أصيل ولكنه كضرورة فنية حيث لا ريع ولا فائدة والكسب للعمل وحده الذي هو مصدر الملكية، والإنتاج لا يمثل غاية في ذاته، ولكنه وسيلة لتحقيق غاية هي رفاهية الفرد والجماعة.

٤- مبدأ العدالة الاجتماعية، القائم على أساس التكافل العام والتوازن الاجتماعي حيث يعزز عدالة توزيع عوامل الإنتاج نظام الوراثة حتى لا تكون حكرا في يدي أفراد قليلة.

كما شرعت الزكاة كعدالة توزيع الثروة، مما يهيء للمجموع، ارتباط قائم على البر والتعاون والإحسان، يأخذ الانسجام مكانه بديل الصراع الطبقي وصراع المتناقضات ويجعل الحياة صحية خير لتفاعل مبدع من العمل والإنتاج والتوزيع والاستهلاك ولخير دليل على ذلك قول الرسول صلى الله عليه وسلم " إن الأشعريين إذا رحلوا من الغزو وقل طعامهم في المدينة جمعوا ما كان عندهم في ثوب واحد ثم قسموا بينهم في إناء واحد بالسوية".

بناءا على ما سبق جاءت مساهمتنا في عرض أهم الوقائع الاقتصادية من القرون القديمة إلى بداية العقد الأول من القرن العشرين ،كمحاولة لتحقيق جملة من الأهداف:

١- تغطية العجز السائد في هذا المجال بالنسبة لطلبة العلوم الاقتصادية والتسيير على مستو ى الجامعة الجزائرية وخاصة النظام الجديد ل.م.د.

٢- تمكين الطالب الإلمام بالمواضيع الاقتصادية الكبرى.

٣- تدعيم المكتسبات القبلية .

٤- تهيئة الطالب لدراسة المقاييس في مرحلة التخصص.

٥- إثراء المكتبة الجامعية بهذا النوع من الدراسات.

لقد تدرجنا في إعداد هذه الدراسة من الجزء إلى الكل وفق منهجية مبسطة مستعينين بجملة من المراجع الحديثة باللغتين العربية والأجنبية، حيث أنجز الدكتور بوقرة رابح القسم الأول : بعنوان الوقائع الاقتصادية من التاريخ القديم إلى بداية القرن العشرين بجملة من الفصول الفصل الأول : **الأحداث الاقتصادية في التاريخ القديم، والفصل الثاني** الوقائع الاقتصادية في البلاد الإسلامية قبل الاستعمار الرأسمالي، **الفصل الثالث:**

الاقتصاد الإقطاعي في أوروبا، الفصل الرابع : **النهضة الاقتصادية وبناء النظام الرأسمالي**، الفصل الخامس: **الوقائع الاقتصادية المعاصرة.**

أمـــا الدكـــتور خبابه عبدالله فتكفل بانجاز القسم الثاني بعنوان العـــولمة حـــيث تطـــرق فـــي الفـــصل الأول لماهية العولمة من حيث نـــشأتها،تعار يفهـــا المخـــتلفة ،تحدياتها،حقيقتها .والفصل الثاني بعنوان العولمة الاقتصادية حيث تم التطرق لمفهوم العولمة الاقتصادية وأنواعها، أدواتهـــا المختلفة، علاقتها باستراتيجيات التنمية،أما الفصل الثالث بعنوان آثـــار العولمة الاقتصادية حيث تطرق إلى تأثير العولمة الاقتصادية على الاقتصاد العالمي بصورة عامة، والاقتصاديات الناشئة خاصة مع تحليل أزمة كل من المكسيك وجنوب شرق آسيا.

و القسم الثالث بعنوان التنمية المستدامة حيث تطرق في الفصل الأول لمفهـــوم التنمية المستدامة وفي الفصل الثاني المؤتمرات المختلفة للتنمية المستدامة من ١٩٩٢ إلى ٢٠٠٧ وفي الفصل الثالث لواقع التنمية المستدامة في الجزائر.

وفـــي الأخيـــر يـــرحب المؤلفان بكل نقد بناء يساعد على تطويرهذا الكتاب فى الطبعات القادمة بإذن الله، والذي يأمل أن يكون وسيلة تساعد الطالـــب علـــى تعميق المفاهيم ويجد فيه الغاية التي ينشدها لنفسه، كما يتقدمان بالشكر لكل من أمدهما بالعون من قريب أو بعيد.

نرجو من الله أن يجعله عملا صالحا مقبولا، والله هو الموفق والهادي إلى سيبل الرشاد.

دكتور. خبابة عبدا لله - دكتور. بوقرة رابح

كلية الاقتصاد والتجارة والتسيير

جامعة محمد بوضياف - المسيلة -الجزائر

ALGERIA

القسم الأول
الوقائع الاقتصادية من التاريخ القديم
إلى بداية القرن العشرين

الفصـــل الأول

الأحداث الاقتصادية في التاريخ القديم

الفصـــل الأول

الأحـداث الاقتصــاديــة في التــاريـخ القديـم

تمهيد : الحياة الاقتصادية في التشكيلات الاجتماعية البدائية من خلال المقدمة عرفنا أن تاريخ الوقائع الاقتصادية ينقسم إلى قسمين أساسين:

أ- النظام البدائي أي ما قبل التاريخ : ويطلق عليه أيضا عصر المشاعية البدائية أو عصر ما قبل التاريخ وقد أمتد ما يقارب ١٩ ألف سنة، كما انقسم هذا النظام بدوره إلى ثلاثة مراحل:

١ - مرحلة الوحشية: تبعا لفنون الإنتاج المستخدمة تتقسم هذه المرحلة إلى ثلاثة أطوار:

- الطور الأول اعتمد على الجمع والتقاط الثمار والنباتات الطبيعية الغابية أي انه في ذلك الطور لم يفرق بين الإنسان والحيوان الوحشي إلا في التصرفات الإنسانية. أما الأدوات المستخدمة فكانت العصي والحجارة.
- ينما تميز الطور الثاني باحتراف الصيد للسمك وباستخدام النار المتولدة عن الاحتكاك.
- أما الطور الثالث فقد اتسم بالتوسع النسبي في الصيد والرقي في صنع القوس والسهم في الصياد وخاصة بعد اكتشاف النار ومعرفة أهميتها.

٢- مرحلة البربرية: لقد تطور الفن الإنتاجي في هذه المرحلة نسبيا حيث لجأ الإنسان لتربية الماشية وزراعة النباتات ثم تطور بعد ذلك لتربية الحيوانات المنزلية وري الزراعة ثم استخدام الآجر والحجارة في البناء، واتسمت نهاية تلك المرحلة باستخدام المحراث والتوسع في الزراعة.

٣- مرحلة التمهيد الحضاري: وتعبر هذه المرحلة هي الحد الفاصل بين النظام البدائي والنظام المدني أي نظام الرق كنظام أولي من النظم المدنية.

١) **عناصر النظام البدائي :** وتتمثل في النقاط التالية:

أولا: القوى المنتجة وتشمل:

أ- **أدوات الإنتاج:** تتمثل أدوات الإنتاج في الحصى والحجارة واتسمت أي تميزت بالبدائية والبساطة وظلت لمدة طويلة حتى سميت تلك الفترة الزمنية " بالعصر الحجري" ومع التطور اكتشف الإنسان المعادن واستطاع تشكيلها في صنع الأدوات المعدنية مما انعكست نتيجته في الزراعة وذلك باستخدام المحراث، وبحرث مساحات واسعة توصل الإنسان إلى طريقة ري تلك المساحات.

ب- **فنون الإنتاج :** كان لتقدم أدوات الإنتاج تأثيره على مبدأ تقسيم العمال حيث كان في بادئ الأمر قائما على أساس الجنس، الرجل في شؤون الصيد والحرب والمرأة في شؤون البيت والأسرة، وبظهور مبدأ تقسيم العمل، زادت إنتاجية العمل ثم ظهر التقسيم الاجتماعي الأول للعمل حيث تخصصت بعض القبائل في الزراعة والآخر في تربية الماشية ثم بمرور الزمن وازدهار صناعة المعادن تخصصت بعض القبائل الأخرى في صناعة أدوات الإنتاج كالمحراث وغيرها.

ثانيا: الإطار التنظيمي (العلاقات الاجتماعية والقانونية والسياسية):

أ- **التنظيم الاجتماعي:** بتزايد التكاثر السكاني انتظم الإنسان البدائي في تنظيم العشيرة على رباط الدم، ثم بتطور الزمن حلت الأسرة محل نظام العشائر وخاصة بعد معرفة الانتماء الأبوي.

ب- **العمل:** مع قسوة الطبيعة وبساطة أدوات الإنتاج اضطر الإنسان إلى العمال الجماعي والجهد المشترك وذلك للتغلب على مصاعب الحياة.

ج- **التوزيع:** نظرا لقلة الإنتاج وبساطة أدوات الإنتاج كان توزيع الناتج على أساس مبدأ التساوي بين أفراد العشيرة ثم الأسرة.

د- **الملكية**: كانت هي الأخرى قائمة على أساس الجنس كفنون الإنتاج إذ كان الرجل يملك أدوات الصيد والمرأة تملك الأدوات المنزلية.

أما فيما يخص أدوات الإنتاج التي تستخدم استخداما جماعيا فكانت ملكا جماعيا عدا الأدوات الحربية التي كانت تملك ملكية شخصية، إلا أنه في أواخر تلك النظام بدأت الملكية الخاصة في الظهور تدريجيا وذلك بحلول الزواج الفردي محل زواج الجماعة مع الإيثار وباعتبار الأسرة الزوجية هي الوحدة الإنتاجية (الاقتصادية).

ثالثا:هدف النظام: يتمثل الهدف الأساسي للنظام البدائي في الإشباع المباشر للحاجيات فلم تكن المبادلة ونظام الأسواق أهدافا لهذا النظام، حيث أن نظام السوق ظل تقريبا مجهولا في هذه الفترة، أما نظام المبادلة فقد ظهر بعد مبدأ تقسيم العمل إلا أنه كان مبادلة جماعية تتم بين القبائل وبتطور نظام المبادلة ظهر نظام النقود السلعية كعامل ثاني في المبادلة.

٢) **اضمحلال النظام البدائي** : هناك عدة عوامل أدت إلى نهاية النظام البدائي وظهور نظام اجتماعي اقتصادي جديد:

ا) تقدم الفن الإنتاجي وخاصة بعد اكتشاف المعادن وتطور أدوات الإنتاج.

ب) اتساع نطاق المبادلة، مما خلق فرص عمل جديدة وأدى ارتفاع قيمة العمل البشري وضرورة الحاجة إلى قوة عمل جديدة.

ج) ظهور فئة جديدة لا تمارس الأعمال المتعارف عليها كالزراعة وتربية الماشية والحرف، هذه الحرفة تخصصت في المبادلات وهي فئة التجار مما جعل بوادر ظهور نظام جديد.

د) الحروب بين العشائر أو القبائل، حيث تواجدت أسرى الحرب الذين كانوا يكلفون بالعمل الإنتاجي وخاصة أن قيمة العمل البشري كانت في حاجة ضرورية لزيادة الإنتاج.

كل تلك العوامل أدت إلى تدهور النظام البدائي وظهور نظام الرق.

II - نظم الحضارة بدءا بنظام الرق حتى العصر الحالي

١) الحياة الاقتصادية السائدة في عهد الرق: لقد بينا سابقا العوامل التي أدت إلى انهيار النظام البدائي، حيث أن تلك العوامل هي نفسها أسباب ظهور نظام الرق من ذلك لقد شكلت الحروب المصدر الرئيسي بمد المجتمعات بالعبيد إذ كان للرقيق أهمية كبيرة في النظام الاجتماعي والاقتصادي لتلك الفترة ومن هذا يقرر " انجلز" انه بدون نظام الرق، ما قامت دولة اليونان، ولما بلغت من الفن والعلم ما بلغت، ولما قامت الإمبراطورية الرومانية، وبالتالي لما قامت أوروبا الحديثة "سوف نبحث في هذا الموضوع أنظمة الرق في المجتمع البابلي، اليوناني والروماني.

١-١) المجتمع البابلي: سوف نتطرق في هذا المجتمع إلى النقاط التالية:

ا) علاقات الإنتاج: انحصرت في ملكية مالكي العبيد التامة لجميع وسائل الإنتاج وتشغيله الإنتاج أنفسهم.

ب) قوى الإنتاج: تطورت بشكل ملحوظ حيث استخدم في الزراعة وعلى نطاق واسع الأدوات المعدنية (البرونزية ثم الحديد).

ج) الحرف: أخذت أدوات الحرفيين تزداد اتقانا وتعددت أنواع التخصصات الحرفية، فانتشرت الحياكة بشكل واسع، حيث كان المواطنون الأحرار هم الذين يزاولون الحرفة بينما العبيد استخدموا في أعمال البناء والأشغال الشاقة الأخرى.

د) التجارة والصناعة: مع تطور التجارة البحرية أخذ الاهتمام في صناعة السفن لنقل وتبادل المنتجات ولهذا اخذ الإنتاج يكتسب طابع التبادل البضاعي بعد أن كان إنتاجا يهدف لسد الحاجات.

هـ) المصارف المالية والنقود: لقد تعرف المجتمع البابلي على المصارف ٢٢٠٠ ق.م. وكان للعمليات المصرفية أهمية بالغة مما دفع المملكة

أن تشرع قانونها الشهير بتحديد الفائدة القصوى على المحصولات الزراعية بنسبة ٣٠ % وحددت فائدة النقود بنسبة ١٢ إلى٢٠%، كما اعتبرت بابل من أهم الأسواق الرئيسية لملتقى القوافل المحملة بالسلع والذهب والأحجار الكريمة.

١-٢) **المجتمع اليوناني**: وجد هذا المجتمع خلال القرنين الرابع والخامس قبل الميلاد، أما النشاط الاقتصادي فكان قائما على الزراعة واستخراج المعادن وتصنيعها، وعلى التجارة الخارجية وقد شغلت الزراعة مساحة قدرها ٢٠ % من إقليم الدولة وظهرت الوحدات الإنتاجية مثل:

أ- **وحدات كبار الملاك**: وتشغل نسبة ضئيلة من إجمالي المساحات المزروعة إلا أنها أحسن الأراضي خصوبة، تزرع بالحبوب وتتربى عليها الماشية وبالطبع العبيد والعمال الأجراء هم الذين يقومون بالعمل الإنتاجي.

ب- **وحدات المالكين الصغار**: تشمل معظم الأراضي الزراعية ذات جودة منخفضة يملكها أكثر من نصف السكان يقوم بالعمل الإنتاجي الأسرة وما تملكه من عبيد مستعملين أبسط أدوات الإنتاج.

ج- **الوحدات** التي يستخدم فيها عبيد الدولة لقاء الحصول على جزء عين من الإنتاج.

كما اهتم المجتمع اليوناني بصناعة الأسلحة والأواني المنزلية، وقامت وحدات حرفية تجمع أفراد عائلاتهم وعبيدهم وبعض العمال الإجراء، وكان محرك الإنتاج الطلبات المسبقة من التجار وغيرهم. كما منحت المعادن لمن يستطيع العمل بها.

أما بالنسبة للتجارة: فقد عرفت التجارة الخارجية رواجا نسبيا وخاصة بعد صنع السفن التجارية وقامت لتعوض عجز القطاع الزراعي في سد

احتياجات السكان من المواد الغذائية. كما انتشرت النقود ونشطت المبادلات النقدية وعمليات البيع والشراء. أما حق التعامل بالفضة فكان حكرا على الدولة فقط.

بالنسبة للتنظيم الاجتماعي، كان المجتمع مجتمع رق وعبودية، ساد فيه نظام الطبقات ففي قمة الهرم الاجتماعي يتصدر طبقة الملاك الارستقراطيين التي تنظر للعمل اليدوي نظرة سخرية، تحصل على الريع العقاري دون أن تساهم في الإنتاج، وتلي هذه الطبقة طبقة متوسطة من صغار الملاك والحرفيين ثم طبقة الأجانب المحرومين من الحقوق السياسية وفي أسفل الهرم تقع طبقة العبيد الذين يقع على عاتقهم، وحدهم، العمل الإنتاجي " زراعي، صناعي، تعديني" والأعمال المنزلية وخدمة المحاربين في الحروب. لهذا كانت تجارة العبيد من النشاطات الاقتصادية المربحة.

١-٣) <u>المجتمع الروماني</u>: إذ يعتبر النظام الروماني أوضح مثال على النظام الاقتصادي الزراعي، القائم على الرق، ففيه الزراعة هي النشاط الاقتصادي الأساسي، وملكية الأرض الزراعية هي الاستثمار الوحيد المأمون، ثم الرقيق هم أساسي النشاط الاقتصادي.

بالنسبة للزراعة بدأت بشكل المزرعة العائلية الصغيرة ما لبثت أن أخذت تتوسع بالتدريج ويتوسع بتوسعها ملكية فئات قليلة من الأراضي الزراعية أما علاقات الإنتاج فقد كانت قائمة على أساس الملكية الفردية لوسائل الإنتاج وزادها توسعا عمل العبيد الاستثماري دون مقابل، حيث تخصصت منتجات المزارع الكبرى بصورة رئيسية للبيع في السوق، ولهذا اعتبر أن ما يميز النشاط الاقتصادي آنذاك تطور الإنتاج المثير من هدف إشباع الحاجات الاستهلاكية إلى الإنتاج بهدف المبادلة وتكوين الثروات من قبل التجار وأصحاب رؤوس الأموال.

أما فيما يخص التجارة فقد انحصر النشاط التجاري في البداية بتبادل منتجات القرية الغذائية بمنتجات المدينة الحرفية، وبعد الفتوحات الرومانية نشطت الحركة التجارية وتكونت طبقة التجار وأصحاب رؤوس الأموال الجديدة، واخذ التحول ينتقل تدريجيا من الاقتصاد الزراعي إلى الاقتصاد التجاري وأخذت تختفي معه الطبقة المتوسطة من الزراع.

و أدى نمو التجارة والتداول النقدي إلى تطور الرأسمال النقدي الربوي وأخذت تنشأ شركة الملتزمين الذين كانوا يقومون بالعمليات التسليفية ويلتزمون بجبي الضرائب وانتشرت بصورة واسعة مكاتب الصرافة حيث كانت عملية حفظ النقود وتحويلها تتم هناك. أما الأشخاص الذين كانوا يمارسون مهنة التجارة والربا وتقديم القروض بفائدة، بدؤا ينفصلون تدريجيا وشكلوا طبقة اجتماعية مميزة سميت طبقة الفرسان.

و سادت التجارة الخارجية فيما بعد فكانت تستورد روما من الولايات التابعة إليها المنتجات الزراعية وتصدر إليها المصنوعات المعدنية.

أما بالنسبة للتنظيم الاجتماعي فقد أباح القانون الروماني استيلاء المواطنين الأحرار على العبيد الأجانب كما كانت الدولة تبيع للمواطنين أسرى الحروب حيث كان البنيان الطبقي يتألف من:

أ- طبقة النبلاء (الأشراف) وطبقة الفرسان.

ب- طبقة العامة وطبقة العبيد.

<u>العوامل التي أدت إلى سقوط نظام الرق:</u>

أ- نتيجة للفائض الاقتصادي والتوسع التجاري وتدفق الفضة من مناجم اسبانيا ونتيجة لعدم وجود أسواق جديدة للتعامل الخارجي عدا الولايات المجاورة، حدثت الأزمة الاقتصادية في القرن الثالث الميلادي وأدت إلى تفاقم التناقضات الاجتماعية تفاقما حادا حيث أخذ المستأجرون والفلاحون الأحرار وفقراء المدن يناضلون معا ضد

مالكي العبيد، مما أشعل كثيرا من الانتفاضات والثورات كان على رأسها ثورة " سبارتاكوس ".

ب- حرب القبائل الجرمانية ضد الإمبراطورية الرومانية في القرن الرابع والخامس الميلادي وذلك نتيجة سخطهم عن النظام الاستبدادي الحاكم في روما ونتيجة للصراع بين الملاكين الكبار والفلاحين الأحرار.

ج- الفتح الإسلامي الذي التف حول شواطئ البحر الأبيض المتوسط والذي كان فاصلا لنظام الرق وهكذا فإن سقوط روما كإمبراطورية سجل في الوقت نفسه انهيار النظام العبودي بشكل كلي.

بنهاية العهد الروماني كان من المفروض أن تنتهي تلك الطبقات أو تمحي أثار تلك النظام، إلا أنه حدث العكس، حيث أن النظام الطبقي قد مد جذوره أكثر في الفترة التي تلت العهد الروماني، فترة تكوّن العلاقات الإقطاعية أي بداية تطور النظام الإقطاعي.

<u>III - العوامل التي أدت إلى نشأة التقسيم الاجتماعي وتعميقه</u> : كانت هناك عدة عوامل أدت إلى تعميق النظام الإقطاعي من أهما:

أ- القضاء على العهد الروماني، وبانتهائه لم تكن هناك قوة ملكية أو عسكرية تفرض نفسها على الإقطاعي أو النبيل مما زاد في طغيانه.

ب- القضاء على ثورة العبيد مما شجع الفرسان والنبلاء وصفاء الجو السياسي لهم.

ج- الحضارة الإسلامية فتوحاتها كانت السبب في محاصرة اروبا اقتصاديا مما أتاح للطبقة الأولى التوسع أكثر وزيادة تدهور الحالة الاجتماعية والاقتصادية للطبقة الثانية.

د- التحول الديني في القرون الوسطى وسيطرة الكنيسة على كل الأفكار السياسية، الاجتماعية والاقتصادية وهذا طبعا تحت إشراف الطبقة الأولى أي طبقة النبلاء.

الخصائص الاجتماعية والاقتصادية التي تميز بها التقسيم الاجتماعي الأول تمثلت في:

- كان الهيكل الاقتصادي زراعيا ولحد بعيدة واعتبرت الزراعة كمصدر الثروة الأساس ورغم ما خلفه من سلبيات حول النظام الإقطاعي إلا أنه كان نعمة على المجتمع الأوروبي من حيث تطوره الزراعي وتمسكه بأحد الدعائم الاقتصادية الدائمة التي لا تنبض، وكان على جانبها بعض الصناعات كالنسيج والتطريز وغيرها مع قدر بسيط من التجارة الخارجية.
- سيطرة الإقطاع بديل سلطة الملوك والحكومة، فالأرض ملك النبلاء ورجال الدين، مما دعا المزارعين الصغار لطلب حماية هؤلاء مقابل تنازلهم عن الأرض. وساد النظام الطبقي الذي يبدأ برقيق الأرض (الفلاح) ثم طبقية التجار والصناع ثم الأشراف والكهنة ورجال الكنيسة وأخيرا الحاكم.
- قيام النظام الحرفي في المدن، لم تكن المدينة تلعب دورها الرئيسي في الاقتصاد. لكن مع الزمن أخذت تنمو العلاقات الاقتصادية بين الولايات مما زاد في توسع السوق وزيادة الطلب على خدمات أصحاب المهن والحرف.
- أما عن النقود فكان ينظر إليها على أنها أداة قانونية لتبادل الثروات بين الناس وأن الحاكم أو الأمير بصفته ممثلا للجماعة يمكن له صك العملة دون التلاعب في وزنها أو تخفيض قيمتها أثناء عملية صكها وذلك حدا للفوضى التي يمكن أن تحدث وتؤثر على الطبقة الأساسية.

IV– **الفترة التمهيدية لنشأة النظام الإقطاعي:** وتسمى بعصر الاقتصاد الملق الذي امتد من القرن الخامس الميلادي حتى نهاية القرن العاشر.

أدى توسع الفتوحات الإسلامية إلى عزل أوربا والتأثير على تجارتها وتفكيكها وخاصة بعد سقوط العهد الروماني إلى أجزاء بشكل ممالك صغيرة حكم كل منها أحد الأمراء (النبلاء) مما استطاعوا فيما بعد الحصول على سلطات واسعة ساعدت على استقلالهم عن السلطة المركزية، وفي داخل تلك الممالك الصغيرة، بدأ الفلاحون الصغار يتنازلون عن أراضيهم للنبلاء وكبار الملاك تخلصا من أعباء الديون والضرائب، الأمر الذي سهل لأمراء الإقطاع سيطرة أشد في مقاطعاتهم، وهذا بدوره أعزاهم ودفعهم للتنازل فيما بينهم عن النفوذ والسلطة فشبت الحروب الأهلية بين المقاطعات وانقطعت العلاقات التجارية فيما بينهم.

لهذا أخذت كل مقاطعة تأخذ بسياسة الاقتصاد الاكتفائي (مما أطلق عليه الاقتصاد المغلق) وكانت تتشكل من:

١- السيد (أو النبيل) الذي يملك الأرض وما عليها من وسائل إنتاج ومن الفلاحين الأقنان.

٢- طبقة الفلاحين الاقنان [1]وهي فئة نشأت في تلك الفترة تمثل حالة وسط بين الرق والحرية. وقد ارتبط القن بالسيد الإقطاعي ارتباطا إلزاميا خاضعا لبعض مظاهر العبودية. أما العلاقات الاجتماعية

---

(١) ظهر نظام القنانة مع توسع نفوذ كبار الملاك في الأرض على حساب طبقة صغار المزارعين فتنازلوا عن الأرض وعن جانب من حريتهم بغية حمايتهم من الغزو الجرماني وتخلصا من أعباء الضرائب ووطأة الديون واعتبر القن غير مملوك بشخصه لسيده ولكنه مرتبط بسيده وبالأرض التي يستثمرها تحت إشرافه، ولم يكن لهذه العلاقة الارتباطية أي صفة قانونية وكان من التزامات القن مثلاً نحو سيده أداء واجبات معينة كالخدمة في أرضه (بالسخرة) وتقديم جزء من محصوله واستعمال أدوات السيد دون غيره أما انتقاله من الأرض التي يزرعها والزواج فيكون بإذن وموافقة السيد.

للإنتاج الزراعي فكانت قائمة على أساس الفصل بين حق ملكية الأرض الذي يحتفظ به السادة وبين حق استعمالها وحيازتها الذي يباشره المنتجون، وأما نظام حيازة الأرض وأدوات الإنتاج فكانت إلى قسمين:

- **القسم الأول:** ويختص به السيد ويزرع لحسابه ويسمى أرض الدومين.
- **القسم الثاني:** يقسم على الفلاحين الاقنان لاستعمالهم الخاص.

أما من حيث طرق وأساليب الإنتاج فقد تطورت نتيجة استخدام القوى المحركة للمياه الجارية في إدارة الطواحن ثم استخدام قوة الجر الحيواني واستخدام المحراث الثقيل ذي العجلات وغيرها من الأدوات المعدنية الأخرى.

الخلاصة

و خلاصة القول فإن تلك الفترة التاريخية كانت قائمة على فلسفة تعتمد الزراعة مرتكزا والمقايضة أساسا للتبادل (نظرا لقلة الذهب)، واتخذت التجارة والصناعة كعاملين مساعدين ثانويين.

كما تميز التنظيم السياسي لتلك الفترة أن الدولة موجودة بشكل غير مركزي، نظرا للصلاحيات الكبيرة التي يتمتع بها النبلاء في ممارسة السلطة. فالسيد الأكبر يحكم على تابعية من السادة، والشريف يحكم على فلاحيه، وتجد طريقة الإنتاج هذه جذورها في المجتمع القديم منذ أن بدأ كبار الملاك من الطبقة الارستقراطية يقامون سلطة روما ويوسعون ملكياتهم على حساب الملكيات الأصغر.

وكل هذا كان لفائدة الملاك الكبار لأنه أكثر ربحا لهم عن إنتاج العبيد الذين لم يمكن لهم أي دافع للإنتاج.



الفصل الثاني

الوقائع الاقتصادية في البلاد الإسلامية قبل الاستعمار الرأسمالي

الفصل الثاني

الوقائع الاقتصادية في البلاد الإسلامية قبل الاستعمار الرأسمالي

تمهيد : ينظر المؤرخون إلى فترة العصور الوسطى الطويلة التي مرت بها أوروبا كفترة ظلام فكري وتأخر اقتصادي، وكان من ابرز الإشعاعات الحضارية التي بزغت منذ القرن السابع الميلادي، إشعاع الحضارة الإسلامية التي قامت على قوة العقيدة وانتشرت مع الفتوحات الإسلامية حتى وصلت إلى أجزاء عديدة من أوروبا.

١) الشريعة الإسلامية وأثرها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية :

جاءت الشريعة الإسلامية، وظهر معها أول تشريع جعل حقا للفقراء في أموال الأغنياء، بحيث لم يعد إشراك أفراد المجتمع في الثروة الوطنية العامة مسالة ضمير أخلاقي، بل أصبح قانونا وتشريعا يلتزم به كل فرد، توفرت فيه شروطه، بأدائه (كالزكاة مثلا) لقوله تعالى " خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها". وعندما وصلت الخلافة عمر بن عبد العزيز كانت هذه المشكلة أول ما أثاره في خطبته، فقال " أيها الناس إني قد خلعت ما في أعناقكم من بيعتي فاختاروا لأنفسكم ... ثم ثنى بزوجته فاطمة بنت عبد الملك بن مروان وقال لها: اختاري إما أن تردي حليك إلى بيت المال وإما أن تأذني لي في فراقك، فإني أكره أن أكون وهو في بيت واحد، فقالت لا بل أختارك يا أمير المؤمنين عليه وعلى أضعافه لو كان لي". وكان بسبب تلك الإدارة الحكيمة أن ازدهرت الحالة المالية والاقتصادية للشعب لم تعرفه قبله ولا عرفته بعده خلافة إلى يومنا هذا، حيث قال يحي بن سعد " بعثني عمر بن عبد العزيز على صدقات افريقية فاقتضيتها، وطلبت فقراء نعطيها لهم فلم نجد فقيرا، ولم نجد من يأخذها مني لقد أغنى عمر بن عبد العزيز الناس، فاشتريت بها رقابا فأعتقتهم". يتضح لنا من ذلك أن:

أ) الإسلام كما برهنت على ذلك الآيات والأحاديث وسلوك الرسول صلى الله عليه وسلم وبعض خلفائه كان يمكن أن يستخرج منه نظام اقتصادي عام وشامل لكل فترات التطور الاجتماعي .

ب) مبدأ التطبيق العادل يمكن أن يرى في أي نظام وفي أي فترة كما توصل إليه عمر بن عبد العزيز.

ج) التوسع والابتكار على ضوء الشريعة الإسلامية مع تطورها حتى تصبح قوانين وتدخل في عادات الحكومات وتصرفاتهم الاقتصادية.

٢) **الطبقات والمجتمع الإسلامي:** إن الأطماع والصراعات كانت وما زالت قائمة في مختلف الحضارات من أجل الاستيلاء على الأرض والموارد الاقتصادية، ولخير دليل على ذلك الولايات المتحدة وغزوها للعراق وأفغانستان، وهذه الصراعات أو بالأحرى التطاحن من شأنه أن يخلف أو يخلق طبقات اجتماعية واقتصادية، حيث أن الصور العالقة في أذهاننا أن في العالم الإسلامي عمرانيين متناقضين هما البدو والحضر وهذه حقيقة تظهر في نفوذ الإقطاعية السلطانية وفي التبادل، حيث أن البدو كمنتج مرغم على القيام ببعض التبادلات وحيث أنه لا يسيطر على السوق وما دام مرغما على ذلك، فإن مستهلكي الحضر يستنقصون ويعطون أبخاص الأثمان للمنتجات البدوية بدعوى أنها من صنع الطبيعة، وهذا يعتبر وجها من أوجه الاستغلال الطبقي، حيث يظهر فيه تحديد ظالم لقيمة الأشياء وطمس العمل الذي أدى إلى إنتاجها، وخوفا من عدم توفر الأمن الغذائي تفطنت الكثير من الدول للتدخل من أجل حماية المنتج وفي نفس الوقت المنتج وذلك بتقديم الدعم الكافي لمواصلة العمل الإنتاجي.

٣) **تصنيف الطبقات الاجتماعية في المجتمع الإسلامي**

تصنف الطبقات في المجتمع الإسلامي حسب تواجها السكاني ونشاطها الاقتصادي:

أ) طبقات العمران البدوي حسب الإنتاج والمعاش وهذه تتمثل في:

- رحل القفاز الذين يعيشون على تربية الإبل مثل صنهاجة الصحراء (المرابطون) في العصور الوسطى والطوارق والرقيبات في العصر الحالي.
- رحل الهضاب والسهوب والمناطق نصف الصحراوية من السكان الذين يعيشون على تربية الماشية مثل زنانة وبنو هلال في العصور الوسطى والأرباع في الوقت الحاضر.
- أنصاف الرحل من السكان الذين يعتمدون على تربية الماشية مع قليل من الزراعة مثل بنو مرين وبنو عبد الواد في العصور الوسطى والشاوية الجنوبيون في الوقت الحالي.
- المزارعون وينقسمون بحسب نوع إنتاجهم، ولكنهم في الجملة يكونون طبقة واحدة تعيش على زراعة الحبوب وغرس الأشجار، وزراعة الخضر وتربية عدد قليل من الماشية ولكنهم مستقرون بالقرى أو ضواحي المدن مثل كتامة الفاطميون ومصمودة الموحدون في شمال إفريقيا.

ب) طبقات العمران الحضري وتتمثل هذه الطبقات في:

- الطبقات التي لا صلة لها بالإقطاعية السلطانية وهي طبقات فقيرة كالصناع أي أصحاب الحرف البسيطة وصغار التجار المحليون الذين يقومون بيع المنتجات الصناعية أو الزراعية المحلية.
- الطبقات التي لها صلة بالإقطاعية السلطانية وهي طبقات غنية مثل:
  1) كبار التجار والممولون الذين يعتمدون على البيع بالجملة وعلى البحر والقوافل والذين يملكون مساحات واسعة من الأراضي الزراعية ويعيشون في المدينة.

٢) البيروقراطيون ذوو الوظائف السلطانية العالية مثل الوزراء، كبار الكتاب، الفقهاء والقضاة.

٣) أهل السلطان وهم كل من لهم صلة دم أو قرابة بالسلطان وأعوانه من كبار الإقطاعيين المتحالفين مع الدولة، الأمراء والولاة وقادة الجيش.

٤) **الإقطاعية والمجتمع الإسلامي**

يؤخذ من التاريخ أن القرى الزراعية في المجتمع العربي قبل الإسلام كانت قرى نصف استرقاقية أي السادة أنفسهم يعملون في حقولهم كما أن تربية الماشية كانت هي الأخرى من أشغال السادة والعبيد معا، وبمجئ الإسلام سن بشان نظام الأرض التشريع الأول الذي كان يتعلق بالزكاة والخراج، وبعد توسع المجتمع الإسلامي وقع تدقيق هذا النظام في زمن عمر بن الخطاب بعد الاستيلاء على الأراضي الواسعة بالعراق والشام ومصر؛ حيث اهتدى إلى فكرة المورد الثابت الدائم الذي هو الخراج، ليوزع على جماعة المسلمين المحتاجين، وبمرور المزن أصبحت فكرة الملكية تتطور تطورا سريعا وخاصة بعد اعتقاد بعض الجماعة الإسلامية أنه كان من الواجب توزيع الأراضي المحتلة على أفراد الجماعة حسب الأسبقيات في الإسلام وهذا ما يميز به العهد الأموي.

لكن هذا التوزيع ما لبث إلا يسيرا حتى تحول إلى إقطاعية، كانت في زمن ظهورها الأول تتصف بمظهرين:

المظهر الأول: هو تملك بعض الأفراد، أراضي بالعراق والشام، وتركوا عليها عمالها وأخذوا لأنفسهم خراجها فتضخمت بذلك ثرواتهم وانتقلت من بعدهم إلى أبنائهم مما أدى إلى تكوين طبقة من أثرياء العقار مما يمكن تسميتهم إقطاعيين.

المظهر الثاني: ويتمثل في إقطاعية الدولة التي كانت تستغل بيت مال الجماعة الإسلامية، لخلق طبقة مستغلة لعمال الأرض وللأمة جمعاء في نفس الوقت، هذا هو المظهر للإقطاعية عند المسلمين.

في حقيقة الأمر كانت هذه الإقطاعية في بادئ الأمر قائمة على أساس خدمة الجماعة الإسلامية لكن التطور الزمني، وخاصة في العهد الأموي والعباسي ثم من بعده العهد العثماني، تحولت الإقطاعية عمليا إلى الأخذ بالنظم والسلوكيات الإقطاعية الجارية، حيث اتسمت بالخصائص التالية:

ا) استيلاء أرباب السلطة ومساعديهم على الأراضي الخصبة وبحكم الحاجيات المتزايدة والتبذير المسرف انقلبت الأوضاع وأصبح الفلاحون الصغار يعانون عبئا ثقيلا من الإتاوات والخراج .

ب) تحول بيت مال المسلمين في جميع معانيه ووظائفه، إذ أصبح شبه خزينة خاصة برجال السلطة يتصرفون في أموال الدولة حسب رغباتهم.

ج) قد خلف هذا التصرف علاقات جديدة بين المالكين والفلاحين الذين كانوا يعتبرون بمثابة للأرض، مما أدى إلى توضيح معالم الطبقية وبروز الإقطاعية بروزا واضحا اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وحتى سلوكيا.

نلاحظ انه يجب على الباحث في المجتمعات الإسلامية أن ينتبه إلى تاريخيتها وقوة تباينها، وسرعة حركيتها بسبب تناقضاتها الداخلية وان القبلية والأعراق التي تتطمس معالمها في هذه التناقضات لاتفسر الأحداث والصراعات بقدر ما يفسرها التباين الاقتصادي والتطرف في التناقض الذي يفرضه الحكم الإقطاعي النوعي الذي كانت عليه الدولة الإسلامية فمثلا لا نحكم على الإقطاعية بأنها من نفس العرق والأمر كما كان بالنسبة للإقطاعية الأوربية، بل نجد في المجتمع الإسلامي أن ابن أمير

يصبح متسولا في مجموعة من المتشردين وان البدوي يصبح أميرا يحارب من اجل الدفاع عن الحضارة.

٥) **العمل والإنتاج وعلاقات الإنتاج** : بدأ الإسلام في فتوته محاربة ظاهرة اجتماعية إذ أولى لها اهتماما كبيرا حيث كان في دعوته ومبدئه وبعض قوانينه وسيرة جماعته الأولى معاديا للرق، داعيا إلى استئصاله من الأمة التي كان الأولون يبنون قواعدها كما كان الاتجاه العام في الأخلاق الإسلامية تحرريا، يكره الطبقات والعرقيات ويدعو إلى المساواة الجذرية بين جميع الناس.

أما فيما يخص الإنتاج حسب الفكر الخلدوني قسم إلى نوعين :

أ) **الإنتاج البدوي والصحراوي:** وهذا لا يمكن أن يؤدي إلى فائض من المردود لأنه إنتاج بطبيعته مربوط بالأرض والمناخ بكيفية مباشرة لايمكن الانفصال عنها إلا بالتحول السكني (وهذا لا يتم طبعا إلا بالهجرة أو الحرب) ويتمثل هذا في الإنتاج الرعوي بالدرجة الأولى وفي بعض الإنتاجيات الفلاحية الموسمية.

ب) **الإنتاج الحضري وينقسم بدوره إلى:**

١ـ **الزراعة:** بدأت تنتعش مع انتشار اقتناء العرب للأراضي الزراعية، واستقرارهم في زراعتهم في ظل الدولة الأموية، إذ استعمل بعض خبراء الزراعة كالري مثلا مما كان عاملا في خصوبة الأرض، حتى أواخر ازدهار الحضارة الإسلامية (القرن الرابع عشر)، كانت الزراعة هي النشاط الإنتاجي الغالب في مصر وبلاد الشام وشمالي إفريقيا، وكان الإنتاج السائد هو إنتاج المبادلة الصغير حيث يتولى الإنتاج صغار الزراع الذين يملكون وسائل الإنتاج دون الأرض إذ كانت الأرض الزراعية في الغالب تحت هيمنة السلطان كما ذكرنا سابقا، كما أن أدوات الإنتاج الفلاحي ظلت بسيطة حتى أواخر العهد العثماني حيث تمثلت في المحراث الخشبي و المنجل البدائي والفرشاة البسيطة (الجزائر كمثال).

٢ـ **التجارة** : أصابها الكساد في العهد الأموي بسبب الغارات الجرمانية في الغرب وتنازع السيطرة على موانئ البحر المتوسط بين المسيحيين في الشمال والمسلمين في الجنوب. إلا أنها بدأت في الرواج أخيرا حيث امتدت خطوط الملاحة لسفن المسلمين سنة٨٥٠م إلى شواطئ الصين شرقا ومدغشقر جنوبا كما وصلت إلى الجزر البريطانية وبحر الشمال في الفترات الأخيرة كما كان الحال بالنسبة للأسطول الجزائري إبان العهد العثماني، وبحكم موقعها الجغرافي كان للنشاط التجاري أهمية كبيرة في الحضارة الإسلامية لا من حيث الجانب الاقتصادي فقط بل من حيث التبادل الفكري والعلمي والديني، إذ بفضل التجارة اكتسب المسلمون خبرات كبيرة وخاصة الحرفية منها، لكن مع الأسف التطاحنات الداخلية السياسية تركت الفكر العلمي العربي جامدا، أما فيما يخص التبادل التجاري الخارجي فكان قائما بين الدولة الإسلامية والدول الشرقية ثم الأوروبية.

٣ـ **الصناعة**: كانت صناعة الأسلحة والسفن تتصدر الطليعة لان ظروف التوسع الإسلامي تطلبت ذلك، كما كانت هناك منتجات صناعية مختلفة اشتهرت بها بغداد والقاهرة ثم دمشق وقرطبة ثم صناعة الأخشاب والمنسوجات الصوفية والجلدية بالجزائر وخاصة في العهد العثماني . وكان استخدام المعادن أهمية كبرى وخاصة الحديد في صناعة الآلات والأدوات اللازمة للزراعة وصناعة الملابس وتشييد المباني وأسلحة الحرب والدفاع

الخلاصة

بالرغم من أن الدين الإسلامي جاء بالمثل الأخلاقية العليا وبالقوانين الاجتماعية وحتى الاقتصادية منها موضحا بذلك مكانتها في إطار النهوض بالمجتمع ، إلا أن التراث الفكري الإسلامي من الناحية الاقتصادية عامة ، كان من أفقر المواد التي ظهرت فيها ضحالة الفكر من ناحية وانعدام الروح الايجابية من ناحية أخرى ، وفقدان روح التنظيم في العلم والنظر وفي التنفيذ والتطبيق في النهاية . وبذلك ذابت كنوز المبادئ الإنسانية الثورية التي جاء بها الإسلام في بحر الترف الزاخر الذي هجم على المجتمع الإسلامي فجأة بواسطة الفتوحات ، فاغرق الدولة في الشهوات المبتذلة والطغيان الأعمى مع أمية فكرية وحضارية مستحكمة وتقاليد تخريبية لا تقهر ، فعاش مجتمعنا الإسلامي عبر التاريخ فيه الحكام يتصارعون من اجل المال والسلطة ، والشعب في دوامة لا يجد ملجأ يفر إليه حيث أن كل الاتجاهات أمامه لا ترحم.

الفصـــل الثـالـث
الاقتصاد الإقطاعي في أوروبا

الفصل الثالث
الاقتصاد الإقطاعي في أوروبا

تمهيد: في الحقيقة المؤشرات التاريخية لم تربط نشأة الإقطاع [1] بحادثة معينة أو بفاصل زمني محدد، لكن معظم المفكرين أعزى ذلك إلى نظام الإمبراطورية الرومانية حيث أن نظام القرية كان في حاجة إلى توفير الأمن والحماية والاستقرار نظرا للبعد عن الحكومة المركزية هذا من ناحية ومن ناحية أخرى تنازل صغار الفلاحين، الذين حطمهم كبار الملاك، عن أرضهم إلى السادة من هؤلاء النبلاء مقابل قيام هذا الأخير بحمايتهم وضمان أمنهم أو رغبة في التخلص من دفع الضرائب، على أن يكون لهم حق الانتفاع بالأرض، وبذلك فقد صغار الفلاحين حريتهم واستقلالهم وخضعوا لسلطة سادة الإقطاع ولقد تم نمو الإقطاع في القرنين التاسع والعاشر الميلاديين.

أولا: العوامل التي أدت إلى قيام النظام الإقطاعي: هناك مجموعة من العوامل أدت إلى قيام النظام الإقطاعي وهذه العوامل تتمثل في:

أ- الفتح الإسلامي وآثاره في عزل أوربا عن بقيه العالم، مع قطع طرق التجارة الخارجية بين الشرق والغرب.

ب- سقوط الإمبراطورية الرومانية واعتماد الملوك الجرمانية على سادة الإقطاع في إدارة شؤون الممالك.

ت- الحروب الأهلية في الإقطاعيات المختلفة مما أدى إلى قطع العلاقات التجارية بينهما، وهذا أدى إلى انغلاق كل قطاع على نفسه، بحيث

---

(١) ترجيحا، ترجع نشأة الإقطاع تاريخيا إلى القرن الثالث الميلادي بالصين، ثم بالقرن الرابع بكوريا واليابان بعدها انتقلت تلك العلاقات على الهند الصينية في القرن الخامس، ثم إلى الهند حتى القرن السادس، وظهر بعدها في أوروبا، ثم انتقل إلى البلاد العربية في القرن السابع الميلادي.

أصبحت كل إقطاعية تكون وحدة اقتصادية واجتماعية وسياسية مستقلة تقوم على أساس الاكتفاء الذاتي حيث الفلاحين الاقنان يقومون بالإنتاج الفلاحي في الضيعة المملوكة للسيد، كما أن الأشغال الصناعية اللازمة تتم في ورش السيد أيضا.

ثانيا: **الزراعة الإقطاعية :** كما أشرنا في الفصل الأول أن الزراعة كانت هي المركز الأول بين أوجه النشاط الاقتصادي المختلفة في أوربا في العصور الوسطى، في الفترة بين سقوط العهد الرماني وحتى ظهور الثورة الصناعية وقد تمثلت تلك الفترة بظاهرتين أساسيتين:

أ- أن ناتج الأرض قد ظل في تلك الفترة المصدر الوحيد تقريبا لإشباع الحاجيات السكانية.

ب- أن الأعمال الزراعية قد استوعبت النسبة الغالبية من السكان (الفلاحين الاقنان).

وتمثلت خصائص الزراعة في الآتي:

ـ1 تنظيم الحيازة الزراعية: كما اشرنا في الفصل الأول أن الأرض الزراعية كانت تنقسم إلى قسمين الدومين وهو يخص السيد صاحب الأرض، ثم القسم الآخر الذي يوزع على الفلاحين الأقنان حيث تبلغ مساحة القسم ١٠ فدان وأن الفلاح يقوم بحيازة وزراعة عدد من الأقسام بين مختلف القطاعات دون أن يختص بزراعة قطعة واحدة متماسكة، ولهذا كان تنظيم الحيازة الزراعية يتم على أساس إنتاج الوحدات الصغيرة (Micro Units) دون ظهور أي اتجاه نحو الاهتمام بالتجمع الزراعي (Agriculture Aggregation) وكان من آثار هذا التنظيم ما يلي:

أـالأثر الإيجابي: ويتمثل في تعاون الفلاحين المزارعين في عمليات البذر والحرث والري والحصاد كما كانت وبقيت آثارها سائدة عند الفلاح الجزائري وهي تعرف عند الوسط الجزائري "بالتويزة".

ب- الأثر السلبي: ويتمثل في:

- صعوبة انتقال المزارع من قسم إلى آخر بحيواناته وأدواته.
- ضياع الوقت والجهد في نفس الوقت نظرا للبعد بين الأقسام.
- وجود مساحات زراعية ضائعة لاستخدامها كطرف للانتقال.
- ظهور المشاحنات بين الفلاحين والنزاعات على الحدود بين الأقسام.
- إعاقة تقدم الزراعة حيث يصعب إدخال محاصيل زراعية جديدة نظرا لكثرة الأقسام وتباعدها.

II- **طرق الزراعة**: انقسمت طرق الزراعة الإقطاعية عموما إلى ثلاثة أنظمة وهذا بعد ظهور الإصلاحات الزراعية وبوادر الفكر العلمي للإصلاح الزراعي والذي تمثل في رواد الفكر للمدرسة الطبيعية ولمزيد من المعلومات حول هذه المدرسة يمكن مراجعة تاريخ الفكر الاقتصادي.

١- نظام الحقل الواحد (One Field System) : تزرع جميع المحاصيل في الحقل الواحد ويستمر المزارع في تكرار هذه العملية حتى تقل خصوبة الأرض وتنخفض جودتها تبعا لقانون تناقص الغلة حينذاك يضطر الفلاحون إلى الهجرة إلى حقل آخر.

٢- نظام الحقلين (Two Field System) : حيث يتم تقسيم الأرض إلى حقلين، يزرع أحدهما ويترك الآخر دون زراعة حيث يتم زراعته في العام التالي وهكذا يتم التبادل بين الحقلين وبذلك تتجدد خصوبة الأرض ولا يضطر الفلاحون إلى هجرة الأرض، وتعرف بالجزائر بعملية " التناوب".

٣- نظام الثلاثة حقول (Three Field System): ويقوم هذا النظام على الصورة التالية :

- تقسم الأرض إلى ثلاثة حقول، يزرع اثنان منها سنويا ويترك الثالث للراحة بدون زراعة.

- زراعة المحصول الواحد في الحقل الواحد لا يتم إلا مرة واحدة كل ثلاثة سنوات، كما هو مبين في جدول التالي:

السنوات	الحقل الأول	الحقل الثاني	الحقل الثالث
الأولى	قمح	شعير	بدون زراعة
الثانية	شعير	بدون زراعة	قمح
الثالثة	بدون زراعة	قمح	شعير

ومن مزايا هذا النظام أنه يحافظ على خصوبة الأرض، كما أنه يستغل الأرض الزراعية استغلالا أفضل حيث يترك ثلث (١/٣) الأرض فقط سنويا دون زراعة وليس النصف (١/٢) كما هو الحال في نظام الحقلين.

III. **أساليب إخصاب الأرض الزراعية**: اتبع الفلاحون نظاما معينا للمحافظة على خصوبة الأرض تتمثل في البنود التالية:

- ترك جزء من الأرض الزراعية دون زراعة (كما نظام الثلاثة حقول) .
- تنفيذ نظام الدورة الزراعية (تغيير المحاصيل الزراعية).
- استعمال السماد الطبيعي.

ونلاحظ أن الأسلوب الثالث هو أحسن الأساليب الذي اتبعه الفلاحون حيث أن الأرض تستعمل كلية دون ترك جزء منها بدون زراعة وخاصة تأثير النمو الديمغرافي الذي أدى إلى زيادة الطلب على المواد الغذائية والنمو

السريع، مما ابرز إلى الوجود ضرورة العمل على استغلال الموارد الزراعية أفضل استغلال ممكن، وخاصة في وقتنا الحالي الذي تميز بالغلاء الفاحش لأسعار المواد الغذائية وما زالت في تزايد، ولم يتأتى ذلك إلا في القرن الثامن عشر حينما ساعد على إدخال النباتات الجذرية الشتوية وعلى رأسها البنجر، ثم التوسع في تربية الثروة الحيوانية كمصدر للغذاء وهذا النظام بدأت ملامحه الأولى في إنجلترا واسكتلندا ورغم هذا التطور بدأ نظام الزراعة الإقطاعية في الانهيار.

ثالثا : العوامل التي أدت إلى انهيار الزراعة الإقطاعية

لقد بدأت عوامل النظام الزراعي الإقطاعي في القرن الثاني عشر ممهدة الطريق لظهور نظام إقطاعي أخر وهو نظام أو انتشار الحرف وكان من عوامل التي أدت إلى انهياره ما يلي :

أ) **ظهور الاقتصاد النقدي**: ظهر النظام النقدي توسعا لظاهرة المبادلات والتخلي عن سياسة الاكتفاء الذاتي والمقايضة العينية. حيث تحولت الزراعة إلى زراعة المحاصيل النقدية التي تنتج أساسا بقصد الاتجار والبيع في الأسواق بديل الاستهلاك المحلي، وبظهور الاقتصاد النقدي تمكن الفلاحون الاقنان من تخليص أنفسهم من الأعمال السخرة من قبل الشريف، إذ أصبح يدفع له كمية من النقود بدل الريع وبدأت العلاقة بينهما (الفلاحون الاقنان والنبلاء) تتغير باستمرار حيث بدأت تشبه إلى حد بعيد العلاقة بين المالك والمستأجر، وهو ما أدى إلى وضع حد إلى انهيار النظام الزراعي الإقطاعي.

ب) **انتعاش المدن وظهور النشاط الحرفي**، كان احد العوامل الأساسية لظهور نظام الحرف كإطار للنشاط الصناعي الذي اخذ ينمو في القرن الثالث عشر واستمر نموه قرنين من الزمان، فانتعشت الحرف الصناعية في المدن وازدهرت معها الحركة التجارية وأصبحت المدن تستهوي سكان

الريف وعلى رأسهم أفراد الإقطاع (النبلاء)، إذ أصبحوا يفضلون تأجير ا راضيهم الزراعية الواسعة بإيجار نقدي ليعشوا في المدينة عيشة ترف ورفاهيه.

ج) **ظهور الدول قومية**. حيث ظهر تنظيم الدول القومية في كل من انجلترا البرتغال واسبانيا وفرنسا والسويد وهولندا ثم بقية دول أوربا الأخرى تباعا، إذ شكلت هذه الأخيرة ثورة ضد سلطة أمراء الإقطاع وإثارة رد فعل على نفوذ الكنيسة ومن هذا حلت الضرائب القومية بديل الضرائب الإقطاعية كما استبدلت سلطة الأفراد الإقطاعية بسلطة الملوك القوميين.

وخلاصة القول إن تلك العوامل السابقة متضافرة كانت سببا في حل النظام الزراعي الإقطاعي وهي نفسها أدت إلى خلق اقتصادي أخر وهو ما يعرف بالنظام الحرفي أو انتشار الحرفة .

رابعا. انتشار الحرفة أو النظام الحرفي : كما تمت الإشارة إليه سابقا، فإن العوامل التي أدت إلى انهيار النظام الزراعي الإقطاعي هي نفسها التي مهدت لنظام الاقتصادي جديد وهو النظام الحرفي، إذ أخذت في الظهور ابتداء من القرن الثالث عشر، واكتمل نموه في القرنين الرابع والخامس عشر.

١) **عوامل نشأة النظام الحرفي** : بالإضافة إلى العوامل التي ذكرت سابقا هناك عوامل أخرى لها أهمية كبرى في ظهور النظام الحرفي وتتمثل هذه العوامل في:

ا) **الهجرة الريفية**: نتيجة للأعمال السخرة التي كان يقوم بها الفلاحون الأقنان ونتيجة لظهور الدولة القومية بدأ تحول الفلاحين الأقنان من الريف إلى المدينة وامتهان النشاطات الحرفية كوسيلة للحياة الاجتماعية الجديدة كما أن النبلاء الإقطاعيين أنفسهم بدعوا يفضلون الفلاحين الأحرار وذلك لتنظيم المزارع وإنتاجية أوفر إذ أصبحت العلاقة بين

النبلاء والفلاحين علاقة مالك ومستأجر وخاصة بعد توسع نظام المبادلة النقدي .

ب) توفير الأمن: إذ لعبت الكنيسة دورا رئيسيا في إنهاء الحروب الأهلية بين القرى والطوائف مما أدى بالاقتصاد إلى اخذ صور جديدة وتوجه نحو بناء الاقتصادي القومي حيث توسعت الطرقات المأمونة وهذا بدوره أدى إلى توسع المبادلات ونشاط التجارة ونمو المدن وازدياد السكان بها.

ج) الحروب الصليبية: لقد لعبت الحروب الصليبية دورا أساسيا في وضع حد لسلطة إفراد الإقطاع، إذ بدأت الحكومات القومية في تدبر أمرها بجمع الجيوش وتوفير لهم الاحتياطات اللازمة وهذا تمثل من الناحية في ضم بعض القطاعات الفلاحية إلى الدول القومية لتمويل نفسها ومن ناحية أخرى تجنيد الفلاحين للحروب.

د) نشأة المدن الحرة: نتيجة إلى تزايد السكان وهجرة الفلاحين الاقنان ظهرت لوجود مدن جديدة متميزة بنشاطها الحرفي بديل سلطة الإقطاع وهذا مما شجع النشاط الحرفي، وبالتالي مهد لنظام الرأس المالي مع بداية العصر الحديث.

٢) الصناعة والنقابات الطائفية: كان قوام الصناعة في مرحلتها الأولى صناع متخصصون الذين يعرفون باسم " أصحاب الحرف " إذ كان صاحب الحرفة يقيم في المدينة خارج سلطة أمراء الإقطاع حيث يقوم بالنشاط الصناعي لوحده مع إفراد أسرته يملك وسائل الإنتاج ملكية خاصة ويقوم بالتبادل التجاري بنفسه، ولهذا تميزت الفترة الأولى بالخاصيتين التاليتين:

- انه صاحب الحرف كان يملك أدوات الإنتاج ويقوم بنفسه بالعمل.
- انه صاحب الحرفة كان يمارس الأعمال المهنية ثم الأعمال التجارية لوحده.

وبتوسع الوحدات الحرفية انتظمت جمعياتهم (ذوي المهنة الواحدة)، في تنظيم نقابي طائفي[١] رغبة منهم أو بتشجيع السلطات الحاكمة، إذ تولت هذه النقابات الدفاع عن مصالح أعضائها ولقد تحقق ذلك عن طريق الوسائل التالية:

ا) **المحافظة على مستويات الأسعار السلع**: وذلك بتحديد أسعار مجزية لا يجوز لأي عضو البيع دونها، خوفا من دخول في منافسة تخفيض الأسعار وهذا مما يشكل خطرا على المنتجين والمستهلكين معا.

ب) **تحديد عدد الحرفيين والعمال**: وذلك في التحكم في حجم الإنتاج وبالتالي يمنع تخفيض السعر أي التحكم في ثمن البيع لان زيادة الإنتاج مع ثبات الطلب سيؤدي حتما إلى انخفاض الأسعار وخاصة أن شروط مراقبة السوق لم تكن قائمة آنذاك.

ج) **منع دخول أفراد جديدة**: منعت النقابات دخول سكان آخرين وخاصة سكان الريف من مزاولة المهنة خوفا من تدهور نوعية الإنتاج من ناحية ومن ناحية أخرى زيادة في حجم الإنتاج.

د) **مراقبة جودة الإنتاج**: وضع عقوبات في حالة التخلي عن المواصفات الفنية للمنتج والشروط المتمثلة في جودة الإنتاج، وبهذه المراقبة فرضت النقابات عدة التزامات منها، عدم العمل ليلا خوفا من رداءة الإنتاج وأن يكون العمل أمام الجمهور لكي تكون المراقبة أحسن، وان لا يمتهن الحرفي مهنة ثانية وغيرها من الالتزامات.

هـ) **وضع شروط عضوية**: إذ كان يشترط توافر الشروط التالية في الشخص الذي يريد الانضمام إلى النقابة وتشمل هذه الشروط النقاط التالية:

---

(١) يرجع الأستاذ Eroll في مرجعه History of Economic Thought جذور النقابات الطائفية في العصور الوسطى والاتحادات الاحتكارية في العصور الحديثة إلى التنظيم الروماني القديم المعروف باسم Collegia.

- قضاء فترة تمرين (أي تربص) تختلف مدتها من حرفة إلى أخرى ومن إقليم إلى أخر وكانت تتراوح من ٥ سنوات إلى ١٢ سنة، وكانت الفترة السائدة هي٧ سنوات.
- توافر رأس المال اللازم لإقامة الورشة وممارسة الخدمة وذلك في ظل الجمع بين ملكية أدوات الإنتاج وتقديم خدمة العمل.
- ضرورة الزواج وهذه الظاهرة أجبرت المنضمين للنقابات أن يكونوا متزوجين، لأنهم كانوا يوظفون الأطفال الصغار، ولهذا كان لابد من توفير المأكل والمسكن لهم، وهذا لا يتم إلا بتوفر الزوجة لان الزوجة هي التي تقوم بتوفير الشروط اللازمة لذلك.
- ضرورة سداد رسوم العضوية، وقد بالغت النقابات في تقدير تلك الرسوم مما زاد من قوتها ونفوذها وتحولاتها مع الزمن إلى تكتلات احتكارية.
- أن يقدم الذي يريد الانضمام إلى نفايات ابتكارات جديدة في تحسين نوعية الإنتاج وتقليل التكلفة الإنتاجية.

تلك القيود والشروط التي فرضت من طرف النقابات الطائفية مع الزمن والتقدم الفكري والتوسع الاقتصادي أدى إلى اضمحلالها نتيجة عدة عوامل.

٣) **اضمحلال النقابات الطائفية وبالتالي النظام الحرفي** : نلاحظ مما تقدم ان النقابات الطائفية قامت بدور هام في تقدم الصناعات وتقوية مراكز أعضائها إلا أن الصناعة كانت يدوية بينما الإنتاج ظل محدودا، إذ كانت دائما تعمل على تحديد الإنتاج خشية أن تنهار الأسعار فتسوء حالة الأعضاء، وابتدءا من منتصف القرن التاسع عشر اضمحلت النقابات الطائفية نتيجة إلى عدة عوامل أهمها:

- **عدم التقدم الصناعي:** حيث عملت النقابات على إبقاء على مستوى الصناعة التقليدي إذ وضعت العقبات أمام العمال الفنيين مما أعدم روح الابتكار والاختراق دون أي تقدم صناعي.

- **التساوي في السوق:** كانت النقابات توزع حاجة السوق بين أعضائها من السلع بالتساوي، إذ كان لا يفرق بين المنتج الجيد والمنتج الرديء وهذا مما أدى إلى الخروج عن تلك النظام نظرا للطموح في الابتكار والتجديد.

- **التقيد في أدوات الإنتاج وعدد العمال:** حيث حددت النقابة مقدار أللآلات وعدد العمال الذين يمكن لأي صاحب حرفة استخدامهم، مما لم يسمح للتوسع الصناعي.

- **الشروط القاسية التي وضعت أمام العمال:** إذ يصعب على العمال الانضمام إلى النقابات، لأنه أصبح ما يشبه أو بالأحرى إقطاعية حرفية، إذ نلاحظ أن العمال هربوا من النظام الزراعي الإقطاعي، ووقعوا في نظام أخر لا تخلو صفاته صفات الأول، وهذا ما أدى إلى الخروج عن هذا النظام والاستنجاد بالممولين الرأسماليين.

- **عدم تمويل المشاريع برأس مال أجنبي:** وأخيرا حالت النفايات الطائفية دون دخول الممولين مما أدى إلى بقاء أدوات الإنتاج على حالها ومما أدى إلى شكوى أصحاب الحرف من ندرة رؤوس الأموال .

كل تلك العوامل السابقة وتكدس رؤوس الأموال في يد مجموعة من التجار وبعض الحرفيين الخارجيين عن نظام النقابات من جهة ومن جهة ثانية الظروف الاقتصادية الملحة إجباريا على التحول كل ذلك أدى إلى بلورة النظام الإقطاعي في طابع اقتصادي جديد حد من سيطرة الإقطاعي والنهوض بالنظام الرأسمالي الذي يكون محور دراسة الفصل الرابع.

خامسا: التفسير الاجتماعي وانفصال الزراعة عن الحرفة : مثل نظام الطوائف الحرفية مرحلة تحول هامة من حيث المقارنة بين نظام الضيعة الإقطاعي في الإنتاج الزراعي في الريف وبين الإنتاج الحرفي بالمدن، فعندما بلغت إمكانيات الإنتاج الزراعي المتزايد حدودها القصوى من إشباع حاجات طبقة النبلاء الاستهلاكية واستمرارهم في الضغوط على الفلاحين لزيادة الربح، اتجه أفنان الأرض للهروب إلى المدن كي يتحرروا من تلك الضغوط ومن العلاقات الإنتاج الإقطاعية. وهنا نطرح السؤال التالي: هل هروب أو بالأحرى هجرة الفلاحين الاقنان إلى المدينة غير مجرى الحياة الاجتماعية والاقتصادية السائدة؟ وهل بهروبهم هذا استطاعوا التخلص من النظام الطبقي؟ أم انه تعميق لتشكيل الاجتماعي آخر؟

١) **التفسير الاجتماعي:** تضمنت القرون الثلاثة الموالية للقرن الخامس عشر تحولا كبيرا في الحيان الأوروبية في صورة عدد من المتغيرات الأساسية التي انتقلت بها القارة من بيئة فكرية اجتماعية واقتصادية إلى كيان اقتصادي واجتماعي جديد وتلك الفترة هي التي مهدت لنشوء النظام الرأسمالي.

المهم أن في تلك الفترة ظهر التقسيم الاجتماعي الأتي ولو انه كان قائما في العصور السابقة لتلك الفترة إلا انه اخذ تحولات جديدة:

أ) **طبقة الإقطاعيين الزراعيين:** بعد أن كان أمراء الإقطاع يهدفون إلى الإنتاج لغرض إشباع الحاجيات الاستهلاكية وبعد أن كان يستعمل الربح العقاري، وتحولت الفكرة إلى إنتاج من اجل المبادلة وخاصة بعد التعامل الواسع بالنقود، إذ أصبح الربح يدفع نقلا وتحولت العلاقة بين الإقطاعيين والفلاحين إذ أصبحت العلاقة بين المالك والمستأجر، أي ان الفكر الإقطاعي بدأ يتحول من إشباع الحاجات الاستهلاكية إلى تكوين رؤوس الأموال لكي يتم إشباع حاجات الاستهلاكية في السوق بدل الأرض مباشرة.

ب) **طبقة الطوائف الحرفية** بعد ظهور النقابات الطائفية، تمركزت الصناعة في يد مجموعة قليلة من الطوائف، وهكذا وجد الفلاح الهارب من الأرض نفسه في وضعية اقتصادية أخرى أو بالأحرى في وضع اجتماعي أخر لا يقل هدفا وصعوبة وقسوة عن الأول لكن كان ذلك فضلا عندهم نظرا لتوفر الحرية لديهم، وقلة أو انعدام أعمال السخرة.

ج) **طبقة التجار والمولين:** وهذه الطبقة استطاعت أن تمد جذورها في تلك الفترة وتسيطر على رؤوس الأموال وخاصة بعد الإصلاحات التي بدأت تدخل على الزراعة واحتياج الطوائف لرؤوس الأموال للتوسع الصناعي.

د) **طبقة العمال المستأجرين:** سواء في الزراعة أو الورش، إذ أصبح الفارق في تزايد حاد بين الطبقات الأولى وهذه الأخيرة نظرا لدخلها المحدود وللتمييز الطبقي السائد.

وأخيرا علينا أن ننوه إلى طبقة أخرى لا تقل أهمية عن الثلاثة الأوائل وهي الطبقة الحاكمة وخاصة بعد تطور المدن وظهور الدول القومية وهذه الطبقة كانت في غالبية الأمر من الطبقات الثلاثة الأولى.

٢) انفصال الزراعة عن الحرفة.

نعرف انه في نظام القرية كان الإقطاعي مالكا للأراضي الزراعية وللورش التي كانت أساسا قائمة على خدمة الزراعة من ناحية إنتاج أدوات الإنتاج الزراعية ومن ناحية أخرى إنتاج ما يخص الإقطاعي والفلاحين الأفنان من تأثيث وملبس بالإضافة إلى بعض المبادلات البسيطة التي تتم في السوق القرية، ولكن هناك عوامل في فترة التمهيد الرأسمالي أدت انفصال الزراعة من الحرفة من بينها:

- ظهور المدن الكبيرة والدول القومية: حيث أن الإقطاعي أصبح يفضل العيش من المدينة دون القرية إذ تطورت العلاقة من علاقة مالك

وفلاح إلى علاقة مالك ومستأجر بحيث أن الفلاح المستأجر أصبح ينتج الربح النقدي ثم الشراء لأدوات الزراعة الإنتاجية بعد أن تخصصت طوائف في الصناعة.

- **ظهور الطوائف والنظام النقدي**: التخصص والتحسن الصناعي وظهور النقود احدث فجوات كبيرة بين الزراعة والحرفة إذ أصبح الإنتاج موجها للسوق بدل الفلاحة كما كان في نظام القرية وان الهدف الأساسي هو تكوين رؤوس الأموال، بعد أن كان الهدف في السابق يهدف إلى إشباع الحاجيات الاستهلاكية.

- **الإصلاحات الزراعية**: ألزمت الفلاحين التخصص في مجال الزراعي والتوجه المباشر إلى الفلاحة (أي إعطاء الوقت كله للفلاحة) دون الحرفة كما أن التقدم الصناعي والتحول الفكري فرض الانفصال آليا.

- **التقدم الصناعي وحاجة الدول القومية للصناعة**: وربما كان هذا هو السبب الرئيسي لفصل الزراعة عن الحرفة، إذ أن الممولين ورؤوس الأموال أولوا اهتماما كبيرا للصناعة حيث ان غالبية رؤوس الأموال بدأت تتوجه إلى الصناعة دون الزراعة كما ساعد على ذلك هروب الفلاحين من الفلاحة إلى الصناعة أي أن اليد العاملة الصناعية أصبحت متوفرة منها في الصناعة على الزراعة.

سادسا: خصائص وجوهر النظام الإقطاعي: لقد تميز النظام الإقطاعي بخصائص ومؤشرات أحدثت تطورات في العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في أوروبا، إذ ساعدت تلك الخصائص في قلب النظام الإقطاعي إلى نظلم رأسمالي وتلك الخصائص التالية هي نفسها كانت المؤشر أو العامل لتواجد النظام الرأسمالي وتتلخص أهمها في ما يلي:

١) **ظهور الدول القومية:** كما أشرنا سابقا ظهرت الدولة القومية حيث تركزت السلطة السياسية في يد المالك الذي قام بانتزاع هذه السلطة من نبلاء الإقطاع من جهة ومن رجال الكنيسة من جهة أخرى، إذ يرى " كلو وكول " في مرجعهما من تاريخ أوروبا الاقتصادي أن قيام الدولة القومية لم يكن سوى رد فعل ضد سلطة الإقطاع من ناحية وسلطة الكنيسة من ناحية أخرى، فكان تنظيم الدولة الجديدة هو الحل الوسط أدى إلى ظهور الدولة القومية وإلى استقرار الأمن ونمو التجارة نظرا لإزالة الحواجز التي تعترض التبادل بين مختلف المناطق، مما أدى إلى أتساع نطاق السوق وتقسيم العمل والتخصص، وهذا بدوره أدى إلى زيادة الطاقة الإنتاجية إذ كانت أحد الضرورات لتهيئة الجو أمام ظهور النظام الرأسمالي.

٢) **زيادة عدد السكان وخاصة في المدن:** منذ بداية القرن السادس عشر بدأت العلوم الطبيعية في تحسن من ناحية وارتفاع مستوى المعيشة من ناحية أرى، هذه العوامل أدت إلى زيادة النمو الديمغرافي مما كانت له آثاره الاقتصادية حيث مكنت الزيادة من ظاهرة تقسيم العمل – التخصص- رفع مستوى الإنتاج كما كان للزيادة السكانية زيادة الطلب على المنتجات الريفية من مواد غذائية، وزيادة الطلب كانت احد العوامل في انهيار نظام الزراعة الإقطاعي لأنه لم يف بمتطلبات السوق إذ كان قائما على أساس الاكتفاء الذاتي.

٣) **هروب رقيق الأرض أي الفلاحين الاقنان:** كما لا حظنا في السابق التحول في العلاقة بين الإقطاعيين والفلاحين الأقنان تحولت إلى علاقة بين مالك ومستأجر سمح للفلاحين الأقنان للتوجه إلى المدن لممارسة الحرف هربا من أعمال السخرة التي كانوا يقومون بها، ثم كذلك الحروب الداخلية أدت إلى تفكك بعض الإقطاعيات مما ساعد هروب الفلاحين الأقنان إلى المدن

التي كانت أكبر قوة عمل الإقطاعي والمتمثلة في الفلاحين الأقنان مما بدأ التحول يتخذ منحنى آخر ويتجه نحو طريق النظام الرأسمالي .

٤) **مطالبة المدن باستقلالها عن نفوذ سادة الإقطاع:** أدى انتعاش المدن إلى المطالبة باستقلالها عن نفوذ الإقطاع، حيث تقدم التجارة خاصة إلى النبلاء عارضين عليهم دفع جزية سنوية مقابل حصول مدنهم على الاستقلال، وكثير من المدن الأخرى اشتعلت فيها ثروات ضد سلطة الإقطاع ومن هنا نشأت المدن كقوة مستقلة، ساعية إلى الاستقلال والحرية.

٥) **تقدم طرق الزراعة:** التوجه إلى زراعة النباتات الجذرية الشتوية كانت له آثار كبيرة في خصوبة الأرض، كما أن زيادة السكان وزيادة الطلب على المواد الغذائية شجعت التفكير العلمي للتوجه نحو الزراعة والمناداة بالاستقلال الزراعي الذي يهدف إلى الاتجاه نحو الزراعة الرأسمالية والتبادل النقدي.

٦) **نشاط حركة الكشوفات الجغرافية:** أدت الكشوفات الجغرافية إلى نمو التجارة الدولية بين دول غرب أوربا من جهة ودول المشرق والعالم الجديد من جهة أخرى، كما تطورت الصناعة لوجود أسواق جديدة من ناحية ومن ناحية أخرى تدفق الفضة والذهب من العالم الجديد الذي ساهم في تطوير النظام النقدي والمصرفي.

٧) **النهضة العلمية والفكرية وحركة الإصلاح الديني:** تمثلت النهضة العلمية في حركة البحث العلمي التي شاهدتها أوروبا على مشارف عصورها الحديثة في بعث علوم الفكر وأساليب التفكير وإطلاق حرية الرأي وانبعاث المذاهب الفكرية والمدارس الفلسفية التي وضعت أصول التفكير العلمي والتعبير الحر، كما قامت ثورات دينية إصلاحية ضد رجال الكنيسة وعلى رأسها " كالفن KALVIN" و"مارتن لوثر".

وقد ساهمت هذه الاتجاهات في مجال العلم والفكر والدين مجتمعة في إسدال الستار على فترة العصور الوسطى وإعداد المجتمع الأوربي لاستعراض أحداث العصر الحديث.

٨) **استخدام النقود في المعاملات**: بعد حركة الكشوفات الجغرافية واتساع نطاق التجارة الخارجية وتدفق الفضة والذهب إلى أوروبا نحو نظام المعاملات من ظاهرة المقايضة (التي تقوم على مبادلة سلعة بسلعة) إلى ظاهرة المبادلات النقدية، وقد ساهمت هذه الظاهرة في القضاء على أحد الأسس التي قام عليها نظام الإقطاع وهو علاقة التبعية الإقطاعية القائمة بين السيد وتابعه.

٩) **تكاتف طبقة التجار مع الملوك القوميين الجدد**: قد ساعد التجار الملوك القوميين بمدهم بالأموال والعقول الرشيدة المفكرة ثم بالجنود في حالة الضرورات وبالإمكانيات المادية مما كان له رد جميل من طرف الملوك التي تمثلت في حماية التجارة والتجار وخاصة من التناقض الذي فرضه الإقطاعيون على التجار والمتمثل في الآتي:

ا) كانت هناك رسوم جمركية يفرضها الإقطاعي على التجار مقابل المرور بإقطاعه، إذ كان التاجر تفرض عليه رسوم جمركية كلما مر من إقطاع إلى آخر.

ب) الضرائب التي تفرض لصالح النبيل أو الشريف كلما مر التاجر بضيعته حيث أن التاجر في النهاية يصل شبه فارغ من المواد المتوجهة للسوق.

ج) وكما أشرنا سابقا أن النظام الإقطاعي كان قائما على أساس الاكتفاء الذاتي وهذا كان يخالف الأساس الجوهري الذي كان يستند إليه النشاط التجاري أي وهو تبادل المنافع.

كل تلك التناقضات أدت إلى تكاتف التجار مع الملوك القوميين للقضاء على النظام الإقطاعي أو على أحد أسسه وهو الاكتفاء الذاتي.

الخلاصـــة

وتتمثل في أن هذه العوامل كلها والمتمثلة تطور المدينة الإقطاعية من حيث نشأة الإقطاع في أوروبا وعوامل قيامه مثل الزراعة وعوامل انهيارها، ثم انتشار الحرف والنظام الحرفي وعوامل نشأته والصناعة والنقابات الطائفية وعوامل اختفائها، كما بدأ ظهور التقسيم الاجتماعي وانفصال الزراعة عن الحرفة، ثم تم التطرق في الأخير إلى خصائص وجوهر النظام الإقطاعي والعوامل التي أدت إلى بروز النظام الرأسمالي، كل هذه قد فتحت الطريق واسعا أمام عصر جديد ونظام جديد اخذ يتبلور بالتدريج بينما كان ينهار النظام القديم أمام كل خطوة يحدث فيها تقدم النظام الجديد.

الفصــل الــرابــع

النهضة الاقتصادية وبناء النظام الرأسمالي

الفصل الرابع

النهضة الاقتصادية وبناء النظام الرأسمالي

تمهيد: قدمنا في الفصل السابق كيف شهدت الزراعة الأوربية مع نهاية العصور الوسطى وبداية العصور الحديثة انهيار نظام الإقطاع نتيجة للتطورات الكبيرة التي حدثت في أساليب الزراعة والأدوات الزراعية وكيف نتج عنه سقوط نظام الزراعة الإقطاعية ولإقرار الحريات الشخصية والقانونية للفلاحين الأقنان، ولاتجاه الزراعة نحو المحاصيل النقدية والتخلي عن سياسة الاكتفاء الذاتي.

أولا: تحول الزراعة من النظام الإقطاعي إلى الرأسمالية: وقد اتجهت مظاهر الزراعة في عدد من اتجاهات التقدم أهمها:

- استخدام الآلات الزراعية وخاصة بعد ظهور الثورة الصناعية.
- إتباع نظام التسميد الصناعي وخصوصا بعد التقدم العلمي.
- تحسين وسائل وطرق الصرف.

لقد أدى التقدم العلمي إلى إحلال الآلات الزراعية محل اليد العاملة كما مكن من إدخال نظام الزراعة الآلية تستطيع زرع مساحات زراعية أوسع وبجهد بشري أقل، وأدى اكتشاف الأسمدة الصناعية من إعطاء الوقت الكافي للمزارعين للتفرغ للأعمال الزراعية مما أدى إلى ارتفاع مستوى الإنتاجية من ناحية ومن ناحية أخرى زيادة التخصص الزراعي أي زرع أنواع جديدة، كما أدى تحسين وسائل وطرق الصرف باختراع نظام شبكة الأنابيب الجوفية الذي نسب إلى فلاح اسكتلندي (Deanston) حيث اكتشف الأضرار التي تتعرض لها المحاصيل الزراعية مع بقاء مستوى المياه في الأرض مرتفعا بعد الري هذا بالإضافة إلى الأفكار الفلسفية والاقتصادية التي نادى بها أصحاب المدرسةِ الطبيعية أمثال: (ساي، Say وكيناي، Quesnay) والتي دعت إلى الحرية الاقتصادية وبالتالي

تشجيع التحول من نظام الزراعة الإقطاعية إلى الزراعة الرأسمالية، وبصدد الأهمية الزراعية الأوروبية والتحول المنسوب إلى المدرسة الطبيعية يلزمنا أن نتطرق إلى أهم آرائهم وأفكارهم المبنية على فكرة خضوع الظواهر الاجتماعية لنظام طبيعي غير قابل للتغيير ويمكن تطبيقه في كل مكان وزمان ومن أهم مبادئهم ما يلي:

١) المصالح الفردية لا تتعارض مع بعضها البعض كما أنها لا تتعارض مع مصلحة الجماعة ولهذا على الدولة أن لا تتدخل في الشؤون الاقتصادية، وتدخلها يسبب مشاكل اقتصادية بل على الدولة القيام على شؤون الدفاع وحماية المجتمع بتوفير الأمن والعدالة والقيام بالمشروعات العامة كالتعليم والصحة وإنشاء الطرق.

٢) أن المنافسة الحرة كفيلة بتحقيق ما أسموه بالثمن العادل وهو الثمن الذي يحقق للبائعين ربحا معقولا من وجهة نظر المستهلك، وفي حالة قيام الدولة بالإنتاج فإنها بطبيعة الحال تتحكم في الثمن وهذا يخل بأحد شروطهم أو مبادئهم وهي العدالة.

٣) قسمت المدرسة الطبيعية الأعمال إلى قسمين: أعمال منتجة وهي التي تحقق ناتجا صافيا مثل الزراعة وأعمال عقيمة التي لا تحقق ناتجا صافيا مثل الصناعة والتجارة والمهن المختلفة، ولذلك حسب رأيهم أعتبر المزارعون والملاك الطبقة المنتجة لا غير.

٤) ضرورة توحيد الضرائب في ضريبة واحدة معدلة تفرضها الدولة على الأرض الزراعية لأنها مصدر الثروة الوحيد أما إذا فرضت على جميع الأعمال فإن الأرض هي التي ستتحملها فيما بعد بطريق غير مباشر.

ولدراسة الزراعة الرأسمالية يلزمنا استعراض بعض التطورات التي انصبت على كثير من التنظيمات والعلاقات الزراعية، وهذه التنظيمات هي التي حولت العلاقات الزراعية من النظام الإقطاعي إلى الزراعة الرأسمالية:

ا) تطور الطرق الزراعية وتمثل في:

- إدخال النباتات الجذرية والهوائية للتغلب على نقص الأسمدة الطبيعية.
- اكتشاف واستخدام السماد الصناعي.
- تحسن وسائل الصرف.
- استخدام الآلات البخارية في الزراعة.

ب) تطور نظام الملكية الزراعية بانهيار نظام الإقطاع ورقيق الأرض تحول الاتجاه نحو إقرار مبدأ الملكية الفردية للأرض الزراعية وخاصة بعد ازدهار الثورة الصناعية وظهور المدن الكبرى الذي كان مصحوبا بزيادة الطلب على المنتجات الزراعية مما أدى إلى ارتفاع الأسعار ودفع المزارعين إلى محاولة زيادة الإنتاج بشتى الطرق والوسائل وذلك إلا بالملكية الفردية، وخاصة في بريطانيا (التي كانت ملكية الأرض تختلف عنها في بقية بلدان أوربا ما عدا النصف الشرقي من ألمانيا) إذ استطاع السيد أن ينتزع الأرض من المأجورين بينما الدول الأوروبية الأخرى استطاع المزارع بعد التخلص من معظم القيود الإقطاعية أن يتحول من مؤجر إلى مالك.

بالنسبة لبريطانيا يفسر الاتجاه نحو الملكيات الزراعية الكبيرة في بريطانيا التطورات التي حدثت على النشاط الزراعي وذلك بظهور نظام الزراعة الرأسمالية وتقدم فنون الإنتاج الزراعي والتوسع النقدي، إذ للمزيد من الإنتاج الزراعي لجأ أغنياء المزارعين إلى زرع ملكيات صغار الفلاحين،

كما ساعد هذا النظام وخاصة منذ منتصف القرن الثامن عشر، نظام الإرث الذي جعل من الابن الأكبر الوارث الوحيد، إذ أن الملكية لا يمكن تقسيمها على الورثة، ولعل هذا العامل هو الرئيسي الذي أدى إلى قيام الملكيات الزراعية الكبيرة ببريطانيا، بالإضافة إلى ذلك توجد عوامل أخرى أهما:

- حركة إقامة الأسيجة (الأسوار) في القرن الثامن عشر، حيث أقيمت الأسوار حول المزارع وحرم صغار الملاك من الاستفادة من الأراضي المشاعة، كما أن الضرائب المبالغ فيها فرضت عليهم مغادرة مزارعهم والتوجه نحو أعمال أخرى، بالإضافة إلى ذلك وجود البرلمان الذي يسيطر عليه كبار الملاك إذ كان من السهل عليهم إصدار قانون إقامة الأسيجة وبذلك تحولت الملكيات الصغيرة تدريجيا إلى كبار الملاك فساهمت في كبر حجم الملكيات الزراعية.
- اتجاه الزراعة ناحية الإنتاج الرأسمالي، نظرا لتوسع المدن ونمو المناطق الصناعية وزيادة طلب السكان على المنتجات الزراعية إذ تحولت المزرعة إلى مشروع تجارب يهدف إلى تحقيق أكبر ربح، وبذلك بدأت رؤوس الأموال الموجه للزراعة تختار وتوجه الفلاحين نحو إنتاج المحاصيل التي تدر ربحا، الأمر الذي صعب على المالك الصغير المنافسة، نحو هذا التحول السريع مسببا في هجرة أرضه والتحول على أعمال أخرى.
- الأرباح الكبيرة المحققة من التجارة والصناعة التي خلقت طبقة رأسمالية هي الأخرى رغبت في تملك الأراضي الزراعية، حيث أن رؤوس الأموال موجودة لديها بكثرة الشيء الذي سهل لها امتلاك ملكيات زراعية كبيرة.

أم بفرنسا فإن نظام ملكية الزراعية في فرنسا عكس شكل الملكية الزراعية التي سادت ببريطانيا ولعل ذلك يرجع إلى نزوح العديد من النبلاء عن الريف قبل الثورة الفرنسية، ونتيجة لارتفاع الأسعار وشدة حاجتهم إلى النقود اضطروا إلى بيع مساحات كبيرة من أراضيهم إلى صغار الملاك هذا من جهة ومن جهة أخرى الأفكار التي نادى بها أصحاب المدرسة الطبيعية كان لها أثارها في الأوساط الفرنسية.

وبقيام الثورة الفرنسية طالب الفلاحون الحكومة بتحقيق الأمور التالية:

- تحقيق الملكيات التامة وذلك بإلغاء التزامات المزا رعية نحو طبقة الإشراف.
- مطالبة الفلاحين الحكومة بتوزيع الأراضي الزراعية المصادرة عليهم (المؤممة).
- مطالبة الفلاحين الحكومة من الحد من حركة إقامة الأسيجة.

ولهذا لوحظ عدد الملاك الزراعية في فرنسا بعد الثورة الفرنسية كان يفوق عدد العمال المزارعين.

أما بالنسبة لألمانيا فكان نظام الملكية الزراعية في ألمانيا يجمع بين النظامين اللذين سادا في كل من بريطانيا وفرنسا، ففي الولايات الشرقية في ألمانيا، فكان نظام الملكية يشبه إلى حد ما النظام القائم في بريطانيا، أما في الولايات الغربية فكان النظام شبيها إلى نظام المكيات الزراعية القائمة في فرنسا لكن هذا الأخير لم يكن نتيجة لثورة سياسية واقتصادية أو اجتماعية كالثورة الفرنسية مثلا وإنما كان نتيجة وعي سياسة الألمان وتسامح الطبقات الغنية.

وفي روسيا فانه استمرت أوضاع الإقطاع والعبودية حتى منتصف القرن التاسع عشر حيث الغي نظام العبيد في عام ١٨٦١ حتى عام ١٨٦٥ وبعدها تحولت الملكية الزراعية إلى ملكية جماعية.

ثانيا: الإشراف والمساعدة الحكومية للنشاط الزراعي

لجأت الحكومات الأوربية إلى مد العون للزراعة بغرض النهوض بها من التخلف في طرق ووسائل الإنتاج والعمل على ازدهار أحوال المزارعين المادية والاجتماعية ولذلك نتيجة للأهمية التي يقدمها النشاط الزراعي بالنسبة للاقتصاد القومي.

ببريطانيا أدت المساعدات إلى:

- إدخال الأساليب العلمية في نطاق الزراعة
- زيادة الاستثمارات في عملية صرف المياه والأسمدة.
- القيام بالبحوث العلمية في نطاق توسيع المحاصيل الزراعية وخصائص التربة.
- بالإضافة إلى ذلك التقدم في وسائل الموصلات الذي فتح أبوابا جديدة أمام المنتجات الزراعية، كل ذلك قد نجم عنه تقدم في زيادة إنتاجية الأرض وبالتالي زيادة إنتاجية الفرد وانخفاض تكاليف الإنتاج وتحسين ظرف الريف البريطاني ماديا واجتماعيا.

أما بفرنسا فقدمت حكومة الثورة الفرنسية الكثير من المساعدات أهمها:

- إصدار قانون الحريات الاقتصادية ١٧٩١ حيث أباح للملاك جميعا حرية زراعة المحاصيل التي يقررونها بأنفسهم.
- أدت حاجة فرنسا إلى الصوف وخاصة أثناء الحرب النابليونية باستيراد الأغنام وخاصة أغنام Marino والتوسع في تربية الأغنام.
- شجع نابليون التوسع في إنتاج المحاصيل الزراعية كالدخان والبنجر مثلا.
- كما قامت الحكومة الفرنسية في عهد نابليون بشق وإصلاح الطرق وحفر القنوات وتأمين الموصلات، مما كان له أثر كبير

في ازدهار الزراعة وانتعاش الريف، وقد استفادت الزراعة الفرنسية كثيرا خاصة الحصار الذي فرضه نابليون على بريطانيا ١٨٠٢ حيث الزراعة الفرنسية لم تجد المنافسة من جهة، بينما وجدت أسواق كثيرة أوربية وخاصة بعد استيلاء نابليون على معظم القارة الأوربية من جهة أخرى.

أما بألمانيا تمثلت مساهمة الحكومة الألمانية للزراعة في:

- إنشاء العديد من الجمعيات التعاونية(التي أسسها راب فيزين) في الفترة بين ١٨٤٨ – ١٨٥٠ .
- تأسيس أول مصرف تعاوني ١٨٦٢ الذي بنشأته بدأت المصارف التعاونية في التوسع إذ بلغت ٤٢٥ في عام ١٨٨٨، إذ أن رؤوس أموالها كانت في الغالب تتكون من رؤوس أموال المزارعين الأغنياء.
- بسبب القروض والسلفيات التي تقدمها تلك المصارف تطورت الزراعة الألمانية وخاصة بعد قيام تلك المصارف باختيار أحسن الأدوات والآلات الزراعية وبيعها للأعضاء دون استغلال.
- وفي نهاية عام ١٨٨٨ قام " رايفيزين" بتأسيس بنك تعاوني مركزي يعمل على مساعدة وتدعيم البنوك الأخرى.

ونتيجة لنجاح التجربة الألمانية في الائتمان الزراعي التعاوني انتقلت تلك الفكرة إلى كل من هولندا وسويسرا، فرنسا، بلجيكا حيث لعبت تلك المصارف دورا كبيرا في مجال مد صغار المزارعين بالقروض قصيرة الأجل.

ثالثا: الرأسمالية التجارية :

وتشمل النقاط التالية:

١) **نشأة الرأسمالية التجارية** : تتمثل العوامل التي أدت إلى نشوء الرأسمالية التجارية في ثلاث ثورات حقيقية بين القرنين الخامس عشر والسادس عشر

I. **الثورة السياسية وانتصار مبدأ السيادة القومية:** لقد تمثلت الثورة السياسية التي شاهدتها أوروبا في انتصار مبدأ القومية وميلاد دول حديثة قومية، الأمر الذي أنهى قوة الإقطاع السياسية وأدى إلى تمركز السلطات في يد الملوك القوميين وزيادة نفوذهم في التدخل الاقتصادي استنادا على التعاليم المأخوذة من مذهب التجاريين في الحياة الاقتصادية تحقيقا لما تراه الدولة من المصالح القومية.

II. **الثورة التجارية ومذهب التجاريين** :أدى توسع المدن ونشاطها وانتشار الطرق والمواصلات الجديدة إلى رواج التجارة حيث توسعت المبادلات فحقق بذلك التجار أكبر ربح مما خلف منهم طبقة ذات عقلية رأسمالية إذ تهدف أساسا إلى تراكم رؤوس الأموال بالإضافة إلى ذلك ساعد على تقوية تلك الطبقة، انتشار الأفكار الاقتصادية التجارية التي سميت على يد " آدم سميث" بالفكر التجاري "المركنتلي" حيث أمدت هذه المدرسة المجتمع الأوربي بفكر اقتصادي جديد إذ حثت الدولة على زيادة رصيدها من المعدن النفيس وعلى سياسة فائض الميزان التجاري أي على الدولة أن تصدر إلى الخارج أكثر مما تستورد.

" للملاحظة يري بعض المؤرخين الاقتصاديين أنه لولا نشاط الحروب الصليبية لما نهضت أوربا الحديثة كما نراها اليوم".

III. **ثورة الكشوفات الجغرافية والتناقض الاستعماري:** أدت الكشوفات الجغرافية إلى خلق أسواق جديدة في وجه المنتجات الأوربية مما زاد في التوسع

التجاري الدولي من جهة وإلى التنافس الاستعماري للمناطق الجديدة مما أدى إلى تكوين الشركات الاحتكارية الضخمة التي تحتكر النشاط التجاري في المناطق المعينة لها كشركة الهند الشرقية الإنجليزية وشركة الهند الشرقية الهولندية مثلا، كل ذلك زاد من قوة طبقة التجار وقوة نفوذ الاحتكارات التجارية وتحقق بذلك فائض في أرباح النشاط التجاري، وأصبحت طبقة التجار ذات نفوذ سياسي واقتصادي.

٢) **<u>الرأسمالية التجارية والنشاط الزراعي</u>**:تحولت الزراعة إلى منتجات المحاصيل التجارية المطلوبة في الأسواق، كما اكتسب الإنتاج الزراعي الطابع النقدي فمثلا تحولت الكثير من الأراضي الزراعية إلى مراعي لإنتاج الثروة الحيوانية، وبالتالي توفير اللحوم. بالرغم من هذا نستطيع أن نقول إن الزراعة استفادت كثيرا من التجارة وخاصة من رؤوس الأموال التي ساعدت على نمو الإنتاج الزراعي .

٣) **<u>الرأسمالية التجارية والنشاط الصناعي</u>**: لقد سيطرت الطبقة التجارية كذلك على الصناعة خاصة إن الأموال اللازمة لقيام الصناعة كانت تسيطر عليها تلك الطبقة (أي الطبقة التجارية) نتيجة لأهمية التوسع الصناعي وتكدس رؤوس الأموال في يد التجاريين بدأ يخلق ما يسمى بطبقة الرأسماليين التجاريين الصناعيين، ولهذا بدأ الإنتاج الأوروبي في تلك الفترة يأخذ طريقتين :

الأولى: يخضع فيها الإنتاج لسيطرة الرأسمالي التجاري.

الثانية: يخضع فيها لسيطرة الرأسمالي الصناعي، وهذه الأخيرة كانت أحد العوامل الرئيسية الممهدة لظهور الثورة الصناعية.

٤)**<u>السمات الرئيسة للرأسمالية الصناعية</u>**: حيث اتسمت هذه السمات بالأتي:

أ- سيطرة الاتجاهات الاحتكارية في الداخل والخارج، في الداخل لقد سيطرت الاحتكارات على النشاط الإقتصادي ككل (تجاري،

زراعي، صناعي) إذ أصبح النشاط الاقتصادي في يد عدد قليل من الرأسماليين التجاريين. أما في ميدان التجارة الخارجية، فقد كانت سيطرة الاحتكار كاملة حيث تم تطبيق قواعد ومقتضيات الاحتكار عن طريق الشركات الاحتكارية الأجنبية[1].

ب- قيام الاتجاه نحو الاستعمار والتوسع الخارجي، اتجهت الرأسمالية التجارية إلى الاستعمار والتوسع الخارجي والسيطرة سياسيا وعسكريا على البلاد الأجنبية حماية وخدمة لمصالحها الاقتصادية.

ج- وفرة ونمو رأس المال، نظرا لأهميته في النشاط الزراعي والصناعي والخدمات التجارية توسع النظام المصرفي وخاصة بعد تدفق الذهب والفضة من المستعمرات.

د- فتح المجال أمام التفكير العلمي والتطبيق العقلاني في مختلف مجالات الحياة وخاصة بعد ضعف سلطة الكنيسة من جهة، وتراكم رؤوس الأموال من جهة ثانية التي أمدت البحوث بالأموال اللازمة.

٥) بعض أفكار المدرسة التجارية:

- أن قوة الحكومة في الميدان السياسي تتطلب قوة في الحقل الاقتصادي لذلك يتعين على الدولة أن ترسم السياسة الاقتصادية الملائمة.
- أن الحكومة هي الأقدر على التعرف على الأسواق الخارجية وعلى تسويق المنتجات الأجنبية في السوق المحلية، لأنها هي التي تقوم بعقد الاتفاقات والمعاهدات التجارية والاقتصادية.

---

(١) بمقتضى هذا النوع من الاحتكار كانت بعض الشركات تحتكر التجارة مع بعض المناطق مثل: The Muscovy Company، كما كانت تحتكر التجارة مع روسيا ودول البلطيق ،كما احتكرت شركة الهند الشرقية التجارة مع الهند.

- اعتقاد المدرسة في أهمية التجارة وأنها قد لا تختلف كثيرا عن الحرب لذلك أن ربح أي دولة منها إنما يكون على حساب دولة أخرى.
- المعدن النفيس، إذا رغبت الدولة في زيادة قوتها في الميدان الدولي يجب عليها أن تحصل على اكبر قدر ممكن من الذهب والفضة، فمنهما تستطيع الحصول على حاجاتها من السلع الحربية والمواد الأولية.
- الميزان التجاري، يجب على الدولة أن تسعى لتكوين فائض في الميزان التجاري (الميزان التجاري هو الحساب الذي يبين صادرات وواردات الدولة خلال العام)، إذ يقول أحد المفكرين التجاريين "Forbonnis" إن الميزان التجاري هو بحق ميزان القوى، ومن هذا:

١. الميزان التجاري الموافق يضمن الحصول على المعادن النفيسة.
٢. أن تدفق المعادن يجعل الدولة غنية.
٣. الدولة الغنية لابد وأن تصبح كذلك قوية.

رابعا: الثورة الصناعية

بدأت مظاهر التقدم الصناعي في الحقيقة تظهر في أوروبا قبل الثورة الصناعية، إلا إن هذا التقدم كان شبه متطور من ناحية نظرا للصعوبات التي وضعتها النقابات الطائفية والثورة الفرنسية، ومن جهة أخرى كان هذا التقدم يلاقي الصعوبات وعدم القبول العام، إذ أن الحكومة والأفراد أحالوا دون تحقيق هذا التطور الصناعي خشية أن يؤدي ذلك إلى إحداث البطالة وبالتالي الأضرار بالمجتمع، حيث أن الكثير من المخترعين اعدموا لكي لا يكونوا سببا في خلق مشاكل للمجتمع.

وبدأ تغيير هذه الأوضاع نتيجة لتغير الظروف الاقتصادية أثناء القرن الثامن عشر حيث بدأت معدلات نمو السكان تزداد وأتساع نطاق التبادل في الداخل والخارج، مما دعي إلى ضرورة زيادة الإنتاج نظرا لزيادة الطلب وتوافر الشروط اللازمة لذلك، هذا هيأ لتغير شامل في الصناعة وشجع الحكومات على قبول الاختراعات بشكل أوسع وتشجيعها على التطبيق، مما خلق الثورة الصناعية والتي يقصد بها التطورات الكبيرة التي شملت هيكل النشاط الصناعي في بريطانيا وأوربا الغربية ابتداء من نصف القرن الثامن عشر.

أ) عوامل قيام الثورة الصناعية: تتمثل في

١- **التزايد السكاني:** في النصف الثاني من القرن الثامن عشر أدى الانخفاض في معدل الوافيات إلى زيادة ديمغرافية وهذه الزيادة الديمغرافية كانت الصناعة في حاجة لها من جانبين أولها توافر اليد العاملة لسد طلبات الصناعة، ثم زيادة الاختراعات والتقدم الفني الصناعي، ثانيهما زيادة الطلب على المنتجات وتنويعها مما شجع البحث العلمي وزيادة التقدم الصناعي.

٢- **اتساع التجارة الأوربية الداخلية والخارجية:** وقد أدى إلى ذلك:

- الكشوفات الجغرافية وتوسع السوق العالمي.
- التقدم في وسائل النقل البحرية.
- التقدم في وسائل النقل البرية.
- تراكم رؤوس الأموال في يد التجار والصناع الأوربيون.

٣- **توافر رؤوس الأموال:** أدى إلى تمويل المخترعات والأبحاث والاستمرار في توسيع المشروعات الصناعية وإنتاج السلع الإنتاجية، وقد لجأت بعض الحكومات الأوربية التي لا تتوافر لها رؤوس أموال كبيرة في إتباع سياسات مختلفة لتوفير رؤوس الأموال اللازمة للصناعة منها:

- إقراض بعض الصناعات والاشتراك في البعض الآخر.

- إعادة تقييم العملة بفرض زيادة عرض النقود وحل مشكلة ندرة رأس المال.

- زيادة الادخار الإجباري.

- قيام الشركات المساهمة التي استطاعت أن تجمع المدخرات وتوجيهها للصناعة في شكل القروض.

- قيام البنوك بنفس العملية كذلك لعب دورا رئيسا في تمويل المشاريع.

٤ـ **سياسة الحرية الاقتصادية**: في الفترة الممهدة لقيام الثورة الصناعة بدأت الأفكار الفلسفية والاقتصادية تتجه نحو رفع شعارات حرية العمل، حرية الإنتاج وحرية الاستهلاك، وكان رائد هذا الفكر آدم سميث وريكاردو وخاصة في بريطانيا مما جعلها تترك الحرية والباب مفتوحا للأفراد للدخول في ميادين الإنتاج المختلفة على عكس ما نادى به أصحاب المدرسة التجارية، كذلك اتبعت الحكومات سياسة تخفيض الضرائب على رؤوس الأموال الموظفة في الصناعة وتحمي حقوق الاختراع.

ب) الثورة الصناعية في بريطانيا: كانت بريطانيا أسبق دول أوروبا جميعا في ميدان الصناعة وذلك للأسباب الآتية:

ـ **العامل السكاني**: كان عدد السكان في بريطانيا قليل لذلك كانت الصناعة في حاجة إلى اليد العاملة ولوجود طريقة للخروج من هذا النقص، توجهت الاختراعات في صنع الآلات الإنتاجية.

ـ **توافر رؤوس الأموال** : نظرا لأسبقيتها في التجارة الخارجية وإنشاء بنك إنجلترا سنة ١٦٦٤م.

ـ **الاستقرار السياسي**: إذ أن بريطانيا الوحيدة التي تمتعت باستقرار سياسي طويل حيث كانت بعيدة عن الحروب الأوروبية التي أدت إلى عدم الاستقرار.

- **توفير الحريات السياسية**: التي تكفل بالأفراد التمتع بحقوقهم كاملة في ميادين العمل والتجارة، حيث أصدرت الجمعية الأهلية عام ١٧٩١ قانونا يمنح جميع الأفراد حرية كاملة لمزاولة أي مهنة على شرط الحصول على ترخيص من الحكومة بذلك.

- **اتساع تجارة بريطانيا الخارجية**، مما أدى إلى اتساع السوق أمام منتجاتها ومدها بالمواد الخام والمواد الغذائية من العالم الخارجي.

ج) مظاهر الثورة الصناعية:

١- **نظام المصانع**: بقيام المخترعات واستخدام الآلات بشكل واسع، ظهر نظام المصانع الذي أدى إلى تغيير كبير في الصناعة خلال المرحلة الأخيرة من القرن الثامن عشر، فبعد أن كانت الصناعة مبعثرة في مناطق متعددة بدأ التحول في تمركز الصناعة في مناطق معينة، كما أن عدد العمال زاد في نظام المصانع إذ تشير بعض الإحصائيات الأولية عام ١٨٣٠ أنه كان عدد العمال يبلغ ١٧٥ في مصنع الفص، و٩٣ في مصنع الحرير بينما كان عددهم يتراوح بين ١٥٠٠ و٢٠٠٠ في مصانع الحديد.
أدى هذا الوضع الجديد إلى زيادة نفوذ أصحاب الأموال للسيطرة على معظم عوامل الإنتاج كما أدى هذا التحول إلى خلق طبقة جديدة وهي طبقة المديرية، مما دعا إلى توسيع الشركات المساهمة.

٢- **تركز السكان في المدن**: خلق نظام المصانع وتركز الصناعة في مناطق معينة وخاصة في مناطق استخراج المواد الأولية، أدى إلى تركز السكان في المدن التي تقام بها الصناعة، فكان سكان المدن في بريطانيا في القرن التاسع عشر يؤلفون ٧٥ % من إجمالي السكان، أما في ألمانيا فبلغ حوالي ٦٦ % بينما في فرنسا لم يصل ٥٠%.

٣- **نمو التجارة الخارجية**: المنافسة الكبيرة التي قامت بين الدول الأوروبية على السيطرة على السوق الخارجية أدت إلى التوسع الاستعماري وبالتالي

الاحتكارات التجارية وكانت الدولة ذات قوة بحرية هي المسيطرة، حيث استطاعت بريطانيا بفضل قوتها البحرية أن تسيطر على أهم الأسواق الدولية، وبسبب التوسع التجاري الأوربي دعت الضرورة إلى تخصص في مجال الصناعة وبالتالي كبر حجم المشروعات.

٤ـ **كبر حجم المشروعات**: بعد توصل طبقة المديرين لإدارة المشروعات بدأت المشاريع في توسع أكبر وذلك من جهة البحث عن الإنتاج بأقل تكلفة وزيادة الأرباح، ومن جهة أخرى وضع حد لأصحاب الأعمال الصغيرة أي احتكار الصناعة في يد فئات قليلة.

٥ـ **ظهور الاتجاهات الاحتكارية في الصناعة (الكارتل، الترست)**: كبر المشروعات أدى إلى الاحتكارات نظرا لتركز الصناعة في يد فئات قليلة، هذا ما ساعد الشركات الكبرى بعقد اتفاقيات تنص على تنظيم عمليات البيع وتحدد الإنتاج والأسعار وتوزع الأسواق فيما بينها، وخاصة في ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية.

قامت في ألمانيا نقابات إنتاجية عرفت باسم Cartel كان غرضها منع المنافسة بين المنتجين عن طريق عقد اتفاقيات خاصة بتحديد الأثمان وتنظيم الإنتاج وتوزيع السوق فيما بينها.

أما في الولايات المتحدة اتخذت النقابات الإنتاجية شكل Trust إذ اندمجت الشركات التي أرادت الانضمام إلى هذا النظام تحت إدارة موحدة تقوم برسم سياسات الإنتاج والثمن وتوزيع السوق ،بذلك تختص شخصية الشركة في Trust وتزول المنافسة فيما بينها، وبهذا يخلو لها الجو في السيطرة الكاملة على السوق، لكن هذا النظام تم إبطاله من طرف الحكومة الأمريكية بقانون " شارمان" ١٨٩٠، وبقانون "كلايتون" ١٩١٤.

نتائج الثورة الصناعية : ظهرت عدة نتائج أهمها:

١- **زيادة الثروة القومية**: نتيجة للثورة الصناعية أصبحت دول أوربا الصناعية تتمتع بمقدرة إنتاجية عالية، فازدادت الأرباح وتضاعفت الدخول، كما حققت الدول زيادة كبيرة في إيراداتها من الضرائب وغيرها، إذ أصبحت ميزانيتها ذات أهمية كبيرة للتأثير على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

٢- **زيادة وحدة العالم**: قيام التكتلات والتكامل والاندماج الاقتصادي مثل الاتحادات الدولية (وعلى رأسها المجموعة الأوربية المشتركة) في الوقت الحالي.

٣- **ارتفاع مستوى المعيشة**: توفرت فرص العمل للعمال في عدد من المناطق خاصة في الولايات المتحدة، إذ كانت الأجور مرتفعة، أما في أوربا فكان معدل الأجور ضعيف جدا وخاصة في بريطانيا نظرا لرجال الأعمال الذين كانوا يسعون لتحقيق أرباح عالية.

٤- **نشوء الخلاف بين العمال وأصحاب الأعمال**: نظام المصانع أدى إلى تجمع العمال في حرفة واحدة ونظرا لتوسع المصانع أصبح العمال يشكلون قوة عمل هامة، لذلك بدؤا يناقشون ويطالبون بزيادة أجورهم وتحسين شروط العمل، مما دعي إلى تكوين النقابات العمالية.

٥- **زيادة أهمية دور رؤوس الأموال**: أدت الثورة الصناعية إلى فتح المجال واسعا أمام أصحاب رؤوس الأموال أن يسيطروا على المجال السياسي وعلى الأوضاع الاقتصادية عامة، سواء محلية أو خارجية.

٦- أن الثورة الصناعية أدت إلى التطور الاقتصادي الأوربي من جهة وإلى خلق تناقضات سياسية بين الدول وخاصة على الأسواق الدولية مما أدى إلى التوجه نحو التصنيع الحربي وإشعال الحربين العالميتين.

خامسا: الرأسمالية المالية : يرجع اصطلاح الرأسمالية إلى ظاهرة سيطرة المصارف على المشروعات الصناعية وانتشار الشركات المساهمة في نطاق الصناعة الأوربية وذلك خلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر كما تميزت تلك الفترة بالدلائل الاقتصادية التالية:

١. تمركز الإنتاج والرأسمال تمركزا أدى إلى نشوء الاحتكارات التي كان لها دورا كبيرا في التحكم وتوجيه الحياة الاقتصادية.

٢. اندماج الرأسمال المصرفي بالرأسمال الصناعي ونشوء الرأسمال المالي.

٣. تشكل اتحادات احتكارية عالمية بين الرأسماليين ،وانجاز تقسيم العالم بين الدول الرأسمالية الكبرى.

الأمر الذي تولد عنه احتكار مصادر المواد الخام وفتح مجالات واسعة لاستثمار رؤوس الأموال الأوربية في الخارج بأرباح عالية وفي مناطق غنية بمواردها وأسواقها.

كل هذا أدى لظهور المشروعات الكبيرة ونمو الاتجاهات الاحتكارية في الصناعة وذلك بتقدم الثورة الصناعية، ونمو تنظيم الرأسمالية الصناعية، ظهر إلى الوجود العديد من المشروعات الضخمة التي تحتاج الى رؤوس أموال كبيرة مثل البنوك والمشروعات الصناعية الكبرى وغيرها، وبظهور هذه المشروعات الكبيرة الاحتكارية، ظهرت معها مشكلة التمويل التي وجدت حلا في نشوء الشركات المساهمة، إذ تحول بعدها تنظيم الصناعة من ملكية الأفراد إلى الملكية المساهمة، ثم تدخل البنوك في تمويل هذه المشاريع، ولم يقتصر الأمر على مجرد قيام الشركات المساهمة وسيطرة البنوك على النشاط الاقتصادي [illegible] أدى توسع المشروعات الرأسمالية في زيادة قوتها المالية ونفوذها الاقتصادي باستغلال مصادر المواد الخام ثم التحكم في اسعار السلع الصناعية

والمحافظة عليها عند المستوى الذي يحقق اكبر ربح ممكن، الأمر الذي وجه النشاط الصناعي وغيره نحو قيام التكتلات والاحتكارات الاقتصادية.

كما أدى ذلك إلى التركز والتجمع في الوحدات الإنتاجية، ويعني التركز حلول المشاريع الكبيرة محل المشاريع الصغيرة، أما التجمع فيعني اتحاد المشاريع فيما بينها في مشروع واحد لتحقيق مصالحها المشتركة. يهدف التركز لتحقيق مزايا ووفورات الإنتاج الكبير وتتم عملية التركز بطرق مختلفة أهمها: - توسيع المشروع، زيادة أعماله ثم فتح فروع له.

- الاندماج التام بين مشروعين أو أكثر سواء مشاريع فردية أو شركات.

- أتفاق بين مجموعة مشاريع عاملة في مجال واحد للعمل المشترك.

- التجمعات المالية الضخمة بين بعض المشاريع التي يطلق عليها اسم "كونزرن" اشتهرت بصورة خاصة في ألمانيا وأصبح لها سيطرة مالية كبرى وقد نتج عن هذا التضخم الكبير في حجم المشروعات الإنتاجية نمو النزعة الاحتكارية من اجل تعزيز المشروعات الكبيرة لنفوذها الاقتصادي وسيطرتها المالية، وكان الإطار الذي تنظم من خلاله هذه السياسة الاحتكارية، هو أسلوب إقامة الاتحادات والتكتلات فيما بينها، ومن أهم صور التكتلات الاحتكارية ما يلي:

<u>I) Cartel أو التحالف</u>: ويعني تحالف عدة مشاريع متشابهة ذات إنتاج مشترك فيما بينها بشكل اتحادات تجارية تتفق على إتباع سياسة إنتاجية أو مالية واحدة لمدة معينة من الزمن وفي حدود الاتفاق المعقد بغية التحكم في الأسواق، بينما يحتفظ كل من المشاريع المتحالفة باستغلاله القانوني وشخصيته الحقوقية ويقيد المشروع من اجل هذا التنسيق بالحد من الضريبة في العمل ويتصف الكارتل بصفتين: - يجب إن يبلغ مرحلة الاحتكار الكامل ليستطيع السيطرة على السوق. - يحترم استغلال المشاريع التي تشارك فيه.

١) **أشكال الكارتل**: تختلف أشكاله حسب الاتفاق الذي وقعت عليه المشاريع المنضمة إليه، بينما القيود المتفق عليها إما أن تكون بسيطة أو معقدة.

الأشكال البسيطة: ويكون الإنفاق فيها حسب قواعد مشتركة تلتزم بها كافة المشاريع المنضمة إليه وتتناول الجوانب الآتية:

أ- **كارتل تحديد السعر**: يتفق المنتجون على تحديد أسعار بضائعهم كما يتفقون على حد أنى للأسعار للأسواق الوطنية مع حرية التصرف الكاملة في الأسواق الخارجية.

ب-**كارتل تحديد الإنتاج**: ويتم الإنفاق بوضع حد لمجموع الإنتاج حسب متطلبات السوق، ثم يوزع مجموع الإنتاج على المشاريع وبذلك يتم التحكم في العرض والأسعار.

ج- **كارتل انقسام السوق**: يخصص لكل مشروع سوق لتصريف منتجاته ولا يستطيع أن يبيعها خارج السوق المخصصة له فيؤمن منافسة بقية المشاريع في منطقته. كما توجد مجموعة من الأشكال المعقدة، إذ يؤسس بمقتضى الإنفاق جهاز مركزي يشرف أو يسيطر على المشاريع المنضمة إليه، ويقوم بوظائف معينة منها:

أ- **كارتل مركز البيع**: فيتولى المركز بنفسه قبول الطلبات من الزبائن وتوزيعها على المشاريع، وبذلك تنعدم المزاحمة أو المنافسة بين المشاريع.

ب-**كارتل توزيع الأرباح**: يجمع الجهاز المركزي الأرباح التي تحققها المشاريع بعد تحديد التكاليف وأسعار البيع لذا فإن المشروع ليس من مصلحته زيادة مبيعاته والدخول في معركة المنافسة لأن الأرباح لن توزع بنسبة المبيعات وإنما بالنسبة المحددة له في الاتفاق.

ت-**نتائج الكارتل**: القضاء على المزاحمة بين المشاريع المرتبطة به وهذا ينعكس بصورة خاصة على السعر إذ يؤدي إلى ارتفاعه واستقراره وتعدده حيث أن لرابطة الكارتل جهاز يقوم بدراسة السوق مع الاحتمالات والتنبؤات الاقتصادية، إذ بالتكم في كميات الإنتاج تستطيع رفع الأسعار والعمل على استقرارها كما أنها تستطيع فرض تعدد الأسعار وذلك حسب متطلبات السوق الوطنية أو الأجنبية .

<u>II) Trust</u>: ويعني اندماج مجموعة من المشاريع المتشابهة أو المتجانسة أو المتكاملة في مشروع واحد تقوم على مجلس واحد لإدارتها، تفقد فيه المشاريع استقلالها وشخصيتها الحقوقية.

ظهر الترست في عام ١٨٧٩ على شكل نقابة في الولايات المتحدة الأمريكية لإدارة عدد من المشاريع المتجانسة لكن نظرا للسياسة الاقتصادية الأمريكية القائمة على أساس المنافسة، رأت في هذا الأسلوب حزبا للمنافسة وهذا لفعاليتها فأصدرت قانون ١٨٩٠ بمنع قيام Trust فقامت المؤسسات بتأسيس نفسها على شكل Trust يحمل اسم آخر وهو Holding Company يهدف الاندماج في Trust إلى حصر الإنتاج في السوق وذلك بتخفيض تكاليف الإنتاج وإغراق السوق ببضائع جيدة وأسعار منخفضة، كما لجأ أصحاب Holding Company للتحالف مع أصحاب المشاريع الصغيرة لاستخدامها كوسيلة لتوزيع الإنتاج على المستهلكين.

<u>III) Konzern</u>: ويعني مجموعات إنتاجية متنوعة تعود في غالبيتها لشركة واحدة، يضم Konzern مشاريع عدة مثل: الحديد، الفولاذ، البترول، ومنشآت بحرية لصنع البواخر ثم استثمارات زراعية، ومصانع أخرى مختلفة، وهذا النوع من التكتل لا يهتم

بتنسيق الإنتاج بل يهتم بتوجيه المشاريع لسياسته التجارية والمالية والاقتصادية لهذا فإن هذا النوع من الاحتكارات لا تقضي على صراع المزاحمة وإنما تجعله أشد حدة لذلك تلجأ إلى اتخاذ أساليب عدة فيما بينها، فيها استعمال العنف، الرشوة، أعمال التخريب ومارست الضغط والتهديد لمن لا يخضع لتلك الاحتكارات.

IV) **السنديكا:** ويتم بين عدد من المؤسسات يفقد المشتركون فيه استقلالهم في تصريف البضائع وفي هذه الحال يجري الإنتاج بصورة مجزأة مستقلة، بينما تصريف البضائع وأحيانا شراء الخامات والمواد يجريان بواسطة جهاز تجاري مشترك.

الخلاصـــة

استمرت الزراعة الأوربية تنعم بالإزهار حتى أوائل القرن التاسع عشر، غذ بدأت نقطة تحول من ازدهار إلى تدهور وكساد ولعل العامل الرئيسي لذلك هو إغراق الأسواق الأوربية بالحبوب الأمريكية الرخيصة، وبهذا بدأت نقطة انعراج أمام السياسة الزراعية المتبعة، غذ فرضت الحماية الجمركية أمام المستوردات الخارجية وتزيد بزيادتها، ثم اتخاذ سياسات أخرى للحد من الكساد الزراعي مثل توفر سياسة الحماية، سلوك طرق التعاون ثم زراعة المحاصيل الملائمـــــة.

كما أن قوى المنافسة قد انحصر مجالها في المجتمعات الرأسمالية عامة، وذلك منذ أواخر القرن ١٩ وغلبت عليها قوى الاحتكار في غالبية نواحي النشاط الاقتصادي، وذلك نتيجة لخروج المنافسة عن أهدافها الواضحة كما تفسر خطورة الاحتكارات الكبرى في علاقة الدول الرأسمالية بالدول المختلفة.

الفصل الخامس
الوقائع الاقتصادية المعاصرة

الفصل الخامس

الوقائع الاقتصادية المعاصرة

سيتم تقسيم هذا الفصل إلى مجموعة أجزاء تتمثل في التالي:

الجزء الأول: الأزمات الاقتصادية ومشكلة الكساد

أولا: الأزمات الاقتصادية من القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين:

منذ القرن التاسع عشر وظهور الصناعة الآلية بدأت الأزمات الاقتصادية تشل اقتصاد البلاد الرأسمالية، حيث حدثت أول أزمة صناعية في بريطانيا ١٨٢٥ ثم تلتها أزمة ١٨٣٦ وضربت الولايات المتحدة الأمريكية، تلتها الأزمة العالمية ١٨٤٧/١٨٤٨، ومن مطلع القرن العشرين حدثت أزمات متوالية خلال السنوات ١٩٠٠، ١٩٠٣، ١٩٠٧، والسبب الرئيسي من حدوث الأزمات هو فائض الإنتاج حيث يختل التوازن بين الكمية المنتجة والقدرة الشرائية لدى المستهلكين نظرا لما يحدث من التناقض بين صفة الإنتاج الجماعية وملكية عوامل الإنتاج الفردية وطبيعة الإنتاج الرأسمالي الذي لا يهدف إلا إلى تحقيق أكبر ربح، لأن الإنتاج أصبح يوجه في الحقيقة للطبقة القادرة على الشراء من جهة ومن جهة أخرى المنتج الذي لا يحقق ربحا ولو كان المجتمع في حاجة كبيرة إليه يتوقف عن الإنتاج، فيحدث اختلال التوازن الاجتماعي وحدوث الأزمة .

أـ تفسير الأزمات الاقتصادية حسب أنصار النظرية الماركسية والنظرية النقدية:

- يرى أصحاب النظرية الماركسية أن أجور العمال قليلة جدا في النظام الرأسمالي لذلك لا تمكنهم إلى شراء جزء قليل من الإنتاج الذي يتم بأيديهم، بينما الرأسماليون الذين يحصلون على فائض القيمة فإنهم يستطيعون شراء المنتج المتبقي كله، لكن يفوق احتياجاتهم فتبقى منتجات كثيرة مكدسة فتحدث الأزمة.

- أما أصحاب النظرية النقدية فيرون أن سبب الأزمات في العالم الرأسمالي منشأها النظام النقدي، حيث تقوم البنوك باستخدام الأموال المودعة لديها من الحسابات الجارية والتي كان من المفروض أن تبقى تحت تصرف أصحابها، فتقو م البنوك باحتفاظ بنسبة من (٢٠ إلى ٣٠ %) من تلك الودائع لتلبي طلبات المودعين في حالة السحب الفوري، وتتصرف بالباقي بإخراجه للتداول مرة أخرى عن طريق عملياتها الاقتصادية (إقراض أو شراء أوراق مالية أخرى) وهي بهذا تصنع وسائل دفع جديدة تقوم مقام النقود القانونية فتجعل ١٠٠ مليون المودعة لديها مثلا ١٥٠ أو ٢٠٠ مليون مما ينجم عنه تضخم مالي مفتعل فيتم الإخلال بالنشاط الاقتصادي وتحدث الأزمة.

بـ الدورات الاقتصادية : لقد تميز الإنتاج الرأسمالي خلال القرن التاسع عشر بظاهرة الدورات الاقتصادية المتلاحقة التي تختلف من حيث التوقيت وطول المدة وهي تمر بالمراحل التالية:

١) **مرحلة الانتعاش:** ويميل فيها المستوى العام للأسعار إلى الثبات أما النشاط الاقتصادي فيتزايد ببطء وينخفض سعر الفائدة والمخزون السلعي.

٢) **مرحلة الرواج أو الرخاء:** تبدأ الأسعار في الارتفاع فتشجع المؤسسات المنتجة في زيادة حجم الإنتاج فيزداد حجم الدخل والعمالة.

٣) **مرحلة الأزمة:** تبدأ الأسعار في الهبوط، ويتزايد تقلص حجم الإنتاج فتظهر البطالة العمالية، ويتزايد المخزون، ويبدأ الخوف التجاري في الانتشار وترتفع أسعار الفائدة.

٤) **مرحلة الكساد:** تنخفض الأسعار بسبب كساد التجارة وضعف النشاط الاقتصادي وتعم البطالة، وكان أهم فترات الكساد الفترة بين ١٨٧٣/

١٨٩٦ التي حدثت أعقاب التراكم الرأسمالي والاستثمارات الزائدة وكان من أبرز آثارها ما يلي:

- عانت غالبية الدول عام ١٨٧٣ من تقلبات مستوى النشاط الاقتصادي، ففي بريطانيا توقف حجم الإنتاج عن الزيادة عام ١٨٧٦.

- في ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية تم تخفيض نفقات الإنتاج بأكبر قدر ممكن مما كان له أثر كبير من أحداث البطالة.

- بريطانيا قاست من جمود الطلب العالمي على السلع المصنوعة مما انعكس أثره على السلع الرأسمالية وأحداث البطالة ثم تقلص حجم الاستثمارات الصناعية.

وامتدت آثار الكساد الأوربي الناتج عن تدهور المحاصيل الزراعية إلى الولايات المتحدة وأستراليا التي عانت من أزمات مالية عام ١٨٩٣ كما انتاب حركة التجارة العالمية شلل عام خلال الفترة المذكورة.

<u>ثانيا: الأزمات الاقتصادية بعد الحرب العالمية الأولى وأزمة عام ١٩٢٩ العالمية الكبرى:</u>

لقد نشأت أزمة الرأسمالية في مرحلة الحرب العالمية الأولى وخاصة بعد انفصال روسيا عن المنظومة الرأسمالية وكانت أول أزمة اقتصادية عام ١٩٢٠، حيث كان الاقتصاد في عدد من بلدان أوربا يتخبط بسبب مشاكل الحرب العالمية الأولى، وأعقب هذه الأزمة العالمية الكبرى ١٩٢٩ التي شملت العالم الرأسمالي كله وتسربت عواقبها إلى اقتصاديات دول العالم الأخرى، حيث هبط الإنتاج إلى حدود لا مثيل لها في تاريخ الأزمات، وتقلص إنتاج العالم الرأسمالي ككل بنسبة ٤٤ % بينما بلغ الهبوط في بعض البلدان حتى نسبة ٥٠ إلى ٦٠ % وتقهقرت البلدان الرأسمالية من حيث مستوى الإنتاج من ٢٠ إلى ٣٠ عاما للوراء، إذ أرجعت الأزمة الصناعية الرأسمالية الأوربية والأمريكية إلى مستوى أدنى.

فصناعة فرنسا أرجعت إلى مستوى عام ١٩١١، وصناعة الولايات المتحدة إلى مستوى عام ١٩٠٥ بينما صناعة ألمانيا إلى مستوى ١٨٩٦ وانجلترا إلى مستوى ١٨٩٧.

لقد بدت بوادر الأزمة تظهر في الولايات المتحدة، إذ أن معدل الإنتاج بدأ في التدهور منذ عام ١٩٢٧ لأن سياستها الاستثمارية الخارجية لم تتسم بالانتظام وذلك نظرا لحداثة خبرة المستثمرين الأمريكيين وعدم وجود أسطول تجاري أمريكي كالذي اعتمدت عليه تجربة الاستثمارات البريطانية الخارجية، فمهد ذلك لانطلاق شرارة الأزمة العالمية في الولايات المتحدة الأمريكية.

وكان من بين الأحداث الهامة المحركة للأزمة في أكتوبر ١٩٢٩ قرار بنك إنجلترا برفع سعر الخصم مما أدى إلى انسحاب بعض رؤوس الأموال الأوروبية، في أمريكا على وجه أقصى، إلى تدهور كبير في أسعار التعامل في بورصة نيويورك وانعكست تلك الأوضاع على الصناعات الأساسية كصناعة السيارات، حيث صاحب ذلك انخفاض كبير في الطلب على السلع المصنوعة، وهكذا بدأ الإنتاج والأسعار في تدهور مستمر إذ بلغت في بعض الصناعات ٧٠%، كما انتشرت البطالة وارتفع عدد العمال العاطلين عن العمل عام ١٩٢٩ ما بين ٣٠ إلى ٤٠ مليون .

لقد تزعزعت مالية البلدان الرأسمالية جميعها وسقط النقد في ٥٦ بلدا وهبطت الأعمال التجارية العالمية حتى الثلث واشتعلت في السوق حرب اقتصادية طاحنة أشدها قوة في سنوات الأزمة بين ١٩٢٩ و١٩٣٣، إذ يقرر أن الدمار الذي خلفته سنوات الأزمة لا يقل في أبعاده عن الدمار الذي حلفته سنوات الحرب العالمية الأولى.

سياسات الحد من الأزمة: لقد نشطت السياسات الاقتصادية من مختلف الدول لمواجهة آثار الأزمة ودفع عجلة النمو وتخفيض حدة البطالة وكان لتلك السياسات القومية صورا شتى:

ففي ألمانيا واليابان اعتمدت السياسة الاقتصادية على الإنفاق الحكومي التضخمي وعلى زيادة الطلب للأغراض الحربية، وبفضل ذلك ارتفع حجم الإنتاج الصناعي في ألمانيا عام ١٩٣٧ إلى ١٢١% عما كان عليه في عام ١٩٣٢.

وفي بريطانيا اتخذت إجراءات سريعة للإنعاش الاقتصادي لم تعتمد على كثافة الإنفاق العام بل على تنشيط الائتمان بشروط بسيطة مما ساعد القطاع الخاص على النشاط السريع، وقد زاد الإنتاج في عام ١٩٣٧ بنسبة ٧١% مما كان عليه عام ١٩٣٢.

ثالثا: كيف ينشأ الكساد : يأتي الكساد عادة في أعقاب الرواج وفي أثناء الرواج يحدث ما يلي:

- تتحسن توقعات رجال الأعمال ويزداد الإقبال على شراء الأوراق المالية مما يؤدي إلى ارتفاع أسعارها.
- تتوسع البنوك في منح الائتمان لتمويل عمليات المضاربة في البورصات.
- تصدر الشركات سندات جديدة وقد تلجأ إلى الاقتراض.
- تزداد الدخول ويزداد الطلب على الاستهلاك مما يصاحبه زيادة في الطلب على السلع الإنتاجية.
- هذا النشاط المتزايد ينعكس على البورصة فترتفع أسعار الأوراق المالية إلى الحد الذي لا تستطيع فيه أي زيادة.
- إلى هذا الحد تبدأ البنوك في تقليل فرص الائتمان وتقليل القروض ثم تبدأ في طلب أموالها المقرضة خشية أن المودعين يبدءون في سحب أموالهم.

- زيادة الطلب على السلع الإنتاجية يؤدي إلى ارتفاع أثمانها مما يرافق نقص في الطلب وإلى تراكم فائض كبير في إنتاجها، فيبدأ الإنتاج في التقلص مما ينعكس على البورصة فتنخفض أسعارها وتبدأ مرحلة الكساد.

رابعا : أسباب كساد سنة ١٩٢٩

١- انهيار بورصة الأوراق المالية في نيويورك في أكتوبر ١٩٢٩، فعندما ارتفعت الأسعار إلى حدود لم تعرف من قبل بدأ الخبراء يتشاءمون مما نتج عنه سلسلة من التصرفات أدت إلى زيادة التشاؤم والسعي نحو بيع الأوراق، مما أدى إلى انهيارها بشكل أسرع.

٢- يرجع البعض سبب الكساد إلى نفاذ فرص الاستثمار سنة ١٩٢٩ حيث أن النشاط الاقتصادي بلغ القمة ولم يجد مجالا آخر للاستثمار فبدأت الأزمة وحل الكساد.

٣- نقص الاستهلاك، يقول البعض إن نقص الاستهلاك كان سببا هاما في حدوث الكساد، إلا إن نقص الاستهلاك يؤدي إلى كساد الصناعات الاستهلاكية وبالتالي خفض استثماراتها مما يؤثر بالطبع على صناعات السلع الرأسمالية .

٤- وكان من أسباب الكساد انكماش التجارة وانخفاض حجم الاستثمار الخارجي، إذ قامت حكومات الدول المختلفة بوضع عراقيل من وجه التجارة الخارجية، وأصبحت القيود تفرض بصفة خاصة على الواردات من المواد الغذائية والسلع الرأسمالية.

الجزء الثاني: التقلبات النقدية ومشكلة التضخم

أولا: التقلبات النقدية : كانت معظم عملات دول أوربا في مستهل القرن الثامن عشر ترتكز على أساس معدني، فقام نظام المعدنين Bimetallism في كل من انجلترا وفرنسا، إذ كانت العملات الذهبية توجد إلى جوار العملات الفضية، حيث كان يستخدم كل من الذهب والفضة وتتحدد بينها قيمة قانونية استبدالية، وتتوقف صلاحية هذا النظام على درجة ثبات النسبة القانونية بين الذهب والفضة، وهذا أمر صعب تحقيقه وذلك نتيجة لظروف إنتاجهما وعلى ذلك فإن استقرار هذا النظام يتوقف على ما يصيب إنتاجهما من تقلبات، فإذا زاد إنتاج الفضة مثلا فإن قيمتها السوقية تهبط عن مستوى قيمتها القانونية والعكس، وكذلك الحال بالنسبة للذهب، لذلك حينما زاد إنتاج الفضة في العالم في الربع الأخير من القرن التاسع عشر تدهورت قيمتها في الأسواق العالمية مما أدى إلى هجرة دول العالم لنظام المعدنين وأتباعهما لقاعدة الذهب.

لقد حدثت تجربتين هامتين خلال القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر وهاتين التجربتين كانتا كالآتي:

التجربة الأولي: تخص فرنسا، حيث قامت فرنسا في الفترة بين ١٧١٧ و ١٧٢٠ بإصدار نقود ورقية إلزامية غير قابلة للصرف بالذهب وخلال التجربة في ١٧٩٠ اضطرت فرنسا إلى إتباع النظام النقدي الورقي، لكن هذه التجربة لم تطل كثيرا حيث أن الأسعار بدأت في الارتفاع والمنتجات أصبح لها أسعار مختلفة حسب النقود الورقية والنقود الذهبية، مما أخاف الحكومة الفرنسية من مخاطر التضخم فألغت النقود الورقية في عام ١٧٩٧ واعتبرتها نقود غير قانونية وعادت مرة أخرى إلى نظام المعدنين.

التجربة الثانية: تخص بريطانيا، لقد حدثت في بريطانيا كما حدث في فرنسا، نتيجة للخوف من مخاطر التضخم، أقبل الأفراد على سحب ودائعهم من البنك والمطالبة بتحويلها إلى نقود ذهبية، مما فرض على الحكومة أن تتخلى عن النقود الورقية في سنة ١٨٢١، وتتبع نظام الذهب، وكانت ألمانيا تعاني من تعدد عملاتها وعقد بها مؤتمرا نقديا في عام ١٨٥٧ محاولا إصلاح الوضع إلا أنه لم ينجح في توحيد نقدها وظلت المشكلة قائمة حتى سنة ١٨٧٣ إذ استطاعت أن تتبع النظام الذهبي وأتبعته في ١٨٧٥ الدول الإسكندنافية ثم روسيا في عام ١٨٩٧، وترتب عن الحرب العالمية الأولى اختفاء نظام قاعدة الذهب الكامل في معظم دول أوربا، فحلت بذلك العملات النقدية الورقية الإلزامية الغير قابلة للصرف، وترتب على الحرب العالمية الأولى ما يلي:

أ- قامت روسيا بإغراق الأسواق بكميات كبيرة من الأوراق النقدية وذلك لكي يسهل لها الأمر بتغيير النظام الرأسمالي إلى نظام اشتراكي، فلقد زاد المتداول من النقود الورقية في الفترة بين ١٩١٩ إلى ١٩٢٣ من ٦١ مليار روبل إلى أكثر من ٨٠٠٠ مليار روبل .

ب- أما ألمانيا فقد اضطرت نتيجة للضغط الاقتصادي المفروض عليها من قبل الحلفاء وعلى الأخص من فرنسا بدفع تعويضات الحرب، برفع عملتها من ٨١ مليار مارك سنة ١٩٢٠ إلى ٤٠٠,٠٠٠ مليار مارك عام ١٩٢٣.

ج- أما بريطانيا فقد نادى بعض المفكرين الاقتصاديين منهم الاقتصادي " كينز" ومدرسة كمبردج بإتباع سياسة النقود المدارة Managed Currency أي سياسة تحكم الدولة والسلطات النقدية في عرض النقود، لذلك في سنة ١٩٢٥ عادت بريطانيا

لنظام الذهب (عن طريق سبائك ذهبية) وبذلك يستطيع الأفراد تحويل الأوراق النقدية إلى ذهب إن أرادوا ذلك.

ولقد لقي هذا النظام ترحيبا كبيرا في عدة دول أوربية وغيرها حيث نجد أن في سنة ١٩٢٩ اتبعت هذا النظام ٣٠ دولة كان ضمنها (فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، بلجيكا، النرويج، بولونيا وفنلندا) لكن هذه التجربة من التقلبات النقدية كانت تجربة غير ناجحة لأن النظام النقدي فقد أحد مزاياه الرئيسية بعد أن كان يسير سيرا تلقائيا أصبح مدارا ومتحكم فيه من جهة، ومن جهة أخرى عدم توازن الكمية النقدية بين الدول، إذ تدل إحصائيات عام ١٩٣١ على أنه ٥/٣ ذهب العالم كانت توجد في الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا.

ونتيجة لأزمة ١٩٢٩ ترتب على تسرب الذهب في بعض الدول وخاصة بريطانيا إلى ترك سياسة النظام الذهبي حيث بقيت في عام ١٩٣٣ ستة دول فقط تتبع الأنظمة النقدية الذهبية.

بعد هذه التقلبات تم تقسيم دول العالم إلى ثلاثة مجموعات نقدية:

١- مجموعة الدولار تحت قيادة الولايات المتحدة الأمريكية.

٢- مجموعة دول الذهب تحت قيادة فرنسا.

٣- مجموعة دول الإسترليني تحت قيادة بريطانيا.

وفي سنة ١٩٣٦ لم يسمح الوضع لفرنسا أن تبقى متبعة لتلك السياسة فخرجت من النظم النقدي الذهبي من خلال ذلك عقدت الدول الثلاث الكبرى الولايات المتحدة، بريطانيا وفرنسا اتفاقية ثلاثية لإتباع سياسات نقدية متجانسة لتنظيم عملاتها إلا أن الوضع ساء من جديد في سنة ١٩٣٩ حيث أن النظام النقدي القائم حال دون التوسع في التجارة الخارجية مما أشعل الحرب العالمية الثانية وبعد الحرب العالمية الثانية

ثبت الدولار كمقياس رئيسي عالمي للتعامل النقدي الخارجي أي التجارة الخارجية.

ثانيا: التضخم النقدي : ـ يعرف معظم الاقتصاديين التضخم النقدي على أنه ارتفاع مستمر بمعدل الأسعار، فيجب ألا يكون ارتفاع الأسعار موسميا أو بسبب طارئ حيث ترجع الأسعار بعد زوال السبب إلى مستواها السابق، كما يعرف كينز ما يسميه بالتضخم (الحقيقي) "على أنه الحالة التي بها يزداد الطلب الكلي على السلع والخدمات في حين لا يزداد الإنتاج، فعندما يصل الاقتصاد إلى هذه الحالة فإن استمرار زيادة الطلب الكلي يظهر بصورة كاملة كزيادة من الأسعار".

- التضخم النقدي في ألمانيا ودول أوروبا الشرقية: لقد اجتاح التضخم ألمانيا ودول شرق اوربا بعد الحرب العالمية الأولى مما سبب في انهيار اقتصاديات هذه الدول وفي فقدان عملاتها قيمتها إذ أصبحت لا تساوي شيئا.

وللاستدلال على الدرجة الكبيرة التي مر بها التضخم في ألمانيا ودول شرق أوربا في ١٩٢٥ نلاحظ أن ارتفاع الأسعار قد وصل في نهاية التضخم إلى المستويات الآتية بالمقارنة بأسعار ما قبل الحرب:

الدولة	عدد مرات ارتفاع الأسعار
النمسا	١٤,٠٠٠
المجر	٢٣,٠٠٠
بولندا	٢,٥٠٠,٠٠
روسيا	٤,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠
ألمانيا	٢,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠

أ- أسباب التضخم:

- التوسع الكبير في إصدار النقود.
- زيادة ارتفاع الأسعار من الداخل أدى إلى خفض مقدرة تلك الدول التصديرية بسبب عدم المنافسة نظرا لأسعار منتجاتها العالية.
- مطالبة النقابات العمالية بزيادة الأجور نظرا لارتفاع الأسعار مما يزيد من التكلفة الإنتاجية وبالتالي الزيادة في ارتفاع الأسعار من جديد وهكذا.
- والسبب الرئيسي للتضخم النقدي في ألمانيا هو التعويضات التي كلفت بها لأدائها للمتضررين من الحرب، وخاصة فرنسا حيث لجأت الحكومة إلى طبع نقود جديدة لهذا الغرض مما أدى إلى ارتفاع شديد في الأسعار في ١٩٢٣ إذ وصل سعر الصحف اليومية مثلا إلى ٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ مارك للصحيفة الواحدة.

ب- نتائج التضخم: أدى التضخم إلى عدة نتائج أهمها:

- زيادة دخل أصحاب التجارة والصناعة مما وسع الفارق الاجتماعي الرأسمالي لهذه الطبقات وسيطرتها الكاملة على النشاط الاقتصادي.
- نظرا لضعف العملات المحلية، توجه التعامل بالعملات الأجنبية مما وسع الفارق أكثر من حدة السيطرة الكاملة وضعف اقتصاد الدولة.
- زيادة قروض الدولة لسد الفوارق والاحتياجات الاقتصادية .
- وأخيرا إتباع سياسة الدخل الحكومي للحد من هذه التناقضات وإصدار العملات الجديدة المحددة بدل العملات القديمة الأمر الذي سهل لها موازنة ميزانيتها وفرض الضرائب في نمط الأسلوب النقدي الجديد الأمر الذي أعاد بناء النظام النقدي تدريجيا.

الجزء الثالث: إعادة بناء الاقتصاديات الرأسمالية

تراءى لكثير من المفكرين الاقتصاديين الرأسماليين، التنبؤات التي تنبأ بها بعض المفكرين الاقتصاديين حول مصير الرأسمالية متمثلة في فشلها كما أشار إلى ذلك المفكر " ماركس" أو نجاحها الذي يقضي عليها في النهاية كما أشار إليه المفكر " شومبيتر".

فالأزمات الاقتصادية التي حلت بالنظام الرأسمالي في القرن التاسع عشر والثلث الأول من القرن العشرين، تم حدوث الحربين العالميتين من جهة، ونشوء النظام الاشتراكي من جهة أخرى كانت احد المؤشرات لتلك التنبؤات، لكن الفكر الإنساني أحال دون ذلك فأعيد بناء الرأسمالية بإتباع أساليب وطرق جديدة من ناحية كرد فعل للفكر الاشتراكي ومن ناحية أخرى كرد فعل للتخوف الاشتراكي الزاحف بزعامة الإتحاد السوفيتي.

أولا: تحاليل لبعض النظريات والآراء حول مصير الرأسمالية: قبل الحديث عن النمو الاقتصادي الأوربي بعد الأزمات وكيفية إعادة بناء الرأسمالية، يلزمنا الأمر أن نتكلم عن بعض التحاليل النظرية حول مصير الرأسمالية، لتسهيل فهم الموضوع فهما واضحا.

1ـ تحليل ماركس: يبني الماركسيون نظريتهم على التناقض القائم بين الطابع الاجتماعي للإنتاج والطابع الفردي للتملك، فالرأسمالية بطبيعة الحال تقوم بتوفير العمالة والنمو الاقتصادي ثم تحسين وارتفاع مستوى المعيشة كطابع اجتماعي، لكن تملك المشاريع والنشاط الاقتصادي في يد مجموعة قليلة والبحث في التوسع في زيادة الأرباح يطفئ الصبغة الاجتماعية وينمي النزعة الفردية مما يؤدي في النهاية إلى الاحتكار وإتباع سياسات تخدم الأقلية دون الفائدة الجماعية، وهذا عيب من عيوب الرأسمالية في نظر الماركسية.

فالنظام الرأسمالي يؤدي بطبيعته إلى استغلال العمال استغلالا كاملا لأن الأجر الذي يدفع إلى العامل في الحقيقة لا يساوي قيمة قوة عمله وهذا بدوره يؤدي إلى سوء تنظيم وتوزيع الدخل والثورة، وهذه النتيجة في سوء التوزيع تؤدي بالتالي إلى حتمية مبدأ الصراع بين الطبقات حسب رأي الفكر الماركسي، ويتمثل الصراع الطبقي الأساسي في المجتمع الرأسمالي في الصراع بين الرأسماليين الذين يملكون أدوات الإنتاج والطبقة العاملة التي لا تملك إلا قوة العمل، ونتيجة لاستغلال الرأسماليين للعمال المتمثل في ارتفاع الأرباح وانخفاض الأجور يحدث تناقض بين الإنتاج والاستهلاك (أي أن العامل يرغب في الاستهلاك لكن لا يستطيع لأن دخله محدود) وهذا التناقض يؤدي إلى نشوء الأزمات.

نتيجة لهذه التناقضات ونتيجة لتقدم الرأسمالية ماديا مما يسهل للعمال الاتصال والتنقل فيما بينهم لتنظيم أنفسهم من اجل الصراع ضد الرأسمالية وهذا الصراع يؤدي في النهاية إلى القضاء على الطبقة الرأسمالية وقيام الطبقة العاملة التي تتبع النظام الاشتراكي.

II_ **<u>تحليل شومبيتر:</u>** يطرح المفكر السؤال التالي في كتابه " الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية " Socialism Capitalism And Democracy " هل في قدرة الرأسمالية البقاء؟ " حسب رأيه لا، لأن النظام الرأسمالي لا ينهار من أجل الفشل الاقتصادي كما يرى ماركس وإنما من نجاحه، لأن نجاح النظام الرأسمالي وتطوره يبدأ من تحطيم المنظمات الاجتماعية التي في حقيقة الأمر هي التي تتولى حمايته وبتحطيمها يبدأ النظام الرأسمالي في الانهيار لأنه حطم الركيزة التي تحميه.

III_ **<u>تحليل جاك جرمان</u>** <u>(Jaque Germain)</u> يشير جاك جرمان في كتابه " الرأسمالية في الميزان" لأنه بمقدور النظام الرأسمالي البقاء إذا ما أدخلت

عليه بعض التعديلات والإصلاحات، فمثلا تحقيق الديمقراطية الاقتصادية وديمقراطية العمل ثم تدخل الحكومة بمد مساعداتها المالية في الحد من آثار الأزمات وتوجيه الاستثمارات في مشاريع تضمن البقاء للنظام.

ثانيا: بناء الاقتصاديات الرأسمالية : نتيجة للأزمات الاقتصادية وما خلفته من أضرار اقتصادية ثم الحرب العالمية الأولى والثانية ونتيجة للزحف الاشتراكي، قامت الحكومات الرأسمالية بتدخلات سريعة لإيقاف تلك الأزمات التي كادت أن تؤدي إلى انهيار النظام الرأسمالي، وقد تمثلت التدخلات الحكومية في التالي:

١ـ العمالة الكاملة: حاولت وما زالت الحكومات الأوربية في تحقيق أو على الأقل رفع مستوى العمالة إلى نسبة عالية حتى يتمكن كل أفراد المجتمع في الاندماج في الحياة الاقتصادية، فاتبعت في ذلك سياسات منها توسيع الاستثمارات من أجل خلق فرص عمل جديدة ثم فتح المجال أمام النقابات العمالية من اجل أن تنظم نفسها وتتابع مطالبها من اجل رفع مستواها المادي. ووضع قوانين وبشروط للعمل ثم تحديد الأجور حسب قوانين عملية وعقلانية.

٢ـ التجارة الخارجية: لعبت الجارة الخارجية دورا كبيرا في عملية التنمية الاقتصادية وخاصة للدول التي لها أسواق ضيقة أو التي لا تتوفر لديها كميات كبيرة من الموارد الاقتصادية، وقد تمثلت التجارة الخارجية بصورة خاصة فيما بين الدول الأوربية بقيام الكتل التجارية Trade Blocks مثل السوق الأوربية المشتركة ومنظمة التجارة الحرة، الأمر الذي زاد من حرية التجارة وتوسيع السوق وهذا بدوره أدى إلى:

- كبر حجم الوحدات الإنتاجية.
- التشغيل الكامل للوحدات الإنتاجية.

- التشجيع على البحث والابتكارات والتقدم التكنولوجي
- التشجيع على التخصص وتقسيم العمل.

٣- **الاستثمارات والمساعدات الحكومية**: يعتبر هذا العامل من أهم العوامل في بعث النظام الرأسمالي للوجود فيعتبر بعض الاقتصاديين أن أهم عناصر النمو الاقتصادي الأوروبي تكمن في تلك العامل، فتوفر رأس المال يمكن من زيادة الطاقة الإنتاجية وزيادة إنتاجية العمل ثم الاستفادة من الابتكارات الجديدة.

كما أن المساعدات الحكومية أعطت اهتماما كبيرا نحو الأفراد والقطاعات المختلفة في الاقتصاد ومن ذلك مثلا برامج مساعدة العجزة والمسنين برامج الصحة والتعليم المجاني، برامج مساعدة العاطلين عن العمل، هذا بالإضافة إلى الإعانات التي تقدمها الحكومات إلى الزراعة وإلى الجامعات والبحث العلمي.

وفي النهاية الإشراف على الخدمات العامة التي لا تهدف إلى الربح ثم كفالة المشاريع التي تحقق عجزا اقتصاديا أو خسارة في النتيجة، وتوسع الأمر إلى حماية مصالح المؤسسات التي تعمل في الخارج.

٤- **التقدم التكنولوجي**: الإنفاق من اجل التقدم التكنولوجي كان أحد العوامل الهامة في النمو الاقتصادي الأوروبي، ونتيجة للتقدم التكنولوجي أولت الحكومات اهتماما كبيرا للتعليم وخاصة التعليم الفني والطبيعي ثم التدريب العلمي.

٥- **المساعدات والتشجيعات**: الاقتصادية والسياسية التي تقدمها الدول الرأسمالية لبعضها البعض من أجل المحافظة على بقائها ضمن النهج الرأسمالي.

ثالثا اتباع السياسات الاقتصادية الموجهة: Directed Economics

جاء القرن العشرين بمشاكله وبعض أحداثه العالمية كالحربين العالميتين والأزمة الاقتصادية ١٩٢٩-١٩٣٣، والثورة الاشتراكية في الإتحاد السوفيتي، فرأت الدول الغربية أنها لا تستطيع ترك الأحداث الاقتصادية تجري دون تدخل منها، وأصبح هذا التدخل مذهبا أطلق عليه الفرنسيون اصطلاح " الاقتصاد الموجه أو المسير " كما أطلق عليه البعض الآخر الاقتصاد المنظم، وكان الدافع لذلك إعادة التوازن المفقود من جراء إتباع مذهب الاقتصاد الحر.

ويقوم هذا الاتجاه على عاملين أساسيين:

أ- الإبقاء على أسس النظام الرأسمالي كالملكية الخاصة ودوافع الربح والحريات الفردية.

ب-التدخل الاقتصادي تصحيحا للمساوئ الناشئة عن نظام الحرية الاقتصادية، وتهدف سياسة التوجيه الاقتصادي إلى:

- تحقيق المنافسة الحرة باتخاذ التدابير ضد الاتحادات الاحتكارية بالحد من سيطرتها أو من مراقبتها، ثم إجراء التسهيلات اللازمة لإقامة النشاط التعاوني وتشجيعه.
- تشجيع الادخار وذلك عن طريق تحسين أوضاع العمال ورفع الأجور وفرض نظم الضمان الاجتماعي والصحي.
- إعادة التوازن الاقتصادي بتشجيع التسليف وتسهيل عمليته.
- اتخاذ التدابير المختلفة في شتى القطاعات الاقتصادية كتأميم الصناعات الرئيسية وإخضاعها على الأقل لتوجيهات الدولة.

وقد عمل بنظام الاقتصاد الموجه دول أوربية ورأسمالية كثيرة، فمثلا ألمانيا تبعت تلك السياسة لتحقيق الاقتصاد الحربي وخاصة في الفترة بين

الحربين العالميتين، أما إيطاليا اتبعت تلك السياسة لتوسيع زراعتها وإنماء صناعتها، أما الولايات المتحدة فرأت في ذلك مكافحة أزمتها الاقتصادية.

والمنهاج الذي تضعه الدولة يختلف من بلد إلى بلد آخر وذلك حسب ظروفها وطبيعة مواردها الاقتصادية (الطبيعية والبشرية).

الجزء الرابع: بناء الاقتصاديات الاشتراكية

كان النظام الاقتصادي والسياسي السائد في روسيا قبل الثورة أكتوبر ١٩١٧ نظاما رأسماليا إقطاعيا، ولكن بعد الثورة أخذ تطبيق السياسة الاشتراكية، ولأول مرة في العالم فأخذت تؤمم الصناعات والمصارف ووسائل النقل والأراضي وفرض الاحتكار على التجارة الخارجية وإقامة الصناعة الثقيلة، ومنذ ذلك التاريخ ظهر اتجاهان:

الأول هي الاشتراكية الوطنية التي تمثل حركة الدولة ترمي إلى إقامة دكتاتورية الطبقة العاملة تحت زعامة الحزب الشيوعي الوطني للوصول بكافة المجتمعات إلى مرحلة الشيوعية كما أشار إلى ذلك " ماركس".

الثاني الذي تمثل في جميع الاتجاهات الاشتراكية والتعاونية في العالم وهذه الاتجاهات تستفيد من كافة الكتابات الاشتراكية، ولكنها لا تلتزم بأي منها، بل تأخذ منها ما يتلاءم وظروفها الخاصة، كما تضيف إليها ما يحقق لها إغراضها التطورية.

أولا: الجانب الاقتصادي للمدرسة الاشتراكية القائمة على أساس الفكر الماركسي:

يعتبر الجانب الاقتصادي من أهم جوانب النظرية الماركسية التي جاءت في كتابه " رأس المال " إذ يلاحظ "ماركس"، أن رأس المال الحديث بدأ تاريخه في القرن السادس عشر وذلك بسبب التوسع في التجارة الخارجية.

كما يرى ماركس أن رأس المال في معناه الحديث هو استبدال النقود بالنقود، لان رأس المال المقترض يولد فائدة وتتراكم هذه الفائدة بتكوين رأس المال جديد يستخدم في العملية الإنتاجية إذ تكون النهاية أي النقود

تولد السلع وان السلع تولد النقود وتكون النتيجة استبدال النقود بالنقود. كما يرى ماركس أن هناك اختلاف بين قيمة التبادل (أي أن سعر السلعة يحددها السوق) وقيمة المنفعة (وهي مقدار العمل الاجتماعي الذي بذل في إنتاج السلعة)، يتم بيع السلع من السوق بقيمتها التبادلية التي تزيد عن قيمة المنفعة وهذا الاختلاف هو الذي يولد فائض القيمة الذي نادى ماركس بضرورة إعادته لأصحابه الحقيقيين وهم الطبقة العاملة وذلك بتحقيق العدالة الاجتماعية.

وجاء في تعريف_الاشتراكية بمعناها الحديث مذهب اقتصادي واجتماعي من شأنه أن يؤكد أن بالإمكان إن يستبدل بمبادرة الأفراد الحرة عمل الجماعة المشترك في إنتاج الثروة وتوزيعها. ومن هذا التعريف تعني الاشتراكية المذاهب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تتبعها الجماعات لقلب الأوضاع في ملكية خاصة للأموال إلى توزيع الناتج القومي بين إفراد المجتمع .

ثانيا: الزراعة الوطنية بعد قيام الاشتراكية: لقد كان من أهم نتائج الثورة الروسية ١٩١٧ القضاء على الإقطاع وقيام الإشراف الحكومي، إذ تتصف الزراعة في روسيا في الوقت الحالي، شأنها شأن حروب النشاط الاقتصادي الأخرى، بأن الحكومة هي المشرف الرئيسي والفعلي إذ:

١. تشترك مع المزارعين من الإنتاج عن طريق تملكها وإرادتها للمزارع الحكومية

" سوفخوز "Sovkhozy".

٢. تؤثر في الإنتاج كمًا ونوعا وذلك بسيطرتها وتوجيهها للمزارع الجماعية "كولخوز "Holkhozy".

٣. تملكها لعوامل الإنتاج ووسائل النقل واحتكارها للتوزيع في الداخل والتصدير للخارج.

نلاحظ أن هذه السياسات تختلف من نظام اشتراكي إلى أخر فمثلا في يوغسلافيا مثلا أعطي الإشراف الكامل للعمال في بعض الوحدات بالقيام بعمليات الإنتاج والتوزيع داخليا وخارجيا، وهذا حسب الظروف الاقتصادية والسياسية المتبعة والمسيطرة مثل " التسيير الاشتراكي للمؤسسات" والذي أخذت به الجزائر في فترة السبعينات.

<u>ثالثا: الصناعة الوطنية بعد الاشتراكية</u>: لقد تقرر منذ قيام الثورة الصناعية إنشاء مجلس أعلى قومي مهمته تنظيم النواحي الاقتصادية ووضع السياسة المالية وإعداد المشروعات المطلوبة وتوجيه الاقتصاد توجيها مركزيا، فصدر قانون بتكوين لجان الرقابة العمالية يتألف من العمال مهمته الإشراف على الفروع الإنتاج المختلفة.

كما قامت الحكومة على فترات متعاقبة باحتكار عمليات البنوك والتجارة الخارجية والداخلية وتأميم الصناعات الرئيسية ثم إصدار قانون تأميم الصناعات الصغيرة ١٩٢٠.

من جراء تلك الإجراءات أصبحت الصناعة الوطنية تشارك بنسبة متزايدة وفعالة في الإنتاج الصناعي العالمي، فبينما كان معدل المشاركة العالمية يشكل ٣ % في سنة ١٩١٧ ارتفع إلى ١٠% في ١٩٣٧ والى ٢٠ % في ١٩٦٥.

لقد واجه تأميم الصناعة من المرحلة الأولى عديد من الصعوبات أهمها:

أ- معارضة الدول الرأسمالية للنظام الاشتراكي متمثلة في قطع رؤوس الأموال المستثمرة في روسيا من قبل الدول الرأسمالية لان أساس الصناعة الروسية الممتدة من ١٨٨٥ كان قائما على رؤوس الأموال الأجنبية.

ب- كانت أكثر المشاريع الصناعية مؤسسات صغيرة فردية وليست بشكل اتحادات احتكارية مما أدى إلى صعوبة كبيرة قي التأميم والإشراف عليها

ح- سوء إدارة اللجان العمالية للمصانع المؤممة مما أدى الاختلال بالإنتاج وإيقاف العديد منها.

اتخذت الدولة الوطنية كثيرا من الإجراءات لإصلاح الأوضاع الصناعية المتدهورة وإدخال التحسينات على المصانع في إدخال وسائل تكنولوجية في عدد كبير من الصناعات وخاصة الصناعات الحربية وقد اتبعت الدولة الوطنية هذه السياسة الاقتصادية الجديدة لمواجهة العقبات الاقتصادية والسياسية التي كانت تواجهها، ومن أهم تلك العقبات:

١. التخلف الاقتصادي قبل الثورة ١٩١٧.
٢. الثورة السياسية الداخلية التي حدثت أعقاب ثورة ١٩١٧
٣. اللأعيب الدبلوماسية الغربية الرأسمالية في محاولة إفشال النظام الاشتراكي الجديد وإعادة الحكم الرأسمالي مرة أخرى.

وقد ظلت آثار تلك العقبات حتى ١٩٢٥ حيث بدأ مشروع السنوات الخمس الأولى الذي يعتبره الاقتصاديون الاشتراكيون المعاصرون نقطة انطلاق الأولى من تاريخ التطور الاقتصادي الاشتراكي والتطور الاقتصادي الوطني في العصر الحديث.

رابعا: سياسة التوجيه الاقتصادي: لقد تم تنظيم الاقتصاد الموجه في بادئ الأمر من الاتحاد الوطني على أساس الأتي:

١- تدخل الدولة بشكل كامل في النشاط الاقتصادي إذ تحولت الملكية كلية إلى الدولة فيما يخص النشاطات الاقتصادية (زراعية، صناعية، تجارية).

٢- يجبر جميع الأفراد القادرين على مسؤولية العمل ولا يستطيع فرد أن يعيش على دخل غير مكتسب أي انتزاع فائض القيمة الذي كان يعود للرأسمالي.

٣- مبدأ العمل والأجر المطبق (من كل حسب جهده ولكل حسب عمله).

٤- التخطيط والتوجيه الاقتصادي عن طريق مشاريع الخطط الخمسية.

٥- توجيه عوامل الإنتاج توجيها يغير من طبيعة الإنتاج فيحوله من إنتاج يهدف للربح إلى إنتاج يهدف لإشباع الحاجيات الاجتماعية.

٦- وضع خطط الخمسية من اجل تحقيق الأتي:

أ- ضمان الإدخال السريع للمنجزات العلمية المتطورة والعمل الدائم على استخدام التكنولوجيا في جميع القطاعات الاقتصادية.

ب-إيجاد فائض اقتصادي يتمثل في الفرق بين الإنتاج الكلي والاستهلاك الكلي مع احتياطات نقدية تسمح بالتغلب على التأثير السلبي في تنفيذ الخطط من جانب مختلف العوامل المفاجئة وتمكن من القيام بالإنتاج بصورة منظمة ومنتظمة.

ج- توزيع بعض من هذا الفائض على الأغراض الاستثمارية لإحداث العمالة من جهة ورفع مستوى المعيشة من جهة أخرى.

د- توسيع العلاقات الاقتصادية والتجارية الدولية مع البلدان الأخرى ولهذا علق بعض الاقتصاديين المعاصرين أن الاقتصاد الاشتراكي ما هو إلى اسم فقط أو أسلوب جديد تتبعه الدولة لتسيير أمورها الداخلية، أما كونه تستعمل فيه المبادلات الخارجية فإنه تحول إلى هدف البحث عن الربح وبهذا لا تخلوا صفاته الجوهرية صفات النظام الرأسمالي.

وكان أول مشاريع الخطط الحديثة قد وضع سنة ١٩٢٨ يهدف إلى تنمية الاقتصاد بشكل عام وإلى بناء وسائل النقل والموصلات ثم استغلال المناجم والتوسع في الأراضي الزراعية وطرق الري.

خامسا: <u>مشروعات السنوات الخمس</u>: الغرض من تلك المشروعات هو تنمية عوامل الإنتاج والاعتماد على مصادر الثورة الداخلية من إقامة صناعات

وطنية تؤدي إلى زيادة الدخل القومي وإلى تدعيم أركان النظام الجديد وبذلك يستطيع الدفاع عن الدولة وأنظمتها.

- أول هذه المشروعات ١٩٢٨ - ١٩٣٢ وضع إلى تحقيق تنمية الاقتصاد عموما وإلى بناء المصانع ووسائل المواصلات واستغلال المناجم والتوسع الزراعي، وفي نهاية الخطة الخمسية الأولى زاد إنتاج الأدوات الكهربائية والآلات إلا أن إنتاج الحبوب وسلع الاستهلاك لم تحقق نتيجة لعدم ملائمة الظروف الطبيعية للإنتاج الزراعي

- أما مشروع السنوات الخمسة الثاني ١٩٣٣ - ١٩٣٧ فنجح في زيادة إنتاج الصناعات الحربية وصناعة الحديد والصلب.

- أما المشروع الثالث فقد توقف نتيجة الحرب العالمية الثانية ونتيجة لهجوم ألمانيا على روسيا ١٩٤١ وحل محله مشروع خاص هو مشروع الإنتاج الحربي War Economic Plan حتى نهاية الحرب.

- المشروع الرابع ١٩٤٦ - ١٩٥٠ اهتم بشؤون التعمير والبناء التي خلفتها أضرار الحرب وقد توسع هذا المشروع في زيادة كبيرة في إنتاج سلع الإنتاج ومواد الوقود.

- أما المشروع الخامس الذي انتهى عام ١٩٥٥ تأثر هو الآخر بالحرب الكورية وأدى إلى التوسع في المجال الحربي كما حقق زيادة كبيرة في صناعة الحديد والصلب والفحم والبترول والحبوب.

الخلاصـــة

أن بناء الاقتصاديات الرأسمالية لم يأت هفوة وإنما جاء نتيجة للتناقضات الاجتماعية والاقتصادية ونتيجة الصراع الذي قام بين مختلف الطبقات، الذي كان صداه في تطوير فكري وعلمي سريع (سياسي، واقتصادي) مد جذور النظام الرأسمالي بحياة ومنحنى جديدين استطاع من خلالها هذا النظام أن يفرض وجوده لأن هدفه الحقيقي نتيجة وعي الحكومات والأفراد معا، تحول إلى حل مشاكل التنمية الاقتصادية وأصبح يقوم الآن على أساس تأثير الحكومات على المتغيرات الاقتصادية العامة كالاستثمار والاستهلاك والفائدة والأسعار تأثيرا عاما.

أما فيما يخص اقتصاد النظام الاشتراكي فأن مشروعات السنوات الخمس السوفيتية كانت الركيزة الأساسية في تقوية وبناء الاقتصاد الاشتراكي السوفيتي ثم توسع هذا النظام في روسيا إلى عدة دول أخرى منها يوغسلافيا، الصين وبعض الدول الأخرى.

الفصــل الســادس
الوقائع الاقتصادية في أفريقيا قبل الاستعمار الرأسمالي

الفصل السادس

الوقائع الاقتصادية في أفريقيا قبل الاستعمار الرأسمالي

سيتم تناول هذا الفصل من خلال المحاور التالية:

١) الوقائع الاقتصادية في أفريقيا (شمال أفريقيا) في العهد الروماني.

٢) بعد الفتوحات الإسلامية (شمال إفريقيا).

٣) في العهد العثماني (شمال إفريقيا).

٤) لمحة عن الوقائع الاقتصادية في أفريقيا الغير الإسلامية.

أولا: الوقائع الاقتصادية في شمال أفريقيا في العهد الروماني : سجل الازدهار الاقتصادي في العهد الإمبراطوري الأول أعلى درجة تحققت خلال العصور القديمة على وجه الإطلاق وذلك بفضل وحدة الإمبراطورية والسياسة الحكيمة لحكامها لكن كما أشرنا في أحد الفصول السابقة ونظرا للأزمة الاقتصادية التي حلت بالمجتمع الروماني في القرن الثالث الميلادي وخاصة للتزايد في الفائض الاقتصادي، حيث أخذت تلك الأزمة أبعاد اقتصادية واجتماعية عميقة اكتسبت صبغة حرب تطبيقية خاصة في أفريقيا مما كان سببا في نهاية الحكم الروماني الإفريقي.

فنلاحظ مثلا أن سعر القمح كان في مصر ثابتا خلال القرن الأول والثاني إذ بلغ سعر ٢٤ صاعا حوالي سبعة دراهم فأرتفع سعره خلال النصف الأول من القرن الثالث ميلادي حوالي ٢٠ درهما، وارتفع إلى ١٢٠ درهم خلال الربع الأخير من القرن ولم يساير هذا التضخم ارتفاع في الأجور للعمال مما أثر على القدرة الشرائية للعمال، ونشأت ظاهرة الاحتكار والسوق السوداء. ونتيجة للأزمة الاقتصادية كان ثقل الأعباء يتزايد على الفلاحين في الولايات الرومانية مما انعدم معه الأمن وكثر التهب وتزايدت مطالب الدولة مما زاد في كبر ملكية الملاك الكبار

للأراضي على حساب الفلاحين الصغار، فيقول الأسقف الإفريقي " قبريانوس" في هذا الشأن؛" يضيف الأغنياء أملاكا لأملاكهم ويطاردون الفقراء على حدودهم وتتوسع أراضيهم بلا حسابات ولا حدود". ولم تكن التجارة أقل سوءا من الفلاحة أثناء هذا القرن حيث تسبب انعدام الأمن في انتشار ظاهرة اللصوصية، فكثر قطاع الطرق وانتشرت حركة القرصنة البحرية مما أثر في التجارة بين الولايات هذا بالإضافة إلى تناقص قيمة العملة وتدهور قيمتها الشرائية، إذ انخفضت قدرة الدينار الشرائية بنسبة تزيد عن ٣٠٠ %، وتأثرت العلاقات الإمبراطورية مع الخارج بسبب هذه الأزمة كما بلغت الأوضاع في الإمبراطورية حدا بعيدا من التدهور شمل جميع القطاعات والمستويات، وأحدثت نتائج على المجال الاقتصادي والاجتماعي أهما:

أ-إنهاك اقتصاديات الطبقة البرجوازية في المدينة وإحباط مكانتها المعنوية عن طريق المصادرات والأعباء المالية والخدمات العسكرية.

ب- الإضرار بالطبقة المتوسطة والدنيا من الزارعين لما نالهما من الاضطهاد خلال الأزمة.

ج- ظهور بوادر أزمة اقتصادية واجتماعية في القرن الرابع الميلادي وتمثلت في الصراع بين الفقراء والأغنياء وخاصة في أفريقيا.

أ) الزراعة الرومانية في شمال افريقيا:

انتهجت الدولة الرومانية مع أصحاب الأراضي الشرعيين سياسة تتماشى ومتطلبات الحركة الاستعمارية، فانتزعت منهم أراضيهم بقوة وخاصة الأراضي الخصبة حيث كانت بلاد شمال أفريقيا لروما كمستعمرة للاستغلال لا للعمران، وقسمت الأراضي المنتزعة إلى قسمين:

١- الأراضي الأقل خصوبة والغير صالحة للزراعة تركت للقبائل لمزاولة نشاطهم الفلاحي عليها وإن كان في النهاية هجرت تلك الأراضي بسبب طغيان المؤسسات الفلاحية الكبرى وامتصاص اليد العاملة من القبائل المتواجدة في الولايات.

٢- الأراضي الخصبة تأخذ منها عائلة الإمبراطور ما يحلو لها وما يكفيها ثم الجزء المتبقي منها يوزع على العائلات الأرستقراطية والجنود المتقاعدون، أما بالنسبة للقبائل الممتهنون الرعي كحرفة لهم فكانت حالتهم أسوأ من الفلاحين الزراعيين، حيث اضطهدوا خارج حدود الولايات وخاصة للصحراء، فشبه " شارل بيكار G. C. Picard " حالتهم أمام الطغيان الاستعماري الروماني بحال الهنود الحمر الأمريكيين أمام ضغط الوافدين الأوروبيين عقب اكتشاف أوروبا

وهكذا أصبحت ارض شمال إفريقيا عنصرا هاما من عناصر الاستثمارات التي نشطت في القيام بها طبقة من الأثرياء الكبار وصفهم المؤرخ الكبير " ليون هوهو بالامبرياليين.

وقد اشتغلت هذه الطبقة من الاحتكاريين الظروف السياسية والوضعية الخاصة فاندفع أفرادها متسابقين للاستهلاك اكبر المساحات الممكنة من الأراضي ذات الخصوبة الجيدة ،وجعلوا منها مؤسسات للإنتاج من اجل احتياجات السوق ،خاصة أننا نعرف إن أعمال السخرة أي العبيد والإجراء هم بالأساس ألرتبي في الإنتاج .

أما فيما يخص الزراعات التي كانت مشهورة في شمال إفريقيا ولاقت تشجيعات كبيرة من طرف روما، فكانت زراعة الحبوب (القمح خاصة) والزيتون، وقد تطور هذان النوعان من الزراعة تطورا كبيرا من

إصلاحات وتوسعات في المساحات المزروعة ثم إدخال أساليب الري كإنشاء قنوات وحفر الآبار بالإضافة إلى ترع صرف المياه وغيرها هذا ونلاحظ أن الآثار التاريخية لمخطط الزراعة الذي كان معمولا به في العهد الروماني في شمال إفريقيا هو نفسه القائم حاليا.

ب) الضرائب الرومانية على الريفيين الأفارقة: كان الموسم الجبائي ينطلق في شهر مارس من كل سنة حتى شهر جويلية فكان على المعنيين بالضريبة من الملاك الأفراد أن يسددوا ١/٣ ما عليهم وإذا حدث تجاوز تلك الفترة فإن الجيش يقوم بمصادرة أملاكهم أو معاقبتهم .

مهمة نقل الضرائب العينية كان يقوم بها الفلاحين أنفسهم ولهم مسؤولية كاملة في صيانتها وتعويض ما تلف أو ضاع منها أثناء النقل، هذا بالإضافة إلى الضرائب، كانت هناك رسوم جمركية تدفع أثناء النقل وهي مصنفة إلى ثلاثة أصناف رئيسية:

- رسم العبيد، كانت قيمته ٥% من ثمن العبد.
- رسم الإرث وكان مقداره ٥ % من مجموع الميراث.
- رسم المبيعات بالمزاد كان مقداره ٤% من ثمن المنيع.

نتيجة للشروط القاسية الضريبية المفروضة على الفلاحين البسطاء أدى بهم إلى تفضيل العمل تحت نظام القنية (العبودية) لضمان العيش والحماية هذا من جهة، ومن جهة أخرى فقد أجبر نظام الجباية الأفراد الذين يدفعون الضريبة على الإنظمام في وحدات مهنية ذات صبغة وراثية إجبارية، لا يسمح للعضو فيها تغيير مهنته أو تركها إلا إذا وجد من يعوضه فيها كي يضمن مواصلة تسديد الضريبة.

نتيجة لهذا النظام فقد صنف الأفراد اجتماعيا حسب مهنهم، فلا يحق لابن جزار مثلا أن يصبح خبازا ولا لابن الخباز إن يصبح جنديا وليس للفلاح

أن يصبح عاملا للزخرفة، وفرض الزواج المهني كذلك أي أن الذي يتزوج ابنة نجار لا يسمح له مزاولة مهنة أخرى غير النجارة.

وهكذا أصبحت الوظيفة الاقتصادية هوية اجتماعية وقانونية لصاحبها.

ثانيا: الوقائع الاقتصادية بعد الفتوحات الإسلامية (شمال أفريقيا) :

كما أشرنا في المحور الأول أن النظام الاقتصادي الذي كان سائدا في شمال أفريقيا هو تلك النظام الذي خلفه العهد الروماني من نشاط زراعي وتجاري وحرفي، وبعد الفتوحات الإسلامية ودخول الحكم الإسلامي على يد الخلفاء الراشدين إلى مصر عام ٦٤٢ م وليبيا ٦٤٧ م لم يحدث هناك تغيير كبير على النشاط الاقتصادي في ذلك الجزء من القارة الإفريقية، حيث أن وعي الخلفاء الراشدين ووعيهم الديني وخاصة عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه أن الأراضي تركت لأصحابها شريطة أن يدفعوا الخراج لبيت مال المسلمين.

عند وصول الحكم للأمويين عام ٦٦١ لكل من مصر وليبيا عام ٦٩٨ لتونس ثم الجزائر والمغرب ٧٠٥ بدأت النظرة لأوجه النشاط الاقتصادي تختلف، إذ بدأت ملكية الأراضي تنتشر بصورة ملحوظة وبدأت الطبقية والإقطاعية في الظهور كذلك (راجع الفصل الثاني) كذلك الحال بالنسبة للعباسيين الذين تولوا الحكم على شمال أفريقيا كله عام ٧٥٠ ميلادي، فكان نهجهم الذي نهجوه مثل الذي اتبعه الأمويون.

بعد الحكم العباسي تعاقبت الخلافات الإسلامية على شمال أفريقيا مثل الفاطميون، الموحدون، المماليك، الحفيون، بنو زيان، بنو مرين، وكل هذه الخلافات كانت لها آثارها السلبية على النشاط الاقتصادي إذ أن قيام كل خلافة يستدعي تبني نشاط اقتصادي خاص لمواجهة الحروب، ثم للتلاؤم مع الخلافة الجديدة، مما يلزم التضحية بكثير من المبادئ في الحياة الاقتصادية.

هذا ما جعل الأفارقة وخاصة في السهوب وضواحي الصحراء يمتهنون مهنة الرعي لكي يسهل لهم التنقل بسهولة أمام الخلافات المتوالية من جهة، ومن جهة أخرى يسهل لهم التهرب من الضغوط المفروضة عليهم من طرف الولاة.

ثالثا:العهد العثماني:

ساد الحكم العثماني شمال إفريقيا حيث دخل مصر عام ١٥١٧ الجزائر ١٥٢١ ليبيا ١٥٥١ وتونس ١٥٧٤، يمكن إعطاء الملخصات التالية للنشاط الاقتصادي لشمال إفريقيا من حيث الزراعة والصناعة والتجارة .

١) **النشاط الزراعي:** كانت هي المورد الرئيسي الذي يؤمن معيشة غالبية السكان، بالرغم من ذلك كان هناك إهمال كبير من طرف الولاة العثمانيين لشؤون الري وأعمال الإصلاح التي تحتاج إليها الزراعة بالإضافة إلى الضرائب الباهظة التي فرضت على الفلاحين وقسوة الملتزمين في جبايتها.

وكانت الزراعة في الشمال الإفريقي في العهد العثماني بدائية، حيث كان يزرع محصول سنوي واحد اعتمادا على الأمطار هذا بالنسبة لمصر أما في دول المغرب العربي فقد تنوعت المحاصيل الزراعية بالمناطق الجبلية وخاصة زراعة الأشجار المثمرة بالرغم من ذلك فان الفلاحة المغربية من أواخر الفترة العثمانية كانت تعاني عدة مشاكل وصعوبات عاقت تطورها وازدهارها، وتعود إلى الأساليب القديمة المتبعة والآلات البدائية المستعملة في خدمة الأرض.

فأدوات الإنتاج كانت آنذاك لا تتجاوز المحراث الخشبي والمنجل البدائي وغيره من الأدوات البسيطة، هذا مما دفع بكثير من الفلاحين إلى تفضيل تربية المواشي بدل اللجوء إلى الفلاحة وخاصة الظروف الصعبة الذي كان يعانيها الفلاح أمام الجيوش العثمانية.

٢) **النشاط الصناعي:** النشاط الصناعي ظل ضعيفا لا يتعدى الصناعات المحلية اليدوية، بالنسبة إلى شمال إفريقيا كله، وبعض الصناعات المعدنية التحويلية، إذ كانت الصناعة تستخدم طرق بدائية من الإنتاج حتى أن بعضها كان يصنع في المنازل.

وبصفة عامة فان الصناعات في شمال إفريقيا امتازت بصفات وخصائص تتلخص في عدة نقاط:

- اعتمدت الصناعة على المواد الأولية المتوفرة كالأصواف والجلود والخشب.
- اتجهت الصناعة المحلية البسيطة في الريف لتلبية الحاجيات الضرورية للعيش بينما الصناعة التقليدية في المدن اتجهت إلى إنتاج الأشياء الكمالية والترفيهية
- خضعت صناعة المدن الكمالية لتحكم ومراقبة النقابات المهنية، وتحولت مع مرمر الزمن إلى عائق في وجه التطور الصناعي، إذ حالت القيود المفروضة على المصنوعات من حيث الكمية والنوعية، دون أي توسع أو تجديد في مجال الصناعي.
- اضطرت الصناعة أي الصناع إلى رفع أسعار بضائعها لتغطية الالتزامات المالية والضرائب الثقيلة المفروضة عليها مما سبب في ارتفاع مستوى معيشة المدن على حساب الفلاحين .
- منافسة المنتجات الأجنبية (بين الدول الواقعة تحت الحكم العثماني) وعدم وجود ضرائب جمركية صارمة.

وكان نتيجة المنافسة الأجنبية وفتح باب الاستيراد الخارجي والإكثار من الضرائب وتحكم النقابات المهنية في الصناع أهم العوامل التي حالت دون قيام الصناعات حقيقية في شمال إفريقيا في الفترة العثمانية رغم توفر المواد الأولية والخبرات الضرورية لقيام الصناعة.

٣) النشاط التجاري:

١) **التجارة الداخلية:** التجارة الداخلية التأخر الذي أصاب الزراعة والصناعة كان له تأثير سلبي على التجارة الداخلية، إذ أصبحت محدودة بسبب انخفاض القوة الشرائية عن انخفاض الدخول ومستوى المعيشة بصفة عامة هذا بالإضافة إلى اضطرابات النقدية التي كانت تسود ولايات شمال إفريقيا العثمانية

٢) **التجارة الخارجية:** نفس التأخر الذي أصاب التجارة الداخلية حل بالتجارة الخارجية بالإضافة إلى اضطراب الأمن وانتشار القرصنة وسلب والنهب والفوضى النقدية والضرائب المرتفعة.

وفيما يتعلق بالواردات فكانت تتمثل في بعض السلع اللازمة للطبقة الترية التي كانت تستورد من تركيا وفرنسا وغيرها من الدول الإفريقية المجاورة، أما فيما يتعلق بالصادرات فكانت تصدر إلى الدول الأوروبية وخاصة فرنسا المواد الأولية كالأصواف والجلود ثم الزيوت والحبوب، مقابل استيراد الأشياء الكمالية والترفيهية.

رابعا: الوقائع الاقتصادية في إفريقيا غير إسلامية قبل الاستعمار الرأسمالي:

فيما يخص الوقائع الاقتصادية في إفريقيا الغير إسلامية فإنه من الصعب التحدث عنها نظرا لعدم توفر المعلومات لدينا عند تلك الدول، إلا انه من الممكن إثارة بعض النقاط حول النشاط الاقتصادي السائد في تلك الدول.

الحياة الاجتماعية والاقتصادية كانت على شكل قبائل منتشرة ومتفرقة تعيش على التقاط الثمار من الأشجار وعلى الصيد البحري خاصة إذ أن النشاط السائد كان شبيها تقريبا بالعصور الوسطى القديمة (البدائية) وظل حتى فترة متأخرة من العصور الوسطى، حتى انه يقال ان بعض القبائل بقيت تأكل لحم الإنسان حتى بداية الحرب العالمية الثانية.

- **النشاط الزراعي:** بقي شبه منعدم حتى دخول الاستعمار الرأسمالي.

- **النشاط الصناعي**: كان قائما على صناعة الأسلحة الحربية البدائية لاستعمالها في عمليات الصيد ثم الدفاع عند النفس مثل السهم والقوس، ثم تحويل الجلود الحيوانية إلى نوع من الألبسة الواقية من البرد.

- **النشاط التجاري**: لم يكن هناك نشاط يعرف حتى فترة متأخرة من العصور الوسطى وخاصة بعد الاحتكاك بالدول المجاورة للمحيط الهندي، ووصول المسلمين إلى تلك المناطق، مما شجع القيام ببعض التبادلات وإدخال نوع من الحضارة على تلك الدول حتى مجيء الاستعمار الرأسمالي

الخلاصــة

أن مصادر الثورة ووسائل التحكم في الاقتصاد أخذت تتجمع تدريجيا في أيدي طبقة قليلة العدد من الأفراد، مكنتها مكانتها الاقتصادية وتحالفها مع السلطة من ممارسة كل أنواع الاستغلال والاستبداد والظلم على سكان الريف ومن هذه التناقضات أخذت السبل تمهد لنشوء صراع طبقي عنيف بين الأغنياء والفقراء في القرن الرابع الميلادي هذا الصراع الضيق هيأ لميلاد المغرب العربي للانسلاخ من دائرة الإمبراطورية الرومانية وتكوين الإمارات المستقلة ذات الحرية والسيادة الكاملة.

في الحقيقة لا توجد مراجع تحدد تاريخ انتهاء العهد الروماني في شمال إفريقيا، إذ بقي في شمال أفريقيا على شكل إمارات تحم نفسها بعد خروج الرومان حتى مجيء الفتوحات الإسلامية.

القسم الثاني
العولمة

تمهيد: يعكس مفهوم العولمة ظاهرة تاريخية قديمة، إلا أنها برزت مجددا في العقد الأخير في القرن العشرين بمفاهيم وصيغ جديدة لا تزال غير مكتملة الملامح والقسمات، بالرغم من تبلور بعض من مرتكزاتها الفكرية ووضوح جانب من تطبيقاتها على الصعيد العالمي. ومما زاد من أهميتها كونها جاءت لتعكس مرحلة جديدة من مراحل الرأسمالية العالمية، بيد أنها انفردت عن سابقاتها بتكنولوجيتها المتطورة الكثيفة لرأس المال والعمل والسريعة الانتشار، فضلا عن اتساع تأثيراتها الإيجابية والسلبية على ميادين الحياة كافة والجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية خاصة، بل اتسعت لتشمل المجتمع الإنساني بثقافاته المختلفة. وإن كان ذلك بمضامين ومدلولات متباينة حسب تطور كل مجتمع.أفرزت ظاهرة العولمة مواصفات مجتمع شديد التعقيد ذي تطور تكنولوجي متعدد الأبعاد، وحركة سريعة في العمل ومنافسة كبيرة على الفرص المتاحة في الأسواق العالمية، حيث تستهدف في إطار العولمة نهاية الجغرافية حيث لا مكان منعزل ولا اقتصاد مستقل بصورة كاملة ولا ثقافة بشكل مطلق.

لذا لابد من التطرق إلى هذه الظاهرة بالدراسة والتحليل ومدى تأثيرها على الاقتصاديات المختلطة، وحتى تكون الدراسة أكثر دقة وشمولية، وبالتالي الوصول إلى تحليل علمي موضوعي يبين مدى الارتباط بين هذه الظاهرة وسياسات الأسعار في الاقتصاديات الناشئة .تطرقنا في الفصل الأول لماهية العولمة من حيث نشأتها،تعاريفها المختلفة ،تحدياتها،حقيقتها .والفصل الثاني بعنوان العولمة الاقتصادية حيث تم التطرق لمفهوم العولمة الاقتصادية وأنواعها، أدواتها المختلفة، علاقتها باستراتيجيات التنمية،أما الفصل الثالث بعنوان آثار العولمة الاقتصادية حيث تطرقنا إلى تأثير العولمة الاقتصادية على الاقتصاد العالمي بصورة عامة، والاقتصاديات الناشئة خاصة مع تحليل أزمة كل من المكسيك وجنوب شرق آسيا.

الفصـــل الأول
ماهيـــة العولـــة.

الفصل الأول

ماهيـة العولمة.

أولا : نشأة العولمة.

تمهيد :تعتبر العولمة حدث غزا عقول ملايين البشر، منهم من يرجو من العـولمة إنقاذ البشرية من الشرور التي لحقت بها منذ آلاف السنين بدءا مـن الغـزوات والنهب ونهاية بالحروب والتدمير، ومنهم من يخشى أن تكـون العـولمة أسـلوبا جديـدا في فرص النهب والحرمان على الأمم الـضعيفة تحت شعار"الاعتماد المتبادل والتخصص الأمثل للموارد".منهم من ينظر إلى العولمة سيرورة موضوعية لا يمكن للإنسان اعتراضها، بل لابد أن يتكيف معها.حتى أن بعض العلماء يعتقدون أن العولمة كانت تمثل اتجـاه التطور الإنساني منذ بدء الخليقة، وأن التأطير الاقتصادي الوطني لـيس سوى هامش ضيق في التاريخ الاقتصادي والسياسي للإنسانية جاء نتيجة توافق مصلحة رأس المال مع السلطة، وبالطبع ما إن ينتهي توافق المصالح حتى ينقرض عقد التحالف بينهم ،وبالتالي ينحل الإطار الوطني ليندمج في الصعيد العالمي.

والبعض الآخر ينظرون إلى العولمة سيرورة موضوعية تقود إلى إدماج العـالم كلـه في إطار نظام اقتصادي عالمي عادل يخلص الإنسانية من الشرور، وترتفع بإنسانية الإنسان، بحيث يتحقق الحديث النبوي الشريف "الإنسان أخو الإنسان أحب أو كره[١].

ومن هذا المنظور يجب علينا بيان مختلف المراحل التاريخية للعولمة وكيفية ظهورها بالمميزات الحالية.

---

(١) جاك ادا – عولمة الاقتصاد من التشكل إلى المشكلات ،ترجمة وتعليق د.حبيب مطانيوس، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر-دمشق – سوريا ١٩٩٨، ص ٠٩.، ص٢٧

١- الأصول الدولية للرأسمالية التجارية .

إن نهوض المبادلات الدولية امتداد طبيعي لنمو الاقتصاديات الوطنية، كما أن التاريخ ليس سوى تاريخ حركة متقدمة لتكامل الأسواق بدءا من قاعدة محلـية ريفـية وصولا إلى السوق العالمية، واتساع التجارة الدولية ليس سـوى تجسيد لانتشار مبدأ تقسيم العمل على الصعيد العالمي، ويلعب في ذلك انخفاض تكاليف النقل دورا مساعدا.

كمـا أن توسـيع مـدى المـبادلات يسمح بزيادة الإنتاجية الإجمالية في الاقتـصاد ليس فقط بفضل تعدد المهن وفروع النشاط المتخصصة، وإنما بفضل التقسيم الفني للعمل داخل كل مؤسسة ومنه فإن "آدام سميث" "يؤكد بأن لتقسيم العمل مدى يحدد اتساع السوق".

فـتحويل الاقتـصاديات لـيس سوى استمرار لعملية النمو العفوية التي ابـتدأت علـى المستوى المحلي والتي يشكل تقسيم العمل العامل الرئيس فـيها.إذن تسلـسل الترابطات التي قادت إلى تشكيل اقتصاد دولي يمكن تلخيـصها علـى نحـو منـتظم كمـا يلي : في الأساس كانت الوحدات الاقتـصادية القاعدية"الأسرة، الفردية"تعيش متعلقة على ذاتها وتعتمد على الاكتفاء الذاتي، وهذا التنظيم يوفر مع هذا حيز المبادلات في حالة ظهور الفـائض، الـذي يمكن مقايضته بحوزات منتجة أدى إلى وجود وحدات أخـرى، وهكـذا تتشكل الأسواق لتتداول فيها الفوائض التي تظهر فيها النقود بسرعة لتحل محل المقايضة، وبذلك تتضاعف إمكانية التبادل أكثر فأكثـر، وهكذا تحول الإنتاج نحو السوق يحفزه إلى ذلك دافع الربح.منذ ذلك التاريخ ما انفك تقسيم العمل يتعمق أكثر فأكثر مع تقدم وتيرة انتقال المجال التجاري ليغطي تدريجيا مجمل الأنشطة ويمد سلعته إلى ما وراء الحدود لتشكل سوق عالمية واحدة على مستوى الكرة الأرضية".

وفـــي مـــا يـــتعلق بتطور التجارة فإنه لا يمكن الاستدلال عليه من أي ازدهار للمبادلات مع الجوار أو في الأسواق المحلية المترابطة فيما بينها لأنـــه لم يلاحظ تدريجيا مثل هذا الاتجاه لا في أوروبا ولا في أي مكان آخر من العالم.

اعـــتمادا علـــى دراســـات قدمها "ماكس ويبر" و"هنري سيرين" [1]حول الاقتصاديات الأوروبية في القرون الوسطى. فإن الأسواق المحلية لم يكن يرتادها إلا بمكان الجوار ولم تتوفر لها اتجاهات التوسع خلافا للمعارض الإقليمية حيث كان يتواجد التجار في جنوب وشمال أوروبا.

وعـــن الـــتجارة البعـــيدة الناتجة عن الأوضاع الجغرافية للخيرات ولدت الأســـواق هناك، حيث كان الناقلون يتوقفون للاستراحة في المعابر وفي الموانـــئ البحـــرية، عند منابع الأنهار هناك، حيث كانت تلتقي مسارات الحمـــلات في الطرق البرية،ولعل المهم الإشارة إلى أن الأسواق المشار إليها كانت أمكنة تلاقي التجار أنفسهم وليست أماكن تلاقي الطلب النهائي والإنتاج النهائي كما هو الحال في الأسواق المحلية.

كما أن المعاملات التجارية تقوم على أساس التكامل وتنوع المنافسة، فلا هـــذه التجارة المحلية والدولية يمكن أن تقود مباشرة إلى النظام التنافسي للـــسوق العفوي، حيث كل شئ يتحول إلى بضاعة يتحدد سعرها نتيجة مقابلة العرض مع الطلب مما ينعكس ارتدادا على تغيرات الأسعار.

إن إقامـــة اقتـــصاد سوق حقيقي كانت من عمل الدولة وخاصة في أوربا الغـــربية بـــدءا مـــن القرن التاسع عشر، حققت الاتصال بين الأسواق المحلـــية المـــتعددة وبين التجارة الخارجية، بإقامتها تدريجيا سوقا محلية موحدة مندمجة وتنافسية.

---

(١) جاك ادا – مرجع سابق ذكره ص ٢٩، ص ٣٢

فازدهار التجارة لم يؤد ذلك صعود قوة التجارة بحيث أدى إلى تغيير النظام الاجتماعي برمته بصورة تدريجية، وبالتالي يمكن الخروج بجملة من النتائج والتي كانت بادرة أولى للعولمة:

١ـ تـشتت السلطة السياسية : السمة الأولى للحضارة التي ظهرت على بقايا الإمبراطورية الرومانية تتمثل في التناقض بين تجانسها الثقافي والتشتت الكبيـر فـي سلطتها السياسية، فأوروبا في القرن الخامس وحتى العاشر الميلاديـين كانـت قلعـة محاصرة، تواجه بين الفينة والأخرى هجمات مخـتلفة مـن أطـراف مختلفة "الهنغاري والمسلمين..الخ" مما أدى إلى تـوزيعها إلى إمارات متعددة صغير مشكلة وحدة سياسية واقتصادية ذات اسـتغلال ذاتـي لـيس بالإمكـان إخـضاعها بفـضل حـصونها واستحكاماتها.وبنهج اقتصادي إقطاعي تارة وعبودي تارة أخرى.

٢ـالاستقلال الذاتي للمدن : إن الاهتمام بالزراعة ينتج عنه تقلص النشاطات فـي المدن، لكنها سرعان ما عادت إلى الحياة الاقتصادية على السواحل البحرية في أوربا، وعلى الخصوص في البحر الأبيض المتوسط، بفضل التجارة مع البيزنطيين والمسلمين، وهكذا أظهرت الأصالة المطلقة للمدن الغربية. هذه الأصالة في تكون هذه المدن من جماعة الأشخاص الأحرار، هـذه الخـصوصية التي ترجع إلى ضعف سلطة الدولة التي يمكنها ضم المدن وتملك قوة كافية، والتي ظهرت في أوربا في القرون الوسطى عند تفكـك الإمبـراطورية الرومانية، وفي كل الحالات فإن تعدد الاتجاهات السياسية؛ إضافة إلى عدم تشكل هذه المدن في إمبراطوريات بيروقراطية هـي التي جعلت ازدهار التجارة بين المدن المستقلة ممكنا، هذا الازدهار الذي شكل النواة الأولى لميلاد التجارة الدولية.

٣.الاتصال بين البحر المتوسط وبحر البطليق[1] : لقد تحقق الاتصال بين البحار بدايـة بالبطلـيق عبـر ممـرات جبال الألب، وظهرت دورة المعارض الإقليمية التي كانت معارض منطقة أسبانيا أكثرها شهرة في القرن الثاني عـشر للميلاد.وهذه المعارض التي شكلت سوقا متميزة يلتقى فيها التجار من شمال أوربا وجنوبها من إيطاليا إلى هولندا ومن ألمانيا بشبة الجزيرة الأسـبانية، تجـري فيها مبادلة المنتوجات الصوفية من الشمال بالخمور الفرنـسية والأقمـشة والتوابل التي يأتي بها الإيطاليون من تجارتهم مع الشرق.

واجـتاز الانفـتاح الاقتصادي الأوربي مرحلة حاسمة باستيلاء أسطول قشتالة سنة ١٢٩٢ على مضيق جبل طارق مما سمح بتقدم النقل البحري باستثماره بسرعة.

٤.تطور المعاملات المالية: مع ازدهار التجارة تطورت التقنيات المالية التي تـسهل انـسياب البضائع من مكان لآخر، فقد سمحت الأوراق التجارية الأولى التي ظهرت مع نهاية القرن الثاني عشر الميلادي "الكمبيالات" إلى تلافي نقل الأموال وذلك بتسليم البائع كتاب اعتماد قابل للدفع بعملة أخرى وفـي مكان آخر أيضا. فوسائل الدفع تحولت بسرعة إلى وسائل اعتماد وحتـى إلى وسائل للمضاربة، كما أصبحت مهل الدفع وأسعار العملات موضوعات لصفقات تبادل خاصة.

في بداية القرن الرابع عشر الميلادي أقام المصرفيون الإيطاليون فروعا فـي كل الأسواق الأوربية الكبيرة، ومازالت أسماء الشوارع شواهد على تواجدهم هناك "شارع اللوم برديين في باريس، لندن".لقد أضحى البائعون والمشترون على علاقات مثمرة مما مكنهم من تجاوز خدمات الوسطاء العارضين الذين أخذ دورهم بالانحسار.

---

(١)جاك ادا – مرجع سابق ذكره ص ٣٧

مـا دام الـتجار هـم عمـلاء الائتمان التجاري فلم تتأخر المصاريف بالظهور. هذه البنوك ذاتها كانت نتيجة ظهور العمليات الدولية والخاصة إلـى تـبادل العمـلات ولـيس نتيجة لظهور المرابات عبر بنية عمليات البورصـة بنـسب هشة وهذا ما تشهد عليه الافلاسات الكبيرة المتسلسلة للبنوك الإيطالية في القرن الرابع عشر.

٥ـ**ظهـور الاقتـصاد العالمي**: على مدى قرن من الزمن تقريبا ما بين ١٤٣٠ إلـى ١٥٤٠ استكـشف الـتجار البحارة الفاتحون الأوربيون الشواطئ الإفـريقية التي التفوا حولها، وسيطروا على التجارة العربية الهندية عبر المحيط الهندي مندفعين في تقدمهم حتى الصين واليابان، إضافة إلى ذلك فقـد اكتـشفوا القـارة الأمـريكية وأكملوا غزوها في الوسط والجنوب والشمال.لقد جنت أوربا نتيجة استيلائها على هذه المواقع العالمية ثروات مذهلة. فبالإضافة إلى تدفق الذهب والفضة حصلت أوربا على كميات من المواد الغذائية لم تكن معروفة في السابق والتي أدت إلى ثورة في النظام الغذائـي" البن، الكاكاو، السكر، والبندورة ...الخ"، إضافة إلى المنتجات الصناعية (القطن، الخشب، ...وغيرها)،مما حقق أرباحا أسطورية للتجار الـذين اسـتطاعوا الـسيطرة على الدارات التجارية الجديدة من مختلف القارات.

٦ـ**تـشكل الاقتـصاد في العـالم الأوربـي**: لم يتسم ظهور الاقتصاد في العالم الأوربـي بين ١٤٥٠-١٦٥٠ بأية اختراعات تقنية معتبرة، كان الإنتاج الـصناعي يـتم بمجموعة من القوى : القوى المحركة البشرية، والقوى المحـركة الحيوانية إضافة إلى قوة الرياح والمياه والخشب. فمع تحسين التقنـيات المالـية وولادة الـسفتجة التي ظهرت فيها بعد ممارسة عملية التظهيـر علـيها. كمـا أصـبحت هيكلة الشركات أكثر مرونة بظهور الـشركات ذات الفـروع المـستقلة التي تسمح بتلافي سقوط المجموعة بكاملها إذ أفلس أحد مراكزها،

وقـد أفادت التجارة البحرية من تطور التأمين البحري في ظل الموانئ الأوربـية الكبيـرة، وأصبح التمركز المالي مذهلا إلى حد كبير جدا.هذا التمركـز الذي يمكن أن تعطي صورة واضحة عنه ثروة Fugger الذين كانوا يديرون أكبر شركة تجارية مصرفية في ذلك الزمن، وكانوا يمولون مؤسسات شارل الخامس.

لقد تكون الاقتصاد الأوربي من دوائر متعددة ذات مركز مشترك، يكون وزن كل منهما الاقتصادي متناقصا، في حين تكون درجة ارتباطها بالعلاقة مع المركز متزايدة.

كمـا أن درجة الحرية السياسية تتناقص بمقدار الابتعاد عن المركز ،في الـوقت الـذي تكـون فـيه علاقـات الإنتاج أكثر قدما ومهجورة، ففي المـستعمرات كـان النظام الاقتصادي يتصف بالعبودية، أوبالمقابل كان الـرخاء الاقتصادي مترافقا مع الحريات السياسية في المراكز، ومنذ ذلك الحـين كانـت قـد ظهـرت بعض الفوارق التي ستتسم بطابعها العميق العلاقات الدولية خلال القرون التي ستلي.

٢ـ ارتقاء مذهب الحرية الاقتصادية

رافق التوسع التجاري الاستعماري لأوربا الغربية منذ منتصف القرن الخامس عشر ،مع انقلاب في الهياكل السياسية والاجتماعية، وكان النهوض القوي للدول الأكثر مظاهر بروزا، وهذا التطور بلغ ذروته في القرن التاسع عشر، فعلى الصعيد الاقتصادي برز من خلال[١]:

A-التدخل المتزايد للدولة في الحياة الاقتصادية.

B-نشأة علم مستقلا بذاته متمثلا في الاقتصاد السياسي ابتداء ا من سنة ١٦١٥.

---

(١) جاك ادا – مرجع سابق ذكره ص ٤٥، ص٤٦

C- ظهور التدفقات التجارية والمالية الدولية على الثروة الوطنية.

D- ظهور مذهب الحرية الاقتصادية في كندا.

E-ظهور أنصار القومية الاقتصادية في ألمانيا.

-إن ارتقاء مذهب الحرية الاقتصادية مر بعدة مراحل :

١-التجارة في خدمة القوة.

٢-تفكك النظام الإقطاعي.

٣-تحالف الدول والتجار.

٤-ولادة الاقتصادات الوطنية.

٥-ازدهار الفكر الاقتصادي وظهور مختلف المدارس الاقتصادية.

١-**التجارة في خدمة القوة** :كان انتشار الاقتصادي الأوربي ابتداء من القرن الحادي عشر الميلادي من صنع طبيعة التجار المتحررين من سلطة مركزية ضعيفة في المدن الساحلية، ولكن ما دامت المدن المستغلة تزدهر على حساب التجارة الدولية كانت تهيئ المناخ لتغيير أجزاء أكثر أهمية في النظام الاقتصادي، لقد كانت مرحلة الكساد الاقتصادي الطويلة والنزاعات العسكرية في نهاية القرون الوسطى (١٣٥٠-١٤٥٠) من أولى بوادر استخدام التجارة في خدمة القوة فعلى سبيل المثال: في أسبانيا والبرتغال تشتت السلطة المركزية وتراجع المد الإسلامي أدى إلى قيام المماليك المركزية وظهور الكيان القومي.وفي القرن السابع عشر تم التجاوز إلى مرحلة جديدة،ففي هذه المرحلة أيضا تسارع التمركز السياسي بسبب حدوث أزمة دولية عظمى تمثلت في حرب الثلاثين عاما (١٦١٨-١٦٤٨) هذه الصراعات التي أرست فيما بعد الهيمنة البريطانية منذ بداية القرن التاسع عشر.اتصفت هذه المرحلة على الصعيد الاقتصادي بتراجع المبادلات والنشاطات على حد سواء وانتشار الاقتصاد العالمي.

٢ـتفكك النظام الإقطاعي: إن انحلال النظام الإقطاعي باعتباره مرحلة حتمية في سيرورة قيام الملكيات المركزية، بدأ منذ مطلع القرن الرابع عشر، حيث كان الاقتصاد الإقطاعي يسيطر على العالم الريفي، وذلك أن المدن بفضل المداخيل العالية التي توزعها تمارس تأثير جذب قوى العمل الزراعية، كما تساهم في انتشار النفوذ في الأرياف وفي تحويل علاقات الإنتاج في النظام الإقطاعي.

إضافة إلى هذا فإن ثورة الأسعار التي تضاعفت ثلاث مرات خلال قرن واحد، تجسدت في الواقع بتضخم الأرباح، حيث أن الأسعار ترتفع بمعدلات أعلى من ارتفاع تكاليف الإنتاج، وهذه الظاهرة استمرت قرنا من الزمن مشكلة حافزا قويا للإنتاج الصناعي معرقلا في المدن بسبب احتكار الطوائف الحرفية، وجاء الحل بالنسبة لطبقة التجار من الأرياف من أجل الحصول على قوة عمل ذات مطالب أقل من مطالب الحرفيين ،لجأوا إلى استخدام آلاف من عمال الغزل والنسيج ولهذا الغرض؛ وكذلك من أجل توظيف أموالها اشترت البورجوازية التجارية بثمن بخس أراضي الإقطاعيين المفلسين.كما أن الرأسمالية التي تغلغلت في الريف هاجمت الزراعة وخاصة في بريطانيا. كما أن الاقتصاد التجاري الذي ولد من العلاقات الدولية بين المدن الحرة تغلغل أيضا في العالم الريفي مطوقا المدن التي أصبحت عقبة أمام توسعه، وهكذا تم القضاء على النظام الإقطاعي.

٣ـتحالف الدول والتجار: كانت الحرب في القرن التاسع عشر بكل تأكيد الحافز الرئيسي لانطلاق عملية التمركز السياسي، فالزيادة الضخمة في الإنفاق أجبر الدولة على تعبئة الأموال بكل الوسائل، ولكي يحصلوا على ذلك، لم يكن أمام الملوك خيار سوى الاعتماد على الوسطاء الماليين ورجال الأعمال الذين يوردون للملوك السلاح والقروض، كما كانوا يسهمون بمعارفهم حول حالة الأسواق وكذلك بشبكة اتصالاتهم الدولية.

ان الدولة لا تستطيع البقاء معلقة على إيرادات الضرائب، كان يجب عليها أن تــتجه إلــى أصحاب البنوك الخاصة لتمويل نفقاتها، حيث لجأت إلى المــصرفيين لتــسحب عليهم كمبيالات في الأسواق المالية الكبرى لدفع ديونها الخارجية.

وهكذا تغلغل التجار والماليون في كل مستويات جهاز الدولة مستفيدين من تبعــية الــسلطة الملكية المالية، مما جعلهم يكونون في وضع يمكنهم من تطبيق وجهات نظرهم في إدارة السياسة الاقتصادية والاستفادة من أفضل الفــرص "المــزايا الاحــتكارية "،إضافة إلى حماية أنفسهم من ملاحقات العدالة ومصلحة الضرائب.

٤ميلاد الاقتـصاديات الوطنـية : إن تحالف الدولة مع التجار ينطوي في إطار لعبة المنافسة المعقدة بين القوى الكبرى في القرن السابع عشر لعب دورا حاسما في إزالة الحواجز الداخلية في الاقتصاديات الوطنية فقد ورثت التجارة الداخلية من العهد الإقطاعي مجموعة من العراقيل الداخلية فــي وجه المبادلات مثل (بعض الرسوم، تعدد الوحدات النقدية بكل مدينة علــى حــدي). مــن بدايــة القرن السابع عشر بدأت تتشكل الاتحادات الجمــركية، ومــنه تــشكل المجالات الاقتصادية المتجانسة على أساس المجــالات السياسية حسب أنواع التوزيع الهيكلي للدول، وبالتالي فرض لغة واحدة، وديانة قومية واحدة بالقوة، وتنظيم السكان في إدارات مركزية قومــيه وقمعيه ،وبكلام آخر تحقيق التحولات البنيوية التي وصفها "ميشل فوكو" قوله على نحو دقيق ومؤثر.

كــان لظهور التركز الصناعي وانتقال الأنشطة الصناعية من المدن إلى الأريــاف ومن المدن الكبيرة إلى الصغيرة دور في مساعدة التجار على انتــشار مراكز صناعية ضخمة حول المدن، وهكذا ظهرت الاقتصاديات الوطنية.

٥ـازدهـار الفكر الاقتصادي وظهور مختلف المدارس الاقتصادية[١]:في بداية القرن الثامن عشر تضافرت في فرنسا جملة من العوامل الاقتصادية والسياسية والفكـرية لتسبغ على هذا البلد المزدحم بالسكان والغني وضعا مميزا من الناحية الإيديولوجية عن بقية الدول الأوربية، بظهور مدرسة الفيزيوقراط بـزعامة فرنـسوا كيـنه (١٦٦٤-١٧٧٤) أي سـيادة دور الطبـيعة وبـشعاره(دعـه يعمـل-دعـه يمر) .هذه الكلمات الأربعة أعظم تراث الفيزيوقـراطيين، ومبادئهم تركزت على اعتبار القطاع الزراعي، القطاع الوحـيد المنـتج للثـروة، بيـنما القطاعـات الأخرى تعمل على تداول الثـروة"جدول فرنسوا كينه"، الذي كان نقطة انطلاق فيما بعد في ثلاثيات القرن العشرين لفاسلي لوينتيف، بصياغة جدول المستخدم المنتج Input output، أصـبح فـيما بعـد جحـر الأساس للنماذج المبسطة الحديثة، والمـريحة أيـضا للتنبؤ بالآفاق الاقتصادية للأسعار والأجور، وأسعار الفائدة والضرائب،، ويتأثر ما يطرأ عليها من تغيرات لكونها تنعكس على الصناعات المختلفة .

إن الـثورة الصناعية التي دقت أبواب إنجلترا وجنوب اسكتلندا في الثلث الأخيـر مـن القـرن الـثامن عـشر، كان لها تأثير مباشر على الفكر الاقتـصادي وخاصة ظهور المدرسة الكلاسيكية بقيادة آدم سميث، ودافيد ديكـاردو ....وغيرهم.فكتاب ثورة الأمم لآدم سميث الذي صدر سنة ١٧٧٦ يعتبر النواة الرئيسية للفكر الرأسمالي المعاصر، حيث تطرقت إلى جملة من الظواهر منها :

-طبيعة النظام الاقتصادي.

-كيفية تحديد الأسعار عن طريق اليد الخفية.

---

(١) جالبرايت -تاريخ الفكر الاقتصادي، ترجمة أحمد فؤاد بلبع ،سلسلة عالم المعرفة -الكويت سنة٢٠٠٠، ص (٦٢،٦٥).

-القوى الأساسية التي تحرك الحياة والجهود الاقتصادية "حرية التجارة".
كمـــا كان "لدافيد ديكاردو" دور كبير في تشجيع المبادلات بين الدول من خلال نظرية المزايا النسبية.كل هذه الأفكار والمبادئ تعتبر النواة الأولى لنشوء العولمة.

٢-سوق العالم بأسره.

عـــشية الحرب العالمية الأولى كانت سيطرة اقتصاد العالم الأوربي تامة علـــى مجمـــل الكرة الأرضية- إذ أصبح يملك بين يديه مصيرها سواء بشبكته التجارية التي أصبحت شبكة عالمية أو بقوته المالية أو بممتلكاته الاســـتعمارية وخاصـــة بمـــستوطناته ذات المساحات الواسعة في أمريكا الـــشمالية وأســـتراليا وإفـــريقيا وآسيا،في إطار مستقر اقتصاديا ومحمى عـــسكريا مـــن قبل الولايات المتحدة الأمريكية، والحلف الأطلسي تحول اقتصاد العالم الرأسمالي إلى اقتصاد عالمي بالمعنى الكامل للكلمة.

خلافـــا للرأي السائد فإن عولمة الاقتصاد الرأسمالي ليست نتاجا للقواعد الـــنقدية والمالـــية والتجارية التي توضعت بعد الحرب العالمية الثانية.إن اتفاقـــية بريتون وودز لم تتسع لتبسيط حرية انتقال رؤوس الأموال التي عـــدت مـــسئولة عـــن حالة الفوضى النقدية في مرحلة ما بين الحربين العالميتين.

فالقواعد الدولية الموضوعية بعد الحرب تتدرج في إطار المنطق التقليدي القائم بين الدول، وحتى أنه يمكن القول بأن هذه القواعد لم تمثل ذروة هذا الـــنظام لأنه ولأول مرة في التاريخ الاقتصادي أصبحت العلاقات النقدية والمالية منظمة على أساس متعدد الأطراف .

يمكـــن أن تكون العولمة مرتبطة على نحو أوثق بسيرورة :الالتفاف حول هـــذه القـــواعد "المالية النقدية التجارية"هذه السيرورة التي تعد المسؤولية أكثر عن تفسخ هذه القواعد وفي النهاية عن تفككها.

إن العــولمة تلجأ إلى فسخ أحلاف الدول والتجار التي ترسخت في عهد التجاريــين، وتفكيك كل التسويات القومية التي وضعت في عصر "كينز" واتجاه العولمة كان من أجل إعادة تفعيل حكم الحرية الاقتصادية في قيام ســوق عالمــية مــوحدة متخلــصة من أي صفة أمام حرية المبادلات، وخاضــعة فقــط لقانون العرض والطلب، وبمعنى آخر قيام "سوق للعالم بأسره"تمتاز بجملة من الخصوصيات[1]:

١-التخصص والمنافسة.

٢-تعزيز حقل المنافسة وتوسيعه.

٣-شبكات التبادل.

٤-معالم مقاربة جديدة.

١ـ**التخصص والمنافسة**: يخــضع التــبادل الدولــي إلى تفاعل مبدأ بين متناقضين مبدأ التخصص الذي يولد التكاملية ومبدأ المنافسة. فالمبدأ الأول كان موضوع تطوير نظري في إطار المدرسة الكلاسيكية، وبالأحرى في مقولة التقسيم الدولي، والتي يعود عيبها الرئيسي أنها أفسحت المجال أمام الاعــتقاد بأن الاختيارات العقلانية والمنافسة تنظم تخصص الموارد على المستوى العالمي.

أمــا المبدأ الثاني فيشير إلى أنه في معظم المجالات يكون التبادل قبل كل شيء وقبل أن يؤسس لتكامل محتمل، المجال الذي يتصارع فيه الكل ضد الكــل مــن أجــل الحصول على أقسام الإنتاج الأكثر ربحية.وما نسميه تخصــصا دولــيا لــيس على وجه العموم سوى موافقة مسبقة على هذه الصراعات التجارية والتي تتغير نتائجها على نحو مستمر مع متابعة لعبة المنافسة.

---

(١) جاك ادا – مرجع سابق ذكره ص٨٣

إن المــبادلات التكاملــية لــم تختف ولن تختف عن العالم، لأنها تتعلق بمنتجات الأرض وباطنها، والتي تلعب الطبيعة الدور الرئيسي فيها، غير أن هــذه المــبادلات تمــثل جزء متناقصا باستمرار في الحياة التجارية العالمــية، خــلال مــدة أقــل من قرن ١٩١٣-١٩٩٢، انخفض نصيب المنــتجات الــزراعية والمنجمية والطاقوية من ثلثي التجارة العالمية إلى ربعها مع زيادة نسبة المنتوجات المصنعة والجدول الموالي يوضح ذلك:

تركيب الصادرات العالمية (١٩١٣-١٩٩٢). **الوحدة:%**

المواد \ السنوات	١٩١٣	١٩٦٣	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٨٠	١٩٨٣	١٩٨٧	١٩٩٢
المواد الأولية	%٦٤	%٤٥	%٣٨	%٤٤	%٤٤	%٤٠	%٣٠	%٢٥
المنتوجات المصنعة	%٣٦	%٥٥	%٦٢	%٥٦	%٥٦	%٦٠	%٧٠	%٧٥

المصدر : GATT، التقرير السنوي ١٩٩١.ص ١٢

مــن الجدول نلاحظ أنه مع بداية الستينات كان نصيب هذه المنتجات في الــتجارة العالمــية ٤٥% مــنها ١٠% للطاقة.واستقرار هذه النسبة في الــسبعينات يقــر بتأثــر صدمتين نفطيتين على بنية المبادلات، وتدهور مــستمر لأســعار المــواد الأولــية طــوال هذه المدة، وهذا يعني زيادة التخصص في إنتاج المواد الصناعية من قبل الدول المتقدمة.

<u>٢ـتعزيــز حقل المنافسة وتوسيعه</u> : يستمر مبدأ التكاملية يلعب دور هاما في المبادلات بين المناطق التي تتمتع بموارد طبيعية وبعوامل إنتاج على نحو متباين، ومع هذا لا تستمد التجارة الدولية حركتها أو نشاطها من التكامل بل من مبدأ المنافسة وتشهد على هذا غلبة تبادل المنتجات الصناعية بين الدول المتقدمة.

إن تـــشديد المنافـــسة لا يقتصر فقط على المواد الصناعية، فهو يتـــناول بدرجـــة اقل المواد الزراعية والتي قضت دورة الأورغواي سنة ١٩٩٤ إلى تحريرها، ومثل هذا التشديد لا يلاحظ بالمقابل في الصناعات الاســـتخراجية، بما في ذلك موارد الطاقة، حيث أن تجارتها الدولية تنمو بوتيرة نمو الإنتاج نفسها.

كمـــا تتركـــز المنافسة الدولية في مجال الخدمات مثل "الأنشطة التقلـــيدية، والـــسياحية ،أجور النقل والتأمين الدولي، وتجارة التكنولوجيا" والمداخـــيل المتأتية من رؤوس الأموال الموظفة أو المستثمرة أو الدائنة إلـــى الخـــارج عـــلاوة على تمويل العمال المهاجرين لأوطانهم.فحسب إحصائيات الأمم المتحدة فإن نصيب تجارة الخدمات ارتفع من ٣,٤%من الناتج الداخلي الخام العالمي عام ١٩٦٧ إلى ٧,٧% عام ١٩٨٩، ويرجع القـــسم الأكبر من الأرباح في الوقت ذاته إلى دخل رأس المال، وهذا ما يقودنا إلى منطق عولمة الإنتاج والعولمة المالية (سنبينه لاحقا).

٢ـشبكات التبادل : يتـــرافق تشديد المنافسة على الصعيد العالمي بإعادة مستمرة في تشكيل شبكات التبادل، فهذه الشبكات تتأثر باختلاف النمو بين مختلف الأسواق، وكذلك باستراتيجيات مركزة " CENTRALISEE " للأنـــشطة الإنتاجية التي تعتمدها الشركات "مبدأ التخصص".يمكننا التمييز بـــين اتجاهات تبادل المنتجات الصناعية خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين:

أـالاتجاه الأول : يـــتعلق بالاستقطاب الإقليمي في التجارة الدولية، فبعدما كانـــت الـــتجارة الدولية لمدة طويلة متمركزة في أوروبا، أصبحت ثنائية القطـــب بعـــد تأكد هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانـــية، وارتقـــاء دول آســـيا مـــثل: الـــيابان، هونـــغ كونـــغ، كوريا الجنوبية،سنغافورة.

ب-الاتجاه الثاني: يتمثل في انتقال مركز التجارة الدولية من المحيط الأطلسي إلى المحيط الهادي، والذي يعبر عن ارتقاء الشرق الأقصى إلى موقعه كقوة، إضافة إلى علاقاته المتميزة مع سوق أمريكا الشمالية.

إذ هذا التحرك يتم على حساب أوروبا الغربية التي هبطت صادراتها من المواد الصناعية إلى خارج الإقليم من ٢٠% من التجارة العالمية سنة ١٩٧٩ إلى ١٥% عام ١٩٩٣، ليرتفع نصيب الشرق الأقصى، الذي بلغ نصيبه ٢٨% من الصادرات الصناعة العالمية عام ١٩٩٣ في حين كان نصيبه في الواردات ٢٠% فقط.

ج-الاتجاه الثالث: يتعلق بتشكيل مناطق نفوذ خاصة بكل من القوى الاقتصادية العالمية الثلاثة "الولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد الأوربي، واليابان"، ويتجلى ذلك واضحا من خلال التوجه الجغرافي للاستثمارات المباشرة والتدفقات المالية من الشمال إلى الجنوب، الذي يحمل بداخله خطر تقسيم المجال الدولي في حالة حدوث أزمة كبرى بين القوى الاقتصادية الكبرى.

٤-معالم مقاربة جديدة: إن الإطار الواقعي للتجارة الدولية يقوم على حركية متزايدة لعوامل الإنتاج وخاصة رأس المال "بشكليه المالي والمادي" والمنافسة الاحتكارية والمردود المتزايد.

كما أن المقاربات المعاصرة تؤكد على الدور الرئيسي لتكييف الهياكل الاقتصادية للعرض بما يتوافق مع اتجاهات الطلب العالمي، وعلى أهمية التحركات المالية في تطور شروط المنافسة الدولية، كما تصر على الدور الرئيسي للابتكارات والاستثمار، في برامج البحوث والتنمية من أجل تخفيف التنافسية في الأمد الطويل، وأخيرا فإن المقاربات المعاصرة تؤكد شرعية وفعالية بعض تدخلات الدولة في سياق منافسة غير تامة ومردودات متزايدة.

٤ـ الإنتاج في إطار العولمة .

بعد انقطاع بسبب الحرب العالمية الأولى والأزمة الاقتصادية الكبرى في الثلاثينيات من القرن العشرين عادت عملية التكامل في المجال الاقتصادي العالمي لتنشط من جديد بعد ١٩٤٥ في ظروف نمو متماسك للنشاط الاقتصادي، سواء في الدول الصناعية أو في الدول المتحررة من السيطرة الاستعمارية .

هذا النمو المتسارع قاد إلى تشكيل مجموعات صناعية كبري نتيجة لموجات التركيز المتتالية في الاقتصاديات الأكثر تقدما، هذه المجموعات من خلال توسعها في الخارج بلغت أبعادا دولية من حيث ولدت الشركات المتعددة الجنسيات.

إن شبكات الإنتاج التي نسجتها الشركات المتعددة الجنسيات بعد الحرب العالمية الثانية توطنت على نحو رئيسي في الدول الصناعية. يضاف إلى ذلك أن تدفق الاستثمارات المقابلة الناتجة عن الشركات المتعددة الجنسيات كانت متناظرة، وتركزت بالدرجة الأولى في الثالوث "أوربا الغربية، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان".

إذ ارتفعت الاستثمارات الدولية المباشرة في الثمانينات من القرن العشرين من ٥٠ مليار $ سنة ١٩٨٣[١] إلى ٢٠٠ مليار $ سنة ١٩٩١ إي بمعدل نمو ١٧% سنويا، والجدول الآتي يبين مصفوفة رؤوس الأموال "التدفقات التراكمية" في الاستثمارات الدولية المباشرة ولكل القطاعات بنسبة مئوية من مجموع رأس المال العالمي في الاستثمارات الدولية المباشرة.

---

(١) إحصائيات صندوق النقد الدولي سنة ١٩٩٣.

مجموع رأس المال العالمي في الاستثمارات الدولية المباشرة.

الوحدة: %

المقصد / المصدر	ب.ص	و.م	أ.غ	يا	ب.خ	ب.ن
البلدان الصناعية (ب.ص)	٧٨	٢٢	٤٤	٢	١٠	١٦
الولايات المتحدة (و.م)	١٩	-	١٣	١	٠٥	٠٦
أوربا الغربية (أ.غ)	٤٦	١٤	٢٧	٠١	٠٤	٠٦
اليابان (يا)	٠٩	٠٦	٠٢	-	٠١	٠٣
بلدان أخرى (ب.خ)	٠٤	٠٢	٠٢	-	-	٠٢
البلدان النامية (ب.ن)	٠٤	٠٢	٠٢	-	٠٢-	

المصدر : إحصائيات صندوق النقد الدولي سنة ١٩٩٣.

من الجدول السابق نلاحظ التنافس الواضح في موقف اليابان، هذا البلد الذي بقي مغلقا، بوجه الاستثمارات الأجنبية على نحو واضح هي الطريقة نفسها ضعيف الانفتاح أمام الصادرات الصناعية من العالم الخارجي.كما أن كل الولايات المتحدة وأوربا الغربية تحوزان على الاحتياطي الرأسمالي العالمي من الاستثمارات الدولية المباشرة مقابل لليابان. وهذه المعطيات تتوافق أيضا مع توزيع احتياطي الموجودات التي تمتلكها أكثر من مائة شركة متعددة الجنسيات، وفقا لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية(٤٠%) للشركات الأمريكية (٣٨%) للشركات الأوربية (٢٢%) لليابان . إن تركز الاستثمارات داخل الثالوث يعكس بذاته تجانس المجال الاقتصادي للدول الصناعية وتكامله، إلى توحيد سلوك الاستهلاك والمعايير التقنية في هذه البلدان، تضاف سرعة امتصاص وتلاشي العراقيل المادية والتنظيمية في وجه حركة رؤوس الأموال.

كمـــا أن الثمانينات من القرن العشرين تميزت بانخفاض كبير في نفقات الاتـــصال والـــنقل، إضـــافة إلـــى تحرير الأسواق المالية، وإزالة القيود والخوصصة، هاتان الظاهرتان الأخيرتان وفرتا للمجموعات الاقتصادية الدولـــية الكبـــرى فرصـــا متعددة لاختراق أسواق عديدة بمجرد امتلاك موجـــودات "نمـــو خارجـــي" أكثر من إقامة وحدات إنتاجية جديدة أكثر عرضة للمخاطرة.

ثانيا : مفاهيم حول العولمة.

تمهيد:يتزايد الاهتمام على مستوى أهل الفكر والمهنيين بشؤون السياسة والاقتـــصاد والاجـــتماع والـــثقافة، فـــي العـــالم بموضـــوع العولمة أو "الكوكـــبة"[١].وقـــد بدأ الاهتمام بدراسة هذه الظاهرة بعد انهيار الاتحاد الـــسوفياتي، وفـــشل التجربة الاشتراكية،يرى البعض أن هذا الإخفاق هو انتـــصار حاســـم للرأسمالية "فوكويا" في كتابه نهاية التاريخ.وأن مرحلة اقتـــصاد السوق "الليبرالية الجديدة"تتوالد اليوم في محاولة جديدة لتوحيد العالم أو "عولمته"، مما يعني توالد مفاهيم ومضامين ومصطلحات جديدة تـــتخذ صـــورا وأشـــكالا مختلفة، كونها ستعبر عن واقع سياسي، ثقافي، إيديولوجي مختلف [٢].

هـــذا الواقـــع الذي يتمثل في عالم ذي قطب واحد، يتم التسليم به وبأن الـــولايات المـــتحدة الأمـــريكية ســـيدة العالم . فالإلمام بمفهوم العولمة وإعطـــاءه القدر الكافي من التحليل، يتعين التسلسل في هذا المبحث على النحو التالي:

---

(١) إسماعيل صبري عبدالله، الرأسمالية العالمية في مرحلة مابعد الإمبريالية ،مجلة الطريق العدد٤ ،سنة ١٩٩٧، ص٤٦

(٢) منير الحمش، العولمة ليست الخيار الوحيد، دار الأهالي للتوزيع –دمشق /سوريا، سنة ٢٠٠١ ،ص (١٧-١٨)

١ـمن يقوّد العولمة

العولمة هذه الحركة الهائلة لتعميم الأفكار والنظم والأشياء، وهذه الحركة بتجنــيس أذواق الأمـــم وتوحــيد أنمــاط حياتها في الإنتاج والاستهلاك ...وغيــرها. هــل يعقــل ذلك كله يجري على نحو عفوي، وبدافع من الحرص على جنى المكاسب وتوسيع العمل التجاري أم أنها مؤامرة كبرى تديــرها الــدول الغنــية، ولا ســيما أمريكا ضد الدول الفقيرة والشعوب المستضعفة(١).

إن تيار العولمة الذي عم كل شبر في الأرض على درجات متفاوتة، وهو بمثابة نهر عظيم روافده من أنحاء عديدة من الكرة الأرضية، ومن غير الممكــن لأي دولة مهما فعلت أن تشد هذه الروافد.لأن تغير مجرى ذلك النهر. هذا التيار يوصلنا إلى بيان من يقود هذه العولمة؟

١ـقــيادة العولمة تتم على نحو جوهري من قبل الغرب :أول من تحرك في فلكه مثل اليابان،

ودول جنوب شرق آسيا : يتجسد هذا المفهوم في التقدم العلمي والتقني والتنظيمي الذي أحرزته على نحو جوهري الدول الصناعية الكبرى، كما أنـــه تعبيــرات عن القوة الاقتصادية والمالية التي تمتلكها بعض الدول، وانطلاقا من هذا فإن من الواضح جدا أن براعات الاختراع والتجديدات ا التقنــية، إضــافة إلى الثروات الهائلة ورؤوس الأموال الضخمة ليست متوطــنة فــي العــالم النامي أو العالم الإسلامي، بل في أوربا وأمريكا واليابان، فعلى سبيل المثال ٤٠ألف شركة متعددة الجنسيات، وأن أكثر من ٩٠% مــنها يتمركــز فــي الدول الآنفة الذكر، وهذه الشركات هي التي تخطط للعولمة، وتنفذ ما تخطط له(سنعود إلى هذا المفهوم لاحقا).

---

(١) عبد الكريم بكار، العولمة، دار الإعلام للنشر والتوزيع عمان /الأردن سنة ٢٠٠٠ ، ص(٢٠-٢١)

إذن مـــن الناحـــية النظرية سيكون في إمكان كل الشعوب أن تسهم في حـــركة العـــولمة والتأثيـــر في مسارها، أما على المستوى العملي فالذين يقودون العولمة هم الذين يعرفون ويصنعون ويملكون.

٢ـإن أمـريكا هـي أكـبر دولـة غـربية مـساهمة في حركة العولمة : إن كثيرا من الباحثـــين يرون أن ما يسمي "العولمة" ينبغي أن يسمي "أمركة"، حيث إن الـــذين يـــسيطرون علـــى قـــرارات المـــنظمات السياسية والاقتصادية والاجتماعـــية الدولـــية هي الولايات الأمريكية فصوتها هو الأعلى، وما تملـــيه ينفذ.كما أن الثقافة الشعبية الأمريكية هي الأقوى والأسرع انتشارا في العالم.

كمـــا أن المركـــز الأساسي لعمليات العولمة هو الاقتصاد ،وأن للولايات المـــتحدة شـــركاء أقوياء في المجال الاقتصادي، فالناتج الوطني لأوربا الغـــربية أكبـــر مـــن الناتج الوطني للولايات المتحدة الأمريكية، كما أن اليابان تتمتع بمركز اقتصادي متقدم جدا، واقتصادها مع اقتصاديات دول جنوب شرق آسيا أضخم من الاقتصاد الأمريكي.وهناك عجز في الميزان التجاري بين أمريكا واليابان لصالح الأخيرة، وتقترض من البنوك اليابانية لتمويل العجز.والصين "العملاق القادم" تحقق نمو اقتصاديا عاليا. فالعوامل التي أعطيت أمريكا تلك المكانة في قيادة العولمة كثيرة ومتنوعة وهي :

Aـالمجال السياسي والعسكري : اعتمدت الولايات المتحدة سياسة التحالفات بعد الحرب العالمية الثانية مع بريطانيا، ألمانيا، اليابان، والهدف من هذه التحالفات هو :

-منع قيام قوة تهدد مصالح الولايات المتحدة الأمريكية.

-الـــبحث عن خصوم القوة التي تتوقع منها تهديدا في المستقبل وتدعيمهم كمـــا فعلت إبان الحرب الباردة عندما دعمت حلف شمال الأطلسي ضد

الاتحاد السوفيتي، زرعت اليهود في فلسطين ليكونوا في مواجهة العرب.

-أستخدام موارد ضخمة لإيجاد حلفاء جدد لها.

-الاستثمارات الضخمة في جنوب شرق آسيا، والمساعدات الخارجية للدول الصديقة نماذج على ذلك "مصر، الأردن، إسرائيل".

ما كان للسياسة الأمريكية أن تكون بهذه القوة والهيمنة لولا قيادتها العسكرية الهائلة والضاربة.حيث يقدر تعداد جيشها بحوالي ١,٥ مليون [١]، ويبلغ حجم الإنفاق السنوي على الجيش قرابة ٢٧٠ مليار دولار، إضافة إلى موقع استراتيجي هام يطل على ثلاث محيطات، وأنفقت أموالا ضخمة على البحث والتطوير العسكري، قد أظهرت بعض الحروب التي خاضتها أمريكا في العقد الأخير مدى الفارق بين تقنيتها وتقنيات خصومها، وما خير دليل عملية غزو العراق في مارس ٢٠٠٣، فهي تقاتل بالكمبيوتر والفيديو، والقنابل الذكية وأشعة الليزر .

-يمكن القول أن أمريكا تنفرد بالمشهد السياسي والعسكري اليوم مع التفكير بأخطار تهدد مصالحها وأمنها وخاصة بعد أحداث ٢٠٠١/٠٩/١١ ، إذ انتهجت سياسة مكافحة الإرهاب وقامت بغزو أفغانستان والعراق وفرضت أنظمة حكم موالية لها.

B/المجال الاقتصادي: خلال الثمانينات من القرن العشرين تقهقرت الشيوعية، وتباطأ النمو الاقتصادي في دول حلف وارسو، وفي معظم الدول التي كانت تدور في فلكها. فمع بداية التسعينات من القرن الماضي سيطرت الرأسمالية على العالم بدون منازع، وكان نظرا خاصا لأمريكا التي بذلت جهودا كبيرة في دعم الرأسمالية، مما دعا واحدا مثل "فرانسيس

---

(١) عبد الكريم بكار، العولمة، دار الإعلام للنشر والتوزيع عمان /الأردن سنة ٢٠٠٠ ، ص٢٤

فوكـــوياما" إلى القول في كتابه (نهاية التاريخ).إنه بعد قرنين من الخلاف والتناحـــر بـــين الرأسمالية والاشتراكية بدت الرأسمالية فائزة بالصراع حاسمة بذلك الجدل التاريخي حول النظام الأنسب للبشرية، حسب زعمه.

إن الـــولايات المتحدة استطاعت المساهمة بشكل كبير في إقامة مؤسسات اقتـــصادية رأســـمالية علـــى نطاق واسع لخدمة مصالحها مثل(FMI، BIRD، OMC)، لتوضـــيح أكثر الدور الاقتصادي لأمريكا هو ضخامة ناتجهـــا الوطنـــي فعلـــى ســـبيل المثال [١]عام ١٩٩٧ بلغ الناتج الوطني الأمريكـــي ٧١٠٠ مليار$، في حين اليابان ٤٩٦٤ مليار$.فرنسا١٤٥١ ملـــيار$، بيـــنما مـــصر ٤٦ مليار$، إن أمريكا بلد الخيرات والثروات، فـــسكانها الذين يناهزون ٢٨٠ مليون نسمة، يأكلون وراء جهد ٣% فقط يـــشتغلون في قطاع الزراعة، ولديها شركات عملاقة يزيد حجم مبيعات بعضها سنويا عن ١٣٠ مليار دولار في السنة، وليس في العالم اليوم أي عملة أكسبت الصفة الدولية في المعاملات كما فعل الدولار رغم المنافسة الشديدة في السنوات الأخيرة من قبل الأورو.

فـــرغم معاناة الاقتصاد الأمريكي من أثقال العجز في الميزان التجاري، والديـــون الخارجـــية، وشـــيخوخة البنى التحتية، وضعف نسبة الادخار والاســـتثمار. فـــإن الخبراء يقرون أن يظل لحقبة غير قصيرة مؤثرا في الاقتصاد العالمي، ذا مكانة خاصة في قيادة العولمة الاقتصادية.

C-**المجال الثقافي**: إن العـــولمة في الثقافة هي أوضح ما يلمسه الإنسان العـــادي، وربما كان أوضح ما يلمسه ما يلمس الثقافة الأمريكية الشعبية، فالـــنمط الأمريكي في اللباس والأطعمة السريعة "humberger" والغناء والطـــرب والرغيف، والاستهلاك والتسوق...انتشر على نحو واسع جدا

---

(١) إحصائيات الأمم المتحدة لسنة ١٩٩٧.

فـــي أنحـــاء المعمـــورة، ولا سيما بين الشباب، إضافة إلى هذا أن اللغة الإنجليزية قاربت أن تصبح لغة عالمية، "إذ تحتل المرتبة الأولى عالميا". إن هذا الانتشار يعود إلى جملة من الأسباب :

١ - إن السوق الأمريكية واسعة جدا، وأمريكا صادراتها كثيرة ومتنوعة .كما أن شركات الدعاية والإعلان الأمريكية تسيطر على التسويق كبيرة ومتنوعة ،تخلق الأذواق وتنوع الحاجيات، وتقولب الثقافات بما يتلاءم مع منتجات وأنماط العيش الأمريكية.

٢- التفوق الواضح للولايات المتحدة الأمريكية على منافسيها في مجالات الـــثقافة الـــشعبية، وبالتحديد في مجال الأفلام والموسيقى، فحسب برنامج الأمـــم المـــتحدة الإنمائي[١]، أن أمريكا تصدر إلى أوروبا سنويا مليونان ومائتي ألف ساعة من البرامج التلفزيونية، كافية لتشغيل أكثر من ٣٢٠٠ محطة تلفازيه على مدار الساعة.وفي دراسة لليونسكو تبين أن بث الإنتاج الأمريكـــي فـــي تلفازات العالم يتجاوز ٧٥%، بينما تتوزع النسبة الباقية علـــى هيئات الإنتاج الأوروبي وغيره، وفي القطاع السينمائي الأمريكي فهو يمثل ٨٥% من الإنتاج العالمي. وفي تقرير لأحد الباحثين أن ٨٨% من المعلومات التي تبث عن طريق الانترنيت تبث باللغة الإنجليزية مقابل ٩% بالألمانـــية، ٢% بالفرنسية، ١% يتوزع على باقي اللغات، ويصنع الأمـــريكيون ٦٠% مـــن مجموع أدوات الإعلام الآلي وبرامجه المختلفة .وقد أدرك الأمريكيون في وقت مبكر أن الثقافة الراقية محدودة الأسواق ،و لـــذا فـــإن المنـــتجات الثقافـــية الأمريكية لا تعكس إلا الثقافة السوقية المبـــتذلة، وقد تركت حكومات الولايات المتحدة الأميريكية لـــ (هوليود) وإلـــى وكـــالات الإعلان في نيويورك تقريرا : ما هي المنتجات الثقافية

---

(١) تقرير الأمم المتحدة (البرنامج الإنمائي)لسنة ١٩٩٦ ،ص٣٥.

الأكثر قابلية للتسوق في العالم، وبعد دراسة تحليلية وإحصائية وجدوا أن المنـتجات التـي تـتوجه إلـى المراهقين والشباب هي القابلة للترويج والانتشار ومن ثمة فإنها ارتكزت عليها على نحو كبير.

إن انتشار الثقافة الأمريكية ليس معزولا عن تدخلات أمريكا في سياسات أمم الأرض، كما أنه ليس معزولا عن قوتها الاقتصادية وعن نجاحها في جعـل نفسها بوتقة تصهر الوافدين إليها من كل بقاع العالم، وذلك نجاح شـديد التأثير على الناس ويضفي على أي ثقافة تحقق نجاحا كبيرا فيه جاذبية خاصة .

٣ـ الخلفيـة المادية العلمانـية [١] : إن العقـيدة الفكرية والتاريخية والثقافية للـدول والـشعوب.التـي تقود العولمة خلفية مادية دنيوية علمانية.فمهما اختلف اليابانيون مع الأمريكيين أو الكنديين أو الأوربيين، فإن الذي يجمع هؤلاء جميعا هو أنهم يتحركون بوحي من عقائد وأخلاق وضعية مادية لا تعطى الدار الآخرة أهمية تذكر.والإيمان الذي يشيد به بعضهم في بعض المناسبات لا يعدو أن يكون نوع من ترطيب المشاعر.

مما لا شك فيه أن المؤثرين الأساسيين في عولمة الكوكب هم الأمريكيون والأوربيون، ولهؤلاء خلفية تاريخية وثقافية واحدة، وهي سيئة جدا.ومن المعروف أن الخلفيات تصبح ذات أهمية استثنائية في حالة ضعف الدافع الشخصي"حالة الشدائد" وإغراءات المنافع الكبرى.

يجمـع علمـاء التاريخ أن للأمريكيين والأوربيين المعاصرين أجداد من اليونانيـين يلقـبون "السوفسطائيين" كانوا يؤمنون بعين ما يراه الفلاسفة الغـربيون الـيوم مـن مبادئ المنفعة والقوة. وتلك الخلفية الموضوعية التاريخية للثقافة والسياسة الغربية ظلت على الدوام تفعل فعلها في توجيه

(١) عبد الكريم بكار، مرجع سابق ذكره،ص ٢٦.

الأنشطة الدولية للغرب، وهي التي تمثل الولايات المتحدة الأمريكية رأس حـــربته اليوم، فقد انغمس الأمريكيون في عمليات إبادة منهجية لم يعرفها تـــاريخ البـــشرية من قبل، كما فعلوا في إبادة سكان الأمريكيين ويفعلون الـــيوم في عدة أماكن من العالم "فلسطين، العراق، وغيرها".وفي عمليات نقل السود من أفريقيا إلى بلادهم، ونقل العناصر البشرية غير المرغوب فـــيها، مثل المجرمين واليهود والثوريين والفاسدين اجتماعيا، إلى جيوب استيطانية، ومن أجل تحقيق مكاسب اقتصادية ضخمة، خاض الغرب ضد الصين حرب الأفيون الأولى والثانية، وقاموا بنهب ثروات الشعوب بشكل منظم على نحو لم يعرف له التاريخ مثيلا.

إذ أن المثقف اليهودي "نعوم تشومسكي" في كتابه "ماذا يريد العام سام"[١] ذكـــر أن الجرائم التي ارتكبتها أمريكا في العالم والمؤامرات التي حاكتها والممارسات السياسية التي لا تستند إلى أي خلق أو قانون. فمن جملة ما قالـــه "اعتقد من وجهة النظر القانونية أن هناك ما يكفي من الأدلة لاتهام كـــل الرؤســـاء الأمريكيين منذ نهاية الحرب العالمية الثانية بأنهم مجرمو حرب، أو على الأقل متورطون بدرجة خطيرة في جرائم حرب"، وآخرها أفغانـــستان والعـــراق، ونعـــتقد أنـــنا لا نحتاج إلى براهين على همجية الغـــرب،ومازال الـــيهود يعدون أنفسهم شعبا من غير أرض، وفلسطين أرضـــا من غير شعب، وهاهم بمساعدة الغرب ونفاقه يطردون أصحاب الديار ليسكنوا فيها، وكل ذلك يتم وفق النظام الدولي الجديد الذي لا يعدو أن يكون إخراجا نهائيا لابتزاز الأقوياء للضعفاء.

---

(١)نعوم تشو مسكي، ماذا يريد العم سام ،ترجمة عادل المعلم – دار الشروق، عمان / الأردن سنة ١٩٩٩، ص٢٤.

٢ـ تعاريف العولمة.

سـنقف علـى مجمـوعة من التعاريف للعولمة، ومن ثم نخرج بتعريف شامل:

١ـ تعريف د.سمير أمين : "إن العـولمة ليست ظاهرة جديدة في التاريخ، بل هـناك عولمات تاريخية مسيحية وإسلامية وأخرى كالثورة الفرنسية التي كانت قد انتهجت اختراقات تقدمية بمضامين اجتماعية وآفاق إنسانية.وإنما اختراقات تفتح لمستقبل ما زال بعيدا، ولا يمكن من دون الثورة الفرنسية تـصور الاشتراكية الطوباوية ولا حتى ماركس"[١]. ويؤكد على أنها أبعد مـا أن تعبـر عـن مـصلحة رأس المال ومقتضيات التراكم والتوسع الرأسـمالي، ويـستطرد قـائلا "إن الثورات القديمة المسيحية والإسلام، اندفعت فيما يتعدى التكيف البسيط مع مقتضيات التحول الاجتماعي"[٢].

٢ـ تعريف هانس بيتر مارتين، وهارلد شومان : العولمة على أنها "تحول العالم بفـضل الثورة التكنولوجية والمعلوماتية وانخفاض تكاليف النقل وتحرير الـتجارة الدولية إلى سوق واحد تستند فيها وطأة المنافسة ويتسع نطاقها، بحيث تمتد من سوق السلع إلى سوق العمل ورأس المال"[٣].

٣ـ تعريف د.صادق جلال العظم[٤]:لبيان المفهوم الواضح لمصطلح العولمة يجـب الـرجوع إلـى التقسيم الكلاسيكي لعلم الاقتصاد السياسي، وفي الاقتـصاد الـسياسي الماركسي بصورة خاصة، يميز هذا التقسيم داخل

(١) سمير أمين، نقد روح العصر، ترجمة د.فهميه شرف الدين، دار الفارابي، بيروت /لبنان سنة١٩٩٨ ،ص ٨٠.

(٢) سمير أمين، إمبراطورية الفوضى ترجمة د.سناء أبو شقرا، دار الفارابي، بيروت /لبنان سنة١٩٩١ ،ص(٧٤-٧٦).

(٣) هانس بيتر مارتن، هارولد شومان : فخ العولمة، ترجمة د.عدنان عباس علي، مراجعة د. رمزي زكي، عالم المعرفة، الكويت ١٩٩٨ ص٣٨

(٤) حسن حنفي،د.صادق جلال العظم، مالعولمة، دار الفكر، دمشق /سوريا، سنة ٢٠٠٠، ص (١٠٠- ١٠١)

السياسي الماركسي بصورة خاصة، يميز هذا التقسيم داخل الإنتاج الرأسمالي بين دائرة الإنتاج المباشر من ناحية، ودائرة التبادل من ناحية أخرى.تضم دائرة التبادل عمليات توزيع الثروة التي تم إنتاجها وآليات تداولها وتبادلها، استهلاكها والتصرف فيها، وهي تشكل بذلك نمط الإنتاج الرأسمالي ومظهره، أي اقتصاد سوق المال ورأس المال المتغير "المتحول"، وتبادل السلع والخدمات، بالإضافة إلى التجارة وما تعنيه من البيع والشراء...الخ.

أما دائرة الإنتاج تشكل عمق نمط الإنتاج، وفي علاقات الإنتاج تتم عمليات الإنتاج وإعادة الإنتاج وفقا لشروطها. من هنا يمكن القول على أن العولمة هي: "وصول نمط الإنتاج الرأسمالي عند منتصف القرن العشرين تقريبا من عالمية دائرة التبادل والتوزيع والسوق والتداول إلى عالمية دائرة الإنتاج وإعادة الإنتاج ذاتها.أي أن العولمة التي نشهدها هي بداية عولمة الإنتاج والرأسمال الإنتاجي وقوى الإنتاج الرأسمالية، وبالتالي علاقات الإنتاج الرأسمالية أيضا، ونشرها في كل مكان مناسب وملائم خارج مجتمع المركز"métropole" الأصلي . فالعولمة هي رسملة العالم على مستوى العمق بعد أن كانت رسملته على مستوى سطح فقطا".

بعبارة أخرى، إن ظاهرة العولمة التي نعيشها الآن هي طليعة نقل دائرة الإنتاج الرأسمالي إلى هذا الحد ،وذلك بعد حصرها طوال هذه المدة كليا في مجتمعات المركز ودوله.

- مهما اختلفت تعار يف العولمة، فإن الشائع لدى الباحثين بأن العولمة تقسم إلى أربعة أقسام [١]:

---

(١) مبارك بوعشة، البعد الاقتصادي للعولمة، مجلة العلوم الإنسانية، العدد١٦، ديسمبر ٢٠٠١، جامعة قسنطينة/الجزائر، ص(١٨٢) ،ص (١٨٣).

١ـالعولة باعتبارها مرحلة تاريخية: يعتبرها البعض بأنها مرحلة محددة من التاريخ أكثر منها ظاهرة اجتماعية أو إطار نظريا، وهي تبدأ في نظرهم بشكل عام منذ سياسة الوفاق التي سادت في الستينات من القرن العشرين بين القطبين المتضاربين في النظام الدولي آنذاك.

٢ـالعولة باعتبارها تجليات لظواهر اقتصادية : يتركز على وظائف الدولة باعتبارها سلسلة مترابطة من الظواهر الاقتصادية، وتتجلى هذه الظواهر في الليبرالية الاقتصادية والخوصصة، نشر التكنولوجيا...الخ.

٣ـالعولة باعتبارها انتصار للقيم الأمريكية، أحسن تعبير عن هذا التعريف هو فوكوياما، الذي اعتبر فيه سقوط الاتحاد السوفياتي انتصارا حاسما للرأسمالية.

٤ـالعولة باعتبارها ثورة اجتماعية تكنولوجية : حيث تعتبر العولمة شكلا جديدا من أشكال النشاط، تم فيه الانتقال بشكل حاسم من الرأسمالية الصناعية إلى المفهوم ما بعد الصناعي للعلاقات الصناعية،

*وفي النهاية يمكن الاستقرار عند تعريف دولفوس وبرأينا شامل: "العولمة تبادل شامل إجمالي بين مختلف أطراف الكون تحول العالم على أساسه إلى محطة تفاعلية للإنسانية بأكملها، وهي نموذج للقرية الصغيرة الكونية التي تربط ما بين الناس والأماكن، ملغية المسافات ومقدمة المعارف دون قيد، وهي ليست وليدة الرأسمالية أو السوق".إنها تقنيات الاقتصاد والسياسة والاجتماع والثقافة وتتجاوز النظم والإيديولوجيات وتعد تشكيلة متنوعة من الأنظمة والبني تحدد ممثليها الدول الكبرى، والشركات المتعددة الجنسيات والمنظمات العالمية، وهي ليست أكثر من حركة جهنمية تنطلق بسرعة وتخطف في طريقها الآمال والأحلام.

٣- الفرص التي تقدمها العولمة.

إن القواسم المشتركة القائمة على وحدة الأصل البشري ووحدة المصير في الأمور والمصالح التي يمكن أن يتناولها الناس فيما بينهم، إن كل ذلك يجعل العولمة تتيح بعض الفرص التي يمكن أن تستفيد منها البشرية، وإليك بعضا من تلك الفرص في النقاط التالية [١]:

١-كثيرا ما يتساءل المرء عن المحك أو المرجع الذي نستطيع من خلاله تقويم أوضاعنا وأدائنا ومشكلاتنا.ومع أن التحاكم للمنهج الرباني يوفر الكثير من الجهد، ويمنحنا الكثير من الأسس والأدوات، إلا أن نوعية الفاعلية، ونوعية ما تتطلبه الحياة المعاصرة من استنتاجات لا يتم الوقوف عليه، إلا من خلال فاعلية الآخر المناوئ والمنافس والمشارك.وأن العولمة توفر ذلك على نحو مثالي.إننا نخفق في تحصيل الفهم الكلي لذواتنا وأوضاعنا من غير الآخر"ولذا فإن استحضاره يظل ضروريا بسبب تدفق المعلومات وانفتاح العالم بعضه على بعض، على مستويات عديدة وصار بالإمكان أن نقف على مناهج الأمم في استثمارها لإمكاناتها وعلاجها لمشكلاتها، كما أنه أتيح لنا أن نتعرف على مختلف المشاكل الدولية التي تفرزها سلوكات تلك الدول. إذ أن قضايا تلوث البيئة والأسلحة النووية ووسائل التقدم التقني كافة إلى جانب ماهيات التيارات الفكرية السائدة هناك ومسائل أخرى.والعولمة وفرت الكثير من الأطر والآليات لبحث ذلك والتعامل معه.

٢-إن العولمة تساعدنا على أن نفكر على المستوى العالمي، إذ أن من طبيعة التقدم الحضاري أنه يزيد (لمن كان في الموقع الصحيح) من إمكانيات الناس وتحسين من مهاراتهم، وهذا يجعل المجال الحيوي في حالة من الاتساع الدائم.وهذا يتطلب أهلية فكرية وثقافية جديدة من أجل نمو آلية ذلك الاتساع والاستثمار فيه على نحو فعال.

---

(١) عبد الكريم بكار، مرجع سابق ذكره ،ص(٦١-٦٢).

إن العـولمة لا تعمـم منـتجات وأفكار العالم الغربي فحسب، وإنما تتيح هـوامش (قـد تضيق أو تتسع) لتحرك عالمي لكل أولئك القادرين على الحـركة ،ولكـل أولئك الذين يملكون شيئا يقدمونه للآخرين.وقد تحسن مـستوى الأداء ومـستوى التفكير ومستوى التعليم في بلاد عديدة نتيجة الاطلاع على الإنجازات التي تمت في البلدان الصناعية ونتيجة التواصل مع جامعاتها وأسواقها.

٣-العـولمة تساعد الناس على أن يكتشفوا الكثير من الأجزاء التالفة في ثقافاتهم، وأن يستفيدوا من الخبرات المتوفرة لدى الآخرين في معالجتها أو الـتخلص مـنها.وهل ننكر ما استفدناه نحن من الآخرين في عصرنا من طـرق فـي مجال التنظيم والجودة واستخراج خيرات الأرض،ومعالجة مشكلات المرضى والفقر والتلوث وغيرها من المشاكل.

٤-إن العـولمة تساعدنا على تقييم رسالتنا الحضارية على نحو لم يسبق مثيله سواء اقتصاديا أو دينيا، فقد كان العالم قديما موضع غبطة إذا اجتمع في حلقته مجموعة بشر صغيرة، أما اليوم فقد صار من الممكن أن يستمع للمـتحدث الـواحد عبـر الفضائيات ملايير البشر في وقت واحد، وشبكة الانتـرنيت سـهلت إيـصال المعلومات إلى كل مكان في الأرض، ولن يـستطيع أحـد أن يحجب نور الإسلام بعد اليوم عن المتعطشين إليه من أركـان المعمورة "حسب الإحصائيات فإن عدد المشاهدين على الداعية عمرو خالد حوالي ٨٠٠ مليون نسمة في آن واحد".

وخلاصة لما سبق ذكره فإن مشكلة الأمم الضعيفة أن إمكانية استفادتها من الفرص المتاحة محدودة، ولكن هذا ليس من ذنوب العولمة، وإنما ذلك مـن جملة استحقاقات التخلف وأخطاء القيادة والحكام.ومهما كان الوضع فإنـنا مطالـبون بأن نتلمس ما أشرنا إليه من الفرص والإمكانيات التي تتيحها العولمة، ونحاول الاستفادة منها.

٤. تحديات العولمة.

إن أي تحد للعولمة لا يمكن أن يكون بأي حال من الأحوال مطلق، وإنما يـتفاوت بحـسب الأوضاع والأحوال التي يحدث فيها التحدي، وبحسب الذين يواجهونه.ويمكن القول أن الإنسان لا يحب حياة منتجة إلا من خلال عيشه وسط التحديات، وتحكمه الموازنات الدقيقة.

إن أفـضل الاستجابات لتحديات العولمة ستكون فردية وسيكون أصحابها من شريحة النخبة وذوي الامتيازات.أما على مستوى الأمم والمجتمعات، فـإن تأثيراتها ستكون سيئة وسيئة جدا، حيث توجد ظروفا صعبة وتجعل كثيرا من الناس يعيشون تحت شروط قاسية يتم إفساد شرائح عريضة من البشر.

سـنحاول إبراز بعض التحديات والشروط الصعبة التي تأتي بها العولمة، وذلك في مجالين أساسيين هما : المجال الثقافي والمجال الاقتصادي.

١.تحديات العولمة في المجال الثقافي[١]:يمكن تعريف الثقافة على أنها : "أنمـاط وعـادات وتقاليد وقيم واتجاهات اجتماعية، ومعتقدات، وأساليب تفكير، ومعايير يشترك فيها أفراد جيل معين ثم تتناقلها الأجيال، جيل بعد الآخـر.بواسـطة وسائل الاتصال والتواصل الحضاري"[٢].فمهما كانت الثقافة بعيدة عن منطق العصر، مهما كانت فقيرة في منظوماتها المعرفية والإبداعـية فإنها تظل قادرة على توفير أسس لفهم الحياة وتأطير التعامل بـين أصحابها.ونظرا لوحدة الجوهر الإنساني واتحاد الكثير من تطلعات البـشر، فـإن التباين الثقافي الشديد بين الأمم يخفي وراءه وحدة عميقة، احترام الغير وغيره.

---

(١) عبد الكريم بكار، مرجع سابق ذكره ،ص(٦٦).

(٢) عمار عوابدي،مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في ميدان العلوم القانونية والإدارية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، سنة ١٩٩٣، ص١٠.

أمـــا اليوم فالعولمة تشكل مصدرا لتهديد الثقافة،لا تهدد ثقافة بعينها؛ وإنما تهدد جميع الثقافات الإنسانية وتتجسد في ما يلي :

أ-**العـدوان علـى الهـوية** : يمكن تعريف الهوية" بأنها مجموعة الخصائص والمميـزات العقدية والأخلاقية والثقافية التي ينفرد بها شعب من الشعوب وأمـــة من الأمم"،ونسيج الهوية نسيج معقد جدا، يستمد من عقيدة الشعب، وقيمه الكبرى، وذاكرته التاريخية وعبقرية المكان الذي يعيش فيه. وهي كالـصحة لا يـشعر بهـا الناس إلا إذا أصبحت مهددة، وإلا من خلال المقارنـــة مـــع هوية أو هويات أخرى.والهوية ليست جامدة، ولا معطى نهائيا، فبعض مفرداتها يتمدد، وبعضها ينكمش، وبعضها يظهر، وبعضها الآخـر يـتوارى بحـسب نوعية الأنشطة الثقافية التي يمارسها الناس، وبحسب الظروف والتحديات التي يواجهها.

وإلـــى جانب هذا فإنه يمكن القول : إن الهوية ذات مستويات عديدة، تكاد تـتطابق مـــع انـــتماءات الـــناس، فنحن نشعر بالتفرد والانتماء في آن واحـــد.فالفـــرد داخـــل الأسرة ذو هوية خاصة، يتضايق من تجاهلها، أو العدوان عليها، مع شعوره بالانتماء إلى أسرته.والأسرة أو الجماعة تشعر أيضا بهوية خاصة داخل مجتمعها.

وكل مجتمع يخامره الشعور نفسه حيال المجتمعات الأخرى التي تكـــون أمـــته الكبـــرى، وهكذا الأمة...،وعلى هذا فالعالم كله خائف من العـــولمة؛ لأنها تمزق الغطاءات الثقافية لمعظم شعوب الأرض، وتعدهم بغطاء موحد عليه بصمة الغرب عامة والولايات المتحدة خاصة.

ســـوف تتأذى الهويات (العولمة) على مقدار بعدها عن الأسس التي تقوم علـــيها ثقافـــة الغرب وقيمه وتطلعاته؛ حيث إن على المسلمين مثلا-كما يرغب المروجون للعولمة-أن يتنازلوا عن خصوصياتهم الثقافية من أجل

الاقتراب من المفاهيم والمعايير الكونية التي تنشرها العولمة، وإلا فسوف ينبذون ويهشمون.ولا يخفى أن حركة العولمة تحاول توحيد المفاهيم والقيم حول المرأة والأسرة والرغبة والحاجة وأنماط السلوك في المأكل والملبس والمسكن، وكل ما يعبر عن السلوك...والشرط لذلك كله هو تجاهل الثقافات المحلية وعدّها غير موجود.وحين سئل مدير شركة (سوني) اليابانية عن مدى مراعاة شركته في منتوجاتها للتنوع الثقافي الأممي قال: نحن لسنا بحاجة لأن نتكيف مع أحد؛ لأن ما ننتجه هو نفسه يحمل ثقافة كونية!

العولمة لا تعترف بالحدود، ولا بالكيانات ولا الوطنيات أو المحليات وهي بجبروتها قادرة على العمل خارج كل شرعة أو قانون؛ فمالكوا المؤسسات والشركات الكبرى هم القوة الحية القادرة على صوغ النظم والقوانين؛ وحين يتعذر ذلك لا يعدمون وسيلة لتجاوزها.

من الواضح أن العولمة تخترق الهويات المختلفة، ليس عن طريق ليّ الذراع، أو إشعال الحروب، فهذا الأسلوب لم يعد حضاريا، وإنما تعمد إلى المفاهيم العقائدية والسياسية والثقافية، فتهمشها، ثم تبذر حولها مفاهيم اقتصادية مادية استهلاكية استمتاعية؛ وقد بات من المؤكد أن معظم –إن لم نقل جميع دول العالم تشهد اليوم انخفاضا في مستوى الاهتمام بالخصوصيات والمثاليات والموروثات والروحانيات، والتي أصاب المؤمنين بها نوع من الانكماش والانحسار بسبب الهجمة الشرسة للعولمة؛ حتى اللغة العربية التي سودنا في بيان مآثرها ألوف الصفحات أضحت تضطرب كالذبيح بين فكي كماشة : اللغة الإنجليزية بوصفها لغة العلم والحضارة والعولمة، واللهجات العامية بوصفها رمزا للانخلاع من الانتماء الأرحب للأمة، ورمزا للانكفاء على الأدبيات القطرية!

قبل تسارع التغيرات وحدوث ثورة الاتصالات الحديثة، كان الوعي يحيا دائمـا في فضاء داخلي، ومن خلال رموزه ومعاييره يتعامل مع الفضاء الخارجـي؛ وقـد كانت الحدود بين الذات والآخر واضحة، أما الآن فقد اندرسـت الحـدود وزالت السدود، وصار التعرف على (الأنا) و(الآخر) أمرا معقدا للغاية.

إن العولمة تحاول ربط الناس بعالم (اللاأمة) و(اللاوطن) و(اللادولة) لأن ذلـك يسهل عمليات الاستلاب التي تقوم بها. إن العولمة لا تستوطن بلدا، ولا تـركن إلـى شعب أو أمة، وإنما تستوطن الفضاء المعلوماتي الذي تـصنعه شبكات الاتصال، والذي يوجه الثقافة والسياسة والاقتصاد، وعن طـريق ذلـك الفضاء تخلع الفرد من هويته وأسرته، وتخلع الأسرة من مجتمعها، والمجتمع من أمته الكبرى، وتخلع الأمة من رباطاتها الإنسانية، وانـتمائها لأبيها وأمها حواء!وأعتقد أن هويتها الثقافية معرضة لمخاطر جدية من عادات العولمة بسبب عالمين رئيسين

<u>الأول :</u> هـو الفـارق الكبير بين مسلماتنا الثقافية وبين المسلمات التي تحـاول العـولمة نشرها؛ كم سيكون الفارق بين ثقافة ترى في الدنيا دار ممر وعبور وكد من أجل الآخرة؛ وثقافة ترى فيها فرصة لتلبية الشهوات والملذات، ولا تعرف بالآخرة ولا تحسب لها أي حساب ؟وكم نظن الفرق يكـون بـين ثقافـة تحظـر على المرأة إبداء شيء من جسدها للرجال الأجانـب، وبين ثقافة أو ثقافات تستحب للفتاة أن تعاشر الرجل معاشرة الأزواج قـبل أن تـرتبط بـزوج؛ كمـا هـو الشأن في كثير من البلاد الغـربية؟وكم هو الفارق بين ثقافة تحرم قليل الخمر وكثيرة، وبين ثقافة يشرب أهلها الخمر أكثر من شربهم للماء؟

<u>الثانـي :</u> هـو تـباين موقـف النخب الثقافية في العالم الإسلامي من العولمة، حيث يرى بعض المثقفين في العولمة فرصة للخلاص من التقاليد

البالية و(الأيدلوجيات) ذات الرؤى الشمولية المطلقة، على حين يرى فيها آخرون خطرا داهما ومحدقا.وهذا لم ينشأ في الحقيقة بسبب العولمة، وإنما بـــسبب الغزو الثقافي الذي تعرضت له الأمة منذ قرنين من الزمان على الأقـــل.هـــذا التباين في تقويم العولمة سوف يشتت جهودنا في مقاومتها والـــتعامل معهـــا. ويزيد الطين بلة أن المستفيدين من العولمة، والذين لا يـــرون أن لدينا من الثوابت والخصائص ما ينبغي الحرص عليها. وهذا يعنـــي ربط مصالحهم بآلياتها وانحيازهم إلى جانب انتشارها ورسوخها؛ وحين يصبح الخلاف مؤطرا بالمصلحة فإن تجاوزه يسمى عسيرا.

<u>بـقـــواعد الاخـــتراق الــثقافي</u>: مهما كانت الثقافة عليلة، ومهما كانت بعيدة عن متطلبات منطق العصر، فإنها تظل في عيون أصحابها شيئا لا يصح التفـــريط به، والتنازل عنه بأي ثمن.وهذا الشعور على المستوى الشعبي أقـــوى منه على مستوى النخبة؛ لذا فإنه لا يمكن اختراق الثقافات بأدوات أجنبـــية عنها؛ مما يعني أن على كل القوى الغازية أن تبحث عن ركائز لهـــا داخـــل الثقافة التي يراد غزوها، أي توفير غطاء يتمتع بمشروعية منطقية وثقافية ومصلحية، حتى يمكن تحقيق المراد من غير تكبد خسائر مـــزعجة. إن أهـــم القواعد والمرتكزات التي يعتمدها الاختراق الثقافي، وتتمثل في الآتي :

a- تـــزيين (الفـــردية) للـــناس، وجعلهـــم يشعرون أن حقيقة وجودهم محصورة في فرديتهم، وأن كل ما عداهم هو أجنبي عنهم؛ وإن كان ثمة مـــن رابطـــة تربطهم به، فالرابطة المنطقية هي رابطة (المصلحة) التي يمكن أن تكون متبادلة بين كيانين مختلفين.وهذا مخالف للرؤية الإنسانية عامة، والرؤية الإسلامية خاصة، والتي ترى في الحياة الاجتماعية موردا مـــن أهـــم موارد سعادة الإنسان، وأهم موارد نموه وارتقائه.والعولمة إذ تفعـــل ذلك تهيئ الناس للزج بهم في محيط مائع ورجراج، بعد أن تكون

قـضت علـى الروابط التي تربط بينهم. وهذا السلاح قديم، لكنه يستخدم الـيوم أسلوب جديد؛ إذ من الثابت منذ زمن بعيد أن عزلة المرء المعنوية والعلائقية عن الناس توهن تماسكه الثقافي، وتجعل إمكانية تغيير معتقداته ومسلماته أقرب منالا؛ وربما كان هذا السبب في النهي الوارد عن الإقامة في دار الكفار.

b-الإغراء بالخيار الشخصي قاعدة أخرى من قواعد الاختراق الثقافي، حيث يلقى في روع الناس سادة وقادرون على تقرير مصيرهم واختيار ما هو أصلح لهم.والحقيقة أن الظروف التي أفرزتها العولمة جعلت خيارات الـضعفاء والفقـراء محدودة-على خلاف ما توحي به العولمة- وجوهر الحرية كامن في القدرة على الاختيار، ولا معنى للاختيار إذ لم تكن هناك بـدائل وإمكانيات للرفض، وهذا ما يواجه به الفقراء كل يوم أثناء بحثهم الدائب عن أسباب البقاء.

إن العـولمة توحي فعلا بوجود خيار شخصي لكل أحد، لكنه بين السيئ والأسـوأ، كمن يخير بين الجلوس عن أي عمل وبين عمل لا يسد سوى جـزء من حاجاته(١)، أو كالذي حكم عليه بالموت ثم خير بين أن يموت شنقا، أو بإطلاق الرصاص عليه!

c- تـوهم العـولمة الناس أن كل ما يقع من مشكلات هو شيء طبيعي ومنطقـي ومحايـد، ولـيس نتيجة ضغط أعمى على الموارد والأسواق، ونتـيجة فـرض هيمـنة الأقوياء على الضعفاء، وذلك من أجل انتزاع الاستـسلام للقـوى الغاشـمة ،ووأد أي حمية للانتصار لأي قضية، أو

---

(١) في الصين تجرى العولمة حيث يعملن عاملات بدون مرتبات ،وإنما لقاء ملء بطونهن فقط. أصبح الاتجار بأعضاء البشر، الأرجنتين، الزلزال الذي ضرب تركيا أواسط عام ١٩٩٩، وزلزال تسو نامي ٢٥دسيمبر ٢٠٠٤

المجادلـــة عن أي حق.وكثيرا ما يتخذ المستفيدون من العولمة من السعي وراء المصالح ذريعة لتسويغ هجمة القوى العاتية، واقناع الناس بأن ذلك لا يحــتاج إلـــى شرعية قانونية أو ثقافية، كما تحمي نفسك، وهذا عين المنطق الذي يجري التعامل به في عالم الوحوش.

d- توحي كل الدعايات التي تطلقها العولمة بأن على الناس أن يستعدون لخــوض تنافس شريف، يرقى إمكانات الجميع، ويستفيد منه أهل الغرب والــشرق، كمـــا يــستفيد منه أهل الشمال والجنوب؛ فبركاته سوف تعم الجمـــيع.وهذا التنافس يقوم أساسا بين الشركات الكبرى التي تناضل من أجل تحسين مواقعها في الأسواق العالمية، ووسيلتها إلى ذلك تحقيق أعلى جــدارة وأرفع كفاءة مع أقل تكلفة ممكنة.وروح التنافس هذه انتشرت في المجــتمعات المــتقدمة والنامية على حد سواء؛ فكثر التغابن الاجتماعي وعــدم التساوي في الفرص المتاحة، وضياع العدالة، ولا سيما في الدول النامــية التـــي لــم تكن مستعدة في قيمها ونظمها للأوضاع الجديدة التي جـــاءت بهـــا العـــولمة.ولا يخف أن التنافس الذي تروج له العولمة ليس شـــريفا، فهناك جهود كثيرة تبذل لإخراج بعض المنافسين من الأسواق، وهناك احتكارات واسعة النطاق، ثم إن الخيول التي تجر عربة المنافسات العاتــية(وهم العمال) قد لحقهم اكبر الضيم والأذى، حيث يحل الكثير من المــشكلات التي يفرزها التنافس على حسابهم.وعلى كل حال فإن المرء حين يتجرد من الخلفية الروحية والأخلاقية، فإنه لا يستطيع إلا أن يستخدم كـــل قواه في سبيل تحقيق الغلبة والتفوق، بقطع النظر عما سوف يسببه ذلـــك من متاعب للآخرين.وهذا هو السائد اليوم- مع الأسف الشديد-في نظام التجارة العالمي.

e-قـــدّم تفكك الاتحاد السوفياتي، وسقوط المعسكر الشرقي عامة، هدية لا تقـــدر بـــثمن لليبرالية والرأسمالية، حيث انتهى الصراع المرير الذي دام

طــوال أكثــر من نصف قرن لصالح الغرب بكل ما لديه من طروحات وأفكــار ومبادئ...،وليس الغرب بحاجة إلى خبرات إضافية كي يستثمر ذلك في تحقيق مصالحه، ومن ثم فإن المفكرين والساسة الغربيين أغرقوا العالم بالكتابات والدعايات والتحليلات التي تثبت أن الرأسمالية، بما تستند إلــيه مــن الحرية الاقتصادية، والإحكام إلى قوى السوق وآليات العرض والطلب، هي أفضل نظرية توصل إليها البشر في إدارة شؤون الاقتصاد، وتنمــية الثــروات؛ مــع أن مفكري الغرب ومنظريه يعرفون المشكلات الهائلة التي تغرق فيها بلادهم إلى الآذان. إلا أن الرغبة التي لا تقاوم في القــيام بدور كدور الذي يمارسه الأب أو الأستاذ أو شيخ القبيلة أحوجتهم إلــى توفير غطاء ثقافي مقنع، وهذا ما تقوم به أجهزة الدعاية في الغرب في هذا الصدد .

f- إن مــن أهم القواعد المتبعة في الاختراق الثقافي والاقتصادي السعي الحثــيث والمتواصــل إلــى تهمــيش سلطة الدولة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية.إن المجتمع الفاضل-في الرؤية الإسلامية-هو الذي يستطيع القــيام بشؤونه وإدارة أوضاعه مع أدنى قدر من تدخل الدولة؛ وذلك لأن الــناس لا يــرتاحون إلى الخضوع لأي سلطة مهما كانت. وتؤكد الرؤية الإســلامية في هذه المسألة أن الدولة الفاضلة هي التي تسير الحركة في مجــتمعاتها بأدنى قدر من استخدام العنف والقوة.والعولمة بما هي طموح وتــشوق إلى النفوذ والتمدد غير المحدود، لم تعد ترتاح لتدخلات الدولة وحضورها في الحياة العامة؛ لأن ذلك يعكر صفو المستفيدين من العولمة، والــذين يرون أن انتشار العولمة يتطلب شعوبا خالية من أي ثقافة سابقة علــى الثقافة التي تشيعها العولمة، كما يتطلب أوطانا خالية من أي سلطة غير السلطات التي تنشئها العولمة.من طبيعة القوانين -مهما كانت واهية- أن تؤسس لأشكال عديدة من تكافؤ الفرص، ومراقبة استثمار التفوق الذي

حـــازه بعـــض الأفراد، أو بعض الجهات على الصعد الثقافية الاجتماعية والاقتـــصادية..وهـــذا ما لا يروق للعولمة.المستفيدون من الأزمات في الـــداخل والخـــارج يـــستغلون الأزمات الخانقة التي تعاني منها الشعوب النامـــية في التعليم والعمل والخدمات العامة؛ في الضغط على الحكومات كـــي تتـــنازل عـــن وظائفها ومهامها لصالح القوى الحية التي هي قوى الـــسوق. ومعظـــم الدول في الغرب والشرق غير قادرة على مقارنة تلك الـــضغوط، فالاستثمارات والمعونات الأجنبية، والتي تمثل بارقة أمل في تحريك التنمية، لا تتدفق على أي بلد قبل أن يتحول إلى (اقتصاد السوق) ويحـــذوا حـــذو الدول الغربية في إدارتها للحياة العامة في بلدانها.وقد تم لحـــركة العـــولمة مـــا تـــريد في معظم أنحاء العالم، فهذه هي الأسوار الجمـــركية يجـــري تهـــديمها بانتظام، وهذه السلع تنافس السلع الوطنية، والمـــصانع الكبـــرى يتم بيعها والتخلص منها، الخدمات العامة تنتقل إلى القطـــاع الخـــاص...وكل ذلك يتم استجابة لضغوط مخالب العولمة على الـــصعيد الاقتـــصادي : صـــندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة الـــتجارة العالمـــية، وما يتفرع عنها، ويلوذ بها.الدولة التي تفرض القيام بـــذلك لأي اعتبار تعرض نفسها لما يسمى بـــ (المجتمع الدولي)ويجري تهميشها وتأليب شعوبها عليها وحياكة المؤامرات ضدها.وليس للناس أن يفـــزعوا من ذلك، إذ لن ينشأ أي فراغ من جراء الحد من دور الدولة في الحـــياة العامـــة؛ ووكلاؤهـــا المحلـــيون، الـــذين يتعيـــشون على فتات موائدها.ويعد هؤلاء أنفسهم الوريث الشرعي للدولة، والجهة الأكثر كفاءة لـــتقديم الخدمات، وتوفير فرص العمل، وتهيئة أجواء الانفتاح على العالم الخارجـــي...مـــع أن المـــنطق يقول : إذا كنا في عالم تزيد كفاءته وتقل عدالـــته، فـــإن الحاجـــة إلـــى حمايـــة الضعفاء وتحقيق العدل والتوازن الاجتماعـــي تمسي أكثر إلحاحا، وليس هناك من جهة تستطيع القيام بذلك إلا النظم والقوانين، والتي تقوم الدولة على رعايتها وتنفيذها أكثر من أي

جهـــة أخرى؛ لكن من الذي يستطيع الزعم بأن المنطق هو الذي سينتصر في زمان كزماننا؟!

جمشاعية المعـرفة: أتاحـــت الانترنيت فرصا هائلة للاطلاع على العلوم والمعارف القديمة والجديدة؛ ولذلك إيجابيات كثيرة، لكن مشكلتنا دائما مع الـــذين لـــم ينالوا النضج الكافي، ولم يتشربوا القيم والمفاهيم الإسلامية، بسبب حداثة أعمارهم، أو بسبب أن أسراهم ليست مؤهلة لتنشئتهم التنشئة الاجتماعـــية القـــوية، إن الانفـــتاح علـــى معـــارف العـــالم ومفاهـــيمه ورمـــزياته...من خلال رؤية النماذج الجاهزة، أو من خلال الاشتراك في حلقـــات الـــنقاش...قـــد يـــؤدي إلى وقوع أضرار بالغة بترتيب المفاهيم والمـــدركات ونظم القيم لدى الناشئة، وذلك لأن هذه الطريقة في اكتساب الجديـــد من المعارف لا توفر ما كانت توفره الطرق القديمة من دمج بين التـــربية والمعرفة. فالأسر والحلقات العلمية والمدارس والجامعات...تقدم في الحقيقة منهجين :

- مـــنهجا مكـــتوبا:يتمـــثل فـــي التعليمات والمواد المعرفية التي تطرح للمدارسة.

- مـــنهجا مـــستترا غيـــر مكـــتوب: تمثل في سلوك المربين والمعلمين وعلاقـــتهم، ومـــا يـــشيعونه خـــلال العملية التعليمية من مفاهيم وأدبيات ورمـــوز، تتصل بعقيدة الأمة وأصولها الكبرى وآمالها وآلامها وتاريخها ومـــستقبلها، والـــتحديات التـــي تـــواجهها.وتلك المفاهيم تؤمن نوعا من التواصل بين الأجيال، كما تؤمن إطارات وأرضيات، يتشكل فيها وعليها كـــل ما يؤدي إلى إيجاد الأمة الواحدة والمجتمع الواحد.وربما سنجد من الآن فصاعدا أننا خسرنا الكثير من ذلك، وربما تجسد ذلك في صراعات جديـــدة بـــين الأجيال، واهتمامات أقل بالتراث، واللحمة الوطنية والهموم المشتركة ،وعلينا أن نتعلم كيف ندبر أمورنا.

دـقـيم وأوضـاع اجتماعـية جديـدة : لا يمكــن لأي قوة من القوى التي تدفع بحــركة العــولمة أن تدعـــي في يوم ما أنها استهدفت نشر الفضيلة، أو ســاعدت علـــى تدعــيم البناء الأسري، أو وطدت لقيم النزاهة والتسامح والــتعاون، فــضلا عــن تعزيــز الارتــباط بالله-جل وعلا-أو العمل للآخرة...إن هناك ارتياحا لدى أهل البصيرة والخبرة من أثر العولمة في القيم والأخلاق السائدة في المجتمعات الإسلامية خاصة، نظرا لبعد قيمها وأصــولها الأخلاقــية عــن جوهــر ما تروّج له العولمة.وذلك يأتي من طريقتين أساسيتين :

الأول : أن العــولمة قامــت على تكديس الأرباح، وتعظيم المكاسب، وزيــادة الــنفوذ بقطع النظر-لدى أغلبية الناشطين في العولمة-عن مدى مــشروعية الأعمــال التـــي ستحقق ذلك، وبقطع النظر على الآثار التي ستــساهم بها تلك الأعمال في تلوث البيئة أو هدم القيم والأخلاق أو تفكك الأسرة.

الثاني : سرعة التغيرات الهيكلية التي تتطلبها العولمة، وذلك ليس على صـــعيد التنظــيمات الإدارية والأوعية المالية فحسب، وإنما على مستوى الأخـــلاق والقــيم أيضا، حيث أن الأخلاق والتقاليد وقيم الأسرة.كانت قد تــبلورت في حقب متطاولة، وفي إطار من الأوضاع والحاجات المحلية المغلقة والمعزولة؛ واليوم يجد الناس أنفسهم فجأة، ومن غير سابق إنذار مطالبــين بتغييــر الكثيــر من ذلك على مقتضى ما تفرضه العولمة من شــروط جديــدة للفهم والكفاءة المهنية، والعيش والتعامل؛ وعلى سبيل المــثال، فقــد وجــد الكثير من الناس أنفسهم مضطرين إلى أن يعملوا ساعات أطول وبأجور أقل، وان يحثوا أزواجهم على العمل خارج المنزل من أجل توفير دعم لدخل الأسرة، قد تكون الحياة شبه الكريمة غير ممكنة من غيره.كما أن الناس وجدوا أنهم بحاجة إلى أن يتحملوا بقدر أكبر من

المـرونة والجديـة والـدأب والدقـة والانفتاح والتسامح والتنازل عن الخصوصيات، وهجر الكثير من العادات والتقاليد الاجتماعية.ومهما تكن الـصفات المطلـوب ترسيخها جيدة ومفيدة، إلا أن ذلك حين يتم بسرعة كبيـرة، يـؤدي إلى شروخ في البنيان الاجتماعي، ويحدث اضطرابات واسـعة في تماسك الأسرة وفي الاستقامة الشخصية، وينشر الارتباك في كل مكان؛ وآثار كل ذلك دخلت كل بيت، أو هي في طريقها إليه، ونحن نلحـظ اليوم انتشار التدخين والطلاق وتغيير الأزياء والتعلق بالمظاهر وجفاف المنابع الروحية، والأنانية، وزيادة معدلات الفردية، والبحث عن الخلاص الشخصي، والتهرب من المسؤولية، والاحتقانات العنصرية .إلى جانـب انتـشار الرشـوة والتهرب من الضرائب-وهي رمز للمشاركة الاجتماعية-وفساد الذمم.

إن العـولمة ليـست عـولمة معلومات وأموال فحسب، وإنما هي عولمة جـريمة أيضا، فقد انتشرت عمليات الاتجار بالمخدرات وغسيل الأموال، والاتجـار بأعـضاء البـشر واغتـصاب الأطفال لحساب طرف ثالث، وعملـيات الابتزاز على نحو لم يسبق له مثيل. وتذكر بعض التقارير أن الجـريمة المـنظمة العالمية باتت أكثر القطاعات الاقتصادية نموا، حيث تحقق أرباحا تبلغ خمسمائة مليار دولار في العام.

وتذكـر بعض التقارير إن مجموع الثروة التي تملكها عصابات (المافيا) الرئيسية في إيطاليا تتراوح بين ١٥٠-٢٠٠ مليار مارك.وعلى الرغم من النجاحات الباهرة التي حققتها الحكومة الإيطالية في القبض على أعضائها إلا أنهـا حتـى عام ١٩٩٦ لم تستطع مصادرة أكثر من أربعة مليارات مارك!

هـذه الأوضاع دعت بعض المفكرين إلى أن يدعوا إلى أن يقوم كل فرد مـن جانبه بالتخفيف من سرعة الزمن والتباطؤ في الاستجابة لمتطلبات

العولمة حتى يتم التكيف مع الأوضاع الجديدة، مع المحافظة على التوازن.

إن طبيعة التدين الحق تفرض على المسلم أن يكون أكثر حساسية من غيره لما نشاهده من هدم للقيم والأخلاق؛ نظرا لأنها تشكل في نظرنا الرأسمال الأساسي للحياة الطيبة، والقاعدة الرئيسية للتقدم والنهوض؛ ولن نستطيع أن نفعل الكثير، ما لم نتحل بفضيلة اليقظة والرصد الجيد للتغيرات القيمية، ثم نقوم بتطوير الأخلاق والقيم التي نجابه بها التحدي السافر الذي جاءت به العولمة بشروط العيش الكريم في زمان كزماننا.

هـ-الأمية في عصر تفجر المعرفة: لا ينبغي ونحن في صدد الحديث عن التحديات الثقافية للعولمة أن نتجاوز أوضاع الأمية والعلم والتعليم والقراءة والتدريب في عالمنا الإسلامي، والتي تدعوا إلى قلق جدي.حين تنتهي فترة السماح الممنوحة للدول التي دخلت في اتفاقية (الجات) فإن منظمة التجارة العالمية ستفتح باب التنافس واسعا على مصراعيه، حيث يفترض آنذاك أن كافة الدول غنيها وفقيرها أضحت على قدم المساواة في التعامل على الصعد والمستويات المختلفة. وآنذاك سوف يتضح للجميع أن المشكلة الجوهرية للشعوب الفقيرة والنامية هي مشكلة ثقافية تعليمية؛ إذا إن عصر العولمة يفترض شروطا عالية للمعرفة على كل أولئك الذين يرغبون في العيش فيه بكفاءة وفعالية، وذلك لسبب جلي، هو أن التقدم الحضاري الذي يحدث الآن تقف وراءه معارف متقدمة جدا، ومراكز بحوث متطورة ونشيطة وكثيرة، وعلى كل من يريد أن يسهم في عجلة هذا التقدم أو يستفيد منه، أو يتعامل معه، أن يكسب درجة من المعرفة والخبرة والأهلية التي تمتلكها الصناعة، وإلا فإن هذا الانفتاح العالمي سيسحق قسما من الشعوب المحرومة من المعرفة والخبرة، وسيهمش القسم الباقي.

تـــدل إحصاءات عديدة على أن نسبة الأمية في مجمل الدول العربية (في مـــن هـــم فـــوق ســـن ١٥ ســـنة) تـــصل إلى نحو من ٤٠% في الحد الوســـطي.وبعض الدول الإسلامية تتجاوز الأمية فيها ٦٥% من السكان؛ مما يدل على أن برامج محو الأمية وتعليم الكبار التي طالما تغنينا بها لم تؤت إلا القليل من النفع.

نحن سنواجه على قدم المساواة دولا كاليابان-مثلا-تخلصت من الأمية من نحـــو قـــرن من الزمان، كما سنواجه دولا لا تزيد نسبة الأمية فيها على (١-٢%) مـــثل أوربـــا وأمـــريكا.ولو أن المشكلة يمكن تجاوزها بتعليم الأميـــين لهان الخطب، لكن المشكلة الكبرى تكمن في مستوى المتعلمين، حـــيث يعاني معظم الدول الإسلامية من تراجع مستوى التعليم العام فيها. فمعظـــم الـــناس لدينا عازفون عن القراءة والمطالعة، وسوق الكتاب في تراجع مستمر، ولنا آنذاك أن نسأل : ما الفارق بين الأمي والذي يعرف القراءة لكنه لا يقرأ؟!

أمـــا التدريب والتطوير الإداري فإنه ما زال في أول عهده، وعلى نطاق محـــدود لـــدى معظم الدول الإسلامية.ومعظم المؤسسات لدينا تخضع في تطويـــرها لاجتهادات شخصية أكثر من خضوعها لأسس ونظم وبرامج متقنة ومعترف بها.

إن أمـــريكا وحـــدها تنفق وحدها سنويا على التدريب ما يزيد على مائة وعشرين مليار دولار، وذلك من أجل تمكين الموظفين والعمال من تطوير أدائهـــم، والـــبقاء فـــي سوق العمل والتعامل مع التقنيات الجديدة.ومعظم الـــشركات والمؤســـسات فـــي أكثر البلدان الإسلامية، لا تقدم أي تدريب لمنـــسوبيها، وتـــدعهم ليـــتعلموا القليل من المعارف، ويكتسبوا القليل من الخبرات والمهارات من خلال نموذج المحاولة والخطأ.

٢ـتحديات العولمة في المجال الاقتصادي [١]

لا خــلاف فــي أن محــور عــصرنا هو المال؛ فمن خلال سلسلة من الإحــلالات والترتيبات والارتباطات صارت كل وجوه التنمية وأشكالها محــتاجة إلــى المال، فلا تعليم ولا تربية ولا أمن ولا سياسة، من غير توفيــر قــدر من الإمكانيات والأدوات والظروف التي تجعل تنمية هذه الجوانب من حياتنا ممكنة، وليست هذه الوضعية طبيعية، وإنما هي نتيجة حتمــية لانتــشار الإلحــاد والاعتقاد أن الحياة الدنيا لتحقيق الطموحات واقتــناص الملــذات، ونتــيجة لجفاف منابع الروح وكبت النشاط الأدبي والاجتماعــي وإعطاء الأشياء المادية أولوية عامة.الاقتصاد اليوم هو ما تبقــى من السياسة، حيث حصل انحدار دولي رهيب حين تحولت أرضية العلاقــات الدولــية مــن أرضية قائمة على التوازن والتفاوض ورعاية المصالح المشتركة إلى أرضية تجارية، قاعدة الحركة الأساسية عليها هي التــنافس والهيمــنة والاستحواذ والتفوق بأي ثمن ،والطريق إلى ذلك هو حــرية السوق وتحرير التجارة والخوصصة وحرية نقل الأموال وتشجيع الاستثمارات الأجنبية.

أمــا الآن فقد أدرك أرباب المال والأعمال العملاقة أن فتح أسواق جديدة لمنــتجاتهم، وتأســيس أنــشطة فروع عالمية لشركاتهم بات محتاجا إلى تغيرات سياسية واجتماعية وثقافية على مستوى العالم؛ ولهذا فإن أصحاب المــصلحة في العولمة يضغطون من أجل الديمقراطية والتعددية السياسية واحتــرام حقــوق الإنــسان، والتركيــز علــى الفردية، والتسامح بشأن المحــرمات الثقافــية حسب المفاهيم الغربية، وبالقدر الذي يخدم مصالح الشركات المتعددة الجنسيات، فإذا كانت الديمقراطية- مثلا-في هيئة معينة لا تخــدم مــصالحها، فإنهــا تحارب بكل الوسائل. ولعلنا نرصد هنا أهم

---

(١) عبد الكريم بكار، مرجع سابق ذكره، ،ص(٨٢-٨٤).

الـــتحديات التي جاءت بها العولمة في المجال الاقتصادي في المفردات التالية :

أ-اقتصاديات تقوم على المعارف المتقدمة : واجه العالم النامي- ونحن منه- مـــنذ أمـــد بعـــيد مشكلة عويصة، تتمثل في التغيرات التي طرأت على عناصـــر المجـــال الاقتـــصادي، وتلك التغيرات تحدثها الدول الصناعية الكبرى؛ وبعد اشتداد حركة العولمة تفاقمت، وصارت آثارها أكثر إزعاجا وإضـــرارا بالأوضـــاع السائدة لدى الدول النامية.وعلى سبيل المثال فقد كانت الثروات الطبيعية والمنتجات الزراعية تتمتع بأهمية شبه مطلقة في تعظـــيم الـــناتج الوطني، وذلك نظرا لأن بساطة عمليات الإنتاج، لم تكن تعـــتمد على المهارات البشرية الراقية إلا على نحو محدود جدا، ولا على الآلات المعقـــدة.ومـــع التقدم التقني اختلف كل شيء؛ فقد صارت العلوم والثقافة المحرك الرئيس للاقتصاد العالمي الطامح إلى المزيد من التحرر من المواد الخام.ومن الصعب اليوم البدء في فهم القواعد الأساسية للتنمية والتـــصنيع والعولمة دون الاعتراف أولا بالعلوم والثقافة بوصفها المنبت لكـــل هذه النشاطات.وقد أدرك الاقتصادي الشهير (آدم سميث) منذ وقت مبكر أن الثورة الصناعية ستؤدي إلى فك الارتباط تدريجيا بين الاقتصاد والمـــادة؛ وقد أشار إلى أن الإبداع والمهارات البشرية كانت عام ١٨٠٠ أكثـــر من المواد الخام، وأن هذه الحقيقة وحدها ستنخفض تدريجيا أهمية القـــوة العاملة غير الماهرة في الاقتصاد.وتكاد عمليات فك الارتباط هذه تكون قد استكملت اليوم.ومن المعروف أن إجمالي الناتج العام في البلدان الـــصناعية الرئيسة مرتكز على العلم؛ والمواد الخام لا تشكل من ٥ إلى ١٠% من إجمالي الإنتاج الوطني، فالذين يعملون في الزراعة-على سبيل المـــثال- في البلدان الصناعية لا يصلون في حال من الأحوال ١٠% من الـــسكان، بـــل إنهـــم قد لا يتجاوزون في بعض الأحيان ٣%.أما العالم

الإسلامي فإن معظم دوله ستدخل القرن الجديد بتوزيع توظيف في القطاعات الإنتاجية قريب مما كان عليه الوضع قبل قرن من الزمان.وعلى سبيل المثال فإن حصة الزراعة من الناتج الوطني في مصر هي ٣٩,٩%، وفي المغرب ٤٣,٤%، وفي عمان ٤٤,٥%، وفي اليمن ٧٠,٢%.إن الزراعة -كما قال ابن خلدون- هي مهنة المستضعفين؛ وذلك لقلة ما تحتاجه من التدريب والتطوير والاستثمار؛ ولذا فإن العمل فيه يشكل حافزا مباشرا وقويا على التقدم التقني.

سبب هذه المشكلة أننا لم نفطن بعد إلى الوظيفة الحيوية التي يقوم بها البحث والتطوير والتقنية في التنمية والكفاءة الاقتصادية.والدليل على ذلك انه ليس هناك بلد إسلامي واحد يمكن أن يصنف بأنه بلد صناعي؛ إذ إن الدولة الصناعية ليست هي التي تملك المصانع أو تستوردها، وإنما الدولة الصناعية هي التي تصنّع المصانع. ولا ريب أن أسباب التخلف الصناعي عديدة، لكن يقف على رأسها قلة الأموال والموارد التي تخصص للبحث العلمي الأساسي منه والتطبيقي(كما بيننا في القسم الأول).ومن خلال نظرة في نسبة المنشورات في بعض الدول إلى عدد السكان نجد أننا في مقام متخلف؛ حيث تشير بعض الإحصائيات إلى أن ناتج المنشورات لكل مليون شخص في عام ١٩٩٥ في الوطن العربي ٦٢؛ على حين كان في البرازيل ٤٢ في الصين ١١، وفي الهند ١٩، وفي فرنسا ٧٤٠، وفي سويسرا١٨٧٧، وزادت كوريا ناتجها البحثي من ١٥ لكل مليون نسمة في عام ١٩٨٥ إلى ١٤٤في عام ١٩٩٠، وكان ناتج العالم العربي في عام ١٩٨٥ مساويا لناتج كوريا الجنوبية.

وقد خصصت البلدان العربية نحوا من ٧٥٠ مليون دولار أمريكي، أو حوالي اثنين في الألف من ناتجها الوطني للبحث والتطوير.أما البلدان المصنعة الجديدة في جنوب شرق آسيا، فهي تخصص من ١إلى ٣% من

إجمالـــي إنتاجها الوطني للبحث والتطوير.وقد كان مجموع المخصصات الدولية للبحث والتطوير في عام ١٩٩٥ نحوا من خمسمائة مليار دولار، جـــاء معظمها من الشركات الصناعية الكبرى.وقد انعكس البحث العلمي من أموال على براءات الاختراع التي تسجلها الدول، ففي عقد السبعينات مـــن القرن العشرين سجل العالم نحوا ٣,٥ مليون براءة اختراع.ومع أن الـــدول النامـــية تـــشكل مـــا يقـــارب ٨٠% منها من الشركات المتعددة الجنسيات.

إن الـــبحث العلمـــي والتطور التقني قد أدخلا بلدانا جديدة إلى الأسواق، علـــى حين بعض البلدان العريقة في بعض الصناعات في وضع لا تحسد علـــيه؛ وقـــد ذكر (سنجايالال) أن مصر أخفقت في تسجيل أداء جيد في التـــنافس مع بلدان أخرى في العالم الثالث، حيث إن بلدانا حديثة الدخول في صناعة النسيج والملابس مثل كوريا، وتايوان، تصدر ما قيمته ١٥,٢ مليار دولار على التوالي من هذه المواد؛ على حين أن مصر تصدر منها ما قيمته ٥٧٥ مليون دولار فقط!

ويذكـــر بعض الباحثين أن اليابان تشتري الطن الواحد من الألمنيوم الخام من دولة البحرين بما يقارب ثمانمائة دولار أمريكي، وبعد تصنيعه تبيعه بما يقارب المائة ألف دولار!

إن المـــشكلة أن إحـــلال الصناعات ذات التقنية العالمية محل القطاعات التقليدية يحتاج إلى تغيرات ثقافية واجتماعية، وإلى استثمار أموال طائلة، وقـــد تكـــون متوفـــرة لدى معظم الدول الفقيرة، ولكن البدائل والخيارات الأخـــرى شـــبه معدومـــة أمام كل من يزيد كسر هيمنة الدول الصناعية واستغلالها.

بدتآكل الطبقة الوسطى : يحترم الإسلام الملكية الخاصة احتراما شديدا كما بيـــنا سابقا، ولديه من التعليمات والتشريعات ما يجعل كل شخص يحصل علـــى ثمـــار مواهبه ومهاراته وجهوده كاملة غير منقوصة، مهما بلغت

وتعاظمت؛ إذ لا سقف لما تملكه الإنسان المسلم في النظرة الإسلامية.وفي الوقت نفسه هناك إدراك قوي لأهمية توفير العوامل التي تجعل من المجتمع المسلم كيانا متماسكا متآزرا، وتوفير كل ما من شأنه أن يجعل فيه طيبة آمنة منتجة؛ ولذا فإن الإسلام أناط بالدولة المسلمة مسائل المحافظة على التوازن الاجتماعي من خلال فريضة الزكاة، ومن خلال تصميم هياكل الأجور، ودعم السلع التي تحتاجها الفئات الأشد عوزا، ومن خلال الضرائب المباشرة وغير المباشرة وكلما استطاعت الدولة تضييق المساحة التي يحتلها الفقراء جدا والأغنياء جدا، كان ذلك دليلا على نجاحها في تشكيل متن صلب للحياة الاجتماعية، ويقوم على شريحة وسطى، ولا يطغيها المال الذي يأتي من غير جهد، أو من وراء أعمال غير مشروعة، ولا يقعدها الفقر المدقع عن النهوض والتقدم.وهناك من يرى أن من الأسباب الجوهرية لنجاح التجربة اليابانية في المجال الاقتصادي عدم وجود فارق بين الموظفين في الدخل والصلاحيات والمسؤوليات، فدخل المدير المتدرب بعد خصم الضريبة يبلغ $\frac{1}{5}$ أومن دخل الرئيس التنفيذي؛ على حين يبلغ $\frac{1}{15}$ في الولايات المتحدة وأحياناويقل الفارق عن ذلك في أوربا، لكنه يظل أعلى من اليابان.

العولمة تقوم على الاقتصاد الحر، واعتماد قانون العرض والطلب، كما تقوم على مبدأ التنافس الشديد؛ وحين يتم كل ذلك في ظل تراجع أخلاقي عام، وفي ظل تراجع الدول على التدخل في الحياة الاقتصادية، فإن هذا سوف يعني انقسام المجتمع إلى فئتين متمايزتين : فئة المسحوقين المستغلين الذين لا يجدون ما يقتاتون، وفئة المستغلين المستبدين الذين لا يدرون ماذا يصنعون بالأموال التي تدفقت عليهم على نحو يفوق كل تصور.لهذا كله فإن مما هو مسلم به اليوم لدى الباحثين وعلماء الاقتصاد أن فئة محدودة في معظم المجتمعات تمتلك حيزا ضخما من الدخل الوطني على حساب أكثرية محرومة؛ والهوة بين الفريقين تزداد اتساعا

يوما بعد يوم.إن الولايات المتحدة تتزعم العالم في المسافات الفاصلة بين القلة التي تملك الكثير، والكثير التي لا تملك إلا القليل؛ فأغنى ١٠% من الشعب الأمريكي يملكون ٦٨% من ثروات الولايات المتحدة، وأكثرية ٩٠% تملك ٣٢%.أوربا، وإن كانت تحقق نموا أقل من أمريكا إلا أن تقارب نسب الدخل لديها أفضل.وتشير بيانات تقرير (التنمية في العالم)لعام ١٩٩٧-على سبيل المثال-إلى أن عشر السكان السويد يحصلون على ٢٠,٨% من الناتج المحلي.أما في سويسرا فإن عشر السكان يحصلون على ٢٩,٩% ،في كثير من بلدان العالم النامي اختلالا، كثير ما يكون كبيرا في توزيع الدخل نظرا لانتشار الفساد الإداري، وانعدام الوسائل التي يعبر بها الفقراء عن ظلاماتهم، ويواجه معظم الدول النامية مجهولة؛ فلا بيان ولا إحصاءات عن الثراء والفقر، أو عن توزيع الدخل الوطني أو عن البطالة، والموجود منها ليس محايدا؛ ولذا فإن الثقة به محدودة.ومن البيانات القليلة المتوفرة يتبين أن الاختلال الموجود في توزيع الناتج الوطني في الدول النامية، لا يقل عن الاختلال الواقع في العالم المتقدم بل يزيد.في الشيلي بلغ متوسط دخل الفرد ٤١٦٠ دولار في السنة؛ وقد استولى العشر الذي فيها على ٤٦,١% من الناتج الإجمالي المحلي؛ ومع ذلك فإن الليبراليين يذكرونها نموذجا للنجاح الاقتصادي.وفي البرازيل استولى العشر الغني على ٥١,٣% ونجد أدنى نصيب للخمس الفقير ٢,٢% في كل من البرازيل وغينيا.أعلى نصيب للخمس الفقير في رواندا وبنغلادش ولاوس حيث بلغ نحوا من ١٠%، وحصة الخمس الفقير في موريتانيا ٣,٢% وفي مصر ٨,٧%، وتتدرج دول أخرى مثل المغرب والجزائر وتونس والأردن بين هذين الحدين.

ولا ينبغي أن نغفل شيئا آخر مهما، هو أنه مع اشتداد حركة العولمة تنهار الخدمات الرخيصة المقدمة للفقراء؛ فالمؤسسات النقدية الدولية تشترط

دائما لتقديم القروض والمساعدات تخفيض الدعم الممنوح للسلع وتقليص الخدمات المجانية وشبه المجانية إلى جانب تحرير الاقتصاد؛ بما يشكل ضغوطا إضافية على الفئات الأشد فقرا.إذ كل الدلائل تشير إلى أن العولمة لن تساعد في نشر العدالة الاجتماعية، والتخفيف من ضراوة الأوضاع الحاضرة، بل سيزيد من تكريسها واستفحالها!

ج-نشر ثقافة الاستهلاك العظيم: التقدم العلمي والتقني أتاح للناس أن يتحركوا بسهولة، كما أوجد الكثير من التنوع في كل السلع التي يستهلكونها إلى جانب الكثير من الخيارات والبدائل في كل أشكال الخدمات.وهذا كله يشجع على المزيد من الاستهلاك، كما أن الفساد الإداري والمالي يجعل شريحة من الناس يمتلكون ثروات لم تتعب في جنيها، مما يدفعها إلى الإنفاق الترفي، ويجعل منها فئة محرضة لباقي المجتمع على سلوك السبيل نفسه.

وتغير عقائد كثير من الشعوب نحو الحياة والموت، واحتفالها بالمادة على حساب الروح والمعنى، وهو الآخر يجعل سبل تحقيق الذات وإرواء الطموحات، تتصل بالاستهلاك بوصفه أداة لذلك، ومظهرا من مظاهر الاقتدار.

وأصحاب الشركات المتعددة الجنسيات الذين يقدمون حركة العولمة يسهمون على نحو رئيس في فتح الطرق أمام كل ما ذكرناه والحفز عليه.والأموال التي يتم إنفاقها على الدعاية والإعلان أكثر من ٣٣٠ مليار دولار سنويا تستهدف على نحو رئيس حمل الناس على زيادة الاستهلاك.

التحدي الذي يتمثل في زيادة الاستهلاك ذو وجوه متعددة، منها استنفاذ الثروات ومصادر الطاقة غير متجددة، وتلويث البيئة، انتشار الأوبئة والأمراض الخطيرة، وفتح أبواب جديدة للضغط على الفقراء والمحرومين؛ إذ تطالبهم أسرهم بالمزيد من الإنفاق، والذي يقتضي المزيد من العمل الذي قد لا يجدون فرصا للقيام به.

زيـــادة الاستهلاك الترفي قلصت من حجم ما يمكن توفيره من أجل إعادة اســتثماره فـــي التنمية؛ ونجد في هذا الصدد أن معظم البلدان الإسلامية تتمـــتع بزيادة سكانية عالية، وهذا يتطلب منها حتى تحافظ على مستوى الحـــياة لـــدى شعوبها أن تحاول توفير ما لا يقل عن ٢٥ % من دخلها المحلـــي الإجمالي؛ لكنها مع الأسف تجد نفسها غارقة في إنفاق الأموال علـــى الحلـــي والزينة والأطعمة التي لا تؤكل والمباني التي لا يسكن إلا جـــزء منها، وإنفاق الأموال على المظاهر والشكليات الفارغة؛ مما يجعل مستوى العيش والتعليم والخدمات في حالة من التدني المستمر لدى معظم الشعوب الإسلامية والنامية عامة.والأرقام التي تشير إلى كل ذلك لا تولد شيئا سوى اليأس والقنوط من صلاح الأحوال.

وهكـــذا مـــع مـــرور الوقت تربح العولمة كل يوم أرضا ثابتة من خلال تحويل الكثير من الأشياء الكمالية إلى أشياء أساسية وضرورية، يبذل في سبيل الحصول عليها في بعض الأحيان الدين والمروءة والوقت والجهد.

د-نشر البطالة : قـــضية الـــبطالة وتـــضاؤل فرص العمل من أخطر المـــشكلات التي تواجهها شعوب العالم اليوم، ولا سيما الشعوب النامية، ومـــنها الـــدول الإســـلامية.العاطل عن العمل-كما عرفته منظمة العمل الدولية-هو "كل من هو قادر على العمل وراغب فيه، ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد، لكن دون الحصول عليه"(١).

الـــبطالة لـــم تعد التحدي الذي يواجه الدول الفقيرة وحدها؛ فللدول الغنية أيـــضا حـــظ مـــنها، فبـــسبب العولمة وعبر نشاطات الشركات المتعددة الجنـــسيات، لجـــأ الكثير من الصناعات التحويلية في أوربا وغيرها إلى الانـــتقال إلى البلدان النامية للاستفادة من المزايا والامتيازات التي وفرتها

(١) رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، سلسلة عالم المعرفة الكويت سنة ١٩٩٨،ص.٢٥.

تلــك البلاد للاستثمارات الاجنبية المباشرة، من نحو الإعفاءات الضريبية ورخص الطاقة والأرض واليد العاملة، وعدم تحمل تكلفة التلوث البيئي.

إن التغييرات التي شهدتها الرأسمالية في الربع الأخير من القرن العشرين جعلت من (البطالة) سمة هيكلية متجذرة في خصائص النظام الاقتصادي والاجتماعـــي للبلدان الصناعية الرأسمالية؛ فقد ارتفع متوسط البطالة فيها من ٦,٩% في الفترة ١٩٧٨-١٩٨٧ إلى ٨,٦ في عام ١٩٩٨.وفي ألمانيا وفرنـــسا وإيطاليا وبلجيكا وايرلندا وصل معدل البطالة وصل إلى ٢١,٢ فـــي إسبانيا، وفي فنلندا إلى ١٥% عام ١٩٩٨؛ لكن لا بد من القول إن العاطـــل عـــن العمل هناك يلقى من المساعدة من الدولة حتى يعثر على عمـــل، وإن كان هناك اتجاه عريض وقوي لتخفيض مساعدات الضمان الاجتماعي في بلدان الرأسمالية كثيرة.(سنبين فيما بعد أكاذيب العولمة).

أمـــا فـــي العـــالم النامـــي فـــإن أثـــر العولمة في نشر البطالة من ذلك بكثير.ويمكن القول : إن تنامي ظاهرة البطالة في معظم الدول الإسلامية يعود إلى تشابك عوامل داخلية وخارجية أهمها :

أ- مـــن الملاحظ أن معظم الدول الإسلامية، لم تحقق نجاحات تذكر في مجـــال التنمـــية الشاملة والمتكاملة عبر العقود الأربعة الأخيرة؛ فالهياكل الإنتاجـــية فـــيها لم تتغير، فقد ظلت الزراعة والصناعات الاستخراجية والحـــرف اليدوية تسهم في النصيب الأكبر من الناتج الوطني.والقطاعات الحديـــثة فـــيها مـــع امتـــصاصها لمعظم الموارد المخصصة للتطوير لم تستوعب الكثير من الأيدي العاملة، بسبب اعتمادها على تقنيات متقدمة، تستهلك أموالا كثيفة، وتتمتع بدرجة عالية من (الأتمتة)[١].

---

(١) باستثناء أندونسيا وماليزيا،حيث حققت هاتان الدولتان إنجازات جيدة في تغيير هياكل الإنتاج والنمو الاقتصادي.

ب- تفاقم أزمة المديونية الخارجية التي بدأت في الظهور في السبعينات من القرن الماضي، وتفاقمت في الثمانينات.وبغض النظر عن أسباب ذلك، فقد كان للعولمة إسهام في ذلك؛ فالمؤسسات الاقتصادية الدولية مهتمة بتوفير كل ما من شأنه المساعدة على عولمة الاقتصاد العالمي وفق الرؤية والمصالح الغربية.وقد فرضت تلك المؤسسات على الدول المدينة أن تقوم بسلسلة من الإجراءات الانكماشية، والتي من جملها رفع رسوم الخدمات وزيادة الضرائب، وتجميد التوظيف الحكومي، أو تقليصه وخفض الأجور، وبيع المشروعات والمؤسسات الحكومية عبر (الخوصصة) حيث يسرّح المالكون الجدد أعدادا كبيرة من العمال.

جـ-إن الدول الغربية قد حاولت تسهيل تدفق كل ما في صالحها تدفق من نحو السلع والخدمات ورؤوس الأموال، أما الحراك الحر لقوة العمل، فممنوع؛ فالدول الرأسمالية قامت بمكافحة أحوال البطالة والركود الاقتصادي لدى بلدانها عن طريق تغيير قوانين الهجرة والإقامة فيها، وهكذا فبعد أن كانت الهجرة إلى بلاد الشمال تشكل منفذا-وإن كان محدودا لفائض القوة العاملة في البلدان النامية، ومصدرا مهما من مصادر النقد الأجنبي لكثير من البلدان النامية، فإن هذا المنفذ يكاد يكون الآن مغلقا.وتشير بعض التقديرات إلى أنه ترتب على القيود التي تفرضها بعض البلدان الصناعية على هجرة قوة العمل إليها حرمان الدول النامية من دخل لا يقل عن مائتين وخمسين مليار دولار سنويا؛ وهو رقم مذهل.

هناك أمر أخير يجب الإشارة إليه في هذا الصدد، وهو أن العولمة تملك إمكانيات هائلة لنقل البطالة من مكان لآخر؛ فإذا كانت الاستثمارات تتدفق على بلد بسبب انخفاض أجور الأيدي العاملة-مثلا-فإن تلك الاستثمارات تظل على أهبة الاستعداد للرحيل إلى بلد آخر، تكون الأجور فيه أرخص.وهذا ما نشاهده اليوم في بلد مثل (الهند) حيث أخذت الاستثمارات تتجه نحوه بسبب ما ذكرناه.

هـذه العـوامل مجتمعة أدت إلى تفاقم مشكلة البطالة في كثير من الدول الإسـلامية، ولكـن المؤسف-دائما-هو غياب الأرقام والإحصائيات التي تـصور حجـم هـذه المشكلة المتفاقمة.وقد تبين من خلال الأرقام القليلة المتوفـرة أن البطالة كانت في الجزائر عام ١٩٨٥ في حدود ٩,٨% من قوة العمل؛ أما في عام ١٩٩٣ فقد ارتفعت إلى ٢٤,٣% لتصل مع بداية القرن الواحد والعشرين إلى ٢٨%، وكانت في الأردن ٢% وصارت في عام ١٩٩١ في حدود ١٨,٨% أما في الضفة الغربية، فإن معدل البطالة بين الفلسطينيين بلغ في عام ١٩٩٢ حوالي ٤٨,٩% وبلغ قطاع غزة ٥٥ % بـسبب سياسـة الحصار والتجويع التي يمارسها اليهود في فلسطين المغتصبة!.

هـ-اتفاقيات التجارة : انتشار التجارة وكثافة التبادل التجاري، ليس مفرزا مـن مفرزات العولمة فحسب، وإنما هو سمة من أهم سمات العصر الذي نعـيش فيه. فالنظام التجاري هو أقوى النظم قاطبة، فإذا كان المرء طبيبا وتاجرا ومدرسا وتاجرا ومهندسا...فإن الصفة التي تغلب في النهاية عليه هـي صفة التجارة.وربما كان ذلك بسبب ما تَعِدُ به التجارة من آفاق غير محـددة للـربح والكـسب والثروة؛ ولذا فإن من الطبيعي أن تكسب هذه الجاذبـية الخاصة لدى معظم الناس. قد ظلت التجارة على مدار التاريخ وسـيلة لنشر الأفكار والعادات، ولا أحد ينسى ما قام به التجار المسلمون فـي أنحـاء المعمورة من نشر للإسلام، وإيصال لمبادئه إلى الشعوب لم يـصل إلـيها أي جندي مسلم.واليوم تعدّ التجارة المجال الأكثر خصوبة لـتعكس منجـزات الدول الصناعية، وتعريف شعوب العالم بالتقدم التقني والتنظيمـي الذي تم لديها.وإن العمليات التجارية تستحوذ على قسط كبير مـن الأنشطة الاقتصادية للدول الصناعية والنامية.ولعلنا نلقي الأضواء علـى أهم التحديات التي جاءت بها اتفاقيات التجارة عبر منظمة التجارة الدولية من خلال الحروف الصغيرة التالية [١]:

---

(١) عبد الكريم بكار ،مرجع سابق ذكره،ص(٩٦-٩٧).

A- **قطاع الخدمات**: قطاع الخدمات من القطاعات السريعة النمو والبالغة الأهمية، ويكفي أن نعلم أن هذا القطاع يؤمن في بلد مثل الولايات المتحدة الأمريكية ٨٣% من فرص العمل، على حين تؤمن الصناعة ٢٤%، والزراعة ٣%.وكلما تقدمت الأمم في معارج التنظيم والتصنيع اتسع فيها نطاق هذا القطاع، وزادت أهميته. ويلاحظ أن الاستثمار الأجنبي في الخدمات كان يستولي على نحو من ٢٥% من مجموع الاستثمارات الأجنبية عام ١٩٨٠، ثم ارتفع إلى ٥٠% في بداية التسعينات، وانصبت معظم تلك الزيادة في الخدمات المالية.وقد نمت هذه التجارة بمعدل ١٣% عام ١٩٩٥ لتبلغ حوالي ١١٧٠ مليار دولار.

يشمل قطاع الخدمات أنشطة كثيرة متنوعة، صنفتها مجموعة مفاوضات التجارة في الخدمات في اثني عشر قطاعا رئيسيا و١٥٥ قطاعا فرعيا، مثل العمل المصرفي والتأمين والتشييد والمقاولات والخدمات الاستشارية المهنية والصيانة والاتصالات والنقل والسياحة.

ومن المتوقع إزالة الحواجز التنظيمية والإدارية أمام موردي الخدمات الأجانب إلى سيطرة المؤسسات الأجنبية ذات الكفاءة العالية في توريد الخدمات.تلك الكفاءة تعتمد ضمن اعتبارات أخرى على مستوى الدخل للدولة الأم وعلى المستويات المهارية والتعليمية لأفرادها، وهي سمات متوفرة في الصناعية على نحو ملحوظ، مما يجعلها تتمتع بميزات يصعب على موردي الخدمات في عالمنا الإسلامي المنافسة فيها.وربما كانت الميزة الوحيدة لدى بعض الدول النامية التي تتمتع بكثافة سكانية عالية توفر كفاءات فنية رخيصة نسبيا.إن من الواضح أن معظم المؤسسات الخدمية في العالم الإسلامي تعمل ضمن النطاق المحلي، وهي لا تملك الإمكانيات المالية والتقنية والإدارية، كما لا تملك الخبرات التراكمية التي تمكنها من خوض غمار المنافسة العالمية، ولذا فإن فتح مجالات الخدمات

الدولـــية أمامها لن يفيدها كثيرا.ولا ريب أن انفتاح الدول الإسلامية الآن على الأسواق العالمية متفاوت؛ ولذا فإن الدول الأكثر انغلاقا الآن ستواجه مـــشكلات جمـــة عند الانفتاح التام على الأسواق العالمية؛ حيث إن البنى والمؤسسات الخدمية فيها متخلفة بسبب عدم وجود أي منافسة خارجية في الماضـــي.وربما حدثت مكاسب في المستقبل من وراء حرية التجارة في الخـــدمات مـــن خـــلال الاســـتفادة من الخبرات التي ستدخل إلى السوق المحلـــية، ومن خلال فتح المجالات الدولية أمام المؤسسات المحلية القوية والقـــادرة علـــى المنافـــسة؛ لكـــن ذلـــك سوف يتوقف على درجة وعي الحكـــومات ورجال الأعمال وعلى الطريقة التي ستنفتح بها على العالم، ومدى قدرتها على الاستفادة من الفرص التي يتيحها ذلك.وربما كان قطاع الخـــدمات المالية هو أكثر القطاعات إحراجا للمؤسسات المالية المحلية؛ فالبنوك الإسلامية الملتزمة بالأحكام الفقهية لا تستطيع القيام بكل الأعمال المـــصرفية التـــي تقوم بها البنوك الربوية، كما هو معروف. أما البنوك الـــربوية الموجودة في العالم الإسلامي، فهي ضعيفة محدودة الإمكانيات، إذا ما قورنت بنظيراتها في الدول الصناعية، وعلى سبيل المثال فإنه ليس هناك من الألف مصرف المصنفة على قمة المصارف العالمية سوى ٤١ مصرفا عربيا؛ لأن القدرات المالية المتوفرة في العالم الإسلامي محدودة إذا ما قورنت بما هو موجود في البلدان الصناعية الكبرى، كما أن كثيرا مـــن المـــال الإســـلامي مهاجـــرا إلـــى تلك البلدان، ومودع في خزائن مـــصارفها.وعلـــى كـــل حال فإن من المتوقع أن يحدث ارتباك كبير في الـــبداية، وانسحاب الصغار من مقدمي الخدمات من السوق ليتنامي عالم الكبار أكثر فأكثر، وينحسر الصغار إلى أدنى حد وفق أبجديات العولمة

B-حقوق الملكية الفكرية: لا علاقة في الأصل لمسألة حقوق الملكية الفردية وحمايـــة الأفكار بتحرير التجارة، ولكن جرى الاهتمام بها بعدما أضحت

قـيمة السلع تكمن بشكل متزايد في محتواها الفكري(أي التقنية والتطوير والإبداع الإنساني) حيث تصاحب ذلك مع نمو التجارة في السلع المزورة والمقلـدة؛ إذ صارت تشكل ما بين ٣ و٦% من مجمل التجارة العالمية؛ ممـا دعـا الدول الصناعية إلى الوقوف بصرامة في وجه الدول النامية حيال هذه المسألة.

قوانـين حمايـة الملكـية الفـردية تشمل تشكيلة واسعة من المكتشفات والمنتجات والسلع، فهي تغطي براءات الاختراع وحقوق المؤلف والناشر وحقـوق الأعمال الأدبية وأعمال الحسابات؛ كما تشمل براءات الاختراع في مجالات المنتجات الغذائية والكيمائية والأدوية...وغيرها.

وترى الدول النامية أن الأسعار التي تتقاضاها الشركات الصناعية عالية إلـى درجـة كبيرة، ولا سيما بعض المنتجات التي تتمتع بحيوية خاصة وحساسية اجتماعية بالغة مثل الأدوية والأغذية.والقوانين الجديدة ستطبق تدريجيا وسوف تحرم كثيرا من المواطنين في الدول الفقيرة من الحصول على بعض حاجاتهم الأساسية من السلع والمنتجات التي ستشملها.

وترى الدول الصناعية الكبرى أن (القرصنة) التي تتعرض لها الشركات، تكلفهم مليارات الدولارات، وتحد من قدراتها على تطوير منتجات جديدة؛ فوجـود نظام فعال لمنح براءات الاختراع يشجع المخترعين على كشف اختراعات ،كان من الممكن لولا الحماية أن تبقى أسرارا تجارية.

ولهـذا فإنها رأت ضرورة رفع مدة الحماية للملكيات الفكرية لتصل إلى عـشرين عاما لبراءات الاختراع، وخمسين عاما لحقوق الطبع، وعشرة أعوام لحقوق نقل الدوائر الإلكترونية، وبرامج الحاسوب.

إن قوانين الحماية الفكرية، تمثل إضافة لتعزيز نفوذ الدول الصناعية على حساب البلدان النامية والفقيرة؛ إذ إن حصة هذه الأخيرة من تلك المنتجات

ضــئيلة جدا؛ فخلال السبعينات من القرن الماضي-مثلا-لم تتمكن الدول النامــية التي تمثل ثلاثة أرباع سكان الأرض من الحصول إلا على ٦% من ٣,٥ مليون براءة اختراع.

المــنطقة العربية لا تنتج-مثلا-من الأدوية إلا نحوا من ٤٢% من حجم اســتهلاكها؛ ومعظم إنتاجها ليس مخترعا ولم ينشأ بسبب البحث العلمي، وإنمــا تــنال الــشركات المــصنع رخــصا لإنتاج من مخترعي الدواء الأساسيين.

إن اتفاقــيات الملكية الفكرية سوف تحرم الدول النامية عامة من حقها في الحــصول علــى المعرفة التقنية، ومن إجراء الكثير من البحوث العلمية والمعــرفية، مما سيساهم في تعميق الفجوة التقنية، نظرا لأنها لا تستطيع دفع ثمن الحصول على أسرار المنتجات التقنية نتيجة زيادة أسعارها بعد إطلاق يد صاحب البراءة وإعطائه قوة احتكارية مطلقة في مجال التصنيع والاستغلال التجاري.

C<u>الاتفاقية الزراعية</u> : القطاع الزراعي بطبيعته قطاع تابع، فهو يعتمد على كل من الصناعة و(المكننة) أثناء الإنتاج، ويعتمد على التجارة وأوضاعها أثــناء التــسويق؛ ولهذا فإن معظم الدول تحاول تقديم العون لهذا القطاع، وتدل بعض الدراسات أن بعض الدول الإسلامية (كبعض الدول الخليجية) تقــدم مــساعدات للقطــاع الزراعي، تساوي نحوا من ٥٣% من مجمل ناتجــه.وقــد اســتحوذت (الاتفاقية الزراعية) على الجانب الأعظم من الاهتمام أثناء المفاوضات الخاصة بدورة (الأرجواي) حيث رأى القائمون على شؤون (الجات) أن هناك انتشارا واسعا لسياسات الحماية في معظم الــبلدان.وقــد دارت المناقــشات حول ثلاثة محاور رئيسية هي : الدعم الداخلي للقطاع الزراعي، والإعانات المقدمة لتصدير المنتجات الزراعية، ومــسألة الحرية في الوصول إلى الأسواق.وقد تزعمت الولايات المتحدة

الأمريكية ودول أخرى تعتمد على تجارة المحاصيل-كالحبوب ومشتقات الألـبان واللحوم-الدعوة لتخفيض كل أشكال الدعم التي تقدم للمزارعين، ولا سـيما تلك الخاصة بالمنتجات الزراعية التصديرية بحجة أن الوضع الحالـي يـتعارض مع روح اتفاقية (الجات) من ناحية، كما أنه يضعف حوافز الدول النامية لتشجيع استثماراتها في القطاع الزراعي.وقد تم وضع قوانين عديدة في شأن النفاذ إلى الأسواق وتخفيض الدعم الداخلي وخفض دعم التصدير.

مكانـة القطـاع الزراعي بين القطاعات الإنتاجية شديدة التباين بين دولة إسلامية وأخرى، ففي بلد مثل أفغانستان والصومال يمثل القطاع الزراعي القطـاع الأهم والأكثر حيوية؛ على حين يساهم في الناتج السوري بنحو ٣١% وفـي الـسودان ٣٤% وفي العراق ٣٢%.أما في البحرين وقطر والكـويت، فهو لا يشكل أكثر من ١% ،وعلى كل حال فإن الملحوظ أن عددا كبيرا من الدول الإسلامية يشهد تناميا في واردات الغذاء، وانكماشا في صادراته الزراعية؛ وعلى سبيل المثال فإن حجم الواردات العربية من الأغذيـة بلـغ عـام ١٩٩٢ نحو عشرين مليار دولار، على حين بلغت حصيلة الصادرات نحو ٤,٦ مليار دولار في العام نفسه.

ومـصادر الـتحدي في مجال الغذاء في العالم الإسلامي عديدة، منها ما يعـود إلـى الأوضـاع الداخلـية؛ ومنها ما يعود إلى اتفاقية التجارة في المنـتجات الـزراعية.وإذا تأملنا في الأوضاع الداخلية، وجدنا أن الطلب الداخلـي على المواد الغذائية في حالة من التزايد المستمر بسبب الزيادة الـسكانية المطردة والتي لا يشهد العالم الصناعي شبيها لها، كما أن عددا من الدول الإسلامية يشهد تناقصا في كميات المياه المطلوبة لتوسيع رقعة الأراضي المزروعة.

أضف على هذا أن سوء أحوال الريف أحدثت هجرة واسعة النطاق باتجاه المـدن، والتـي تـرتب علـيها هجـر الكثيـر من الأراضي الصالحة للـزراعة.ومن المتوقع في ظل تقليص الدعم الزراعي للإنتاج والتصدير أن يزداد الوضع سوء.

أما التحديات الخارجية فتتمثل في خفض الدعم للإنتاج الزراعي وخفض مـساعدات التـصدير، حـيث سيؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار المحاصيل الـزراعية في البلد المنشأ.ويتوقع بعضهم أن ترتفع أسعار المواد الغذائية بنـسبة لا تقـل عـن ١٥%.نعـم إن هذه الوضعية قد تؤدي إلى تعديل سياســاتها الاقتصادية وإدخال تغييرات هيكلية على بنيتها الإنتاجية، لكن ذلـك إذا حـدث فإنــه سيكون على المدى البعيد، أما في المدى القصير والمتوســط فــإن الأوضاع الحالية تتطلب العمل على ضمان تدفق السلع الزراعية بأسعار رخيصة نسبيا حتى لا تتدهور أحوال الفقراء والمحتاجين أكثر مما عليه.

كان بالإمكان أن نذكر المزيد من التحديات التي تولدها حركة العولمة إلا ان ما قدمناه كاف لبيان الخطوط العريضة التي باتت واضحة، وبات علينا أن نفكر فيما يمكن عمله حيالها في الأرض. مـشكلة الأمـم الضعيفة أن إمكانــية استفادتها من الفرص المتاحة محدودة، ولكن هذا ليس من ذنوب العــولمة، وإنمــا ذلــك مــن جملة استحقاقات التخلف وأخطاء القرون وخطاياهم.ومهما كان الوضع فإننا مطالبون بأن نلتمس ما أشرنا إليه من الفــرص والإمكانــيات التي تتيحها العولمة، ونحاول الاستفادة منها؛ ولا يكلف الله نفسا إلا وسعها.

ثالثا: حقيقة العولمة.

١ـ العولمة والهيمنة الدولية.

١ـمقومات الهيمنة الجديدة: انتهت الحرب الباردة بسقوط منظومة الدول الاشتراكية الأوروبية، وانتهى نظام القطبية الثنائية، وتبدلت قواعد اللعبة في العلاقات الدولية لصالح منظومة جديدة تمارس قوانينها في إطار عولمة شاملة لخدمة مصالح الرأسمالية الاحتكارية . وإثر انهيار المنظومة المذكورة أعلاه، وكذلك فشل استراتيجيات التنمية الاقتصادية للعالم الثالث، خرجت اللبيرالية الاقتصادية المنتصر الوحيد، وقدمت نفسها على أنها خط التطور الوحيد والعقلاني، كما أن الصراع الاقتصادي والطبقي ليس أكثر من وهم وخرافة على حد تعبير {صامويل هانتنغتون}، وهو لا يشكل أساس الصراعات، بل التمايزات الثقافية والدينية والعرقية والحضارية هي أساس الصراعات المحتملة

وهكذا فإن الفلسفات الاجتماعية الكبرى تغادر المسرح لصالح أطروحات الكلاسيكية الحديثة التي تعيد ترتيب الواقع على أساس أطروحاتها[١].إلا أن ذلك لم يكن حسما نهائيا على مستوى العلوم الاجتماعية، بل إن تناقضا بين اتجاهين أساسيين بدأ يتبلور، فإما أن الإنسان يصنع التاريخ، أو أن التاريخ محكوم بقوانين خارج حدود الإرادة البشرية تعمل كقوانين طبيعية[٢]. وإذا كان ثمة ميل في الفكر الاجتماعي الغربي من خلال سيطرة تيار الداروينية، ونظرية صراع البقاء والبحث عما يحدد سلوك المجتمع

---

(١) مدين جواد علي، التنمية الاقتصادية في ظروف العولمة (الإمكانيات والمحددات، حالة سوريا)، دراسة أعدت لنيل شهادة الدكتوراه في الاقتصاد، كلية الاقتصاد جامعة دمشق /سوريا سنة٢٠٠٠، ص ٧٨.

(٢) سمير أمين، نقد روح العصر، ترجمة د.فهميه شرف الدين، دار الفارابي، بيروت /لبنان سنة١٩٩٨ ،ص١١٤

(مجمـــوع الأفـــراد)في ميدان البيولوجيا ،وكذلك من خلال المبالغة في اســـتخدام النماذج الرياضية والقياسية، فلا شك أن ذلك يرجع إلى جملة من العـــوامل .حيث أشار الدكتور جورج قرم قائلا[١] :(إن السبب هو في ردة الفعل اللاواعية من قبل هؤلاء على الاستلاب المعرفي الذي تم نتيجة انتقال القرار من الاقتصادي إلى التكنوقراطي).

وفـــي الواقع أن الانزلاق الذي شهده الفكر الاجتماعي لا ينفصل بأي حال من الأحوال عن إستراتيجية الرأسمالية المنتصرة، التي تتطلع إلى صياغة نظام يحقق لها أهدافها على المستوى العالمي، وهذا النظام يستلزم شروطا أساسية على صعيد الفكر، فحسب الدكتور عارف دليلة بما يلي[٢]:

- تسخير العلم والمعرفة.
- إضـــفاء الـــصفة الطبيعـــية الخالـــدة علـــى القوانين الاجتماعية والاقتصادية باعتبارها قوانين إلاهية مطلقة (قانون الطلب والعرض....إلخ).

كمـــا نحا علم الاقتصاد باتجاه النمذجة النمطية الرياضية والقياسية، مما أدى إلـــى تـــضييق مـــساحة علم الاقتصاد السياسي وتغييب الاقتصاديين لـــصالح التكنوقراط والفنيين، الأمر الذي جعل علم الاقتصاد يفتقر لأبرز خـــصائص وشـــروط العلوم الاجتماعية الحقيقية على حد تعبير الدكتور عارف دليلة وهي:

- أن يكون الموضوع جزءا من جوانب المجتمع أو العالم .

---

(١) جورج قرم - الفكر الاقتصادي الكلاسيكي الحديث، مجلة العلوم الاجتماعية العدد(٠٢)سنة ١٩٩٨،جامعة الكويت، ص٣٦.

(٢) عارف دليلة ،بحث في الاقتصادي السياسي للتخلف والتقدم والنظام الاقتصادي العالمي، دار الطليعة بيروت/لبنان، الطبعة الثانية ،١٩٨٧،ص٢٧ ،ص٣١

- أن تتوفر لديه القدرة على دراسة الواقع من خلال تطوير منهجيات تحليل وطرق وأدوات .
- ارتباط العلم ارتباطا إيجابيا بمصالح التقدم الاجتماعي.

٢ـ**أسباب الهيمنة الثقافية:** ثمة تساؤل يطرح هو : ما هي الأسباب التي دفعت بالعلوم الاجتماعية ومنها علم الاقتصاد في العالم النامي لن يكون علما تابعا ومقلدا ،وبالتالي بعيدا عن هموم المجتمعات النامية وغاياته التاريخية الكبرى، الأمر الذي سهل تكريس التبعية الاقتصادية؟.

لا يمكن تفسير ذلك بغير السياسة العلمية في العالم النامي وطبيعة النخب الفكرية التي أنتجتها تلك السياسة، والتي هي بالأساس نخب طامحة للسلطة والجاه والنفوذ ولكن على قاعدة التحالف مع السلطة الحاكمة التي تشكل جزءا من البنية الفوقية للعولمة.إذا يشير الدكتور برهان غليون إلى ذلك قائلا : (إنه وهمها الأكبر للخروج من مأزقها السياسي حتى يصبح العلم الوسيلة الوحيدة للارتقاء لطبقة ليس لها لا ملكية ولا ألقاب، وعند ئذ يحل لقب دكتور أو مهندس محل ألقاب تقليدية سابقة كالباشا والأفندي.وغيرها ولا يخدم على كل حال إلا كلقب اجتماعي وسياسي) [١]. إنها نخبة غير قادرة على البحث ولا تمتلك شروط ومقومات الباحث والاستشراف والتمييز، والتالي فهي نخبة ينقدح الشك في يقينها وتستعد للتخلي والانقلاب على مبادئها وأهدافها كلما اقتضى الأمر ذلك، وفي طبيعتها يقول الدكتور برهان غليون :(إن هذه الطبقة لا تخدم حتى ولو كانت يسارية لأنها لا تأخذ العقائد الثورية إلا جانبها الفلسفي وتنسى الجوانب الجوهرية لهذه العقائد والمتمثلة بأولوية الممارسة العلمية على الصراع الفكري ،وأولوية الانتماء لطبقة على

---

(١) برهان غليون، بيان من أجل الديمقراطية ،مؤسسة الأبحاث العربية بيروت/لبنان، الطبعة الرابعة، ١٩٨٦، ص١٢٤

الإيمـــان بأفكارهـــا ،وأولـــوية الـــصراع الطبقي على الصراع السياسي ونزعاته القيادية والحزبية.

ونتـــيجة للتبعية الفكرية، إضافة إلى القوة المعنوية للحضارة الغربية التي تجـــد أساســـها في التفوق الغربي اقتصاديا وعسكريا وتكنولوجيا ومن ثم سياســـيا، فقـــد تمكنت الدول الغربية من إدخال الشك إلى دائرة اليقين في حقـــيقة وجود شعوب العالم الثالث وتنمية الإحساس لديها بالقصور الذاتي والـــرغبة فـــي المحاكـــاة والتقليد .لذا بات من السهولة على إيديولوجيا العـــولمة أن تفرض نفسها وسلطتها ومنطقها وقيمها تحت مظلة الليبرالية الجديدة ووصفات صندوق النقد والبنك الدوليين.

٣ـ آلـيات تنمية عقـدة القـصور الذاتـي وتكريس الهيمنة: لبيان هذه الآليات علينا أن نطرح السؤال الآتي:

كيف تمكنت الرأسمالية تنمية الإحساس بالقصور الذاتي ؟

في هذا الإطار يميز الدكتور عارف دليلة ثلاث حقب أساسية في العلاقات بين القوانين الموضوعية ومستويات الوعي[١] :

١-**المـــرحلة الأولـــى** : كانـــت التجربة والممارسة تسبق الوعي أي أن النظرية كانت غائبة تماما .

٢- **المـــرحلة الثانـــية** : قفـــز الوعـــي إلـــى المقدمة وأصبحت التجربة والممارسة تتم بناءا على وعي مسبق .

٣- **المـــرحلة الثالثة** : سيطرت المذاهب النفعية فقد أصبح تطور الوعي والعلـــم والمعرفة يجري من خلال علاقة متبادلة مع تطور التجربة التي تحركها المصلحة الخاصة.

---

(١)عارف دليلة :بحث في الاقتصادي السياسي للتخلف والتقدم والنظام الاقتصادي العالمي، دار الطليعة بيروت/لبنان، الطبعة الثانية ،١٩٨٧،ص٢٨

فــي الواقــع إن تطور الوعي كان قد اقترن بتطور التجربة الذاتية في الغــرب التي تحركها وتقف وراءها المصلحة الخاصة، وقد شجع الوعي عملــية الإنفــاق علــى البحث والتطوير واختزال الزمن الفاصل مابين الابــتكارات والإبــداعات والاكتشافات العلمية والمعرفية وبين تطبيقاتها العملية في الواقع الملموس، إذا يشير <سيرفان >في كتابه الشهير المعنون (الــتحدي الأميركي) إلى ذلك بوضوح حيث يورد قائمة بالفترات الزمنية التــي انقــضت مابــين الاكتشاف العلمي وبين تطبيقه موضحا أن الفترة تراجعت من أكثر من ١٠٠ سنة في حالة التصوير الفوتوغرافي إلى أقل مــن ٠٥ ســنوات في تصنيع الدوائر الإلكترونية، وتضاعف المعرفة لم يقتــصر فقــط علــى العلوم الأساسية والطبيعية (٠٥) سنوات في علوم الإحياء، ٢٤ شهرا في معارف الهندسة الوراثية)، بل امتد ليشمل العلوم الإنــسانية أيضا حيث تتضاعف المعرفة فيها كل عشر سنوات [١] . بينما تطــور الوعي لمعظم بلدان العالم الثالث جاء بخلاف ذلك، أي أن تطور الوعي لم يقترن بتطور التجربة الذاتية.

ومــنه يمكــن القول : إن الوعي الذي تقدمه العولمة عبر وسائلها لبلدان العــالم الثالث، هو وعي غير مقترن بتجربتها الذاتية بل وعي كان نتيجة لبنى مختلفة لها خصوصياتها الخارجية وذلك من خلال سلسلة متتالية من أشــكال السيطرة الخارجية المختلفة.لذا فإن آثار العولمة وفعلها في هذه البنى سيتجلى بعملية فرض أنساق جديدة من الوعي على بنى متخلفة لا تزال تعيش أسيرة الخصوصية المزعومة والفلسفات الخاصة.

فآلــية تنمــية الإحــساس بالقــصور الذاتي تقتضي : مركزية (أوروبية غــربية/أمريكية) لتفرض مفاهيم العولمة وقيمها على الحلقات الأضعف فــي النظام العالمي، وهذا يتجلى بشكل واضح من خلال أعمال المفكرين

---

(١) فؤاد مرسي – الرأسمالية تجدد نفسها، سلسلة عالم المعرفة، الكويت سنة ١٩٩١، ص٤١.

والمنظرين الغربيين التبريرية، التي تركز على العوامل الذاتية في تفسير مـشكلات العـالم الثالث، فقد اتجهت معظم النظريات الاقتصادية الغربية التـي وقـع ضـحيتها كثير من المفكرين في العالم النامي (كنظرية نمو الإنـتاج الآسيوي والليبرالية الجديدة والماركسية ،نظرية التكاليف النسبية المقارنـة والبنـيوية والوظيفـية، وما بعد الحداثة، ونظريات الإصلاح الاقتـصادي الجديدة، والتثبيت الاقتصادي والتكييف الهيكلي واستراتيجية تـشجيع الـصادرات ونظـرية السوق الشرق أوسطية والشراكة الأورو متوسـطية ....إلخ)، اتجهت جميعها إلى تفسير التخلف ومشكلات التنمية الاقتـصادية وتحدياتها بأسباب داخلية ذاتية فقط (ثقافية، دينية، سياسية) مـتجاهلة الـدور التاريخي للاستعمار والسياسات الاقتصادية والعسكرية للدول الغربية في تكريس التخلف وتشويه التنمية الاقتصادية [١].

إن دحض أسس نظرية التوسع الرأسمالي لا يحتاج إلى جهد كبير، حيث أنه تكفي معاينة سريعة لواقع العالم الثالث، الذي يعيش التفاوت في توزيع الـدخل وضـعف فاعلـية الخدمات الاجتماعية والفقر والبطالة وطبيعة الأنظمـة وملامح التبعية الشاملة محصلة طبيعية لمنطق التوسع وآلياته، فتوسـع التـشكيلات الأكثر تطورا في المجتمعات المتخلفة لا يؤدي إلى إعطـاء المجـتمع المتخلف مستوى أرقى من تطور قوى الإنتاج، بل أنه يقوم بتحطيم قوى الإنتاج القائمة ويكيفها لإشباع حاجاته [٢].

وثمة أسلوب آخر لتنمية الإحساس بالقصور الذاتي لدى شعوب الأطراف المتمـثل فـي الأسـلوب المتـبع في إدارة الأزمات القائمة بين الشمال

---

(١) سمير أمين، ما بعد الرأسمالية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت/لبنان الطبعة الثانية ١٩٩٢، ص٥٨

(٢) يوري.ف.كاتشانيفسكي، عبودية –إقطاعية – أم أسلوب إنتاج آسيوي، ترجمة د.عارف دليلة، دار الطليعة بيروت /لبنان،الطبعة الأولى ١٩٨٠، ص١٠٧

والجـنوب، حـيث أكد الدكتور سمير أمين < إن النظام الاقتصادي الذي تنـتجه السوق العالمية يجب أن يكتمل بنظام عسكري قمعي يضمن فعلا قمعا فاعلا لتمرد الجنوب وخطاب السلطات بشأن إصلاح النظام العالمي خطابـا خبيـثا ومزدوجا يتشدق بالأخلاق والحق والعدالة من أجل تقنيع الـدفاع الـوقح عـن مصالحه، وفي الحقيقة لقد تبينت الآن إستراتيجية الأطلـسي وتبلورت بشكل يعكس انسجامها مع هذه الرؤيا للنظام العالمي وهـي تقوم على فعل مزدوج يقوم على ترك الأوضاع التي تهدد النظام الإمبريالي في العالم الثالث في حالة تعفن واهتراء والتدمير بالحد الأقصى من العنف للقوة المتصاعدة التي تهدده.[١].

والمبدأ الذي يحكم الأزمات الأولى أي تلك التي لا تهدد النظام الإمبريالي، أو مـا يطلق عليها اسم الأزمات ذات التوتر المنخفض، أو نزاعات الحدة الدنـيا هـو تعبيـر الدكـتور سمير أمين: < دعها تهترئ وشجعها في الإهتـراء> ولقد اتجه البنتاغون الأمريكي إلى تركيب ما يدعى بنظرية نـزاعات الحـدة الدنيا، وهي نظرية توليها الاستراتيجية الأمريكية أهمية بالغة وتعني إطالة أمد الوضع المتأزم من خلال تشجيع الأصولية الثقافية والعرقية والسلفية[٢].

وفـي الواقـع إن أسـلوب الإدارة بالأزمـات بات من أنجع السبل التي تستخدمها الرأسمالية العالمية لتكريس الهيمنة والتخلف وتكييف الأطراف لصالح متطلبات نمو المركز . وفي هذا الإطار، لابد من الإشارة إلى أن تكـريس الهيمـنة وتنمية العجز أو الإحساس بالقصور الذاتي تعدى إلى

---

(١) سمير أمين، إمبراطورية الفوضى ،مرجع سابق ذكره، ص١٣

(٢) سيار الجميل، العولمة واختراق الغرب للقوميات الآسيوية، متغيرات النظام الدولي القادم مجلة المستقبل العربي، العدد ٢١٧، جانفي ١٩٩٨مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت /لبنان.ص (٦٦-٧٧).

نطاق ممارسات أخرى .تتدرج بدءا من دبلوماسية المؤتمرات والمجالس إلـــى دبلوماســـية الأساطيل والبوارج الحربية إذا ما شقت عصا الطاعة وتحت حجج وذرائع شتى كالديمقراطية وحقوق الإنسان وحماية الأقليات ومكافحة الإرهاب والمخدرات وتهديد الأمن الإقليمي والدولي.

وقد اتجهت الولايات المتحدة الأمريكية إلى أبعد من ذلك في تقنين الهيمنة وتـــشريعها، حـــيث أصدرت سلسلة من المواثيق والقوانين التي تتيح لها الـــتدخل بذرائـــع شتى لبسط هيمنتها ومعاقبة الدول الخارجة عن القانون الدولـــي (مـــن المنظور الأمريكي)، كقانون دامتو Damto الذي يعاقب الـــشركات التـــي تـــشكل اســـتثماراتها فـــي إيران أو العراق(قبل غزو ٢٠٠٣/٠٣/٢٢) أو ليبـــيا (قبل الاعتراف بضلوعها في حادثة لوكربي ١٩٨٨) مـــا يـــزيد عـــن ٢٠مليون دولار. وكذلك قانون حماية الأقليات الـــصادر عن لجنة الشؤون الخارجية في الكونغرس الأمريكي وقوانين العقوبات الاقتصادية والحصار على العراق وليبيا وإيران وسوريا والهند والباكـــستان(قـــبل هجمات ٢٠٠١/٠٩/١١) بحجة دعم الإرهاب وإجراء التجارب النووية .

كما أصدرت لجنة الشؤون الخارجية في الكونغرس وثيقة مبادئ تتضمن معايير جديدة للاعتراف بدول جديدة بتاريخ ١٩٩١/٠٩/٠٤ سميت (وثيقة حقوق تقرير المصير للشعوب) وتلا إعلان أوروبي لذات الهدف بتاريخ ١٩٩١/١٢/١٦، وكـــل ذلـــك يهدف إلى زرع التشكيك في ذات الشعوب النامـــية وخلـــق قـــناعة لديها بأنها تفتقر ككيانات إلى الكثير من عناصر الـــشرعية ومقوماتها، بل شروط الوجود وعوامل التماسك والالتحام على قاعدة دولة – أمة.[١].

---

(١) مدين جواد علي، مرجع سابق ذكره، ص٨٣.

٤ـ أهداف الهيمنة : بالطبع إن ما أشرنا إليه فيما تقدم لا يهدف إلا لتكريس الهيمــنة الأمــريكية وتقنينها ووضعها في إطار الشرعية الدولية .بحيث يــصبح الالتــزام بها واجبا والخروج عليها عصيانا.ن ومنه فإن لهذه الهيمنة جملة من الأهداف :

aـ أهـداف سياسية : الخضوع لمنطق التراكم في المحيط لصالح المركز وإعادة الكومبرادورية إلى السلطة في العالم الثالث.

bـ أهـداف اقتـصادية :تهدف بصورة أساسية إلى توسيع دائرة العجز عن طــريق تحقيق شروط الاعتماد على الذات أو إستراتيجية نفي النفي على حــد تعبيــر الدكتور عارف دليلة، وذلك من خلال تعظيم أهمية مصادر الــريوع الخارجية الأمر الذي سيدفع اقتصاديات الدول النامية إلى مزيد من التبعية الاقتصادية [١].

c ـ أهـداف ثقافية اجتماعـية : تهــدف إلـــى ضرب الإصلاحات وتغيير منظومة القيم والأفكار. وإذا كانت أهداف الهيمنة في الأطراف قد تبلورت بشكل واضح، فهي بلا شك تشكل وسيلة تضبيط جديدة للرأسمال العالمي، كما تشكل أيضا هدفا حقيقيا للمشروع السياسي الأمريكي الجديد الذي عبر عنه روبرت كايهان من وجهة نظر أمريكية محضة < إن الهيمنة تخلق الاستقرار بواسطة احترام مجموعة من قواعد اللعبة >[٢].

وباختصار لابد من الإشارة إلى أن التاريخ يعيد ذاته، فعندما قامت الثورة الصناعية في بريطانيا دعا رواد الاقتصاد السياسي آنذاك لتطبيق الحماية

---

(١) عارف دليلة ،مرجع سابق ذكره،ص٢٠٣

(٢) .سيار الجميل، العولمة واختراق الغرب للقوميات الآسيوية، متغيرات النظام الدولي القادم مجلة المستقبل العربي، العدد ٢١٧، جانفي ١٩٩٨مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت /لبنان.ص٥٥.

حتــى يــشتد ســاعد الــصناعة البريطانية، وبعد أن اشتد عودها جاءت نظريات اللبيرالية الكلاسيكية ونظرية المزايا النسبية المقارنة وغيرها، أي أن الفكر في الغرب جاء لخدمة الرأسمالية الصناعية الناشئة، واليوم ومع الإنــتقال لــثورة المعلومات والإنترنيت ووسائل الاتصال الحديثة تأتي الليبرالية الجديدة بالعولمة لخدمة التوسع الرأسمالي الجديد [١].

٥ـ خصائص الهيمنة المعاصرة :

فــي الواقع إن الهيمنة لا تشكل فصلا جديدا في العلاقات الدولية، وهذا تثبــته الوقائــع التاريخية والممارسات السياسية والاقتصادية والتشريعية والفكــرية التي اتبعتها الدول الرأسمالية تجاه المستعمرات والدول التابعة لهــا ولعل الأبرز والأهم الذي يؤكد تاريخية القهر والهيمنة الاستعمارية تجــاه المستعمرات والتي تهدف أساسا إلى تدمير بنيتها السكانية وتفريغها من شعوبها، وأبرز ملامح تلك السياسات تتمثل بما يلي [٢]:

- حــروب الإبــادة الجماعــية ضد السكان الأصليين للمستعمرات وعملــيات القــتل والتشريد واستنزاف الموارد البشرية في أعمال التنقــيب عــن الثــروات، فقــد تراجع سكان المكسيك جراء تلك السياسات من ٢٥ مليون نسمة في منتصف القرن السادس عشر إلــى ١,٥ مليون نسمة في منتصف القرن السابع عشر أي بمعدل ٩٠ % وتراجع سكان البيرو خلال نفس الفترة بمعدل ٩٥ % .
- تجارة الرقيق وما ترتب عليها من نقل قسم كبير وبصورة قسرية مــن أبــناء إفريقيا إلى أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، هذا

(١) مدين جواد علي، مرجع سابق ذكره، ص٨٤

(٢) عبد الله سعيد هدية، خالد محمد خالد ،محمد السيد سعيد، حوار الشمال والجنوب وأزمة التقسيم الدولي للعمل والشركات المتعددة الجنسيات ،دار الشباب للنشر بيروت /لبنان الطبعة الأولى ١٩٨١، ص ٧٨.

وتـــشير الإحصاءات الواردة في هذا الصدد إلى أنه تم نقل ما بين ٦٠ مليون إلى ١٠٠ مليون شخص إفريقي إلى أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة (١٤٤٢- ١٧٠٠)[١].

- لجـــأت الدول الاستعمارية في إطار جهودها الرامية لفتح الأسواق وفـــرض التخـــصص والتقسيم الدولي للعمل ونهب الفوائض إلى أساليب أخرى قوامها القهر والهيمنة، فقد شنت بريطانيا قائدة قطار العولمة في القرنين السابع عشر والثامن عشر حربا تدميرية ضد الـــصين (حـــرب الأفيون ١٨٣٩-١٨٤٢) والتي انتهت بهزيمة الأخيرة وتوقيعها معاهدة نانكينغ، وكذلك شنت فرنسا ضد الصين حرب الأفيون الثانية ١٨٥٦- ١٨٦٠وبهذا الأسلوب أيضا فرضت بـــريطانيا بمـــوجب معاهـــدة ميـــنوين عام ١٧٠٣ على البرتغال التخـــصص بإنـــتاج النبيذ الذي لم يكن إطلاقا قائما على أساس الإرادة الذاتية أو المصلحة الفعلية للبرتغال.

فـــي الواقع إن للهيمنة المعاصرة مجموعة من الخصائص النوعية تتمثل بما يلي [٢]:

١- تتم في إطار ملتبس ظاهره اجتماعي /إنساني قوامه حقوق الإنسان والأقليات والديمقراطية والشفافية والحريات الشخصية والدفاع عن الحـــرية ومكافحة الإرهاب، وهذا ما نجده شكلا في المبادئ التي طـــرحها زعماء الولايات المتحدة الأمريكية "مبدأ مقاتلي الحرية " لـــرونالد ريغـــان، " مـــبدأ جنود السلام " لجورج بوش وكلينتون

---

(١) رمزي زكي، التاريخ النقدي للتخلف ،سلسلة عالم المعرفة الكويت سنة ١٩٨٧، ص ٢٦

(٢) مدين جواد علي، مرجع سابق ذكره، ص٨٥.

وكذلك مبادئ النظام العالمي الجديد، وبالطبع كلها تعطي للولايات المــتحدة الأمــريكية قدرة كبيرة على التدخل في شؤون الآخرين وفرض الشؤون اللازمة لتحقيق مصالحها أما باطنه فهو عنصري واستغلالي.

٢- هيمــنة مقنــنة تحــت غطاء الأمم المتحدة وحلف الناتو وقوانين وتــشريعات الكونغــرس الأمريكي والبرلمان الأوروبي ومجلس العموم البريطاني والأدلة عديدة على ذلك (غزو العراق وتدميره بحجــة أســلحة الــدمار الشامل في حين لم يجدوا أثرا لذلك سنة ٢٠٠٣، كوسوفو، رواندا، كوت ديفوار وغيرها)

٣- هيمــنة جماعية لدول متجمعة حلف بالكامل(مجموعة الثمانية)، الشمال ضد الجنوب.

وهي خصائص تميز الهيمنة الحالية عن الهيمنة التاريخية التي كانت تتم بشكل مكشوف (احتلال عسكري مباشر) ولأهداف علنية غايتها النهب، وهي أيضا فردية تنفذها دولة بمفردها ،وبغض النظر عن أسس أو قانون دولــي حيث أن قسما كبيرا بل جميعها (أي المنظمات والتشريعات) لم تكن قد تجسدت كمؤسسات أو شرائع قائمة على الأرض.

٢ـ العولمة والأمركة

لقــد بدأ النموذج الأميريكي للعولمة في الظهور منذ نهاية الحرب العالمية الثانــية ١٩٤٥، وبــدأ دوره يتأكد كقوة عظمى قادرة على فرض نموذجها ورؤيتها على أغلب دول العالم بعد انحسار النموذج الأوروبي بشكل عام، والــنموذج البريطاني بشكل خاص، وقد تنافس النموذج الأميريكي الممثل بالرأســمالية، والــنموذج السوفييتي الممثل للاشتراكية فيما يطلق بالحرب الباردة .

تجسدت هذه السيطرة فيما يلي[1] :

- تملـك الـولايات المـتحدة الأميريكية ٢٦% من الناتج الإجمالي العالمـي، مـع أن عـدد سكانها مجرد٢٧٠مليون، ونسبة النمو السكاني فيها متدنية بلغت (٠,٩ %) .
- إن السوق الأميركية سوق كبيرة والمستهلك الأمريكي إذا ما وجد سـلعة ذات جودة وسعر أقل من السلعة الأمريكية فسوف يتحول مـن السلعة المنتجة من الأمريكيين إلى السلعة القادمة، مع الأخذ بعين الاهتمام ردة فعل المنتجين والشركات الأمريكية ضد المنافسة أو الداخل الجديد حتى لا يحصل لها ما حصل لجنوب شرق آسيا.
- تفـرد النموذج الأميريكي على الساحة الدولية بعد اختفاء النموذج السوفيتي، أن يفرض شروطه وبنوده ونماذجه على الآخرين، وأن يملي القوانين التي يريدها وما على الآخرين إلا الإذعان لها، وهو ما يصفه فرنسيس فكوياما انتصارا للديمقراطية الليبرالية على كل من الملكية الوراثية والفاشية والشيوعية المعاصرة، وهو ما يجعل حسب رأيه – الديمقراطية الليبرالية النقطة النهائية لتطور البشرية، بمعنى آخر الشكل النهائي للحكم البشري .

ما يهمنا في النموذج الأمريكي، سواء من الرؤساء الذين يعولمون الفسق والفجور عبر وسائل الإعلام، أو على الصعيد الداخلي للنموذج نفسه، وما تخلله من أزمات خلال الثلاثين السنة التي تربع عليها، بدأ من المكاثرية التـي ظهـرت عـام ١٩٥٠،وأحدثت أزمة داخلية كان لها تأثيراتها في الـسياسة الخارجية لوزارة الخارجية على إثر الإعلان عن قائمة الحزب

---

(١) كمال أبو شقرا، العولمة التجارية والإدارية والقانونية، منشورات دار الوسام بيروت/ لبنان،الطبعة الثانية ٢٠٠١، ص ١١٩، ص١٢٣

الشيوعي في أمريكا، هذا إضافة إلى تنامي دور الطبقة الوسطى، وتوسع قاعـدتها الاجتماعـية بالـتوازي مع التطور المتغير، حيث غيرت بنية المجـتمع الأمريكي، التي استمرت حتى عهد كينيدي الذي حاول إصلاح الفقـر والتمييـز العنـصري، ثم بعد ذلك فضيحة وترجيت التي أطاحت بنيكسون .وعلـى إثرها تعرضت للصدمة البترولية سنة١٩٧٣، حيث أصـبحت هناك تحولات عميقة في الاقتصاد الدولي واقتصاد السوق. لقد تطـور النموذج الأمريكي وأصبح يصدر إلينا عن طريق تلك المخلوقات التـي نشأت منذ مائتي عام وتطورت نتيجة استغلال الإنسان واسترقاقه، سواء أكان ذلك بإحضاره من إفريقيا ليكون عبدا ليس إلا، أم كان استغلال له داخل المصانع والمناجم والمزارع .حيث ظهرت نظرية الإدارة العلمية على يد تايلور في بداية القرن العشرين، والتي كان لها تأثير في الإنتاجية فـي المـستوى التـشغيلي ،من حيث تقسيم العمل والتخصص واختيار الموظفين والعمال على أساس علمي وتدريبهم ليصبحوا الأحسن في مجال تخصـصهم، مـا داموا سوف يستلمون أجورهم العادلة حسب إنتاجيتهم، وهـو مـا يعنـي أن الإدارة والعمال سوف يستفيدون، ولا تعارض بين مصالحهم .

واصلت تلك المخلوقات التطور والنمو بعد ذلك على مظاهر الخلل والنقص والقصور التي تسود السوق الدولية،

سـواء كـان ذلك ناشئا من عوامل الطبيعة كالمواصلات، أم من صنع الإنـسان كالقـيود التـي تفرضها الحكومات أم ملازما لطبيعة الأسواق والصفقات كحركة تذبذب أسعار الصرف والشروط الأخرى، أم بإنشائها لمـشاريع مـشتركة وأصـبحت تلـك المخلـوقات تجسد كل ما يثير الاضـطراب والارتـباك، حتى شكلت النموذج الأمريكي، بعد أن مرت بمـراحل تطـور في الفكر الإداري من حيث نظرية المشاركة والسلوك

الإداري ونظـرية العلاقـات الإنـسانية، التي كان رائداها مايو وماسلو وغيرهما، لينتهي هذا النموذج إلى مرحلة العولمة والمعلوماتية .

والحقـيقة أن خطورة هذا النموذج وتحديه يكمن في تلك العلاقة مابين المركـز الرئيس في أمريكا وما بين الفرع أو المركز الإقليمي في الدول المـضيفة، بحـيث يقوم الأخير بالتصرف كما يتصرف المركز الرئيس، وهو ما يعيدنا مرة أخرى إلى نظرية السلوك المؤسساتي .

قـد أطلق كتاب الإدارة والتسويق العالمي على هذا النموذج تسمية خاصة بـه وهي " نموذج الشركات العالمية الأمريكي"، ويتلخص في أنه نموذج الـشركات العالمية المركزية التي تسيطر عليها الشركة الأم، سواء ا في الإدارة والـرقابة والـتحكم والأسلوب والمعلومات وحتى في العمليات، فالـشركات تنطق بما ينطق به المركز الرئيس، والشركات التابعة تطبق النموذج الأمريكي بكل مضامينه، مما يعني أن الشركة التابعة في دولة ما ليست إلا وعاء لا ينطق إلا بما يسمع من دعاء ونداء من المركز الرئيسي في أمريكا .ولكن لابد من الذكر أن السوق الأمريكية سوق كبيرة وبتالي فإن مبيعات الشركة الأمريكية فيها أكثر من مبيعاتها في الخارج، فما إن يقطـع الأمـريكان المحيط الأطلسي تاركين وراءهم سوقا بحدود مائتين وثمانـين ملـيون نسمة ليحطوا رحالهم بلندن، حتى يدركوا مدى المسافة والفارق مابين صغر تلك السوق المستهدفة وهي السوق البريطانية التي لا تـتعدى الخمسين مليون نسمة وسوقهم الوطنية، وبتالي لا مجال للتكييف مـع تلـك الأسواق، ويكفي أن يكون الفرع أو الشركة التبعة هي صورة طبق الأصل لما في أمريكا [١].

---

(١) كمال أبوشقرا، مرجع سابق ذكره، ص ١٢٥، ص١٢٦

إضافة إلى أن خطورة النموذج الأمريكي في أن مظاهر الثقافة الأمريكية تنـتقل عبـر هذه المخلوقات إلى كل سوق ومكان تصل إليه، وأصبحت تـصل إلـى كـل بيت عبر الانترنيت، أضف إلى ذلك هيمنة الشركات الأمريكية على المعلومات وحقوق الملكية الصناعية الفكرية والحاسوبية .

٣ـ العولمة والاقتصاد الياباني

الـيابان بما لديها من قوة اقتصادية، بما يحيط بها من مضائق وندرة في المـوارد الطبيعية، بما لديها من تاريخ حربي وهزائم وانتصارات وعقائد وفلـسفات خاصـة، كا لكونفوشيوسية التي تقوم على فضيلة الولاء للعمل والطيبة والصدق والعدالة والحكمة والإيمان وإجلال ذلك من قبل كل إنسان في إطار العائلة، وهو مايعني أن الجميع ينتظمون بالعمل والإخلاص دون سـلطة منصوص عليها، أو قانون صادر أو دولة ..... فعمل الياباني في شـركة معينة مدى الحياة، والتفاني في العمل، شيء ما يجعل من الأخلاق رقيـبا على الشخص، انعكس الطابع الكونفوشيوسي من العائلة إلى الشركة (خاصـة أو عامة)، فأصبحت عقلية الولاء والتفاني في العمل موضوعة فـي خدمـة الدولـة أو الـشركة .كما أن الناحية الدينية الخاصة بتقديس الإمبراطور، التي لها جذور موغلة في القدم، وتعود إلى عام ٦٧٨ للميلاد لا تـزال تـسيطر على بعض الوزارات المهمة في اليابان كوزارة المالية والتي تبني فكرها ومبادئها وفق ما يمليه الواجب الوطني المقدس الذي هو فـوق الدستور وتستلهم ذلك من الحق المقدس القديم ،الذي يحولها للهيمنة على النواحي المالية والميزانية وفق إجراءات معينة [١].

إن كـلا من الكونفوشيوسية والجانب الديني جعلتا من النموذج الياباني رؤية خاصـة للعـولمة والمنافـسة، فما على الشركات إلا أن تحسن المنافسة في

---

(١) كمال أبوشقرا، مرجع سابق ذكره، ص ١٢٨، ص١٢٩.

التجارة العالمية وفي سبيل الوصول إلى الهدف والأسواق، لامانع من التعاون والتفاهم واستغلال دول جنوب شرق آسيا من خلال إنشاء رابطة أمم جنوب شـــرق آســـيا، وأصـــبحت تحسن علاقاتها مع الصين .وهو ما يدعو إلى أن العـــولمة بالمفهـــوم اليابانـــي تخـــتلف عـــن العولمة بالمفهومين الأوروبي والأمريكـــي، فهي لا تقوم على السيطرة والهيمنة على البيئة بل تقوم على التعاون مع البيئة.

ويـــتآلف الـــنموذج الياباني مع النموذج الأمريكي في مسائل كثيرة سواء أكانت الثقافة التي تحاصرها اليابان ولا تسمح لها بالدخول وتضعها تحت الـــرقابة، أم في الأسواق، أم في الإدارة المعروفة بالنموذج المورد العالمي الياباني وهو نموذج الشركات اليابانية، فقد اعتادت الشركات اليابانية على أن تـــستورد المـــواد الخـــام ذات القيمة المضافة القليلة، ومن ثم تصديرها منـــتجات مصنعة ذات قيمة مضافة عالية، وهذا ما يتفق مع بنية واقتصاد اليابان، الذي لا يوجد فيه موارد ومصادر للمواد الخام ،إن النموذج الياباني قـــائم علـــى إستراتيجية المورد العالمي، حيث صمم على أساس أن جميع الأنظمـــة والدوائـــر في المؤسسة تعمل وتصنع لغايات التصدير للأسواق العالمية، وقد اتبعت اليابان ذلك في الفترة اللاحقة للحرب العالمية الثانية أي من وقت قريب، حيث قام Nonaka بوضع نظرية التجديد الذاتي للشركات اليابانـــية كأسلوب جديد للعولمة، يختلف عن الأساليب والنماذج الأخرى . يقـــوم علـــى فكـــرة خلق معلومات مؤسساتية عولمية، لأن مسألة العولمة للـــشركات اليابانية هي تحد .وقد وضع لهذا الأسلوب خطوات تبدأ بخطوة خلـــق رؤية جديدة داخل المؤسسة، ومهمة جديدة لها، وهو ما يعني التخلي عـــن الرؤية السابقة، وذلك كله للتكيف مع البيئة المتغيرة والجديدة .بعدها تأتـــي الخطوة الثانية وهي تفعيل مسألة خلق المعلومات المؤسساتية، وذلك بالتركيز على الاختلاف وعد م الاستقرار الوظيفي للموظف في مركزه أو الفـــرع الذي يوجد فيه، وهو ما يعني نقل الموظف من المركز الرئيس إلى

الفــرع أو المركــز الإقليمــي لفتــرة معينة والعكس، وهذا ينعكس على التغييــرات في المعلومات التي يحوزها كل موظف، وهو ما يجعل الرؤية التــي يتم وضعها أكثر اتفاقا مع العولمة والأسواق ،أما الخطوة الثالثة فهي إثــارة الــتعاون الديناميكي وذلك لحل المشكلات ،وهذا ما يؤدي إلى نتائج مهمــة وهــي أن الــتقاطع الوظيفي المؤسساتي يؤدي إلى ما يسمى بسنا رجــي(٢+٢=٥) داخل المؤسسة، وهو ما يعني أن المؤسسة ككل أفضل مــن الأجــزاء، فالمؤسسة أو الشركة لما تحويه من مركز رئيس ومراكز إقليمــية وشركات تابعة حول العالم وأسواق، جميعها كوحدة واحدة أفضل مــن عمــل كل جزء منها وحده، وهذا يولد في النتيجة عملية تداخل بين المختــصين في الشركة من أنحاء العالم كافة.ثم تأتي الخطوة الرابعة وهي تحــول المؤســسة وإعــادة هيكلتها معلوماتيا، بحيث تتحول كمؤسسة كل وكــوحدة واحــدة إلــى مؤسسة متعلمة بالممارسة.حيث يؤدي إلى انسياب المعلــومات وتــدفقها وتوزيعها على جميع أقسام ودوائر وفروع الشركات الــتابعة للشركة، وهو ما يعني أن المشاركة بالمعلومات بين جميع أعضاء المؤســسة بعد أن يتم نقلها وتنقيتها وتخصيبها، تكون معلومات قادرة على التكيف مع البيئة العولمية الجديدة، وهكذا يتم أسلوب التجديد الذاتي، الذي يجب أن لايتوقف .... وتقوم الشركات اليابانية الآن باستعماله كإستراتيجية عولمية جديدة .

* فالقاسم المشترك بين نجاح جميع هذه النماذج هو الذاتية والخصوصية والمنفعة الدنيوية، فهل تصمد هذه النماذج أمام صعوبات العولمة ومشكلاتها وتحــدياتها، وأمــام الــتحولات فــي مراكز القوى وأمام التغيير المستمر والــتطور التكنولوجــي، وتقلص العمر الافتراضي للمنتجات، والخسران الملازم لتقدم الزمن ؟ (١).

(١) كمال أبوشقرا، مرجع سابق ذكره، ص ١٣٢، ص١٣٥.

٤- النموذج الأوروبي للعولمة.

لقد مر النموذج الأوروبي بتجارب كثيرة مع الأسواق والشعوب والدول في مرحلة من المراحل، حيث كانت تسوده في البداية على إثر النهضة والثورة الصناعية، وبشكل خاص في القرنين الثامن والتاسع عشر، نزع الاستعمار والاستعباد للشعوب والأمم الأخرى، بحجج التعليم والثقافة، وكل ذلك كان يستر حقيقة أن النوازع والنوايا كانت اقتصادية وتجارية بحتة، فاستغلت ما استغلت، واستعبدت ما استعبدت، وسلبت ما سلبت، وكونت فائضا من رأس المال والوفرة بالموارد، تحت ستار مبدأ الحرية الاقتصادية، وتشكلت الشركات، لتدير أقاليم، وحتى أشباه قارات، كشركة الهند الشرقية، فكانت الحضن الذي ترعرعت فيه الرأسمالية ...والسيطرة على البحار والعولمة البحرية التي قادتها في البداية كل من بريطانيا والبرتغال، حتى سيطروا على التجارة البحرية والزراعة الاستوائية، وقاموا أيضا باسترقاق الأفارقة كأيد عاملة رخيصة.

أدى الازدهار والرأسمالية الناتجة عن استغلال ثروات الأمم الأخرى ومواردها إلى ظهور منافسين من أعضاء النموذج الواحد، حيث أدخلت هولندا بثلاث حروب مع بريطانيا في القرن السابع عشر، وذلك نتيجة المنافسة على البحار، التي كانت مفتاح التوسع الاستعماري والسيطرة على تجارة المستعمرات، وظهر في النموذج الأوروبي التخصص الإقليمي، مما أدى إلى التنافس والحروب، واللذين دفعا الأوروبيين إلى التفكير بالاكتفاء الذاتي في كل القطاعات، وأعطى دفعة للرأسمالية التي ضاعفتها الثورة الصناعية أضعافا كثيرة، فكانت الحصيلة في القوة الرأسمالية، التي وفرت لأوروبا الهيمنة والسيطرة على قارات وشعوب تعادل ثلث الكرة الأرضية...وأدى هذا التنافس إلى خلق الحروب، كالحرب العالمية الأولى، والحرب العالمية الثانية، حيث تراجع النموذج الأوروبي وتقدم النموذج الأمريكي...ودخل النموذج الأوروبي

في نزاعات وحروب مع الدول التي كانت مستعبدة من قبله، واستقلت من الاحتلال والاستعمار الأوروبي.

٥ـالنموذج الصيني للعولمة[١].

لـــن نتعـــرض للـــصين كحـــضارة ضاربة في أعماق التاريخ، وحـــضارة منكفـــئة على ذاتها، ومتبنية لاستراتيجية الانغلاق، فقد تبنت الانفتاح التدريجي والإصلاح الاقتصادي التدريجي الناجح.

ما يهمنا في هذا المقام بالذات رؤية الصين للعولمة التي يلخصها لا وســـي نعـــم للعولمة لا التغريب، يقول :"إن العولمة لا تعني لنا نحن الـــصينيين شـــيئا غيـــر الأهمـــية المتنامـــية لآسيا في التجارة العالمية، وبالمحصلة تؤكد وضعها المركزي في قلب العالم"، والصين اليوم تتضمن هونج كونج وتايوان، وهي القوة التجارية الثالثة في العالم، وتحصل على مائتـــي ملـــيار دولار مـــن المستثمرات الأجنبية..والحضور الأجنبي في الـــصين تدريجـــي ومراقب، ويهم الصين أن تكون المشروعات متنوعة، وليست أمريكية أو يابانية.. بالطبع يستغل النموذج الأمريكي والأوروبي مسألة حضور الإنسان في الصين كأداة ضغط لمزيد من فتح الأبواب أمام العولمة.

من الصعب جدا أن يندمج الأسلوب الصيني مع العالم إلا بمقدار ما يستفيده الصيني من العالم الآخر، وتلعب مسألة الثقافة في النموذج الصيني دورا مهما، فكان كناتج للعالم الثقافي ما يسمى بنموذج البامبو " Bamboo".

إن الـــصينيين المغتربين في شرق آسيا وحول العالم، كانوا محط دراســـة للأكاديميـــين والإعلام، وإن قوتهم الاقتصادية كبيرة جدا، فتشير الدراســـات أن ٥٥ مليون صيني مغترب يتحكمون في ٢ ترليون دولار

---

(١) كمال أبوشقرا، مرجع سابق ذكره، ص ١٣٨

نقـــدا، أو موجودات قابلة للتسييل، وهم يشكلون ١٠% من سكان جنوب شـــرق آســـيا و٧٠% من اقتصاد هذه الدول، ويشكلون ٩ من كل عشرة بليونيرات، وثلثي تجارة التجزئة، وأكثر أعمالهم عائلية .

إن الـــسبب فـــي هـــذا النجاح، بكل اختصار، هو الثقافة، فثقافة الـــصينيين التـــي تحتـــرم التقاليد، وذات الجذور الكنفوشيوسية التي تجل الكبيـــر، وقـــد خـــدمت الأعمال الصينية وحفظتها من التغيرات من قبل الاســـتراتيجيات للـــدول المـــضيفة، فالعمل الجماعي والمراقبة المركزية والقـــرارات الهـــرمية لـــن تتغير كثيرا. لقد أطلق على هذا التميز وهذه الظاهـــرة Bamboo Network لتميـــزها ولقـــدرتها علـــى تجاوز كل مشكلات اقتصاد الغرب وثقافته وقدراتها على الاستمرار لعدة أجيال، في حين أنه في الغرب لا تستمر الأعمال والشركات العائلية أكثر من جيل.

يمثل نموذج البامبو الصيني لنا فرصة لاستغلال الأقليات المسلمة في كل دول العالم؛ لتكون شبكة من العلاقات التي تخدم المصالح التجارية والعـــولمة بالنـــسبة لأنموذجـــنا، وهـــذا يحتاج وحده إلى بحث ودراسة متكاملـــين، لسنا في معرض بحثها الآن بمقدار ما نبين أنها فرصة يجب اغتـــنامها، أما عن التهديدات، فلا نجد في النموذج الصيني أي تهديد لنا، اللهـــم إذا أخذنا برأي بعض المفسرين للقرآن في الصين بلد ١,٢٥ مليار نسمة، إنما هم يأجون ومأجوج، وهذا يعلمه الله.

٦ـ النماذج الأخرى [1]

بالطبع هناك نماذج أخرى، النموذج الكوري، والنموذج التايواني، والـــنموذج الهندي، والنموذج الروسي والشيوعي، الذي أندثر وهوى بعد ســـبعين عامـــا؛ لأنـــه لم يدرك الطبيعة الإنسانية، وخصوصية الإنسان

---

(١) كمال أبوشقرا، العولمة التجارية والإدارية والقانونية، منشورات دار الوسام بيروت/ لبنان،الطبعة الثانية ٢٠٠١، ص ١٤٢

والمدافعة والمنافسة، وهناك بعض الدول الأفريقية والأمريكية، ولا يمكن أن نقوم ببحث هذه النماذج، فذلك يحتاج إلى بحث مستقل.

مـــا يهمنا من بحث هذه النماذج والتعرض لها أن نكون على علم بهـــا، وقـــادرين على فهمها .فهم البواعث والمهمات والأهداف الخاصة بها...وقادرين على التداخل مع هذه النماذج والتعامل معها كمخلوقات لها وظائـــف وأهـــداف، وإذا استطعنا أن نتداخل معها، فنكون قادرين على التخطـــيط لتلك التحديات والتهديدات لكل نموذج على حدة، وقادرين على تحديد الفرص التي يوفرها كل نموذج، وذلك من خلال فهم العلاقة ما بين مراكز النموذج وفروعه ومراكزه الإقليمية...وقادرين على معرفة الهدف النهائي لهذه النماذج العولمية، وهو إيجاد المستهلك العالمي، وهو ما يوفر علـــى الشركات نفقات ومصاريف كثيرة من خلال تعميمهم المنتج نفسه على المستهلكين العالميين.

نحـــن نعرف أن كل نموذج يعمل وفق ماضيه وثقافته، فالنموذج الأمريكـــي القـــائم علـــى المركـــزية والـــتجديد والتطور وآخر مراحل الرأســـمالية، يـــتفق مع البيئة الأمريكية، والنموذج الأوروبي القائم على خلفـــية التاريخ والحروب، الذي تعلم درسا من التاريخ، جعله يتوافر دون أن يكـــرر أخطـــاءه الـــسابقة، نظـــرا لأن الأوروبيين متعددو الأعراق والقومـــيات، ولأنهم يملكون خلفيات عن الأسواق التي كانت في يوم من الأيـــام تدار من قبلهم، فهم يساوون بين المراكز الرئيسة والفروع، بحيث تـــصبح هـــذه الفـــروع أكثر انسجاما مع السوق المحلية، وذلك سبب من أسباب نجاحهم..والآن الأسلوب الياباني قائم وبشكل دائم على Kaisha، وهـــو اســـتخدام الموظفين والموارد البشرية أحسن استخدام وبشكل دائم، وفي الوقت نفسه، وذلك نابع من فلسفتهم وماضيهم، فكان نجاحهم باهرا، والآن الكوريـــون يمثلون الفلسفة والاعتقاد بالمساهمة في تطوير الأهداف

الوطنية العامة للدولة المسمى بـ Chaebol، فقد نجح نسبيا، ولأن الصينيين يلتزمون فلسفة وأسلوب العمل العائلي، Family Business والنابع من معتقداتهم وإجلالهم للكبير في العائلة، فلقد نجحوا ليس في الصين فحسب، بل ما وراء البحار.

٧-الكذبات المختلفة للعولمة

بعد مرور فترة زمنية ليست بالبعيدة بدأ يتضح أن العولمة تحمل بين طياتها مجموعة من الأكاذيب كما وردها بعض المنظرين لها ،نوجز بعض هذه الأكاذيب على سبيل المثال للاقتصاديين الألمانيين (جيرالد بوكسبرغر – هارالد كليمنت) فيما يلي[١]:

١-الكذبة الأولى عدم قابلية العولة للقيادة أو التوجيه: إن العولمة آتية قدر مصيري علينا جميعا، والتفكير ليس ضروريا، قبل أو بعد حول مساوئ الاقتصاديات المعولمة، إذ لايمكن إيقاف العولمة ولاشيء يمكن أن يقف في وجه هذه العملية لذا يتوجب على المرء أن يفعل الأفضل ،والأفضل يكون دائما متناسقا مع الأنجع للمستثمرين ورجال الأعمال : أجور منخفضة ،تكاليف أجور إضافية وضرائب الأرباح على أقلها، أعباء ضريبية منخفضة، وإعانات استثمار كبيرة .والدولة التي لاتريد دخول المنافسة الدولية، لا تملك خيارا آخر إلا شد الأحزمة أكثر فتتخلى عن الخدمات الاجتماعية، وتقلص حقوق العمال. بيد أن العولمة لاتختلف عن أي تطور سابق عليها، أصاب الأسواق والتجارة : إنها مشروع سياسي .ذلك إن العوائق والحواجز التي وقفت وتقف (والتي أريد لها سياسيا أن تكون)في وجه التجارة العالمية : عملات مختلفة، رسوما جمركية وتقييدات انتقال الرأسمال .يترتب على هذه العوائق تكاليف للشركات في

---

(١) جيرالد بوكسبرغر –هارالد كليمنتا، الكذبات العشرة للعولمة ترجمة د.عدنان سليمان، سلسلة الرضا للمعلومات ،دمشق/سوريا، الطبعة الأولى ١٩٩٩، ص٦٣

الـــتجارة العابـــرة للحـــدود .فتعيق حرية التجارة العالمية .أما إزالة هذه التقييدات والعوائق فتظل رهن قرارات سياسية .

والعـــولمة تعنـــي التوسع المتزايد للفضاءات المتقابلة والمتصلة في سياق المنافـــسة الاقتـــصادية، منافـــسة الـــسلع ورأس المـــال أو القوة العاملة .والمجالات الاقتصادية لهذا النظام الكبير لم تكن موجودة في السابق بهذا الاتـــساع، فالدول تنفصل عن بعضها البعض عبر الحدود وتقرر بنفسها، حـــرية التجارة أو عدمها .لكن سياسة كهذه يتم التخلي عنها تدريجيا إذ يأمـــل المرء من جراء التجارة الحرة مزايا ومكاسب للجميع .والنتيجة أن العـــولمة ليـــست إلا تطورا أريد له وتقرر سياسيا، وفي كل الأحوال هي ليست قدرا مصيريا.

٢ـالكذبة الثانية < الدولة الاجتماعية مكلفة جدا> :

ارتفع عدد السجناء في ألمانيا بين أعوام١٩٩٢و١٩٩٦بنسبة٢٥% ليصل إلى ٤٨٩٠٠ سجينا، وهذه الزيادة بالدرجة الأولى تنبع من المدن الجديدة بعد الوحدة الألمانية التي يرتفع فيها معدل البطالة .فالمدن الكبيرة تحولت إلى مناطق يفضل تجنبها، وبتالي إلى مواقع اقتصادية غير جذابة، وكان الـــتجار فـــي المـــدن الداخلية قد أبدوا تخوفهم من فقدان زبائنهم بسبب الجريمة .

وعلـــى امـــتداد أوروبا يزداد السلوك الإجرامي العنيف للشبان، ويرجع الـــسبب الأساســـي إلى الفقر المتزايد للفئات الوسطى والدنيا في المجتمع .ففـــي هولندا، الدانمرك، إيطاليا، السويد تضاعف أعداد مرتكبي العنف بـــين سن ١٢ و١٨ سنة ثلاث مرات خلال أعوام ١٩٨٥-١٩٩٥. بينما أظهرت بريطانيا زيادة في الجريمة بمعدل ٧٥%، في الوقت الذي يتحول

فـيه مرتكبي العنف إلى الفئات الأصغر سنا[1] بشكل متزايد فإن العائلات كثـيفة الأولاد تعـيش فـي الفقـر، إذ لـم تعد المساعدات الاجتماعية وتعويضات الأطفال تكفي لتوفير حياة كريمة لهم وتقريبا فإن هناك قرابة ٥٠ألف طفل يعيشون في الشوارع بدون مأوى، كذلك ارتفع عدد الشبان متلقـي المساعدات الاجتماعية في ألمانيا بين أعوام ١٩٨٧و١٩٩٣بنسبة ٦٠% .بينما يعيش في المدن الكبيرة كل سادس بين أعوام ١٥-١٨على المـساعدات الاجتماعية، في حين أنه يوجد أكثر من ٥٠ألف من الشبان تحـت الـسن ألــ ٢٥بدون عمل بالإضافة إلى ١٥٠ألف من الذين لا يملكون أية فرصة تعليمية لعام ١٩٩٧.

إن تفكيك الدولة الاجتماعية، لا يمر دون عواقب وتبعات اجتماعية مترتبة علـى تراجع الدولة، وليس عبثا ارتفاع الجريمة بين الشبان بشكل مواز مع عملية التهميش والضغط الاجتماعي على هذه الفئات السكانية، فانسداد الأفق في سوق العمل والفقر لهما ثمنهما .وكما تصور القاضي (Franz von Liszt)فـإن أفـضل سياسة لمكافحة الجريمة، هي سياسة جيدة في المجال الاجتماعي،وأسواق العمل .

إن الاتجاه لعولمة الاقتصاد يتسبب بانحدار اجتماعي لاإنساني، فالخدمات الاجتماعـية يـتم تقليـصها بغية الحصول على مزايا التكلفة في الفترة القصيرة الأجل .إذ يتوجب على الدول هنا مشاطرة هذا التوجه، بحيث لا تخسر المستثمرين المتوقعين.هكذا يندفع سباق إلغاء الخدمات الاجتماعية، والـذي لـم يـتم إثباته أو تبريره من وجهة نظر اقتصادية.ويظل ذلك الاسـتمرار غيـر المنطقـي في تقليص الخدمات الاجتماعية في سياق المنافسة المعولمة.حيث ينعكس هذا على الإنتاجية .

---

(١) جيرالد بوكسبرغر –هارالد كليمنتا، مرجع سابق ذكره، ص٧٥، ص٧٦،ص٩١،

٣ـ**الكذبـــة الثالـثة < تعـد العـولة فرصة للتخلص من البطالة >**: يقارب عدد العاطلـــين عــن العمل في دول الإتحاد الأوروبي ٢٠مليون إنسانا وفي فيفــري ١٩٩٨ كان العدد في ألمانيا وحدها يصل إلى ٥٠مليون عاطلا، وهذا يشكل ١٣% من مجموع السكان القادرين على العمل، غير أن هذه الأعــداد لا تعكــس البطالة الحقيقة .ليعتبر المرء أولائك الذين تعبوا من الــبحث عــن فرصة عمل، لكنهم يريدون العمل (ما يدعى بالاحتياطي الكامن) والذين يوجدون لفترة قصيرة لإعادة التأهيل، ثم المرغمون على الأعمــال المؤقــتة أو القصيرة، أو الذين أرسلوا إلى التقاعد مبكرا .هذا يعني أن هناك حاجة في ألمانيا إلى٨٠مليون فرصة عمل [1] وهذا يطابق نــسبة العاطلين الحقيقية والتي تصل إلى ٢٠%.إن الارتفاع الحاصل في البطالة نشأ جوهريا في سياق دفعتين :- أزمة النفط العام ١٩٧٣/١٩٧٤ حيث تضاعف العدد آنذاك.

-الانكمــاش الحاصل بين ١٩٨١/١٩٨٣حيث تضاعفت البطالة مرة أخرى خلال سنتين

ومــنذ صدمة أسعار النفط كانت البطالة تتراجع قليلا في أوقات الازدهار الاقتــصادي .ويــتحدث المرء عن ركيزتين ١٩٧٥-١٩٨٠ و١٩٨٢-١٩٩٠. فعلى سبيل المثال ففي عام ١٩٩٦ حطمت البطالة في ألمانيا رقم الــثلاثة ملايــين ،بيــنما تجاوز الرقم في العام ١٩٩٧ إلى ٤,٣٦مليون عاطل.

إضافة إلى ذلك إذاتم استخدام جميع الإمكانيات التكنولوجية المتاحة اليوم فــي المــصانع ،والتي تستطيع أن تستبدل العمل الإنساني، سيمكن زيادة

---

(١) جيرالد بوكسبرغر -هارالد كليمنتا،مرجع سابق ذكره، ص٩٢ ص٩٤،ص٩٥، ص١١٠

الاســتغناء عن العمال وبتالي سيرتفع معدل البطالة ،وفيما لو تم استنفاذ جميع إمكانات الترشيد سيصبح في المستقبل القريب نظريا بالإمكان انتاج جمــيع الــسلع والخدمات من قبل ٢٠% من السكان، بينما يتحول ٨٠% الآخــرين إلى عاطلين عن العمل. وبعيدا عن مستوى الأجور، والمعايير الاجتماعــية والبيئية، فثمة عدد كبير من الناس يتحول بشكل مستمر إلى زائد لا لزوم له، ويمكن الاستغناء عنه ،وعندما تبرهن هياكل تنظيمية أو صــناعية جديــدة أنها أكثر فعالية من تلك القائمة يبادر مباشرة بالضغط، وبــدون تأخيــر، أي شــق الطريق المناسب للوصول إلى قيمة السهم – المساهمون، والريوع المناسبة، وكلما كانت الأسواق متشابكة مع بعضها البعض كلما كان حجم هذا الضغط أكبر.

وفــي ظــل اعتبارات إنسانية، تأتي الكذبة الصارخة لجدل العولمة، فإن العولمة توفر من فرص العمل أكثر مما تزيله منها ،.إن الميل نحو عولمة الاقتصاد هو الذي ينتج المشكلة، رغم الادعاء بقدرته (الميل) على حلها أولا فالــبطالة هــي نــتاج أسواق العمل والسلع والخدمات المتنافسة مع بعضها البعض في السياق العالمي .إن العمل موجود كفاية، لكنه لا يحقق معــدلا للإيــرادات أو الريع يصل إلى ما نسبته ١٥% والعمل من أجل ملايين من الناس يظل موجودا ضمن فروع اجتماعية وبيئية مختلفة، لكن الرأســمال المعــولم غيــر مــستعد لــتمويل هذه الوظائف، ويظل النمو الاقتــصادي، الابــتكار والتجديد، وظروف العمل المناسبة، مجرد وصفة قديمــة للقــضاء على البطالة . إذا تحيلها العولمة اليوم إلى عدم الفعالية التاريخية.

٤.**<u>الكذبة الرابعة <تتدخل الدولة كثيرا في الاقتصاد></u>**: يكثر الحديث في الآونة الأخيــرة عــن الدولــة الاقتصادية الاجتماعية، إذ يقع في صلب سياسة الحكــومات بــناء نظام اجتماعي فعال وبالتالي فإن نشاط الدولة متنوع، متعدد ومبرر كما تظهر الأمثلة التالية :

١- **ضمان الإطار القانوني** : يحتاج السوق إلى حيز يعمل فيه، حيث تعمل الدولـــة على بنائه وحمايته، الأمر الذي يتيح المنافسة الاقتصادية للـــسوق، ويضاف هنا منع قيام الاحتكارات .الكارتلات والمنافسة الهدامـــة وضمان حق التعاقد، هو أيضا من مهام الدولة، كما هو حماية المستهلك، والحماية في مكان العمل.

٢- **الإعانات المالية** :يتم تقد يم المساعدات الحكومية لتطوير التقانات من أجـــل نضج السوق ورفع فعالياته، ومن أجل تجنب سقوط البنى والهـــياكل، أو مـــن أجل صياغة برامج لتعويض البنى والهياكل وتطويـــرها . ثـــم تأتي فروع ومجالات أخرى كثيرة كموضوع المـــساعدات الحكومـــية : تقديم الإعانات لتأسيس الشركات، بناء السكن الاجتماعي، وتسهيلات ضريبية بأشكال مختلفة .وبعد كل هـــذا يـــتم رفـــض المعـــونات المالية للدولة باسم روح العصر النيوليبرالي، باعتبارها تدخلا مضرا بالسوق، وإعاقة لآلياته .

٣- **الخـــدمات العامـــة** :ليتـــرك المـــرء قرار بناء وتشييد مكتبات عامة للشركات الخاصة، هل كانت هذه الخدمات كما هي عليه اليوم؟إذ لا يـــزال مـــرغوبا اجتماعـــيا، أن يستطيع كل فرد التعامل مع المكتبات العامة، بدون سعر ذلك .من هنا يجب تقديم المساعدات لهـــذه البنـــى الاجتماعية، فهي لاتحقق أي ربح نقدي .ولذلك يتم تمـــويل هذه الخدمات العامة، عبر الضرائب المفروضة من قبل الدولة، وهناك الكثير من الخدمات العامة التي تقدمها الدولة، فكل المؤســـسات الحكومـــية تأتـــي هـــنا : البنية التحتية للمواصلات (يسمح للجميع باستخدام الشوارع مجانا) ونظام التعليم.

٤- **المؤســـسات والـــشركات الحكومية** : تدخل الدولة كرب عمل في مجالات عديـــدة، غير خاضعة لالتزام تحقيق الأرباح القصوى من جراء

الخدمات التي تقدمها .وفي الوصول إلى تحقيق أهداف مجتمعية، يجب قياس أداء المؤسسات الحكومية، وليس قياس أرباحها .فالا تـــصالات والبــريد والخطوط الحديدية كانت مؤسسات حكومية، لأنها كانت موضع تحقيق أهداف اجتماعية من قبيل التوصل إلى المعاملـــة بالمـــثل لجميع الناس ومن مختلف الأقاليم، أو لتحقيق الخــدمات الأساســية قلــيلة الــتكلفة فـــي فروع المواصلات، والاتـــصالات، بـــيد أن خوصصة هذه المؤسسات، تطرح تعظيم الربح، فوق أي هدف اجتماعي. يتوجب على الدولة، أن تدخل في بعـــض الفـــروع والمجالات كرجل أعمال، فمن المنطقي تقديم خدمة محددة .

٥- **الـضرائب البيئـية** :إن الــشركات التي تعمل باستمرار على تعظيم أرباحها في السوق، سوف تتخلى عن أية حماية للبيئة، طالما أن تلويثها للهواء ،أوطرحها للمياه الملوثة في الأنهار لايترتب عليه أية التزامات .وهنا تكون الدولة مطالبة إما بتصدير قوانين المنع، أو تحمـــيل الشركات تكاليف الإضرار بالبيئة. ومن أجل تصحيح نـــتائج السوق ،غير المرغوبة، وغير الاجتماعية يجب أن تتدخل الدولـــة .والـــيوم تبدو الدولة مطالبة بتصحيح الأخطاء الكثيرة، فالتنظـــيم والـــضبط، يحجم غالبا سلطة السوق لبعض الشركات الكبـــرى ،من جهة أخرى تشكل الدولة الضمانة الوحيدة للمقاييس والاعتـــبارات البيئـــية والاجتماعـــية .من هنا تبدو إعادة الهيكلة وكأنها حماية للضعفاء، عند الحدود الدنيا للحماية ذاتها.

٥ـ**الكذبـة الخامسة :< بريطانيا العظمى والولايات المتحدة الأمريكية قدوة في خلق فرص العمل وتحقيق الرفاه>**:في معظم الدول الصناعية، يرتفع العدد الرسمي للمسجلين العاطلين عن العمل، باستثناء بعض الدول القليلة، مثل الولايات

المتحدة وبريطانيا .فإن هاتين الدولتين تعدان القدوة في تطبيق السياسة الاقتصادية النيو لبيرالية ،حيث السياسة والاقتصاد لايفتآن من الإدعاء، بأن السياسة الاقتصادية النيولبيرالية تقود إلى المزيد من خلق فرص العمل والرفاه، ويقدم الفريقان الأمريكي والبريطاني كمثال حي على تخفيض معدل البطالة وكان المرء يصف الدول التي تسلك الطريق الأمريكي، بالفتور الاجتماعي الدائم .بيد أن مقارنة البطالة اليوم في بريطانيا(٦,٧%) وأمريكا (٦,٢%)مع دول الرفاه التقليدية فرنسا (١٢,٨%)، السويد (٩,٩%)، ألمانيا (١٠,٤%) تخرج بالانطباع المعاكس لذلك [١]، وما الأحداث التى وقعت في فرنسا في شهر نوفمبر ٢٠٠٥ إلا دليلا قاطعا على سلبيات العولمة، لما لقيته الطبقات المهاجرة والشباب ذو الأصول المغاربية والإفريقية من تهميش وبطالة وغيرها .

٦-**الكذبة السادسة <تربح الدول النامية من العولمة>:** يعيش قرابة ٤,٥ مليار إنسان في تلك الدول التي تدعى بالدول النامية ٨٠%من الإنسانية هم فقراء ،١,٣ مليار إنسان يتوجب عليهم العيش بأقل من دولار واحد في اليوم، أكثر من ٨٠٠مليون إنسان لا يجدون طعاما كافيا، بينما ٨٠٠ مليون أخرى يتوجب عليهم التخلي عن الرعاية الصحية، وعلى الأقل هناك ٨٤٠ مليون بالغا لايستطيعون القراءة أو الكتابة. وبصفة عامة يميز الإنسان تقريبا، أن معظم دول العالم هي دول نامية ،باستثناء الدول المتطورة جدا في أوروبا الغربية، والولايات المتحدة الأمريكية، كندا، واليابان .ودول العالم الثالث غير متجانسة إطلاقا، إذ يمكن للمرء أن يقسم هذه الدول إلى خمسة نماذج للتطور[٢]:

---

(١) جيرالد بوكسبرغر –هارالد كليمنتا، مرجع سابق ذكره، ص١٤٥.

(٢) جيرالد بوكسبرغر –هارالد كليمنتا، مرجع سابق ذكره، ص١٤٦

- القوى الاقتصادية لجنوب شرق آسيا (ماليزيا، هونغ كونغ، كوريا الجنوبية ،تايوان، سنغافورة ،تايلاند).

- الدول المصنعة حديثا، ذات المراكز الصناعية القوية (المكسيك، الأرجنتين ،البرازيل ،الهند ،الصين).

- دول الأوبكOPEC .

- دول المعسكر الشرقي المفقرة أو دول العالم الثاني سابقا .

- الدول التابعة، الأشد فقرا (إفريقيا ،جزء من أمريكا اللاتينية، وآسيا).

طبعا يجب الاعتراف بحق هذه الدول في الثروة والرفاه، غير أنه وفي ظل الصيغ المتداولة للعولمة ولتداعياتها فإن ما يحدث هو العكس. تعرف الأمم المتحدة الدول الأقل تطورا في العالم، كدول ذات دخل فردي أقل من ٣٢٠دولار سنويا، ويصل عدد هذه الدول إلى ٤٨ دولة، منها ٤٢في إفريقيا ،حيث يعيش قرابة ٥٧٠مليون نسمة، أي أكثر من ١٢%من سكان العالم . وفي العام ١٩٦٠ كانت ٤٦ دولة الأشد فقرا في العالم تساهم بنسبة من التجارة السلعية العالمية لا تتجاوز ١,٤٦%، ولو أن العولمة تأتي لصالح هذه الدول، لكان عليها رفع هذه المساهمة العالمية، لكن الذي يحدث، عكس ذلك تماما .ففي بداية التسعينات من القرن العشرين كانت مساهمة هذه الدول الأشد فقرا ،لا تزال عند ٠,٦% وحتى عام ١٩٩٥تراجعت هذه النسبة إلى ٠,٤%، وفي العام ١٩٨٠ كانت مساهمة الدول١٠٢الأشد فقرا في التبادل السلعي هي ٧,٩% من التجارة العالمية، إلا أنها انخفضت إلى ١,٤%لعام ١٩٩٠.ورغم كل ذلك، فإن المنظمات والمؤسسات الدولية التي تفضل وتشجع التجارة الحرة(منظمة التجارة العالمية، وصندوق النقد الدولي، البنك العالمي)

لا تفـتأ بالحـديث عن نعم وفضائل التجارة الحرة، على الدول الفقيرة تحديـدا تطـورات مماثلة أخرى ،تظهر حركة التدفقات الرأسمالية على المستوى الكوني، أن ٨٠%من هذه التدفقات كانت تتحرك داخل الولايات المـتحدة وأوروبا الغربية ،والمجال الاقتصادي لدول جنوب شرق آسيا .(إن أهمـية الدول الأقل تطورا قد انخفضت من ١٤% لعام ١٩٨٢ إلى الصفر في عام ١٩٨٩. وحين يستثني المرء الدول المصنعة حديثا حيث لا يجـذب القـسم الأكبـر مـن الـدول الأشد فقرا باستثناء التبرعات والمساعدات الثنائية ،فالقارة الأفريقية استطاعت أن تجذب قرابة٣ مليار دولار أمريكـي لعـام ١٩٩٣ كرأسمال استثماري، في الوقت الذي كان هـروب الرساميل فيه أكثر من التدفقات إلى هذه القارة .فالرصيد سالب كما هو الحال قبل ١٠سنوات . واليوم ٣٥٨ملياردير عالمي، أغنياء بتلك الطـريقة التي تماثل فيها ثرواتهم مجموع ما يملكه ٢,٨مليار إنسان، أي قرابة نصف سكان العالم ،وباستبعاد وتهميش الدول النامية من التجارة العالمية وحركة الرأسمال العالمي، ازدادت فجوة الدخل بين العالم الأول والعـالم الـثالث .ففـي عام ١٩٦٥ كان الدخل الفردي في الدول السبع الأكثـر غنـى ٢٠ مرة أكبر مما هو عليه في الدول السبع الأشد فقرا .وفـي عـام ١٩٩٥وصـلت هذه العلاقة إلى ٤٠ضعفا وبينما كان عام ١٩٦٠ يملك ٢٠% من أغنياء العالم فقط ٣٠ مرة من الدخل ٢٠% من الـدول الأشـد فقرا، تغيرت هذه العلاقة لتصل في عام ١٩٩٠إلى ٦٠ ضـعفا. وإذا ما أخذ التوزيع غير العادل للدخل داخل الدول ذاتها بعين الاعتـبار، فتصبح العلاقة، أن ٢٠% الأغنياء داخل هذه الدول يملكون ١٥٠ضـعفا على الأقل لما تملكه نسبة ٢٠% الأكثر فقرا.وفيما إذا سار الـتطور، كمـا هو اليوم ،فإن القرن الواحد والعشرين سيجلب الكوارث لـدول العالم الثالث، فالسلع ورأس المال لاتتدفق على الدول الفقيرة، بل

تسمع بها، وتعاني من صخبها، وباستثناء الدول الصناعية المتطورة جدا ،فمـن الـنادر أن يكـون هناك رابح من العولمة .وإذا مااحتسب المرء الـتدفقات الـتجارية (للعشرين سنة القادمة) .سيلاحظ انخفاض مساهمة إفريقيا، والشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية وروسيا وأوروبا الشرقية من ٣٩,٢%عام ١٩٧٠إلى٢٦,٤% عام ١٩٩٠ثم إلى ٥% لعام ٢٠٢٠ .إنه الانفكـاك والإقـصاء .الانقـسام الجديـد بـين العالم المتزايد اندماجا وتشابكا،وبين القسم الذي يتزايد استبعاده..

*إذا فالعولمة لها وجوهها المتعددة وكذلك أقنعتها .فهي ليست بالوضوح أو الـصراحة أو الـشفافية التـي يتـشدق بها كل المتتبعين لها، وتكمن خطـورتها فـي منظومتها المعقدة المتشابكة التي تحتاج دائما إلى رؤية إستراتيجية شاملة ومتجددة في مرونة بالغة حتى يمكن تقليل الحيرة التي تنـتج عن التردد بين وجوهها المتعددة الخفية التي يمكن أن تكون مغرية وجذابـة، فالعـولمة لاتعرف الرحمة أو التهاون أو التهادن أو التردد أو التراجع(١).

---

(١) نبيل راغب، أقنعة العولمة السبعة، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة /مصر سنة ٢٠٠١، ص٢٣.

الفصل الثاني

العولمة الاقتصادية

الفصل الثاني
العولمة الاقتصادية
أولا - العولمة الاقتصادية وأنواعها
١- مفهوم العولمة الاقتصادية

الفصل الثاني

العولمة الاقتصادية

١ـتعريف العولمة الاقتصادية :

كمـــا سبق وأن بينا أن هناك تعاريف متعددة ومتشعبة، فكل باحث ينظر إلـــيها من وجهة نظر معينة ،وحسب مجال دراسته واختصاصه وبتالي لم يكنْ هناك اتفاق حول تعريف جامع لها، نظرا لتشعب مجالاتها لاسيما في جانـــبها الاقتـــصادي الـــذي يـــشمل العديد من القطاعات منها الإنتاجي، والخدمـــي والتكنولوجـــي، والتـــسويقي والإداري ،والمالـــي .ومن أهم التعريفات التي تناولت العولمة الاقتصادية هي[1]:

- العولمة تشير إلى عملية تعميق الاعتماد المتبادل بين المؤثرين في الاقتصاد العالمي في المجالات متعددة منها السلع والخدمات وعناصر الإنتاج وخاصة رأس المال .
- العولمة هي تحول العالم إلى سوق واحدة تزداد فيها المنافسة على جميع الأصعدة.
- العولمة الاقتصادية تعني فتح الحدود أمام تدفق السلع والخدمات والأفكار ورؤوس الأموال، وعدم وضع العراقيل والصعوبات على عمليات الاستيراد والتصدير .

٢ـعولمة الإنتاج

المتتـــبع للتطورات المتلاحقة للعولمة نجد أن هناك مجموعة رئيسية من المتغيـــرات التـــي تحـــدث علـــى نطاق واسع والمتمثلة في النمو السريع للمعـــاملات المالية والدولية الاستثمار الأجنبي المباشر، وتصاعد الثورة التكنولوجـــية وتكامـــل الأسواق العالمية في مجال السلع والخدمات، ومنه

---

(١) السيد ياسين – العولمة والطريق الثالث –الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، مصر ١٩٩٩، ص٣٣.

تـتحقق عولمة الإنتاج بدرجة كبيرة من خلال الشركات متعددة الجنسيات وتتبلور من خلال اتجاهين [١]:

ـ**الاتجـاه الأول: عولمة التجارة الدولية** : حيث يلاحظ أن التجارة الدولية زادت بدرجـــة كبيـــرة خلال عقد التبعينات من القرن العشرين حيث بلغ معدل النمو للتجارة العالمية ضعفي النمو للناتج المحلي الإجمالي العالمي. فعلى سبيل المثال زاد معدل نمو التجارة العالمية بحوالي ٩% عام ١٩٩٥ ، بينما زاد الناتج العالمي بنسبة ٥ % فقط، وبالطبع زاد نصيب التجارة العالمية، فالشركات متعددة الجنسيات تقف وراء تزايد معدل نمو التجارة العالمية بقوة بالإضافة إلى مشاركتها في زيادة الناتج العالمي ،ويضاف إلى ذلك أن ٩٠ % من التجارة العالمية دخل في مجال التحرير.

ـ**الاتجـاه الثانـي:الاسـتثمار الأجـنبي المباشـر**[٢]: يـنطوي على تملك المـستثمر الأجنبـي لجزء من الاستثمارات أو كلها في مشروع معين في دولة غير دولته، فضلا عن قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع في حالة الاســتثمار المــشترك أو سيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم في حالة ملكيــتة المطلقــة لمشروع الاستثمار، بالإضافة إلى قيامه بتحويل موارد مالـية، وتقــديم مستويات متقدمة من التكنولوجيا والخبرة الفنية في مجال نشاطه إلى الدولة المضيفة.

ـ **خـصائص الاسـتثمار الأجـنبي المباشـر** :إضـــافة إلى الخصائص التي تم التطـــرق إلـــيها في الفصل الثالث من القسم الأول، هناك جانب آخر من الآراء والنظـــريات التـــي تـــناولت محـــددات الاستثمار الأجنبي المباشر

---

(١)عبد الحميد عبد المطلب –العولمة واقتصاديات البنوك –الدار الجامعية الإسكندرية مصر ٢٠٠١، ص ٣٢.

(٢)عمر صقر، العولمة وقضايا معاصرة، الدار الجامعية الإسكندرية ،مصر ٢٠٠١، ص (٤٧، ٤٨)، ص(٥٩).

بالدراسة والتحاليل ومن تلك النظريات: نظرية عدم كمال السوق، نظرية المنشأة الصناعية، نظرية الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية، ونظرية الموقع . وقد أوضحت هذه النظريات أنه يلزم توافر جملة من الخصائص في الاستثمار الأجنبي وهي:

- غياب المنافسة الكاملة في الدول المضيفة وانخفاض المعروض من السلع في تلك الدول، مع عدم قدرة شركاتها الوطنية على منافسة الشركات الأجنبية .

- أهمية التفوق التكنولوجي كمحدد من محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، بالإضافة إلى التأكيد على أهمية المزايا المكانية التي تتمتع بها الدول المضيفة .

- احتفاظ الشركات بالخبرة الفنية والاختراعات والابتكارات التي تحقق لها التميز المطلق بدلا من تصديره أو بيعه للشركات المحلية في الدول المضيفة.

- الاستثمار الأجنبي المباشر في الخارج،يجب أن يحقق أرباحا أكبر من تلك التي يحققها في الداخل مع امتلاكه مزايا احتكارية أو شبه احتكارية في مواجهة الشركات المحلية في الدول المضيفة.

وقد تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول شمال إفريقيا حيث يعتبر جذب الاستثمار الأجنبي من القضايا ذات الأهمية الكبرى وهذا ما يوضحه المثال الخاص بالجزائر: بلغ التدفق السنوي للاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر حوالي ٩٧ مليون دولار خلال الفترة (١٩٨٠-١٩٨٥) ويمثل ذلك نحو٧% من التدفق لدول شمال إفريقيا، وحوالي ٠,٩ % من إجمالي التدفق للدول النامية خلال تلك الفترة. في حين انخفض المتوسط السنوي لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال

الفتـــرة (١٩٨٦ - ١٩٩٧) إلى نحو ١٠مليون دولار، وتمثل ذلك حوالي ٠,٦ % مـــن إجمالـــي التدفق لدول شمال إفريقيا وصفر% تقريبا من الدول النامية، وبذلك تدهور التدفق النسبي للجزائر بنسبة ٨٧ % بالنسبة لمجموعة دول شمال إفريقيا وبنحو ١٠٠% بالنسبة للدول النامية.

٢ـ العولمة المالية.

A ـتطور العولمة المالية :[١]

إذا كانت للعولمة الاقتصادية جذور تعود إلى القرن الخامس عشر حسب العديد من الدراسات أي مع زيادة تبادل السلع بين الأمم آنذاك (كما بينا في الفصل السابق)، فإن العولمة المالية حديثة النشأة نسبيا، فعمرها لا يتجاوز أربعين سنة على أكثر تقدير، حيث تتمثل في ذلك التشابك والترابط شـــبه الكامـــل للأنظمة النقدية والمالية لمختلف الدول، وبدأت تتجسد أكثر فأكثـــر مـــع تطبيق إجراءات التحرير المالي ورفع الحواجز في الولايات المـــتحدة وبريطانيا ما بين (١٩٧٩-١٩٨٢)، لتضم باقي الدول الصناعية الأخرى، ومهما يكن فقد مرت بالمراحل التالية :

١ـ مرحلة تدويل التمويل غير المباشر: امتدت هذه المرحلة من (١٩٦٠-١٩٧٩) وتميزت بمايلي:

- تعايش الأنظمة النقدية والمالية الوطنية المغلقة بصورة مستقلة.
- ظهور وتوسع أسواق (العملات) بين دول المجموعة الاقتصادية الأوروبية.
- سيطرة البنوك على تمويل الاقتصاديات الوطنية، أي التمويل بوساطة بنكية.

---

(١)محفوظ جبار، العولمة المالية وانعكاساتها على الدول المتخلفة، ملتقى دولي حول العولمة جامعة منتوري، قسنطينة ،الجزائر، ٢٠٠١ ص ٩٤،ص٩٦، ص٩٧.

- انهيار نظام الصرف الثابت بسبب عودة المضاربة على العملات القوية (الجنيه الإسترليني، الدولار).

- انهيار نظام بريتون وودز في١٥ أوت ١٩٧١، وإنهاء ربط الدولار والعملات الأخرى بالذهب وبذلك ظهرت أسواق الصرف المعروفة اليوم.

-ظهور أسواق الأوراق المدينة مثل سندات الخزينة.

-زيادة المديونية الخارجية لدول العالم الثالث.

-إنشاء البنوك الأمريكية في كافة أنحاء العالم، والتي منحت العديد من القروض.

٢ـ **مرحلة التحرير المالي**: امتدت هذه المرحلة من (١٩٨٠-١٩٨٥) وتميزت بمايلي:

- المرور إلى مالية التسوق،أو اقتصاد السوق المالية وصاحب ذلك ربط الأنظمة المالية والنقدية الوطنية بعضها ببعض وتحرير القطاع المالي.

- انتشار واسع للتحرير المالي والنقدي على المستوى العالمي، وذلك بعد رفع الولايات المتحدة الأميريكية والمملكة المتحدة للرقابة على حركة رؤوس الأموال.

- توسيع وتعميق الإبداعات المالية بصفة عامة، والتي سمحت بجمع كميات ضخمة من الادخار العالمي وإجراء عمليات المراجعة الدولية في أسواق السندات .

-التوسع الكبير في أسواق السندات وصناديق المعاشات المختصة في جمع الادخار، وهي تتوفر على أموال ضخمة وغايتها تعظيم إيراداتها في الأسواق العالمية.

٢- مرحلة تعميم المراجعة وضم الأسواق المالية الناشئة[١]: امتدت هذه المرحلة من ١٩٨٦إلى غاية الآن وتميزت بما يلي:

- ضـم العديـد مـن الأسـواق الناشئة من أوائل التسعينيات من القرن العـشرين وربطهـا بالأسـواق المالـية العالمية مما شكل الحدث الهام والأخير في مشوار العولمة المالية.
- تحرير أسواق المواد الأولية وزيادة حجم التعامل فيها.
- زيـادة الارتـباط بـين الأسواق المالية العالمية بمختلف أجنحتها إلى درجة أنها أصبحت تشبه السوق الواحدة، وذلك باستعمال وسائل الاتصال الجديثة وربطها بشبكات التعامل العالمية .
- تحريـر أسواق الأسهم حيث كانت الانطلاقة من بورصة لندن ١٩٨٦ بعـد إجـراء الإصلاحات البريطانية المعروفة (Big-Bang)، وتبعتها بقـية البورصـات العالمـية بعد ذلك مما سمح بربطها ببعضها البعض وعولمتها على غرار أسواق السندات .
- الانهـيارات الـضخمة التـي شهدتها البورصات العالمية، والتي كلفت الاقتصاد العالمي آلاف الملايير من الدولارات وإفلاس الكثير من البنوك والمؤسسات المالية .

ومهمـا تكـن مراحل العولمة المالية فإن هذه الظاهرة قد انتشرت بسرعة فائقة في كافة أنحاء العالم ومست معظم الدول لتسيطر الدائرة المالية على الاقتـصاد العالمـي فـي وقت قصير نسبيا، وينتظر أن يصبح الاقتصاد العالمي ممولا في قسط منه بواسطة الأدوات المالية .

---

(١) محفوظ جبار، مرجع سابق ذكره ص ٩٨

B ـ العوامل المفسرة للعولمة المالية[1].

تظافــرت عــوامل عديــدة في توفير المناخ الملائم لتغذية زخم العــولمة المالــية التي بدأت في التبلور منذ ما يربو على ربع قرن من الزمان، وكان أهم العوامل المفسرة لها :

١ـتنامي الرأسمالية المالية : لقد كان للنمو المطرد الذي حققه رأس المال المــستثمر فــي الأصول المالية دورا أساسيا في إعطاء قوة الدفع لمسيرة العولمة المالية، فأصبحت معدلات الربح التي حققها رأس المال المستثمر فــي أصــول مالــية تــزيد بعدة أضعاف عن معدلات الربح التي تحققها قطاعــات الإنــتاج ،وصــارت الرأسمالية ذات طابع ريعي . تعيش على توظــيف رأس المال لا على استثماره على الصعيد العالمي . لعب رأس المال المستثمر في الأصول المالية دورا مؤثرا لما يقدمه من موارد مالية (قروض، استثمارات مالية) بشروطه الخاصة .

ولقــد ارتبط هذا النمو المطرد للرأسمالية المالية أيضا بظهور (الاقتصاد الرمــزي) وهــو اقتصاد تحركه رموز ومؤشرات الثروة العينية أي: الأسهم والسندات وغيرها من الأوراق المالية .

٢ـعجز الأسواق الوطنية عن استيعاب الفوائض المالية[2]: حدثت موجة عارمة من تدفق رؤوس الأموال الدولية ناتجة عن أحجام ضخمة من المدخرات والفــوائض المالــية التي ضاقت الأسواق الوطنية عن استيعابها، فاتجهت نحو الخارج بحثا عن فرص استثمار أفضل ومعدلات عائد أعلى.

٣ـظهــور الابــتكارات المالــية:ارتــبطت العولمة المالية بظهوركم هائل من الأدوات المالــية الجديدة التي راحت تستقطب العديد من المستثمرين ،فإلى

---

(١) جمال الخطيب ،العولمة والأسواق العربية لرأس المال ،مؤسسة طابا ،الطبعة الأولى عبدين مصر ٢٠٠٢ ص١٧.

(٢) جمال ا الخطيب مرجع سابق ذكره ص١٨، ص١٩، ص٢٠، ص٢١.، ص٢٢.

جانـــب الأدوات التقليدية المتداولة (الأسهم، السندات)، أصبح هناك العد يد من الأدوات الاستثمارية منها المشتقات التي تتعامل مع التوقعات المستقبلية وتـــشمل: المـــبادلات، المستقبليات، السقف، الخيارات، وكل هذه الأدوات تتـــيح للمـــستثمرين مـــساحة واسعة من الاختيارات عند اتخاذ قراراتهم الاستثمارية وقد ظهرت هذه الأدوات الجديدة تحت تأثير عاملين وهما :

أ-الاضطرابات التي سادت سوق الصرف الأجنبي بعد الاتجاه نحو تعويم أســـعار صـــرف العملات وأسعار الفائدة بحيث باتت الضرورة ملحة إلى ظهور تلك الابتكارات لتأمين الحماية للمستثمرين.

ب-المنافـــسة الشديدة بين المؤسسات المالية لاسيما تلك التي دخلت حديثا إلى السوق فاستخدمت هذه الأدوات الجديدة من أجل تجزئة المخاطر وتحسين السيولة .

٤-التقدم التكنولوجي: ساهم هذا العنصر في مجالات الاتصالات والمعلومات مساهمة فعالة في دمج وتكامل الأسواق المالية الدولية، وهو الأمر الذي كان له أثر بالغ في زيادة سرعة حركة رؤوس الأموال من سوق لآخر وفي زيادة الـــروابط بـــبن مختلف الأسواق المالية إلى الحد الذي جعل بعض المحللين الماليين يصفونها كما لو أنها شبكة مياه في مدينة واحدة.

٥- التحرير المالي المحلي والدولي: لقد ارتبطت التدفقات الرأسمالية عبر الحدود ارتـــباطا وثيقا بعمليات التحرير المالي الداخلي والدولي، وقد زادت معدلات الـــنمو للـــتدفقات وســـرعتها خلال العقدين الأخيرين من القرن الماضي مع السماح للمقيمين وغير المقيمين بحرية تحويل العملة بأسعار الصرف السائدة إلـــى العملـــة الأجنبـــية واســـتخدامها بحـــرية في إتمام المعاملات الجارية والرأسمالية.

٦- إعادة هيكلة صناعة الخدمات المالية: حدثت تغيرات هائلة في صناعة الخـــدمات المالية وإعادة هيكلتها على مدى العقدين الماضيين وعلى وجه

الخصوص العقد التاسع من القرن الماضي ،بحيث عملت كحافز للإسراع من وتيرة العولمة المالية، وفي هذا الصدد نشير إلى مايلي :

أ-توســـع البـــنوك في نطاق أعمالها المصرفية، على الصعيدين المحلي و الدولي.

ب-دخول المؤسسات المالية غير المصرفية كمنافس قوي للبنوك التجارية فـــي مجـــالات الخدمة التمويلية فخلال الفترة (١٩٨٠- ١٩٩٥) انخفض نصيب البنوك التجارية في الأصول المالية الشخصية من٥٠% إلى ١٨% وفـــي مقابل ذلك ارتفع نصيب المؤسسات المالية غير المصرفية إلى نحو ٤٢%.

ج-مـــن خـــلال المنافـــسة القـــوية التـــي تستشعرها البنوك التجارية من المؤسسات غير المصرفية في مجالات الخدمات التمويلية، قامت بعمليات الاندماج فيما بينها، وتوسيع مجال نشاطها.

C**_مؤشـرات العـولمة الماليـة**[١]: في العقد الأخير من القرن المنصرم ،أصـــبحت أسواق رأس المال أكثر ارتباطا وتكاملا حيث قفزت التدفقات الماليـــة بـــين الأسواق المالية قفزة هائلة ويكفي للدلالة على ذلك أن نتبع مؤشرين هما :

_ **المؤشـر الأول**: الخـــاص بـــتطور حجم المعاملات عبر الحدود في الأسهم والـــسندات فـــي الـــدول الـــصناعية المتقدمة حيث تشير البيانات إلى أن المعـــاملات الخارجية في الأسهم والسندات كانت تمثل أقل من ١٠% من الـــناتج المحلي الإجمالي في هذه الدول عام ١٩٨٠ ،بينما وصلت إلى ما يـــزيد عـــن ١٠٠% في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا عام ١٩٩٦ ، وإلـــى ما يزيد عن ٢٠٠ % في فرنسا وإيطاليا وكندا في نفس العام .

---

(١) عبد الحميد عبد المطلب مرجع سابق ذكره ص٣٤،ص٣٥

ـ المؤشر الثاني: الخاص بتطور تداول النقد الأجنبي على الصعيد العالمي، فــإن الإحــصاءات تشير إلى أن متوسط حجم التعامل اليومي في أسواق الـصرف الأجنبي قد ارتفعت من ٢٠٠ مليار دولار أمريكي في منتصف الثمانيــنات إلى حوالي. ١,٢ ترليون دولار أمريكي في عام ١٩٩٥، وهو مــا يــزيد عن ٨٤% من الاحتياطات الدولية لجميع بلدان العالم في نفس العــام . ومن ناحية أخرى يلاحظ أن جوهر عولمة الأسواق المالية هو تحرير حساب رأس المال ،ويقصد بذلك إلغاء الحظر على المعاملات في حــساب رأس المــال، والحسابات المالية لميزان المدفوعات والتي تشمل المعاملات المتعلقة بمختلف أشكال رأس المال مثل الديون وأسهم المحافظ المالية والاستثمار المباشر والعقاري والثروات الشخصية، وتحرير حساب رأس المال، ومن ثم قابلية حساب رأس المال للتحويل ترتبط بإلغاء القيود على معاملات النقد الأجنبي والضوابط الأخرى المرتبطة بهذه المعاملات.

ثانيا.أدوات العولمة الاقتصادية .

١ـ الشركات المتعددة الجنسيات .

ـ تعريف الشركات متعددة الجنسيات:

١ـلغة(١): تعددية الجنسيات هو تعريف لكلمة أوروبية مكونة من أصلين (Multi) متعدد و(Nation) أمة أو دولة مضافا إليها اللاحقة والتي تفيد صيغة المصدر من الفعل المتعــدي ويعني فعل القيام بالعملية المعنية، أي نقــل مستوى النشاط من مستوى جنسية واحدة إلى جنسيات متعددة.

٢ـاصطلاحا : في الحقيقة لا يوجد في أدبيات علم الاقتصاد مفهوم موحد أو تعريف دقيق للمؤسسات متعددة الجنسيات ويمكن إبراز أهم التعريفات فيما يلي(٢):

---

(١) جاك أدا –عولمة الاقتصاد من التشكل إلى المشكلات، مرجع سابق ذكره ص١١١

(٢) ا.أمير نوف، الأطروحات الخاصة بتطور الشركات المتعددة، ترجمة .د.علي محمد تقي عبد الحسين القز ويني ،ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر ١٩٨٦، ص(٣٥،٣٦).

يـــرى الاقتصادي الكندي (ب- ماتيوز): أن الشركات المتعددة الجنسيات هـــي الشركات تقوم بـــ : "عمليات كبيرة جدا في البلدان الأخرى وتمتلك هناك طاقات إنتاجية كبيرة وتمارس نشاطها في ستة بلدان على الأقل. "

ويعـــرفها (ب- فـــرون) علـــى أنها: "عبارة عن اتحاد المصالح يتعاون أعـــضاؤه فـــي حـــالات معينة لبلوغ أهداف مشتركة وفي حالات أخرى يتنازعون بصدد مختلف الأولويات. "

كمـــا يعتبرها البعض (الشركات متعددة الجنسيات): هي إحدى السمات الأساســـية للعـــولمة فهي تؤثر بقوة على الاقتصاد العالمي من خلال ما يـــصاحب نـــشاطها فـــي شكل استثمارات مباشرة من نقل التكنولوجيا، والخبرات التسويقية والإدارية، وتأكيد ظاهرة العولمة في كافة المستويات الإنتاجـــية والمالية والتكنولوجية والتسويقية والإدارية ،ويضاف إلى ذلك أن تلـــك الشركات العملاقة ذات الإمكانيات التمويلية الهائلة تلعب دور العائـــد في الثورة التكنولوجية التي نقلت الفن الإنتاجي إلي أن يصبح فنا إنتاجـــيا كثيف المعرفة، وبالتالي فهي من هذا المنظور تعمق الاتجاه نحو العولمة وبالتحديد العولمة الاقتصادية[١].

٢.المنظمات والاتفاقيات.

يـــستند النظام الاقتصادي العالمي، الذي أقامته الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية(كما بينا سابقا) على ثلاث مؤسسات كبـــرى دولـــية تقوم بإرساء قواعد وبنيان هيكل للعولمة ودعم مجالاتها الرئيـــسية الـــثلاث وهـــي : عـــولمة التجارة، عولمة التمويل، عولمة الاستثمار، ليصبح كل شيء معولم ،من أجل بناء عولمة فعالة ،ومنه فإن

---

(١) عبدا لمطلب عبد الحميد، آلية التعامل، القيادات الإدارية مع التحولات الاقتصادية للقرن الواحد والعشرين، منشورات أكاديمية السادات، مصر ١٩٩٥، ص٢٣٤.

هـذه المنظمات الثلاثة تبني وتؤسس للعولمة وتشرف على تكوين البنية التحتية لها وهي:

١-**منظمة التجارة العالمية** (W T O)[1]: أصبحت منظمة التجارة العالمية أحد الركائز الأساسية في نظام العولمة لأنها المشرفة الرئيسية على نظام التجارة في النظام العالمي الجديد . وقد حلت محل الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) والتي أنشئت عام ١٩٤٨ كاتفاق متعدد الأطراف، حيث تضع وتنظم إطارا عاما في التجارة الدولية. وعلى مدى عمر (الجات) أضيفت العديد من التعديلات والاتفاقيات من خلال جولات المفاوضات التجارية التي بلغت ثمانية جولات، وكان آخرها جولة الأورجواي . وأصبحت منظمة التجارة العالمية هي المنظمة الرئيسية المسؤولة عن تنفيذ العولمة على المستوى التجاري والاقتصادي . تضم المنظمة ١٣٤ دولة حتى جانفي ١٩٩٩ وتشارك بنحو ٩٥% من حجم التجارة الدولية، وتضع مجموعة من القواعد والقوانين التي تلتزم بها الدول الأعضاء في مجال التجارة الدولية للسلع والخدمات والأفكار، وتحدد حقوق والتزامات الدول الأعضاء في إطار عام واسع ومتعددة الأطراف. تضع المنظمة إطارا عاما لالتزامات الدولة في التخفيضات الجمركية تتضمن حدا أعلى من التعريفة على المنتوجات المختلفة مع وجود جداول تتضمن ذلك، ومن أجل حماية المنافسة فإن منظمة التجارة العالمية تقوم بمكافحة الممارسات التجارية غير العادلة مثل الدعم الحكومي للصادرات، أو لجوء بعض المصدرين إلى تخفيض أسعار المنتجات المصدرة عن الأسعار المحلية وهو ما يعرف بالإغراق، ومنه

---

(١) محسن أحمد الخضيري ،العولمة الاجتياحية، مجموعة النيل العربية، مصر ٢٠٠٠ص (١٠٠-١٠٢).

فإنهـــا قد أسهمت في تأكيد تيار العولمة، وعولمة الأسواق واتجاه الدول إلى الاستفادة من مزاياها التنافسية.

٢ـ **صندوق النقد الدولي**[١]: أنشئ الصندوق بموجب اتفاقية بريتون وودز التي عقدت في يوليو ١٩٤٤وأصبحت نصوصها نافذة في ٢٧ ديسمبر ١٩٤٥، وعقـــدت الجلـــسة الافتتاحـــية لمجلس محافظي الصندوق في ٠٨ مارس ١٩٤٦. وظيفة الصندوق هي: دعم استقرار أسعار الصرف، والمحافظة علـــى التدابير المنظمة لصرف بين الدول الأعضاء لتفادي التنافس على تخفـــيض أســـعار الصرف، وللمساهمة في إقامة نظام للمدفوعات متعددة الأطـــراف بالنسبة للعمليات الجارية بين الدول الأعضاء، وإزالة القيود المفروضة على الصرف الأجنبي والتي تعوق نمو التجارة الدولية، وبث الـــثقة بـــين الدول الأعضاء من خلال جعل موارد الصندوق ميسورة لها بـــضمانات ملائمـــة، ومـــن ثم إتاحة الفرصة لها لتصحيح الاختلال في موازين مدفوعاتها دون اللجوء إلى التدابير التي من شأنها أن تقضي على الرخاء الوطني أو الدولي .

وفـــي واقـــع الأمـــر فقد استطاع الصندوق أن يعمل على تدعيم التعاون الدولي من خلال التنظيم الدائم، وتوفير الأجهزة اللازمة للتشاور والتعاون حـــول حـــل المـــشكلات الـــنقدية الدولية، وساهم مساهمة فعالة في النمو المتوازن للتجارة العالمية من خلال توفير التمويل اللازم لها.

يـــتجه الـــصندوق في الوقت الراهن إلى دراسة امتداد إشرافه إلى ميزان المعـــاملات الرأسمالية لموازين المدفوعات للدول الأعضاء، وفي الوقت نفـــسه الدفـــع نحـــو إيجاد عملة إلكترونية دولية يصدرها هو ليتحول في المستقبل إلى بنك مركزي عالمي للعالم كله.

---

(١) محسن أحمد الخضيري، مرجع سابق ذكره ص ١٠٣ .ص(١٠٤-١٠٦).

٢- البنك الدولي: هو أحد مؤسسات اتفاقية بيريتون وودز في يوليو ١٩٤٤، وأنشئ البنك عام ١٩٤٥ . بدأ في ممارسة نشاطه في يونيو ١٩٤٦، ولقد جـاء إنشاؤه لتلبية الحاجة الماسة إلى راس المال لتمويل الأعمال وإعادة البناء لما دمرته الحرب العالمية الثانية وتنمية اقتصاديات الدول المتخلفة . ومـن ثم أعطى البنك حق منح أو ضمان القروض التي تقدم لمشروعات تحقـق أغراضه، وهو يمثل قمة التعاون بين رأس المال الخاص ورأس المال الحكومي العام في مجال الاستثمار الدولي.

و بالإضافة إلى عمليات الإقراض وضمان القروض فإن البنك يقدم العديد من الوظائف أهمها:

أ- تقـديم المعـونة الفنـية للدول الأعضاء المتخلفة اقتصاديا، وهي تقدم كجـزء جوهري من الأعمال التحضيرية لعمليات الاقتراض، مثل تحديد أسبقية المشروعات، وإبداء النصح والتدابير الإدارية والتنظيمية لتنفيذ هذه المشروعات.

ب- تـشجيع الاستثمار الخاص بما يضمن نمو واسع للقطاع الخاص، بما يـساعد على تأصيل العادة الادخارية وإيجاد قدرة على تشغيل المدخرات بطريقة إنتاجية، واجتذاب رؤوس أموال إضافية ورجال أعمال إلى محيط النشاط الاقتصادي.

ج- فـض المـنازعات المالـية بـين الدول الأعضاء، وتدريب موظفي حكومات الدول الأعضاء على إدارة التنمية.

وفـي هـذا الإطار فقد تطور البنك الدولي وتوسعت أنشطته للدرجة التي معها أصبح يرمز إليه كمجموعة تضم ثلاثة مؤسسات رئيسية يطلق عليها مجموعة البنك الدولي وهذه المؤسسات هي :

- البنك الدولي للإنشاء والتعمير. الرابطة الدولية للتنمية. مؤسسة التمويل الدولية.

وتعمل المجموعة على المساعدة في تحقيق التقدم الاقتصادي ورفع مستوى المعيشة.

إن هذه المؤسسات الكبرى للعولمة (منظمة التجارة العالمية ،صندوق النقد الدولـــي، البنك الدولي) ليست هي التي تسعى لتحقيق العولمة، ولكن هناك مؤسسات أخرى تعمل على تحقيقها وهي:

- الأحزاب والمنظمات السياسية على اختلاف اتجاهاتها .
- الاتحادات والمؤسسات ذات الطابع الدولي .
- الجامعات والمعاهد ومراكز البحث العلمي وصفوة العلماء.

٣ـ العقوبات الاقتصادية والتدخل العسكري.

العــولمة تيار فكري لا يعمل على تسهيل تدفق الاستثمارات الغربية إلى أرجاء الأرض فحسب ،ولكن تعمل على تعميم الرؤى والمعايير الغربية، ومــن الواضـــح أن الغــرب ولا سيما أمريكا يفضل استخدام المنظمات الدولـــية لتحقيق رغباتها وإلا فإنها تسن العقوبات على نحو منفرد وبما أنهـــا المسيطر الوحيد على العالم حاليا فهي التي تقوم بفرض العقوبات الفــردية (ثمة فكرة مفادها أنه على الأمريكيين فعل أي شيء ولو أضر بهم)، وقد أصدرت كذلك هذه العقوبات حتى ولو كانت على عاتقها، كما أصـــدرت منظمة أمريكية رئيسية تقريرا أدرجت فيه٢١ قانون ومرسوم مـــتعلق بالعقـــوبات، ولقد مست العديد من دول العالم سوءا ما كان منها مفروضا من قبل مثل ما هو حال كوبا، إلى ما هو جديد من عقوبات مثل العراق وسوريا، وهو ما يوضح بالأمثلة التالية[١] :

(١) عبد الكريم بكار، مرجع سابق ذكره، ص(٥٥).

١ـ قانـون محاسـبة سـوريا : تزايد التأييد في مجلس النواب الأمريكي لمشروع قانـــون يستهدف المزيد من العقوبات الأمريكية على سوريا. حيث وصل عدد المؤيدين لمشروع القانون ٢٩٣ نائب من بين أعضاء مجلس النواب الـــبالغ عددهم ٤٣٥، وهو ما يعني توفرما يزيد على الأغلبية الضرورية لتمرير مشروع القانون وانتظار تحرك مماثل في مجلس الشيوخ. وتنص مـــسودته علـــى مطالبة سوريا بوقف ما يصفه بالإرهاب، ووقف تطوير أســـلحة الـــدمار الـــشامل ،ووقف الاستيراد غير القانوني للنفط العراقي، وافـــتعال قضية اغتيال رئيس الوزراء اللبناني فيفري ٢٠٠٥ ،ومن شأن مشروع القانون فرض حظر على حصول سوريا على استثمار الشركات الأمـــريكية أو حظـــر كامـــل على الصادرات الأمريكية لسوريا باستثناء الأدويـــة والغـــذاء. وأصبح مشروع القانون ساري المفعول بعد أن وقعه الرئيس الأمريكي (جورج بوش) في ديسمبر ٢٠٠٣ وينتظر تطبيقه في وقت ليس بالبعيد .

٢ـ العقـوبات الاقتـصادية على العراق: بعد حرب الخليج الثانية ١٩٩١، أصبح العراق في نظر الولايات المتحدة يمثل تهديدا لدول المنطقة، وعنصر لعدم الاستقرار وقاعدة للإرهاب الدولي، ومن هنا بدأت أمريكا تفكر في كيفية إضـــعاف العـــراق ابتداء من العقوبات التي فرضت عليه، وصولا إلى حـــرب الخلـــيج الثالثة في ٢٠ مارس ٢٠٠٣ وما نتج عنها من احتلال للعـــراق وســـقوط النظام الحاكم وسنذكر بعض أهم القرارات المفروضة على العراق :

أ- القـــرار ٦٦١ الـــصادر في أوت ١٩٩٠ وكان هدفه فرض حظر شامل على العراق عقب اجتياحه للكويت.

ب- القـــرار ٩٨٦ الصادر في أفريل ١٩٩٥ وكان هدفه السماح للعراق ببيع ما يصل مقداره ٢ مليار دولار من النفط العراقي كل ٦ أشهر.

ج-برنامج النفط مقابل الغذاء : الذي وقع عليه العراق مع الأمم المتحدة في ١٩٩٦ والذي يعتبر امتداد للقرار٩٨٦، وهو لا يعني أن كل عائدات النفط العراقي يمكن استخدامها لشراء احتياجاته من الخارج ،حيث وزعت كما يلي ١٣% تذهب لمحافظات الشمال ،٢٥ % للجنة التعويضات في جنيف، ٢،٢% كمصاريف إدارية للأمم المتحدة، ٠،٨% لتغطية مصاريف لجنة المفتشين عن الأسلحة . باختصار لا تبقى لدى العراق سوى ٥٣% منذ بداية البرنامج.

د- القرار ١٤٠٩ الذي جاء كبديل لما يسمى بالعقوبات الذكية .

وكانت كل هذه القرارات وغيرها تهدف إلى تكريس الهيمنة الأمريكية على العراق، في محاولة لإضعافه واستنزاف ثرواته النفطية والاقتصادية والعلمية .

٢ـ **العقوبات على ليبيا** : فرضت العقوبات على ليبيا من طرف الولايات المتحدة وبريطانيا بعد حادث سقوط الطائرة فوق بلدة لوكا ربي في اسكتلندا، وقد سبقها هجوم أمريكي على ليبيا سنة ١٩٨٦ وكانت العقوبات قد فرضت سنة ١٩٨٨، وشملت فرضا للحصار على الأجواء الليبية وبعد أن سلمت ليبيا المتهمين في قضية إسقاط الطائرة للمحكمة الاسكتلندية، وصدور الحكم الذي نص على دفع ليبيا لتعويضات مالية لعائلات الضحايا والاعتراف بمسئوليتها عن الحادث .

وقد حددت الولايات المتحدة عدة خطوات يتعين على ليبيا تحقيقها لرفع الحصار عنها وهي :

- الكشف عن كل شيء بشأن تفجير الطائرة .
- دفع التعويضات، وتحمل الحكومة الليبية مسؤوليتها عن الحادث .
- كشف وتفكيك برنامج التسلح النووي والتوقف عن الدعم الكلي للإرهاب.

وفي نهاية المطاف اعترفت ليبيا بكل التهم التي وجهت لها، حيث سلمت المتهمـــين إلى محكمة العدل الدولية وحوكموا بأحكام متفاوتة، إضافة إلى دفع تعويضات لأهالي الضحايا، ومن ثم رفعت عنها العقوبات سنة ٢٠٠٠

ثالثا – العولمة الاقتصادية واستراتيجيات التنمية

١ـ إخفاق العولمة في تحقيق الرخاء الاقتصادي.

أخفقــت العولمة في الوفاء بما قطعته من عهود في مجالات النمو، وزيادة فــرص التوظيف، ورفع الأجور، وتحقيق المزيد من الرخاء كما أعلنها مناصــرو الــتجارة الحرة والتدفقات المالية. ففي بيئة يحفها النمو البطيء والمتقطع للاقتصاد العالمي، توزعت منافع العولمة على نحو غير متكافئ بــين البلدان وعلى مستوى البلد الواحد، واتسعت هوة الدخل بين الأغنياء والفقراء، وازدادت حدة الفقر في العديد من البلدان النامية. وقد بلغ متوسط نــصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في البلدان المتقدمة ١٧ ضعف مثــيله في البلدان النامية، وذلك في مستهل التسعينات من القرن العشرين، كما ارتفعت تلك النسبة لتصل إلى ١٢٠ في عام ٢٠٠٠. ومن المكسيك يأتــي أحــد الأمــثلة الــصارخة على كيفية عدم تماشي العهد الذي قطع بالتحريــر مــع الواقع الفعلي. فقد قامت المكسيك بإصلاح بعيد المدى في الــسياسات الــتجارية اعتــباراً من عام ١٩٩٤. وخلال السنوات العشر الأولـــى من دخول اتفاقية التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية (نافتا) حيز التنفيذ، كان صافي مكاسب المكسيك من الوظائف محدوداً، كما تم خسارة مـــا يقرب من ٣٠ بالمائة من الوظائف الخاصة بمصانع التجميع خلال التسعينات من القرن العشرين. وصارت الرواتب الحقيقية لمعظم العاملين أقل عنها قبل الاتفاقية، وازدادت حدة عدم المساواة، وأضحت الخسائر في الـــزراعة المكـــسيكية تعني أن "فقراء الريف قد دفعوا ثمن التعديل الذي أدخلـــته اتفاقـــية نافـــتا"، وذلك حسب ما صرح به وقف كارنيجي للسلام

الدولـــي. ويـــضيف الأمـــين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكـــتاد)، السيد روبنز ريكوبيرو، أن "التجارة وحدها لا تكفي لتأمين التنمية". فهناك حاجة لمراجعة استراتيجيات التنمية على المستويين الدولي والوطنـــي. فعلـــى المستوى الدولي، هناك أدلة دامغة على أن الصدمات الخارجـــية الناشئة عن النظم المالية والتجارية الدولية، مثل عدم استقرار تـــدفقات رأس المـــال الخـــاص وتذبذب أسعار السلع، تنذر بقيام أزمات وانتكاســـات فـــي البلدان النامية. وتغذي تلك الكوارث بدورها حالة عدم الاســـتقرار الاقتصادي، وتحول دون تحقيق النمو، وتزيد من حدة الفقر. وتفرض مستويات الدين ثقيلة الوطأة، والتي تتسم في بعض الأحيان بعدم الاستدامة، في البلدان النامية خطراً على النظام المالي الدولي لابد وأن يتم التـــصدي لـــه[1]. أمـــا على المستوى الوطني، فجاءت نتائج الإصلاحات الاقتصادية الحرة التي جرت خلال التسعينات من القرن الماضي مختلطة: فاتـــسم الـــنمو الاقتصادي بصورة عامة بالخمول، كما أدت الخصخصة، وتحريـــر الـــتجارة، والاســـتثمار الأجنبي المباشر إلى مزيد من التركيز للـــصناعة. وقوبلت وصفة التنمية التي تقوم على وضع سياسات يفترض وأن تلاءم الجميع بالرفض على نطاق واسع لصالح إدراك الحاجة للتنوع فـــي وضـــع استراتيجيات وطنية للتنمية. وينم هذا الأمر على أن تضطلع الدولة بدور محوري في خلق بيئة بها سياسات مواتية لاستثمارات القطاع الخاص وللنمو الاقتصادي.

٢ـ تحريرالتجارة الخارجية مع بطء في النموالاقتصادي.

ارتفع نصيب البلدان النامية من التجارة العالمية، من خوالي ٢٤ بالمائة في عام ١٩٩٠ إلى ٣٢ بالمائة في عام ٢٠٠٠. بيد أن هذا النمو في

---

(١) مؤتمر الانكتاد الحادي عشر، ساوباولو ،البرازيل (١٣-١٨)جوان ٢٠٠٤،إعداد قسم الاعلام الأمم المتحدة ٢٠٠٤.على موقع www.inctad.com

صـــادرات البلدان النامية يتركز بصورة كبيرة: فتنتج شرق آسيا ما يزيد على ٧٥ بالمائة من الصادرات المصنعة للعالم النامي، فضلاً عن نسبة أعلـــى مـــن المـــواد ذات التكنولوجيا المتقدمة، بينما لم تشهد جنوب آسيا ومـــنطقة جنوب الصحراء الإفريقية سوى زيادة طفيفة لا تتجاوز ٢ % فـــي نصيبها من التجارة، وذلك على حسب ما أعلنته هيئة أوكسفام. وفي أغلـــب البلدان النامية، لم تتم ترجمة الصادرات الأعلى إلى نمو أسرع في إجمالي الناتج المحلي. كما نجد أنه لاسيما في أكثر البلدان فقراً، والتي يقع أغلـــبها فـــي إفريقيا ولا تزال تعتمد بصورة ضخمة على الصادرات من السلع الأولية غير النفطية والمساعدة الإنمائية الرسمية، لم يتحقق من النمو الاقتـــصادي سوى قليل. وتسنى لبلدان الجنوب أن تحرر تجارتها بصورة أسرع من البلدان الصناعية بالشمال، مما أدى إلى زيادة الواردات في حين تـــراجعت المـــساعدة الإنمائية الرسمية. يزيد هذا الوضع من تفاقم المحنة التـــي تـــواجهها البلدان التي تئن بالفعل من وطأة الدين الخارجي الثقيل، الأمر الذي يحد بشكل متزايد من استدامتها. وتستوعب التزامات الدين في العديـــد مـــن الـــبلدان نسبة كبيرة من الدخل الذي يتحقق من الصادرات. وتعتبـــر مبادرة البلدان الفقيرة ثقيلة المديونية التي تهدف إلى تقليل الدين، والتـــي ترتبط بالإدارة الاقتصادية الرشيدة، خطوة هامة، إلا أنها لن تكون كافية لضمان استدامة الدين في المستقبل. وتعتمد الكثير من البلدان النامية، خاصـــةً بلـــدان أمريكا اللاتينية، حالياً على التدفقات الداخلة لرأس المال الخـــاص لـــتمويل أوجـــه العجز في حساباتها الحالية. غير أن التقلب في الأســـواق المالـــية الدولية، وتدفقات رأس المال قصيرة الأمد إلى البلدان النامـــية كثيـــراً ما خلقت بعض المشكلات في إدارة أسعار الفائدة وأسعار الـــصرف علـــى نحـــو يـــساعد على الحفاظ بصورة مستدامة على النمو الاقتـــصادي. وفـــي ســـبيل الحيلولة دون وقوع كوارث مالية في البلدان

النامية، لابد للمجتمع الدولي من النظر في كيفية إضفاء مزيداً من الاستقرار والتساوي والاستدامة على تدفقات رأس المال الخاص. ويحث الأونكتاد على إقامة نظام عالمي سليم للرقابة على تدفقات رأس المال قصيرة الأمد وتلك القائمة على المضاربة، والتحذير لدى احتمال حدوث تقلب فيها[1].

٢ـ إعادة التفكير في الاستراتيجيات الوطنية للتنمية والتحديات المستقبلية.

هناك الآن اتفاق واسع حول الحاجة لإعادة التفكير في استراتيجيات التنمية، وذلك على المستويين الدولي والوطني. فيتطلب الترويج للتنمية خلق مناخ مواتي للأعمال، وإتاحة الموارد لتلبية الحاجات الاجتماعية والاقتصادية. يستدعي الأمر مزيداً من التماسك بين الرؤى الوطنية والدولية للتجارة والتنمية، الأمر الذي يعني أنه ينبغي للتنسيق بين السياسات المالية، والنقدية، وتلك الخاصة بالتكنولوجيا على المستوى الدولي أن يخلق بيئة تسمح لاستراتيجيات التنمية الوطنية بالنجاح. وهذا هو السبب وراء اختيار التماسك ليكون المحور الرئيسي لمؤتمر الأونكتاد الحادي عشر. ووفقاً لما جاء على لسان الأمين العام للأونكتاد، روبنز ريكوبيرو، فإن الاجتماع الذي يتخذ من ساو باولو مقراً له يهدف إلى "رعاية التماسك بين العمليات العالمية واستراتيجيات التنمية الوطنية، مع التركيز على العلاقة بين مفاوضات التجارة والقطاع المنتج". تقدم تجربة البلدان النامية الناجحة دروساً في استراتيجيات التنمية الوطنية التي يتم العمل بها بالفعل. ومن بين تلك الدروس الهامة أنه من شأن الاستثمار المستدام والذي يتسع نطاقه على نحو سريع أن يحفز التحول في الهيكل الاقتصادي من القطاع الأولي إلى التصنيع والخدمات، والتي ترتبط بما

---

(١) مؤتمر الانكتاد الحادي عشر، ساوباولو ،البرازيل (١٣-١٨)جوان ٢٠٠٤،إعداد قسم الاعلام الأمم المتحدة ٢٠٠٤.على موقع www.inctad.com

يشتمل عليه هذا لاحقاً من ارتفاع في الإنتاجية. ومن بين الدروس الأخرى أن الــزيادة المطــردة في الاستثمار لا يمكن أن تتحقق من خلال الاكتفاء بالاعتماد على قوى السوق والاستثمار الأجنبي المباشر وحده؛ فلابد للدولة أيــضاً أن تلعب دوراً نشطاً. كذلك ينبغي للحكومات الوطنية تشجيع توفير الإقــراض، وخلــق إطــار قانوني سليم للأعمال، وإرساء البنية التحتية، ورعاية القوة العاملة المستنيرة. ويمكن في الوقت نفسه للترتيبات الإقليمية في التجارة والمال، وأوجه التحسن التي تطرأ على البنية التحتية الإقليمية أن تحفــز الــنمو وأن تخلــق أسواقاً أرحب، وبالتالي تقلل الاعتماد على الأسواق التقليدية(١).

لا يمكــن للعولمة والتحرير أن يحلا محل القوى المحلية للنمو. فمن شأن التكامل الحذر والذي يتم إدارته بصورة حسنة إلى داخل الاقتصاد العالمي، والــذي يتم ترتيبه وتكييفه على نحو يتلاءم مع مستوى التنمية الاقتصادية والمؤســسية لكــل بلــد، أن يدعم المستثمرين والمنتجين المحليين. فتتقيد الــسياسات الاقتصادية المحلية في البلدان النامية لاسيما سياسات التجارة، والاستثمار، والتكنولوجيا- في الوقت الراهن بالالتزامات الدولية الخاصة بالــتجارة والاقتراض، الأمر الذي يدعو إلى إعادة النظر في القضايا ذات الصلة بمنح المساحات الملائمة للسياسات الوطنية والمرونة في السياسات في البلدان النامية، واستكشاف الكيفية التي يمكن بها استغلال هذه المساحة في السياسات على نحو أكثر كفاءة.

---

(١) مؤتمر الانكتاد الحادي عشر، ساوباولو ،البرازيل (١٣-١٨)جوان ٢٠٠٤،إعداد قسم الاعلام الأمم المتحدة ٢٠٠٤.على موقع www.inctad.com

الفصـــل الثـالــث

آثار العولمة الاقتصادية

الفصل الثالث

آثار العولمة الاقتصادية

أولا ـ آثار العولمة الاقتصادية على الاقتصاد العالمي

إن آثار العولمة الاقتصادية عديدة ومتنوعة ،نوجز بعضا منها عل سبيل المثال :

١ـ عولمة الفقـــر

منذ بداية الثمانينات من القرن العشرين، أدت برامج الاستقرار الاقتصادي الكلي وبرامج التكييف الهيكلي التي فرضت من قبل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على البلدان النامية(كشرط لإعادة التفاوض بشأن المديونية الخارجـية). إلـى رمـي مـئات الملايـين من الأشخاص في مستنقع الفقر.وعلى النقيض من روح اتفاقية بريتين وودز التي كانت غايتها إعادة البـناء الاقتـصادي وتثبـيت أسعار الصرف الأساسية، نجد أن برنامج التكييف الهيكلي يسهم بصورة موسعة في زعزعة العملات الوطنية وفي تدميـر اقتـصاديات البلدان النامية. لقد انهارت القدرة الشرائية الداخلية، وعم الجوع وأغلقت المستشفيات وعادت إلى الظهور أمراض معدية مثل الـتدرن الـرئوي والمـلا ريا والكوليرا،و أغلقت المدارس وحرم مئات الملايـين من الأطفال التمتع بحقهم في التعليم الابتدائي، وعلى الرغم من أن مهمة البنك الدولي تكمن في محاربة الفقر وحماية البيئة،إلا أن رعايته المشاريع الكهرومائية ومشاريع الزراعة الصناعية على نطاق واسع أدت إلى زيادة عملية تدمير وتخريب البيئة، كما تسببت في طرد وتشريد عدة ملايـين من الأشخاص من أماكنهم بصورة إجبارية. شملت إعادة الهيكلة الاقتصادية على المستوى الكلي المصالح الجيوسياسية العالمية.وقد حدث ذلـك بعـد الحرب الباردة ،بحيث استخدم التكييف الهيكلي لغرض نسف اقتـصاد الكـتلة السوفيتية القديمة وتدمير نظام الشركات الحكومية فيها.

ومــنذ نهاية عقد الثمانينات من القرن العشرين أصبح العلاج الاقتصادي لــصندوق النقد والبنك الدوليين يطبق في أوربا الشرقية ويوغسلافيا،وفي الإتحــاد الــسوفيتي الــسابق،وقد كانــت نتائجه الاقتصادية والاجتماعية مدمرة (١).

و علــى الرغم من الآليات القسرية المختلفة لبرنامج التكييف الهيكلي، إلا أنـــه طــبق أيضا في البلدان المتقدمة منذ بداية عقد التسعينات من ا لقرن الماضــي. ومــع ذلــك فــإن المعالجات الاقتصادية الكلية (تحت ولاية الحكــومات الوطنية) تميل لتكون أقل قسوة من تلك المعالجات المفروضة فــي بلــدان الجــنوب والشرق، أما المبادئ النظرية والإيديولوجية فهي متــشابهة جدا، وكانت المصالح المالية العالمية بحد ذاتها تحظى بالاهتمام دائما ،أما المبادئ التي تتعلق بإصدار العملة فقد طبقت عالميا، وان عملية إعــادة هــيكلة الاقتصاد العالمي أصابت الدول الغنية أيضا في الصميم، بحــيث كانــت النــتائج تتمــثل في البطالة والأجور المنخفضة وتهميش قطاعــات واسعة من السكان،فضلا على إيقاف النفقات الاجتماعية وإلغاء الكثير من المنافع التي حصل عليها في حقل الرفاهية الاجتماعية .

لقــد أدت سياسة الدول إلى تدمير بعض الشركات الصغيرة والمتوسطة. وأصــيب فقــراء المــدن من الدول الغنية بسوء التغذية بسبب انخفاض مــستوى اســتهلاك الأغذية لديهم. وحسب ما ورد في إحدى الدراسات الحديــثة، فإن عدد الذين صنفوا كجياع في الولايات المتحدة الأمريكية، قد بلغ ثلاثين مليون إنسان .

---

(١) ميشل دوفسكي، عولمة الفقر، ترجمة جعفر علي حسين السوداني، مراجعة: محمود خالد المسافر، عماد عبداللطيف سالم، بيت الحكمة، الطبعة الأولى، بغداد، العراق ٢٠٠١ ص٤٣.

ومــنذ منتــصف الثمانيــنات من القرن الماضي،كان يجري توثيق تأثير التكيــيف الهيكلي، بما فيه إلغاء الحقوق الاجتماعية للنساء والنتائج البيئية الـضارة الـناجمة عن الإصلاح الاقتصادي. وعلى الرغم من اعتراف مؤسسات بريتون وودز بالتأثير الاجتماعي للتكييف إلا أنه لم يستهدف أي تغييــر فــي الاتجاه السياسي. وفي الحقيقة فانه منذ نهاية الثمانينات، أصــبحت الوصفات السياسية لصندوق النقد والبنك الدوليين (التي تفرض حالــيا باســم تقليص الفقر) والتي زامنت مع انهيار الكتلة الشرقية، أكثر قسوة وخالية من الرحمة.

يتميز النظام المالي الدولي الجديد.سواء كان في الجنوب أم في الشرق أم في الشمال، بقيام طبقة الأقلية المميزة بالاستحواذ على معظم الثروة وذلك علــى حساب الغالبية العظمى من السكان. كما أن هذا النظام يتغذى على الفقر البشري. وهو الذي يولد التفرقة الاجتماعية ويشجع على العنصرية وعلى النزاعات العرقية ويقضي على حقوق المرأة ويرمي بالدول،وعلى الدوام،في فلك المواجهات المدمرة فيما بينها.

وإضــافة إلى ذلك فإن الإصلاحات- التي يجري تطبيقها بوقت واحد في أكثر من مئة بلد - هي التي تقود إلى عولمة الفقر،هذه العملية التي تقضي علــى الوجــود الإنــساني وتدمر المجتمع في الجنوب وفي الشرق وفي الــشمال. كمــا تــؤدي المؤســسات العالمية دورا مهما في عملية إعادة الاقتــصاديات الوطنية .ويكون كل من المصادقة على اتفاقية ألGATT (الاتفاقــية العامــة للتعريفات والتجارة) وتأسيس منظمة التجارة العالمية WTOفي عام ١٩٩٥،إطار تطوير النظام الاقتصادي العالمي. إن مهمة منظمة التجارة العالمية تنطوي على تنظيم التجارة العالمية لمنفعة البنوك الدولية والشركات متعددة الجنسية، وكذلك مراقبة تنفيذ السياسات التجارية الوطنــية .أما الجات فإنها تنتهك الحقوق السياسية للشعوب وبشكل خاص فــي ميادين الاستثمار الأجنبي،و الشؤون الحياتية وحقوق الملكية الفكرية (كما أظهرنا سابقا عند التطرق لتحديات العولمة)..

إن ما تقدم يعبر عن ظهور تقسيم ثلاثي جديد للسلطة يرتكز على التعاون الوثيق بين صندوق النقد والبنك الدوليين ومنظمة التجارة العالمية لغرض مراقبة السياسة الاقتصادية للدول النامية، أما العلاقة بين المؤسسات الموجودة في واشنطن وبين الحكومة الوطنية فقد حددت في ضوء نظام التجارة الجديد (الذي ظهر بعد انتهاء أعمال دورة أوروغواي،في مراكش،وبعد تأسيس منظمة التجارة العالمية في عام ١٩٩٥). ولم يعد فرض الوصفات السياسية، التي يقدمها كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي يعتمد فقط على اتفاقيات القروض على المستولى الوطني (التي لم تكن اتفاقيات موجبة الالتزام قانونيا) ،لأن الكثير من فقرات برنامج التكييف الهيكلي (على سبيل المثال،تحرير التجارة ونظام الاستثمار الأجنبي) قد أدخلت وبشكل دائم في فقرات اتفاقية منظمة التجارة العالمية.وان هذه الفقرات تستخدم كقاعدة للتحكم بالدول(وفرض الشروط) وفق القانون الدولي.

٢- وصفة صندوق النقد الدولي.

لقد طبقت وبوقت واحد هذه الوصفة،المتضمنة التقشف بالميزانية.وتخفيض قيمة العملة وتحرير التجارة وبيع الملكية العامة إلى القطاع الخاص،في أكثر من مئة بلد مدين،وهكذا فقدت هذه البلدان سيادتها وسيطرتها على السياسة النقدية والمالية. وأعيد تنظيم بنوكها المركزية ووزاراتها المالية(بالتواطؤ دائما مع البيروقراطية المحلية)،وألغيت مؤسساتها وأقيمت فيها وصاية اقتصادية.وكونت فيها المؤسسات المالية الدولية حكومة موازية مترفعة على المجتمع المدني. أما البلدان التي لم تقبل بأهداف وغايات صندوق النقد الدولي فقد وضعت في القائمة السوداء[١].

(١) ميشل دوفسكي، عولمة الفقر ،مرجع سابق ذكره ص٤٥

وعلى الرغم من أن برنامج التكييف الهيكلي قد تم تبنيه باسم الديمقراطية ومـــا يـــسمى بحسن الإدارة. إلا أنه يستلزم دعم الجهاز الأمني الداخلي: فالقمـــع الـــسياسي – وبالتواطؤ مع أفراد النخبة في العالم الثالث يدعم ما يـــوازيه مـــن عملـــيات القمـــع الاقتصادي،إن حسن الإدارة والدفاع عن الانـــتخابات متعددة الأحزاب تعد شروطها إضافية مفروضة من المانحين والدائنـــين.فطبـــيعة الإصـــلاحات الاقتصادية نفسها مازالت تمنع تطبيق الديمقـــراطية الحقيقـــية.وهكذا يعني أن تطبيقها يتطلب (على العكس من روح الليبـــرالية الانجلـــو- سكـــسونية) دعـــم الجـــيش والدولة المستبدة باســـتمرار.إن التكيـــيف الهيكلـــي يشجع على قيام المؤسسات المزيفة،و الديمقـــراطية البـــرلمانية الوهمية التي تقوم بدورها،برعاية عملية إعادة الهيكلة الاقتصادية.

إن الوضـــع في العالم الثالث برمته يبعث على اليأس الاجتماعي وغياب الـــصورة المستقبلية وفيما يخص السكان الذين أصابهم الفقر بسبب لعبة التأثيـــرات المتـــبادلة لقـــوى الـــسوق.ويتمثل هذا الوضع بالقمع الشديد للتظاهرات والاحتجاجات الشعبية التي كانت تجري ضد برنامج التكييف الهيكلـــي، وهـــذا ما حدث في كاركاس في عام ١٩٨٩،فقد أعلن الرئيس كارلـــوس اندريس بيريز حالة الطوارئ،بعد أن أدان بشدة صندوق النقد الدولـــي لممارســـة نوعا من النظام الاقتصادي المطلق الذي يميت ليس بالرصـــاص وإنمـــا بالجـــوع، وأرسل وحدات نظامية من قوات المشاة والقوات البحرية لغرض مهاجمة مناطق الفقر المدقع (مجمعات الأكواخ) الواقعة في التلال التي تطل على العاصمة. فالتظاهرات الاحتجاجية التي اندلعت في كاركاس، ضد صندوق النقد الدولي جاءت نتيجة لزيادة أسعار الخبـــز بنسبة ٢٠٠%، وقد قتل فيها الكثير من الرجال والنساء والأطفال مـــن دون تمييز.ونقلت على أثرها في الأيام الثلاثة الأولى مائتا جثة إلى

مراكــز حفــظ القتلى في كاراكاس حتى دفنت التوابيت، وفي تونس قام الشبان العاطلون عن العمل في جانفي من عام ١٩٨٤، بأكبر تظاهرات احتجاجــية ضـــد زيادة أسعار المواد الغذائية.أما في نيجيريا فقد تظاهر الطلبة في عام ١٩٨٩، ضد برامج التكييف الهيكلي، إلى أن يغلق مجلس القــوات المــسلحة ســت جامعات في البلاد.وفي عام ١٩٩٠ حدث في المغرب،إضـــراب عام وتظاهرات شعبية ضد الإصلاحات الحكومية التي جرت تحت رعاية صندوق النقد الدولي.وفي المكسيك، حدث تمرد جيش تحريـــر زاباتـــا فـــي عام ١٩٩٣،في منطقة شيا باس الواقعة في جنوبي البلاد.أما في الاتحاد الروسي فقد قام الشعب،في عام ١٩٩٣،بالتظاهرات الاحتجاجية واحتلال البرلمان الروسي.وهكذا دواليك....فالقائمة طويلة لا تعد ولا تحص. وبتالي يقود التكييف الهيكلي إلى شكل من أشكال الإبادة الجماعية عن طريق البرامج الاقتصادية التي يسببها التلاعب المقصود في قـــوى السوق.وعندما تقارن هذه الجريمة مع الأنواع الأخرى من الجرائم التي اقترفت في مراحل متعددة من التاريخ الاستعماري (على سبيل المثال الأعمـــال القـــسرية والعبودية) فإن تأثيراتها الاجتماعية تكون مدمرة. إن بـــرامج التكييف الهيكلي تؤثر بصورة مباشرة في وجود أكثر من أربعة ملـــيارات إنسان.و إن تطبيقها في عدد كبير من البلدان المدينة يصب في صالح تدويل السياسة الاقتصادية على المستوى الكلي التي يشرف عليها مباشرة كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي يعملان باسم المصالح الـــسياسية والمالـــية(علـــى سبيل المثال:ناديي باريس ولندن، ومجموعة السبع).

إن هـــذا الـــشكل الجديـــد مـــن أشكال الهيمنة الاقتصادية والسياسية–من اســـتعمار السوق يجعل الشعوب والحكومات خاضعة للتأثيرات المتبادلة المحايدة ظاهريا لقوى السوق.

أمـــا البيروقـــراطية الدولـــية الموجودة في واشنطن فقد استغلها الدائنون الدولـــيون والمؤسسات متعددة الجنسية،لقدرتها على تنفيذ نوع من الخطط الاقتصادية العالمية التي تؤثر في وجود أكثر من ٨٠%من سكان العالم . وفي العالم لم تمارس السوق الحرة التي تعتمد أدوات الاقتصاد الكلي،وفي أية مرحلة من مراحل التاريخ دورا بهذه الأهمية في تقرير مصير الدول ذات السيادة

٣ـالتغيير الجذري لهياكل الاقتصاد الوطني.

إن إعادة هيكلة الاقتصاد العالمي تحت توجيه المؤسسات المالية الموجودة فـــي واشـــنطن تنكـــر على الدول النامية باستمرار، إمكانية بناء اقتصاد وطنـــي: بحـــيث أدى تدويل السياسة الاقتصادية الكلية إلى تحويل بعض الـــبلدان إلـــى مـــناطق اقتـــصادية مفتوحة وبعض الاقتصاديات الوطنية إلـــى(احتياطـــي) للأيـــدي العاملة الرخيصة والمواد الطبيعية إن تطبيق العـــلاج الاقتصادي لصندوق النقد الدولي يستهدف تخفيضا أكثر في قيمة الأســـعار العالمـــية للـــسلع،لأن هـــذا يجبـــر مختلف الدول على توجيه اقتـــصادياتها الوطنـــية تلقائيا نحو سوق عالمية راكدة[١]. وتكمن في قلب النظام الاقتصادي العالمي بنية تجارية،إنتاجية وائتمانية غير متساوية تقوم بـــتحديد موقـــف الدول النامية في الاقتصاد العالمي.فما طبيعة هذا النظام الاقتـــصادي العالمـــي الطـــارئ؟ وعلى أية بنية من الفقر العالمي وعدم المساواة في الدخل يتركز هذا النظام ؟

إن عـــدد سكان العالم سيصبح،حوالي٦ مليارات نسمة بحدود سنة ٢٠١٥ ،خمـــسة مليارات منهم تقريبا يعيشون في بلد فقير.وبينما تسيطر البلدان الغنية(التي يعيش فيها تقريبا ١٥%من سكان العالم) على.٨٠%من إجمالي الـــدخل العالمـــي، نجد أن مجموعة "البلدان منخفضة الدخل" (والتي تمثل

(١) ميشل دوفسكي، عولمة الفقر ،مرجع سابق ذكره ص٤٨

٦٥%مــن ســكان العالم،بما فيها الهند والصين)، ويعيش فيها ٣مليارات نــسمة،لم تحــصل في عام ١٩٩٣،إلا على ٥%تقريبا من إجمالي الدخل العالمي، وهي نسبة اقل من إجمالي الناتج المحلي لفرنسا ومستعمراتها في أعالــي البحار. أما الدول الإفريقية الواقعة جنوب الصحراء قاطبة والتي يعــيش فــيها نحو ٦٠٠ مليون نسمة،فان ما تحصل عليه تقريبا يساوي نصف إجمالي الناتج المحلي لولاية تكساس.إن مجموعة الدول ذات الدخل المتوســط والمــنخفض(بيــنها الــدول الاشــتراكية، والاتحاد السوفيتي الــسابق)والتــي تمــثل نحــو (٨٥%) مــن سكان العالم ،يكون نصيبها (٢٠%)تقــريبا مــن إجمالي الدخل العالمي(انظر الجدول الموالي). وفي العديد من الدول المدينة في العالم الثالث انخفضت القيمة الحقيقية للأجور في القطاع الحديث بنسبة تزيد على ٦٠% منذ بداية الثمانينات من القرن العــشرين.أما الوضع في القطاع غير الرسمي والبطالة فقد أصبح حرجا جــدا.فعلى سبيل المثال،انخفضت في نيجيريا القيمة الحقيقية للحد الأدنى للأجــر بحــدود ٨٥%خلال الثمانينات (أثناء الحكومة العسكرية للجنرال إبــراهيم بابا نجيد) . وفي فيتنام كانت الرواتب اقل من عشرة دولارات شــهريا، بينما وصل السعر المحلي للرز إلى مستواه العالمي،وذلك نتيجة لبــرنامج صــندوق الــنقدي الدولــي الــذي عملت على تطبيقه حكومة هانوي،حتى أصبح مدرس الثانوية في العاصمة الفيتنامية،والحاصل على مــؤهل جامعي،يتسلم على سبيل المثال،مرتبا شهريا يقل عن ١٥ دولارا أمــريكيا. وفــي بيرو وبعد الإجراءات الاقتصادية الصارمة التي رعاها صــندوق النقد الدولي وقام بتطبيقها الرئيس البرتوفوجي موري في أوت مــن عام ١٩٩٠ازدادت أسعار الوقود ٣١مرة بين ليلة وضحاها.وارتفع ســعر الخبز ١٢مرة.وانخفضت القيمة الحقيقية لأجر الحد الأدنى بحدود ٩٠% (قياســا إلــى مــا كانــت عليه في منتصف السبعينات من القرن العشرين) .

-توزيع الدخل العالمي(١٩٩٣)

	السكان (بالملايين) منتصف ١٩٩٣	نسبة السكان إلى الإجمالي العالمي %	حصة الفرد من الدخل (بالدولار)	الدخل الكلي (بمليارات الدولارات)	نسبة الدخل إلى الإجمالي العالمي %
الدخل المنخفض					
العالم الثالث	٣٠٧٧,٨	٥٦,٠	٣٧٩	١١٦٦,٥	٤,٩
الدول الإفريقية الواقعة جنوب الصحراء	٥٩٩,٠	١٠,٩	٥٢٠	٣٠٠,٥	١,٣
أسيا الجنوبية	١١٩٤,٤	٢١,٧	٣١٠	٣٧٠,٣	١,٥
الصين	١١٧٨,٤	٢١,٤	٤٩٠	٥٧٧,٤	٢,٤
الدخل المتوسط					
العالم الثالث الإجمالي	١٢١٨,٩	٢٢,٢	٢٣٩٧	٢٩٢١,٧	١٢,٢
العالم الثالث	٤٢٩٦,٧	٧,١	٩٥١	٤٠٧٧,٦	١٧,١
أوربا الشرقية و الاتحاد السوفيتي	٣٩٢,٣	٧,١	٢٦٦٥	١٠٤٥,٥	٤٠٤
اجمالي الدول الفقيرة	٤٦٨٩,٠	٨٥,٢	١٠٩٥	٥١٣٣,٧	٢١,٥
دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية	٨١٢,٢	١٤,٧	٢٣٠٩٠	١٨٧٥٨,٣	٧٨,٥
الإجمالي العالمي	٥٥٠١,٥	١٠٠,٠	٤٣٤٣,٠	٢٣٨٩٢,٠	١٠٠,٠

المصدر:الأرقام أعلاه مستندة إلى بيانات البنك الدولي World Development Report; Washington.١٩٩٥P.١٦٢

كما كان لنهاية الحرب الباردة تأثير عميق في التوزيع العالمي للدخل.وحتى وقت قصير مضى كانت أوربا الشرقية والاتحاد السوفيتي

تعدان جزءا من الشمال المتقدمة ،أي بمعنى أنهما بلغا مستويات معينة من التقدم في مجالات الاستهلاك المادي،والتعليم،و الصحة والتطور العلمي...الخ،بحيث يمكن مقارنتها بصورة واسعة مع المستويات الموجودة في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية،وعلى الرغم من كون الدخول المتوسطة بمجموعها تعد دخولا منخفضة، إلا انه مع ذلك اعترف الباحثون في الغرب بالمنجزات التي قامت بها دول الكتلة الشرقية وخاصة في مجالي الصحة والتعليم،إن هذه الدول يصنفها الآن البنك الدولي على أنها اقتصاديات نامية إلى جانب البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط في العالم الثالث ،وقد جاء هذا التصنيف كونها أصبحت بلدانا فقيرة،بسبب الإصلاحات التي يرعاها صندوق النقد الدولي.وتظهر جمهوريات آسيا الوسطى إلى جانب سورية والأردن وتونس ضمن ترتيب الدخل المتوسط الأدنى، بينما يقترب الاتحاد الروسي من البرازيل في ما يخص حصة الفرد من الدخل البالغ ثلاث آلاف دولار أمريكي. إن التغير في المراتب يعكس نتائج الحرب الباردة وعملية التراجع إلى مرتبة العالم الثالث غير المعلنة في أوربا الشرقية والاتحاد السوفيتي السابق.

إضافة إلى هذا فقد تضاعف تأثرا لخطاب الاقتصادي المهيمن،منذ بداية الثمانينات،في المؤسسة الأكاديمية والبحثية في جميع أنحاء العالم،وضعف التحليل النقدي بصورة كبيرة جدا،حتى أصبح ينظر إلى الحقيقة الاقتصادية والاجتماعية من خلال مجموعة فردية من العلاقات الاقتصادية الوهمية التي تهدف إلى إخفاء التلاعبات بالنظام الاقتصادي العالمي. إن الدارسين المنتمين للتيارات الاقتصادية الرئيسة يقدمون نظريات الاقتصاد التطبيقي وإن المبدأ الاقتصادي المهيمن لايقبل لا بالاختلافات ولا بالمناقشات بشأن المقياس النظري الأساس له:ذلك أن المهمة الرئيسة للجامعات تكمن في تنشئة جيل من الاقتصاديين الملتزمين

والأمــناء الــذين يحافظــون على المبادئ والأسس الاجتماعية المتعلقة باقتــصاد السوق العالمية،وبالطريقة نفسها، اخذ المثقفون في العالم الثالث ينضمون،تصاعديا إلى دعم المقياس الليبرالي الجديد.أي أن تدويل " علم" الاقتــصاد يدعم بلا تحفظات،عملية إعادة الهيكلة الاقتصادية العالمية. إن هــذا المبدأ الليبرالي الجديد" الرسمي" هو الذي يبتدع بنفسه أيضا نموذجه المضاد الذي يشتمل على الخطاب الأخلاقي والأدبي،ويتركز على التنمية المستدامة وعلى ((تقليص الفقر)) وبالوقت ذاته يعمل على تحريف وإخفاء القضايا السياسية المتعلقة بالفقر وبحماية البيئة والحقوق الاجتماعية ومن النادر أن تقوم هذه " الإيديولوجية- المضادة " بتحدي معالجات السياسة الليبــرالية الجديــد. وفــي داخل هذه الإيديولوجية- المضادة(التي تمولها بسخاء مؤسسات الأبحاث) وجد دارسو التنمية ثغرة مشجعة، تمثل دورها فــي إيجاد نوع معين من النقاش الانتقادي (داخليا لهذا الخطاب المضاد) مــن دون المساس بالأسس الاجتماعية لنظام السوق العالمية.ويؤدي البنك الدولــي دورا أساسيا في هذا الخصوص من خلال تشجيعه الأبحاث عن الفقــر وعــن مايــسمى (بالأبعاد الاجتماعية للتكييف). إن هذا التركيز الأخلاقــي وفــي التصنيف حسب الأسبقيات(على سبيل المثال : تقليص الفقــر، القــضايا المتعلقة بالعدالة....الخ)يعطي وجها إنسانيا لمؤسسات برتون وودز ويمنحها نوعا من مظاهر الالتزام بالتغيير الاجتماعي.

ومن النادر جدا أن يكون هذا التحليل تهديدا للبرنامج الاقتصادي الليبرالي الجديــد إذا ما فصل عمليا،عن فهم الإصلاحات الاقتصادية الرئيسة على المستوى الكلي.

على الرغم من أن التباين الاجتماعي والاختلاف في الدخل قد ازداد بين الــدول مــن جهة وفي داخل الدولة نفسها من جهة أخرى، إلا أن إخفاء حقــيقة الفقر العالمي مازالت تتم من خلال التلاعب بالإحصاءات الرقمية

للــدخل. يقــدر البنك الدولي بأن ١٨% من العالم الثالث هم من شديدي الفقر و٣٣% فقراء إذ جاء في دراسته المهمة،التي تصلح مرجعا لقضايا الفقر العالمي، إن الخط الأعلى للفقر يتمثل في حصول الفرد على دولار واحــد في اليوم،وهذا يعني أن دخله السنوي سيكون ٣٦٥ دولارا. وعليه فــان الفــئات السكانية في الدول التي يكون فيها الدخل الفردي أكثر من دولار واحــد فــي اليوم،تصنف بأنها ليست من الفئات الفقيرة وبعبارة أخــرى،فان أرقــام البنك الدولي تصلح،من خلال التلاعب بالإحصاءات الرقمية للدخل،في تقديم الفقراء في الدول النامية على أنهم يمثلون الأقلية في هذه الدول.

لقد ازداد استخدام الكيل بمكيالين والقياس بمقياسين في ما يخص القياسات العلمــية لقياس الفقر فعلى سبيل المثال، يقدر البنك الدولي بأن ١٩% فقــط مــن السكان في أمريكا اللاتينية وفي البحر الكاريبي يعدون فقراء وهــو تحريف شديد للواقع خاصة عندما نعلم أن هناك واحدا من خمسة أمــريكان فــي الولايات المتحدة يعيش (حسب معلومات دائرة الإحصاء) تحت خط الفقر. (مع العلم أن حصة الفرد الواحد من الدخل في الولايات المتحدة تكون بحدود ٢٠ ألف دولار تقريبا)

٤-اقتصاد العمل الرخيص

لقــد صــاحب عــولمة الفقر نوع من الإصلاح في الاقتصاديات الوطنية للبلدان النامية ونوع من إعادة تحديد أدوار هذه الدول في النظام الاقتــصادي العالمــي الجديد[١]. حيث أن للإصلاحات الاقتصادية على المــستوى الكلي في الإطار الوطني والتي طبقت في آن واحد بعدد كبير من البلدان دورا رئيسيا في تنظيم المستوى العالمي كما أن الفقر العالمي

(١) ميشل دوفسكي، عولمة الفقر ،مرجع سابق ذكره ص٤٩

بـــات يكـــون إحدى الفقرات التي أدخلت في قائمة العرض، ولاسيما أن النظام الاقتصادي العالمي يقوم على الأيدي العاملة الرخيصة.

لقـــد تميـــز الاقتصاد العالمي بانتقال جزء أساس من القاعدة الصناعية للـــبلدان المـــتقدمة إلى أماكن توفر الأيدي العاملة الرخيصة في البلدان النامـــية،ولذلك بدأت تنمية اقتصاد الصادرات القائم على الأيدي العاملة الرخيصة في جنوب شرقي أسيا في عقدي الستينات والسبعينات،خاصة في مجال"الصناعة كثيفة العمل" ونظرا لكون تنمية الإنتاج الذي أنجزته الأيـــدي العاملـــة الرخيصة في الخارج،كانت متقيدة في البداية بعدد من مراكز التصدير مثل (هونغ كونغ، سنغافورة، تايوان وكوريا الجنوبية)، فإنها لم تنشط إلا في أعوام السبعينات والثمانينات من القرن الماضي.

و مـــع نهاية عقد السبعينات من القرن العشرين بدأ يظهر جيل جديد من مـــناطق الـــتجارة الحرة الذي أخذت أقطاب النمو الرئيسة فيه تظهر في جـــنوب شـــرقي أسيا، والشرق الأقصى ،والصين،والبرازيل،والمكسيك وأوربا الشرقية. وتضم هذه العولمة للإنتاج الصناعي سلسلة واسعة من المنتجات المصنعة. بحيث تشتمل الصناعات في العالم الثالث على العديد مـــن مـــيادين إنـــتاج (الـــسيارات، بـــناء السفن،تجميع الطائرات،إنتاج الأسلحة....الخ)، وعلى الرغم من استمرار العالم الثالث في تأديته دور المنـــتج الرئيسي للمواد الأولية،الا أن الاقتصاد العالمي المعاصر لم يعد يقـــدم فـــي بنيته، التقسيم التقليدي بين " الصناعة"وبين " الإنتاج الأولي" (وعلـــى ســـبيل المثال،المداولة بشأن شروط التجارة بين منتجي المواد الأولية وبين المنتجين الصناعيين).ولاسيما أن جزءا كبيرا من الصناعة العالمـــية ينجز في جنوب شرقي آسيا والصين وأمريكا اللاتينية وأوربا الشرقية.

إن هــذا التطور،علـــى المـــستوى العالمي،للصناعة القائمة على الأيدي العاملة الرخيصة(في ميدان الإنتاج الأكثر تقدما وأهمية) يفرض ضغطا علـــى الطلـــب الداخلي الخاص بالنشاطات الاقتصادية الفردية في العالم الثالث، وتمسكا في قوة العمل الصناعية الرخيصة المستقرة والمنظمة في جــو سياســي "مــضمون". إن هذه العملية تستند إلى تدمير الإنتاج الوطنـــي الخـــاص بالسوق الداخلية (أي بمعنى،تدمير الصناعات البديلة للاستيراد) في بلدان العالم الثالث وتعزيز اقتصاد الصادرات القائم على الأيدي العاملة الرخيصة ومع اختتام دورة الاوروغواي، وإنشاء منظمة الـــتجارة العالميةWTO في عام ١٩٩٥،امتدت حدود "مناطق التجارة الحـــرة" تلـــك القائمة على الأيدي العاملة الرخيصة ،لتشمل الأراضي الوطنية للدول النامية كافة.

لقـــد اســـهمت إعادة هيكلة الاقتصاديات الوطنية، التي ترعاها مؤسسات بريتون وودز،في إضعاف الدولة،إذ تعطلت الصناعات التي تنتج للسوق الداخلـــية ممـــا أدى إلـــى إفلاس الشركة الوطنية.إن تقلص الاستهلاك الداخلـــي الـــناجم عن برنامج التكييف الهيكلي يفرض نوعا من التقليص المناســـب فـــي تكالـــيف الأيدي العاملة،وفي هذا تتجسد" الخطة الخفية" للبرنامج: بحيث أن ضغط الأجور في العالم الثالث وأوربا يصلح كأساس لانتقال النشاط الاقتصادي من البلدان الغنية إلى البلدان الفقيرة.

إن عـــولمة الفقر هي المسؤولة عن تطور اقتصاد الصادرات القائم على الأيدي العاملة الرخيصة على النطاق العالمي. وان إمكانات الإنتاج تتسم بكـــونها واســـعة نتيجة لوفرة العمال الفقراء من ذوي الأجور الرخيصة والمنتشرين في جميع أنحاء العالم. وعلى النقيض من ذلك فالدول الفقيرة لتتأخر فيما بينها،إذ أن الشعب الفقير لا يستطيع أن يخلق سوقا للبضائع التي ينتجها.

إن الطلب الاستهلاكي يقتصر تقريبا على ١٥%من سكان العالم ويتركز بصورة واسعة في الدول الغنية التابعة لمنطقة التعاون والتنمية الاقتصادية.

وفي هذا النظام، وعلى النقيض من القاعدة الشهيرة للاقتصاد الفرنسي جان باتيست ساى ،فان العرض لا يوجد الطلب عليه . بل على العكس،إن الفقر يعني الكلفة الوطنية للإنتاج: بحيث يعد إحدى فقرات الاقتصاد القائم على الأيدي العاملة الرخيصة(من جهة العرض)

إن الشعار اليوم هو الموت أو التصدير أما إحلال الواردات والإنتاج للسوق المحلية فما هما إلا مفهومان مهملان للدول إن تتخصص على وفق ميزتها النسبية التي تكمن في وفرة الأيدي العاملة فيها وفي أجورهم المنخفضة، أما سر "النجاح الاقتصادي" فيكمن في تشجيع التصدير مما حدا بالبنك وصندوق النقد الدوليين أن يقوما بتشجيع الصادرات غير التقليدية في عدد كبير من الدول النامية في آن واحد، بحيث اندفعت هذه البلدان جنبا إلى جنب مع المنتجين في أوربا الشرقية الذين يعتمدون على الأيدي الرخيصة أيضا، إلى نوع من التنافس المستمر في الوقت الحاضر.

إن الجميع يرغب في التصدير إلى الأسواق الأوربية أو الأمريكية نفسها: فالفائض في العرض يجبر المنتجين في العالم الثالث على تخفيض أسعارهم، وتهبط الأسعار التي يحددها للقطاعات الصناعية بشدة في السوق العالمية بطريقة مشابهة جدا لهبوط أسعار السلع الأولية، وتسهم المنافسة بين الدول النامية وضمن الدولة الواحدة منها، في ضغط الأجور والأسعار. ويؤدي تشجيع الصادرات(عندما يمارس في عدد كبير من الدول في آن واحد)إلى الإنتاج الوفير وإلى انخفاض الإيرادات الناجمة عن التصدير. وفي هذا ينتهي إلى تخفيض أسعار السلع وعائدات التصدير التي يسددها الدائنون الخارجيون.

فـضلا علـى ذلك،فـان إجراءات الاستقرار الاقتصادي المفروضة في الجـنوب وفي الشرق تنعكس في اقتصاديات الدول الغنية: لأن الفقر في العـالم الثالث يسهم في انكماش الطلب على الاستيراد عالميا،الأمر الذي يؤثـر بدوره في النمو الاقتصادي ونمو العمل في بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية .

إن التكيـيف الهيكلي يحول الاقتصاديات الوطنية إلى مجالات اقتصادية مفـتوحة ويحـول الدول إلى إقليم بحيث تصبح هذه الدول" احتياطات " للأيدي العاملة الرخيصة وللمواد الطبيعية.ومع أن هذه العملية تقوم على عـولمة الفقـر وعلـى انضغاط الطلب على الاستهلاك عالميا،غير أن تـشجيع الـصادرات في الدول النامية لم ينجح إلا في عدد محدود من المـناطق ذات الأيدي العاملة الرخيصة. وبعبارة أخرى،يمكن القول أن القـيام بنشاطات تصديرية في آن واحد في عدد كبير من الأماكن يؤدي إلـى تنافس كبير بين الدول النامية سواء في ميدان الإنتاج الأولى أم في ميدان الإنتاج الصناعي ونظرا لعدم اتباع الطلب العالمي،سيرافق القدرة الإنتاجـية الجديدة الناشئة في بعض الدول نوع من الانحدار الاقتصادي "وتسريح للعمال" في مناطق معينة من العالم الثالث.

ماذا يحدث عندما يطبق الإصلاح الاقتصادي على المستوى الكلي في آ ن واحـد في عدد كبير من الدول؟ إن الذي يحدث في الاقتصاد العالمي المتـرابط فـي مـا بينه، هو أن برامج التكييف الهيكلي التي تطبق في الإطـار الوطنـي ستؤدي "بمجموعها " إلى تكييف عالمي في هيكليات التجارة العالمية والنمو الاقتصادي.

و يمكن ان نفهم بوضوح تأثير التكييف العالمي على العلاقات التجارية :حيث أن تطبيق سياسات تشجيع التصدير في عدد معين من بلدان العالم الثالث يؤدي إلى عرض فائق في الأسواق الخاصة بالسلع،يصاحبه هبوط

في الأسعار الدولية لهذه السلع.ولذلك فان حجم الصادرات في العديد من الـدول التي خضعت للتكييف الهيكلي،ارتفع جوهريا.غير أن قيمة عوائد هـذه الـصادرات انخفـضت كثيرا، وبعبارة أخرى يمكن القول أن هذا التكيـيف الهيكلي العالمي (الذي يقتضي عولمة السياسة الاقتصادية على المـستوى الكلـي) يـنعكس في هبوط كبير بأسعار السلع ويشجع على الانتقال السلبي للموارد الاقتصادية بين الدول المدينة والدائنة.

كمـا تـؤدي العولمة دورا رئيسيا في تفكيك الاقتصاد الوطني لأي بلد مـدين وفـي إعـادة تركيب علاقة جديدة مع الاقتصاد العالمي. أي أن الإصـلاحات الاقتـصادية تقتضي تفكيك / إعادة تركيب هياكل الإنتاج والاسـتهلاك الوطنيين.إن انخفاض الأرباح الحقيقية يؤدي إلى انخفاض كلـف الأيدي العاملة وهبوط معدلات الاستهلاك العام(للسلع الضرورية) للغالبـية العظمـى مـن الـسكان.ومن جانب آخر،فإن " إعادة تركيب" الاسـتهلاك يتميـز بازدياد "الاستهلاك ذو الدخل المرتفع " عن طريق تحريـر الـتجارة والـتدفق النشيط للسلع الاستهلاكية المعمرة والكمالية المـستوردة لجزء صغير من السكان .و إن هذا "التفكيك/إعادة التركيب" للاقتـصاد الوطنـي[1]وإدماجه في الاقتصاد العالمي القائم على الأيدي العاملـة الرخيصة،يقتضي الانخفاض في الطلب الداخلي (وفي مستويات المعيـشة): لأن الفقر، الأجور المنخفضة والأيدي العاملة الوفيرة تعد " فقرات" داخلة في جانب العرض. ويكون الفقر وانخفاض تكاليف الإنتاج القاعدة الآلية في تفعيل الإنتاج المكرس للسوق الخارجية.

إن التطبـيق الآني لبرامج التكييف الهيكلي في البلدان المدينة يعمل على تـسريع نقـل الـصناعة اليدوية من المجمعات الصناعية الموجودة في

---

(١) ميشل دوفسكي، عولمة الفقر، مرجع سابق ذكره، ص٩٧.

الـبلدان المـتقدمة إلى مناطق الأيدي العاملة الرخيصة في العالم الثالث وأوربـا الـشرقية.وعـلاوة علـى ما تقدم يمكن أن نضيف بأن القدرة الإنتاجية الجديدة (لأغراض التصدير) الناجمة عنها،تنمو في إطار الطلب العالمـي البطـيء ومنخفض النمو.وإلى هذا " الاهتمام الكبير" في إيجاد قـدرة إنتاجـية(لأغرض التصدير)في بلد أو في أكثر من بلد في العالم الـثالث،تعود عملية" تعطيل موارد الإنتاج" ومن ثم عملية انحدار النظام الاقتصادي العالمي.

إن "التفكـيك" لايـضمن إعـادة التـركيب"الجيد" أي بمعنى أن الإزالة التدريجية للصناعة المحلية التي تنتج للسوق الداخلية لا تضمن إقامة نوع جديـد من العلاقة المستقرة والقابلة للتطبيق مع السوق العالمية.وبعبارة أخرى أن انضغاط كلفة الأيدي العاملة (لصالح العرض) لا يضمن وحده سـوى نمـو قطاع التصدير وإدماج الاقتصاد الوطني للعالم الثالث في الـسوق العالمـية (كمـا لايـضمن تنمية الصادرات الصناعية).فهناك مجمـوعة مـن العوامل الاقتصادية والجيو سياسية والتاريخية هي التي سـتحدد الموقع الجغرافي لهذه الأقطاب الإنتاجية الجديدة التي تقوم على الأيدي العاملة الرخيصة المكرسة للسوق العالمية.

ويجـرى التوجه نحو إقامة إعادة التركيب في المناطق ذات الوظائف النوعية في الاقتصاد العالمي، حيث أن تكوين الأقطاب الجديدة النشيطة للاقتـصاد القـائم علـى الأيدي العاملة الرخيصة في المكسيك،و أوربا الـشرقية، وجـنوب شـرقي آسيا يناقض بقوة الوضع الذي يسود القسم الأكبـر مـن الـدول الإفريقية الواقعة جنوب الصحراء وفي أجزاء من أمريكا اللاتينية.

علـى الرغم من أن الكثير من مناطق العالم غير مدمجة بصورة نشيطة فـي الاقتصاد العالمي القائم على الأيدي العاملة الرخيصة،إلا أنها تمتلك

احتياطات مهمة من تلك الأيدي العاملة،بحيث تؤدي دورا مهما في تحديد كلف العمل في الإطار العالمي،وفي حالة حدوث الإضرابات التظاهرات التي يقوم بها العمال،بما فيها الضغوط الاجتماعية من أجل زيادة الأجور،في بعض هذه الأماكن من العالم الثالث،يتمكن رأس المال غير الوطني من نقل صناعته،أو عقده صفقات إنتاجية جديدة في أماكن بديلة.ان هذا يعني أن وجود دول احتياطية يستهدف كبح الأجور وتكاليف العمل في اقتصاديات التصدير (القائمة على الأيدي العاملة الرخيصة)الأكثر نشاطا(مثل شرقي آسيا،المكسيك،الصين،و أوربا الشرقية).

ولذلك فإن تحديد مستويات الأجور في الدول النامية·لا يعتمد ليس على هيكل السوق الوطنية للعمل فحسب،وإنما على الأجور السائدة في الأماكن المزدحمة بالأيدي العاملة الرخيصة أيضا،وهكذا يكون مستوى كلف العمل مرتبطا بوجود نوع من الأماكن العالمية لاحتياطي اليد العاملة الرخيصة المكونة من جيوش الاحتياط في البلدان المتخلفة.إن هذا الفائض في سكان العالم أصبح يحدد الهجرة الدولية لرأس المال المنتج في الميدان الصناعي نفسه،من بلد إلى آخر:حيث يقوم رأس المال الدولي(المشتري المباشر أو غير المباشر لقوة العمل)بتغيير السوق الوطنية للعمل،ومن جهة نظر رأس المال،فإن هذه الجيوش الاحتياطية تكون في مكان دولي واحد للاحتياط،يكون فيه العمال – في مختلف الدول–أمام منافسة مفتوحة فيما بينهم،وتصبح البطالة العالمية محركا لتراكم رأس المال العالمي الذي ينظم كلف العمل في كل اقتصاد وطني على حدة وينظم الفقر العالم الكلف الدولية للعمل. أما الأجور في إطار كل اقتصاد وطني على حدة،فإنها تحدد أيضا من خلال العلاقة بين المدينة والريف.أو بمعنى آخر أن الفقر الريفي ووجود كتلة كبيرة من العمال الزراعيين بلا أرض

وعاطلين عن العمل يؤدي إلى تشجيع الأجور الواطئة في الاقتصاد الصناعي الحضري. لقد هبط بصورة مأساوية،إسهام الأجور في الناتج المحلي الإجمالي في العديد من اقتصاديات التصدير القائم على اليد العاملة الرخيصة،وذلك في أعوام الثمانينات. فعلى سبيل المثال، أدت برامج التكيف الهيكلي،في أمريكا اللاتينية،إلى انكماش كبير في الأجور من حيث إسهامها في الناتج المحلي الإجمالي ومن حيث النسبة المئوية للقيمة المضافة إلى الإنتاج.أما في ما يتعلق بأجور العاملين في الدول المتقدمة فإنها تكون تقريبا ٤٠%من القيمة المضافة إلى الإنتاج،في حين تكون هذه النسبة في أمريكا اللاتينية وفي جنوب شرقي آسيا بحدود ١٥%.كما أن تطوير الصناعات القائمة على اليد العاملة الرخيصة في العالم الثالث يأتي انعكاسا لغلق المعامل في المدن الصناعية التابعة للدول المتقدمة، بحيث أثرت الموجة الأولى من عمليات الغلق بصورة واسعة في مناطق(كثيفة العمل)للصناعة اليدوية الخفيفة،ولا تزال جميع قطاعات الاقتصاد الغربي(وجميع أصناف قوة العمل) تتأثر،ومنذ الثمانينات،بإعادة هيكلة الشركات الصناعية الفضائية والهندسية،ونقل إنتاج السيارات إلى أوربا الشرقية والعالم الثالث،وغلق صناعة الحديد....الخ.

لقد رافق تطوير الصناعة اليدوية في مصانع مساحيق التجميل وفي مناطق عمليات التصدير التي تقع مباشرة إلى الجنوب من منطقة ريو غراندي Rio Grande الواقعة على الحدود بين الولايات المتحدة والمكسيك[١]، في أعوام الثمانينات من القرن العشرين ،القيام بتسريح العمال والبطالة في المراكز الصناعية التابعة للولايات المتحدة وكندا.

---

(١) ميشل دوفسكي، عولمة الفقر، مرجع سابق ذكره، ص٩٨.

وقد سادت عملية التحويل هذه الاقتصاد المكسيكي برمته نتيجة لخضوعه لمــنطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية نافتاNAFTA وبالطريقة نفسها قامت الشركات الوطنية اليابانية بتحويل صناعتها القائمة على الصناعة اليدوية إلى تايلاند أو الفلبين ،لأن العمال هناك يمكن التعاقد معهم بثلاثة أو أربعــة دولارات في اليوم الواحد، وأخذت الرأسمالية الألمانية تتوسع إلــى أبعد من الحدود الغربية لبولونيا بهدف الرجوع إلى مجالها الحيوي الــذي كــان سائدا قبل الحرب العالمية الثانية،وفي خطوط التجميع في بولونــيا وهنغاريا وجمهوريتي التشيك وسلوفاكيا،تكون كلفة العمل(التي هــي بحــدود ١٢٠ دولارا شهريا)أقل بكثير من كلفة العمل في الإتحاد الأوروبــي،بحيث أن عمال صناعة السيارات في ألمانيا يتسلمون أجرا بحــدود ٢٨ دولار بالــساعة. وضــمن هــذا الــسياق، تكون البلدان الاشــتراكية القديمــة منتمــية إلى الاقتصاد العالمي القائم على الأيدي العاملــة الرخيصة،وعلى الرغم من المصانع المدمرة ومعدلات البطالة المــرتفعة في جمهورية ألمانيا الديمقراطية القديمة،إلا أن الأشياء الأكثر ربحــية للرأسمالية كانت تتجسد في توسيع قاعدتها التي تعتمد الصناعة اليدوية نحو أوربا الشرقية. وتقل كل فرصة عمل تفقد وتحول إلى العالم الثالث،هبوطا في الاستهلاك بما يوازيها في الدول المتقدمة،وعلى الرغم من أن غلق المعامل وتسريح العمال تعرضها عادة وسائل الإعلام على أنها حالات منعزلة ناجمة عن إعادة هيكلة الشركات إلا أن تأثيرها الكلي فــي الإيرادات الحقيقية وفي العمل يكون مدمرا، أما أسواق الاستهلاك فيــصيبها الانهــيار بــسبب إقــدام عدد كبير من الشركات(في مختلف الــدول)علــى تقليص قوة عملها في آن واحد، وينعكس هبوط المبيعات بــدورة فــي الإنــتاج بحيث يسهم في سلسلة لاحقة من حالات الإفلاس وغلق المعامل،وهكذا دواليك.

لقـــد اشتد انخفاض مستويات الإنفاق في النصف الشمالي للكرة الأرضية بسبب إزالة القيود عن سوق العمل:حيث تسودها حالة عدم ثابت مؤشر الأجـــور،العمل الجزئي،الفتـــرة،التقاعد المبكـــر وفـــرض مايـــسمى بالاســـتقطاعات الطوعية للأجر،إن ممارسة هذه العملية التدميرية،(التي تنقل العبء الاجتماعي للبطالة إلى الفئات العمرية الشابة)،تؤدي بدورها إلـــى منع دخول جيل بأكمله إلى سوق العمل. وبعبارة أخرى،إن الإزالة التدريجية للصناعات في البلدان المتقدمة تسهم في انكماش سوق الطلب الذي يقضي بدوره على جهود الدول النامية من أجل بيع المصنعة يدويا إلـــى سوق غربية منكمشة. إنها عبارة عن دورة سيئة:حيث يسبب فيها نقـــل الـــصناعات إلى الجنوب وإلى الشرق،نوعا من تغيير محل النشاط الاقتـــصادي والبطالة في البلدان النامية، الأمر الذي يميل بدوره إلى دفع الاقتصاد العالمي نحو الكساد الشامل. إن هذا النظام يتميز بقدرة محدودة علـــى الإنتاج،غيـــر أن عمل توسيع الإنتاج-أي نقل الإنتاج المادي من اقتـــصاديات ذات أجور عالية إلى أخرى ذات أجور واطئة -يسهم في انكمـــاش المـــصروفات (التـــي ينفقها المطرودون من العمل على سبيل المـــثال)الأمـــر الذي يجعل من الاقتصاد العالمي-في النهاية-يسير نحو طريق الركود الشامل.

لقـــد أخـــذ التغيير في مجال النشاط الاقتصادي[1] يزداد شيئا فشيئا على المستوى القاري لكل كتلة تجارية على حدة، ويتجسد هذا في قيام كل من أوربـــا الغربية وأمريكا الشمالية بإنشاء" معاقل للأيدي العاملة الرخيصة" فـــي مواقع قريبة جدا من حدودها الجغرافية، وفي ما يتعلق بأوربا فإن خط اودر نيسي(Oder- Neisse) يمتد إلى بولونيا مثلما يمتد خط ريو

(١) ميشل دوفسكي، عولمة الفقر، مرجع سابق ذكره، ص١٠٥.

غــرانـدي Rio Grande إلى المكسيك،وتؤدي الستارة الحديدية القديمة الدور نفسه الذي تؤديه منطقة ريو غراندي .فهي تفصل اقتصاد الأجور العالــية فــي أوربــا الغــربية عن اقتصاد الأجور المنخفضةفي الكتلة السوفيتية القديمة. وحتى الآن لا تزال اتفاقية نافتا NAFTA تختلف عن اتفاقــية ماسترخت Maastricht التي تسمح بالانتقال الحر للأيد العاملة داخــل دول الاتحــاد الأوربــي- لأنها نصت في بنودها على أن ريو غراندي RIO Grande تفصل بين سوقين مختلفتين للعمل:بحيث أغلقت وحدات إنتاجية في الولايات المتحدة وكندا وحولت إلى المكسيك،المكان الذي تكون فيه الأجور واطئة بما لايقل عن عشرات مرات عما هو في أمــريكا وكندا،إن السمات الأساسية لاتفاقية النافتاNAFTA تتمثل في عــدم انــتقال الأيــدي العاملة ورفع القيود التعريفية أكثر مما تتمثل في التجارة الحرة. وطبقا لاتفاقية نافتا، تستطيع الشركات الأمريكية تقليص كلــف العمـــل إلى أكثر من ٨٠%من خلال نقل عملياتها الإنتاجية إلى المكسيك أو من خلال التعاقد على تنفيذ هذه العمليات الإنتاجية داخل ذلك الــبلد. إن هذه الآلية لاتقيد الصناعة اليدوية أو الأنشطة من أن تستخدم الأيــدي العاملـــة غير الماهرة : إذ لاشيء يمنع انتقال الصناعات ذات التقنـــية العالية من الولايات المتحدة إلى المكسيك، التي يمكن التعاقد مع المهندســين والعلمـــاء فيها بمئات قليلة من الدولارات. وأن هذا التغيير المكانـــي يؤثـــر بقـــوة فـــي قسم كبير من اقتصاديات الولايات المتحدة وكندا،بما فيها قطاع الخدمات.

لقـــد أدت اتفاقـــية النافـــتا منذ بدايتها إلى تقليل فرص العمل وانخفاض الأجـــور الحقيقـــية، بحيث أدى نقل الصناعات إلى المكسيك على تدمير مراكـــز العمـــل وتقلـــيص الأجـــور الحقيقـــية فـــي الولايات المتحدة وكندا،ويـــرجع الـــسبب فـــي تفاقم هذا الانكماش الاقتصادي إلى اتفاقية

النافتا: لأن العمال المفصولين في الولايات المتحدة وفي كندا لم يستخدموا في القطاعات الأخرى للاقتصاد ،ولم تبتدع طرائق جديدة للنمو الاقتصادي كنتيجة لانتقال الصناعات. وأن انخفاض الاستهلاك، الناجم عن عمليات طرد العاملين وغلق المعامل،يؤدي إلى انكماش عام في المبيعات وفي عدد فرص العمل،وأخيرا إلى المزيد من عمليات طرد العاملين من القطاع الصناعي. وفضلا على ذلك،تعمل اتفاقية النافتا على تشجيع دخول الشركات الأمريكية وكندا إلى السوق المكسيكية من خلال إحلالها محل الشركات الوطنية القائمة،إن الهدف هو تنمية التركيز الصناعي،وإزالة الشركات المتوسطة والمتوسطة والصغيرة وكذلك السيطرة على جزء من اقتصاد الخدمات في المكسيك عن طريق نظام منح الامتيازات. وبذلك تقوم الولايات المتحدة بتصدير كسادها إلى المكسيك التي لا يساعد فيها الفقر والأجور الواطئة على التوسيع بالطلب، باستثناء إحدي الأسواق الصغيرة للاستهلاك المميز. وفي كندا،أدت اتفاقية التجارة الحرة الموقعة مع الولايات المتحدة في عام ١٩٨٩ إلى القضاء على اقتصاد الشركات الفرعية :إذ أغلقت الشركات الكندية الفرعية وحولت إلى مكاتب إقليمية للمبيعات. لقد أسهم إنشاء اتفاقية النافتا في تفاقم الكساد الاقتصادي:لأن الاتجاه يسير نحو تقليص الأجور وفرص العمل في الدول الثلاث للكتلة. وبما أن القدرة الإنتاجية عالية إلا أن القيام بتوسيع الإنتاج(عن الطريق تحويل العمليات الإنتاجية للولايات المتحدة وكندا إلى المكسيك) أسهم في انكماش الاستهلاك. لقد أدى التركيز المتنامي للدخل والثروة في أيدي فئة اجتماعية قليلة(سواء في الدول المتقدمة أم في جيوب تأثيرية صغيرة في العالم الثالث وأوربا الشرقية) إلى النمو النشيط في اقتصاد السلع الكمالية: التي تشمل على الرحلات والترفيه، السيارات، السلع الالكترونية وأجهزة الاتصالات المتطورة....الخ .و أن الإعفاء من الضرائب الخاصة بطرق السيارات

والـــنقل الجـــوي،يعد مـــن النقاط الأساسية الاستهلاك الحديث الخاص بالفـــئات الغنـــية وباقتصاد الرفاهية اللذين توجه إليهما كميات كبيرة من المـــوارد المالية،وبينما كانت مساحة السلع الاستهلاكية المتوفرة للفئات الغنـــية جـــدا تتـــسع بشكل متجاوز للحدود تقريبا،كانت حالة الانكماش الـــسري(ومـــنذ أزمة الدين في بداية الثمانينات من القرن العشرين)في مـــستويات اســـتهلاك الغالبـــية العظمـــى من سكان العالم. بحيث قلص استهلاك السلع الأساسية (لنحو ٨٥% من سكان العالم) إلى عدد صغير مـــن المـــواد الأولية الضرورية والسلع الأساسية، وهذا يناقض التنوع الواسع في السلع المتوفرة للأقلية الغنية في المجتمع. ومع ذلك،فإن النمو النـــشيط في استهلاك السلع الكمالية يعطي متنفسا مؤقتا لاقتصاد عالمي يطـــارده الكـــساد، لذلك فإن سرعة هذا النمو،تتناقص على الدوام ركود قطاعـــات إنتاج السلع والخدمات الأساسية. إن ركود إنتاج الأغذية وبناء المـــساكن وركود الخدمات الاجتماعية الأساسية في العالم الثالث وأوربا الشرقية يناقض ظهور فئات صغيرة مميزة اجتماعيا ومع تنمية استهلاك الـــسلع الكمالـــية. إن أفـــراد النخـــبة في الدول المدينة،بما فيهم العملاء الـــسابقون والأعـــيان الجـــدد فـــي أوربـــا الشرقية والاتحاد السوفيتي الـــسابق،هم أبطـــال هـــذه العملية وهم المستفيدون منها على حد سواء ،ويمكن في الوقت الحاضر مقارنة التفاوت الاجتماعي والتفاوت بالدخل في كل من هنغاريا وبولونيا مع ما يناظرهما من التفاوتات الموجودة في أمـــريكا اللاتينـــية. فعلـــى سبيل المثال يمكن شراء سيارات(Porshe- Carrera)مـــن شـــركة بورش هنغاريا Porshe- Hungria في قلب العاصـــمة بودابست بمبلغ متواضع بحدود (٩,٧٢) مليون فلورين. وهو أكثـــر مما يحصل عليه عامل هنغاري من متوسطي الدخل طيلة حياته، أي ما يحصل عليه في سبعين سنة من عمله في قطاع الصناعة.

إن هـيكل الأجـور الواطـئة فـي العالم الثالث،وتأثيرات إعادة هيكلة الاقتـصاد وتأثيرات الكساد في الدول المتقدمة لا تخدم تنمية الاستهلاك الواسـع ولا التحسين العام في القدرة الشرائية، ولذلك فإن نظام الإنتاج العالمـي يهدف على الدوام إلى سد حاجة الأسواق المجدودة ذات الدخل العالمي سواء في الشمال أم في الجيوب الصغيرة في الجنوب والشرق.

ويظهـر ممـا تقدم، أن الأجور والكلف الواطئة للإنتاج تقود إلى قدرة شـرائية منخفـضة وإلى طالب غير كفء وتعد هذه العلاقة المتناقضة إحـدى الـسمات الأساسـية للاقتصاد العالمي القائم على الأيدي العاملة الرخيـصة : أي بمعنـى أن الـذين يقومـون بالإنتاج هم ليسوا الذين يستهلكونه.

٥ـالاقتصاد الريعي.

لقـد ظهـر مـع الإزالة التدريجية للصناعة اليدوية، نوع من الاقتصاد المربح في الدول الغنية- متركز في قطاع الخدمات بحيث اجتذب أرباح الـصناعة اليدوية في العالم الثالث، أما اقتصاد التقنية العالية، القائم على ملكية المعرفة العلمية الصناعية (Know- How) وعلى مشاريع المواد وعلى البحوث والتنمية...الخ، فإنه يتوقف على قطاعات الإنتاج المادي، بحـيث يستحوذ قطاع الخدمات على القيمة المضافة إلى المادة المصنعة يـدويا. وإضـافة إلـى ذلـك وبغض النظر عن دفع الضرائب ورسوم الترخيص نظير استخدام التقنية اليابانية والغربية،فإن أرباح المنتجين في العـالم الثالث يستحوذ عليها وبصورة ثابتة،موزعو المفرد والجملة في الـبلدان المـتقدمة. ويبقـى الإنـتاج الصناعي متوقفا على رأس مال الاحتكارات المختصة. وتأتي تنمية ما يسمى بالصناعة في العالم الثالث نتـيجة لعملـية إعادة الهيكلة العالمية للإنتاج. ففي الدول المتقدمة تكمن أطـراف النمو في قطاعات الإنتاج غير المادي (التقنية العالية،بما فيها

مشروع اختراع المواد،اقتصاد الخدمات، البنية التحتية التجارية والمالية، الاتصالات، النقل)ولا تكمن في المنتج المادي المصنع بحد ذاته[1].

إن هــذا الــلا تصنيع الواضح للبلدان الصناعية يحتاج إلى أن يكون مفهــوما : لأن معنى مصطلح صناعة حدثت فيه تغيرات عميقة. وأن أطراف النمو ذات التقنية العالية أخذت تجرب نوعا من التنمية السريعة علـــى حساب الصناعات التقليدية القديمة، التي أقيمت تاريخيا في البلدان المتقدمة انطلاقا من بداية الثورة الصناعية.

مازلنا نهتم بالاقتصاد العالمي الذي يقوم فيه عدد كبير من الاقتصاديات الوطنـــية بإنـــتاج سلع مصنعة يدويا لغرض تصديرها إلى أسواق بلدان مـــنظمة الـــتعاون والتنمية الاقتصادية وما عدا بعض الاستثناءات التي تـــستحق التقديـــر كاقتـــصاديات بعـــض الدول (مثل كوريا، البرازيل، المكـــسيك) فـــإن بلـــدان هـــذه المـــنطقة لا تعـــد حاليا بلدانا (حديثة التصنيع)،لأن عملية جعلها صناعية تأتي بصورة واسعة،نتيجة لانتقال الإنتاج إلى مناطق الأيدي العاملة الرخيصة في العالم الثالث،وتكون هذه العملية مشروطة بإصلاح الاقتصاد العالمي،وبعبارة أخرى فإن لامركزية وانـــتقال الإنـــتاج المادي إلى العالم الثالث كان السبب فيها ما يرجع إلى الاخـــتلافات الكبيـــرة الـــسائدة فـــي الأجـــور بين الدول الغنية والدول الفقيـــرة،بحيث هذه الأخيرة دولا منتجة فقط للسلع الصناعية الضرورية، أمـــا الإنتاج الوفير للسلع الصناعية الذي يجرى على مستوى العالم،فإنه يـــؤدي ضمن هذا السياق،إلى تخفيض حاد في الأسعار مثلما يحدث مع عملية العرض الفائض التي تميز أسواق السلع الأولية،أما دخول الصين

---

(١) التمويل والتنمية، مجلة ثلاثية تصدر عن صندوق النقد الدولي عدد مارس ٢٠٠١،بتصرف

إلـــى تقسيم العمل الدولي،في نهاية السبعينات،فهو الذي أحدث تغيير في بني الإنتاج الوفير.

إن تطبـيق بــرنامج التكييف الهيكلي الذي يتم في عدد كبير من البلدان تحــت رعاية صندوق النقد الدولي،يسهم أيضا في تدعيم هذا النوع من الاقتصاد المربح : لأن كل بلد (وهو ينافس البلدان النامية الأخرى) يكون ملـزما فـــي إنتاج السلسلة نفسها من السلع الضرورية والسلع المصنعة لأغـــراض الـــسوق العالمية، وبينما تكون المنافسة هي التي تميز إنتاج الـــسلع الماديـــة في البلدان النامية،إلا أن القنوات التجارية الدولية- مثل أســواق الجملـــة والمفـــرد في البلدان المتقدمة- تكون خاضعة لسيطرة الاحـــتكارات المـــتحدة. إن هـــذا التنافس المزدوج والأحتكار،يعدان من الـــسمات الرئيسة التي تميز بها نظام التجارة العالمي. أما التنافس الذي يجـــري بـــلا هوادة بين المنتجين المباشرين، الموجودين باستمرار في مخـــتلف الـــبلدان نتـــيجة لهـــيكل العرض العالمي الزائد،يناقض البنية الاحتكارية للسيطرة التي يقوم بها عدد صغير من الشركات العالمية على الـــتجارة الدولية وعلى براءات الاختراع الصناعية وعلى تجارة المفرد والجملة...الخ.

نظرا لأن السلع المصنعة في البلدان النامية تستورد بأسعار(فوب FOB) دولـــية منخفـــضة جـــدا، فإن القيمة المسجلة لاستيرادات بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية من البلدان النامية تكون منخفضة نسبيا، (إذا مـــا قـــورنت مـــع إجمالـــي الصفقات التجارية،وكذلك مع قيمة الإنتاج المحلي)، وما أن تدخل هذه السلع إلى أسواق الجملة والمفردة في البلدان الغنـــية حتـــى تتضاعف أسعارها مرات عديدة،حتى يصبح سعر المفرد للـــسلع في العالم الثالث أكبر بعشرات مرات من السعر الذي استوردت هـــذه الـــسلع،وبهذه الطريقة تنشا قيمة مضافة بشكل اصطناعي داخل

اقتصاد الخدمات في البلدان الغنية من غير أن يجري أي نوع من الإنتاج المادي وتضاف هذه القيمة إلى إجمالي الناتج المحلي للبلد الغني، وعلى سبيل المثال،فإن سعر المفرد للبن يكون أعلى بحدود سبعة إلى عشرة أضعاف من سعر فوب(FOB) وبحدود عشرين مرة تقريبا المدفوع للمنتج الزراعي في العالم الثالث.

البن ترتيب الأسعار (بالدولار)

	السعر	نسبة الجزء المتراكم من القيمة المضافة %
السعر المدفوع للمنتج	٠,٢٥٠	٤,٠٠
سعر فوبFOB الدولي	١,٠٠	١٠,٠٠
سعر المفرد النهائي	١٠,٠٠	١٠٠,٠٠
*مرتكزة على أسعار(FOB) التقريبية (في بداية التسعينات من القرن العشرين)وعلى أسعار المفرد في سوق أمريكا الشمالية (في بداية التسعينات من القرن العشرين)و أن الأسعار المدفوعة للمنتج تختلف بصورة جدية من بلد إلى بلد لآخر.		

وبعبارة أخرى،يمكن القول أن الجزء الأكبر من أرباح المنتجين الأوليين يذهب إلى التجار والوسطاء وبائعي الجملة والمفرد، وهذه العمليات مشابهة لما يحصل من الاستحواذ على الأرباح الناجمة عن غالبية السلع المصنعة في أماكن الأيدي العاملة الرخيصة في الخارج.

ثانيا- آثار العولمة الاقتصادية على الاقتصاديات الناشئة

١- الأزمة المكسيكية

كانــت المكــسيك حتى نهاية عام ١٩٩٤، البلد الذي أغرى المستثمرين وحقــق وعــوده بإيــرادات خيالية لهم، ذلك لأن ((البيزو)) كان مرتبطا بالــدولار الأمريكــي، وقد قدم حينها فوائد مرتفعة جدا . فقد استثمرت الملــيارات من الدولارات في المكسيك، وبدا أن مستوى التطور المتحقق هــو الطريق الصحيح، بحيث تنضم المكسيك إلى دول جنوب شرق آسيا (دول النمور Tigerstaten) من حيث قدرتها للتغلب على أزمة المديونية ((للعــالم الثالث)) بنجاح. غير أن أجراس عيد الميلاد ١٩٩٤ قد أسكتت المدائح، ليظهر أن حاجة المكسيك هي أكثر من مليار دولار لضمان قدرة الدولة الائتمائية. فقد أعلنت الآلاف من الشركات إفلاسها، في الوقت الذي تحــول فــيه مئات الآلاف إلى عاطلين عن العمل ((الأزمة الأولى للقرن الحادي والعشرين)) . ما الذي حدث فعلا [١]؟

فــي ٠١ جانفي ١٩٩٤ بدأ العمل بمنطقة التجارة الحرة لشمال الأطلسي (NAFTA). ودولهــا كانــت : كـندا، الولايات المتحدة، وبلد نام هي المكسيك . إذ أريد بانضمام المكسيك إلى هذه المنطقة، تقديم نموذج على أن الــبلدان النامية في وضع يسمح لها باللحاق واختصار المسافات، من خــلال التجارة الحرة . غير أنه في عام ١٩٩٤ كانت المكسيك قريبة من إعلان العجز المالي، وفي نفس الوقت لتأسيس ((النافتا)) من عام ١٩٩٤، بــدأ التمــرد في ((شيابس)) (Chiapas) إحدى دول الإتحاد المكسيكية، بالقرب من غواتيمالا،

مدعــومة بجــيش التحريــر الانفصالي(EZLN) وهذا التوقيت لم يكن مــصادفة . إذا جاء ((إعلان جبهة EZLN رفضها القاطع ((للنافتا)) ..

---

(١) ميشل دوفسكي، عولمة الفقر، مرجع سابق ذكره، ص١١٢.

لأنهـا فـي الـشكل المـتفق عليه، سوف تهدد الوجود الأساسي لملايين الفلاحين الصغار ،و في سياق محاولة كبح التمرد عسكريا بوحشية، على الدولة المكسيكية- وبسبب من الضغط الدولي العام - أن تقدم للانفصاليين مـبادرة وقـف القـتال مـن طرفها، وحتى العفو العام أخيرا. غير أن المتمـردين(العـصابات) يملكـون تأييدا قويا من السكان ويتحركون في ((الإقلـيم بحـرية كمـا السمك في الماء)) . ولم يكتف التمرد برفضه ((لليبـرالية الجديـدة)) بـل بدأ يهز الأركان الأساسية لسياسة ((المجدد سـالينس (Salinas) الـذي أراد أن يجعـل بـلاده أكثر جذبا للرأسمال الأجنبـي. وفـي عام ١٩٩٤ تم قتل مرشح الرئاسة (كولوسيوcolosio) المطيع للرئيس الديكتاتوري المهيمن على السلطة. كذلك في نفس العام تم اغتـيال سياسي آخر رفيع المستوى . وقد زادت الولايات المتحدة الأزمة سـوءا عـندما رفعـت سعر الفائدة. إلى جانب عدم الاستقرار السياسي الداخلـي، هـناك مـسألة أخرى وهي أن سندات الدين المكسيكية راحت تخـسر مقابـل ((الجاذبـية.. الأمريكية، كإشارة واضحة لأزمة البيزو المقبلة)). إذا بدأ رأس المال المرتبط بالاستثمارات قصيرة الأجل ينسحب نحـو الولايات المتحدة، ذلك لأن البيزو قد فقد خلال أسبوع واحد ٤٠% مـن قيمـته بـسبب الطلـب المنخفض ((مما اضطر الرئيس المكسيكي للتضحية بوزير المالية، والتشديد على الإصلاح الفوري لموازنة الدولة))، وللاحتفاظ بالثقة المالية للحكومة، وفر الرئيس الأمريكي ضمانات قروض للمكـسيك بمـا يـزيد عـن ٤٠ ملـيار دولارا أمريكيا. ((الآن لم يعد المـستثمرون يخمـنون بخروج المكسيك من الدولار، بل يعرفون ذلك)) وخلافا لكل التوقعات، فقد بدأت الأزمة بالتفاقم، إذ لم يكن واضحا . فيما إذا كـان الرئيس الأمريكي ((كلينتون)) سيحصل على الأموال التي وعد بها، إذ تناصره الأغلبية الجمهورية في الكونغرس العداء)).

انطلاقـا مـن هـذه المعطيات، راح المستثمرون في الدول ((المصنعة حديثا)) يتخوفون، من أن يحدث لهم ما حدث في المكسيك . لذلك وفي كل مكـان مـن العالم بدأ الرأسمال ينتقل إلى العملات الصعبة، كما الدولار والمـارك الألمانـي. وقـد كـان ضـروريا، ومن خلال أثر كرة الثلج المتدحـرجة، أن يوفـر صـندوق الـنقد الدولـي، والرئيس الأمريكي ((كلينـتون)) وخـلال ٢٤ سـاعة قـرض المساعدة الأكبر، منذ خطة ((مارشـال)) (Marshall) وبـدون أية مراقبة برلمانية ،و للمرة أولى اسـتطاعت المكـسيك، مـن خلال ٥٠ مليار دولارا، أن تضمن قدرتها الائتمانـية، وبفضل هذه المساعدة السخية، لم يعد يتوجب عليها، الخروج مـن نهج الليبرالية الجديدة، أو أن تفرض المراقبة على القطع الأجنبي . وبعـد هـذا ((الانكماش)) فقد البيزو نصف القيمة التي مثلها قبل أشهر قليلة. بينما تقلصت الميزانية الحكومية، فهدأت أجواء التوتر في الأسواق المالـية، ((كـان يمكـن حـدوث كارثة حقيقية عالمية، لو توجب على المكـسيك تطبـيق الـرقابة علـى العملات الأجنبية، كي توقف هروب الرسـاميل، وأخيرا نجحت مصداقية التطور الموجه عبر السوق، بعد أن كان موضوع رهان بالسقوط)) .

بيد أن الوضع كان مختلفا على صعيد السكان المكسيكيين. إذ تمت خسارة ٢,٤ مليون فرصة عمل خلال أقل من نصف عام، بعد أن احتاج إنجازها لأكثـر مـن سـبع سنوات . وبنفس الوقت أعلنت ٦٠ ألف شركة بناء الإفـلاس. كمـا تقلص الناتج الاجتماعي الإجمالي بما نسبته ١٠% ،أما معدل البطالة فقد تضاعف، حيث ارتفع من ٣,٧%لعام ١٩٩٤ إلى ٦,٥% لعام ١٩٩٥، بينما ارتفع معدل التضخم إلى ٣٥% في الوقت الذي تقلص فيه الاستهلاك الخاص حوالي ١٢% . إن تخفيض سعر صرف عملة ما، أو تهديـد القدرة الائتمانية وفقدان الثقة المالية يسفر عن مشكلتين: وهذا

يعنـــي بالنسبة للسكان، أن النقد الأجنبي أصبح مرتفعا ومكلفا أكثر، وأن التـــضخم يـــزداد من خلال ارتفاع الأسعار المستمر.الصناعة والشركات التجارية المعتمدة سلعا أجنبية، تقارب الإفلاس هذا من جهة، ومن الوجهة الأخرى، فهذا يعني بالنسبة للمستثمرين الأجانب والمضاربين: الخسارة، إذ لن يقدموا على الاستثمار ثانية في بلد كهذا، إلا في حال ارتفعت الفائدة بـــشكل كبيـــر. وفـــي الـــنهاية إن حالـــة كهذه تدفع بالدولة نحو الشلل الاقتـــصادي. من هنا، يمكن القول: إن القرض الضخم للمكسيك (الذي لا تـــزال حتـــى الـــيوم ترزح تحت معضلة سداده) قد ساعد المكسيك من جهتـــين، إذ أن فقـــدان الثقة بالدولة، كان بمثابة الشر الأكبر. وعند هذا المـــثال، تتـــيح بعـــض جوانب العولمة، التعرف على الأوليات الخطيرة التالية:

أولا: يتأثر رأس المال المستثمر لفترة قصيرة، اليومية بشكل سريع. إذ يمكن القول لو أن المكسيك قد منحت قروضا حكومية طويلة الأجل لأمكن تفادي وقوع الأزمة، ولو وقعت لكانت تبعاتها أقل كراثية مما هي عملية بالفعل: عشرات الآلاف من الشركات التي تعرضت للإفلاس، ملايين من العاطلـــين عن العمل والأزمة أصابت جميع الفئات الاجتماعية.فمن أصل ٢٥ مليونيرا كانوا قبل وقوع الأزمة، لم يبق بعدها إلا عشرة.

ثانيا: إن موجات المضاربة دفعت بالأزمة للتفاقم، ونقلتها إلى أسواق أخـــرى. إذ تـــوجب بـــسببها تخفيض العملة الاندونيسية والهنغارية، لأن المضاربين بدأوا يتخوفون هناك. لقد أظهرت الأزمة عدم مصداقية أسواق الرأســـمال، وخطأ الارتهان لاشتغالها بدون رقابة شديدة. إذ توجب على الأرجنتين مضاعفة أسعار الفائدة، لوقف نزيف الرساميل المستثمرة هناك.

ثالـــثا: فـــي مواجهة السوق، كان العصيان في ((شيا باس)) باعتباره تمـــردا مـــضادا لليبرالية الجديدة وكانت الضغوط الاجتماعية والحرمان.

وكل هذا الرد الذي فرضه منطق الأزمة، دفع بالرأسمال للهروب، فزادت أحـوال الناس سوءا. وكان ذلك عقاب المدافعين عن أنفسهم ضد قوانين السوق الحرة. إن الوضع الحياتي في(شيا باس) هو اليوم، أسوأ بكثير مما كان عليه قبل الأزمة.

رابعا: تغاير الأزمة المكسيكية الأزمات الأخرى السابقة عليها. إذ يمكن ببساطة أن تفقـد الدولـة قدرتها التفاوضية أمام القوة المالية لأصحاب الرسـاميل.. ((طبعا لقد استفاد المضاربون من قرض المليارات- يجيب مديـر صندوق النقد الدولي منتقدية، ويضيف بصراحة: إن العالم يقع في قبـضة هؤلاء الصبية))، وانطلاقا من الأزمة المكسيكية ازدادت قروض صندوق النقد الدولي القصيرة، من باب الحيطة. إذ تخدم هذه الحيطة من حـيث المـبدأ، الـبلدان المعرضة للأزمات، فيما لو سحب المضاربون أمـوالهم وهـددوا الثقة المالية للدولة. بحيث أن المضاربين الذين تتأخر ردود أفعالهم ولو لساعة واحدة لا يخرجون خالي الوفاض. بيد أن إدارة الأزمـة على نحو كهذا تجئ غالبا على حساب السكان. فعندما يتم سحب مبالغ كبيرة من الاستثمارات في بلد ما، ولأي سبب كان: أرباح أكثر في مكان أخر، عدم استقرار سياسي، أو مزاجية أحد المستثمرين الكبار، فإن مـن يدفـع الثمن هنا، هم السكان أيضا حيث يتركون ضحية للمضاربين وهـم عديمي المقدرة. وفي مقابل كل هذا، وسوء الحالة، لم يتم اتخاذ أية إجراءات بعد الأزمة المكسيكية، فصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، لن يستطيعا وقف موجات المضاربة في سوق الرأسمال العالمية.

٢ـ أزمة جنوب شرق آسيا .

منذ منتصف العام ١٩٩٦ ارتفعت قيمة الدولار مقابل معظم عملات الدول الصناعية، بشكل كبير. ولأن بلدان جنوب شرق آسيا، تربط عملاتها بهذا الـدولار، فقـد ارتفعـت أسعار منتجاتها في الأسواق العالمية، وبالتالي

انخفــضت مبيعاتها بالإضافة إلى ذلك، فإن معدل التضخم في هذه الدول، ومــنذ فترة طويلة، يقع عند ٢ إلى ٤ درجات بالمتوسط، أعلى من مثيله فـــي الـــولايات المتحدة، وذلك فإن تكلفة العمل في هذه الدول قد ارتفعت كثيرا وبسبب ارتفاع نصيب صادرات هذه الدول (جنوب شرق آسيا) من الناتج الاجتماعي الإجمالي ماليزيا ٧٩%، تايلاند ٢٩%، كوريا الجنوبية ٢٧%، الفليبين ٢٥%) وتبعيتها المرتفعة للواردات، كان الميزان التجاري سالبا جدا (رصيد قيمة الصادرات- قيمة الواردات). أما المضاربون فقد عرفوا (بحكم مهنتهم)، أن الارتباط بالدولار لن يصمد طويلا. لكن هذه الدول كانت تعتمد على هذا الارتباط. إذ أن تخفيض قيمة النقد، يرفع من قـــيمة الواردات والقروض (الفائدة ترتفع) فتنخفض الثقة بقدرة الاقتصاد علـــى الأداء. بالإضــــافة إلى ذلك، أصبح من المعروف، وبسبب الفساد والمحاباة والمحسوبية، أن الرأسمال غالبا ما يتجه إلى عقارات مغالى في تقييمها،أو إلى (المشروعات الجبارة للبنية التحتية)[(١)]. فالرأسمال يذهب هـــناك، حيث يمكن تحقيق أعلى الإيرادات، إذ يتم التقليل من شأن حدوث المخاطـــر، ويغمـــض المـــستثمرون أعيـــنهم أمام احتمال حدوث إحدى الكـــوارث. إلى أي مدة يملك نقادا الاتجار بالعملات في الأسواق الكونية غيـــر المراقبة، الحق في ممارسة هذا النقد، ذلك ما يظهره سير الأزمة، فقـــد ابتدأت بتخفيض النقد التايلاندي في ماي١٩٩٧، وإلى جانب فائض الإنـــتاج فـــي أسواق العقارات، وصناعة السيارات، وإنتاج الحديد، كانت الأزمة قد بدأت منذ وقت طويل في الإنتاج المنخفض الأجور للصناعات النـــسيجية، والأحذية والألعاب. وحتى تطور.فروع الكمبيوتر قد أصيب بالـــشلل. وفي سياق هذه الوقائع الاقتصادية، كان ارتباط العملة التايلاندية

---

(١) جيرالد بوكسبرغر –هارالد كليمنتا، الكذبات العشرة للعولمة مرجع سابق ذكره، ص٥١.

((البات)) (Baht) بالدولار قد خرج عن الثقة به. حيث حقق المضاربون أرباحــا خيالــية جــراء تخفيض العملة التايلاندية. إذ توجب على بنوك الإصدار، استخدام معظم احتياطاتها النقدية، لرد موجات المضاربين، بيد أن كل ذلك لم يعد ينفع كثيرا، حيث فقد ((البات)) التايلاندي حتى جوان ١٩٩٨ مايقارب ٧٠% من قيمته. نائب رئيس الوزراء الماليزي ((أنور إبراهيم)) اتهم بمرارة ((التجارة غير الأخلاقية بالعملات)) وأضاف لقد عملت دول إقليمنا طيلة ٤٠ عاما بجهد لتبني اقتصادا وطنيا، ثم يأتي أحد المجرمين، مثل ((جورج سو روس)) بثرواته الهائلة، لهدم كل شيء . لقــد تجاهــل ((أنور إبراهيم)) أن المضاربين، كسوروس مثلا، يمكنهم المضاربة، من خلال استخدام تلك البنى أو الهياكل الاقتصادية التي يبدو واضــحا أن((نائب رئيس الحكومة)) يثني عليها جيدا. ومن أجل تطويق الأزمـــة، نظم ((صندوق النقد الدولي بالاتفاق مع اليابان، حزمة مساعدة لتايلاند، وصلت إلى ١٧ مليار دولارا، وحتى الصين ((تبرعت)) بمليار دولار، واقتــرحت الــيابان إقامة صندوق الإنقاذ الآسيوي))، بما قيمته ١٠٠ مليار دولار. وقد توجب على تايلاند تقليص إنفاقها الحكومي، ورفع الضرائب. حيث أغلق ٥٦ بنكا مدنيا من قبل الحكومة كاستجابة لتوجيهات صــندوق النقد الدولي في منحه القروض، ولإعادة اكتساب ثقة المودعين والــسكان بالنظام المالي التايلاندي. وبعكس ما كان صندوق النقد الدولي يأمــل، فــإن الحــسابات المصرفية للبنوك المستقرة، قد تم نهبها أيضا . كــذلك، وبغير ما توقع ((الصندوق))، فقد توسعت الأزمة عبر تايلاند، إلــى جميع دول جنوب شرق آسيا. ولأن التطورات، في ماليزيا، كوريا الجنوبــية واندونيسيا، جرت مشابهة لما في تايلاند، فقد أمكن المضاربة بعملات هذه البلدان، بدون أية أخطار، إذ فقدت من قيمتها حوالي ٨٠%.و لأن معظم هذه الدول تستورد المواد الغذائية، فقد تضاعفت أسعارها أربع

مرات. وبنفس الوقت، فإن ارتفاع البطالة، وانخفاض الأجور، ترافق مع خلافات حادة، ونهب المحلات التجارية للصينيين (في اندونيسيا) الذين تم تحميلهم مسؤولية هذه الكارثة الاقتصادية. حيث تم طرد ١,١ مليون عاملا أجنبيا، ونظير ذلك في ماليزيا . كذلك، توجب على ماليزيا إيقاف العمل في مشروعات كبيرة، وفي البنية التحتية. وفي كوريا انهارت كبرى شركات الحديد والصلب: ((هانبو Hanbo)) وأصبحت شركة السيارات ((كيا Kia)) مهددة بالإغلاق أيضا، واستنادا للتقديرات، فإن معدل البطالة في كوريا الجنوبية،كما هو في تايلاند، قد تضاعف لعام ١٩٩٧. وحتى سبتمبر ١٩٩٧ كانت قد أغلقت حكومة كوريا الجنوبية تسعة عشر بنكا، والحكومة الاندونيسية ستة عشر بنكا آخر لنفس الأسباب، حيث لحقت هذه الدول بتايلاند.

فقبل كل شيء هبطت أسعار الصرف في اندونيسيا إلى الحضيض، والتي لم يستطع لا صندوق النقد الدولي، ولا حتى الحكومة الديكتاتورية (لسوهارتو) تحريك الأسواق المالية، لإعادة اكتساب الثقة بنظام النقد الاندونيسي. وفي واقع الأمر،فإن دول جنوب شرق آسيا، كانت قد مولت انتعاشها الاقتصادي، عبر قروض أجنبية كبيرة، والتي لم تستطع سدادها، لاسيما بعد تخفيض قيمة عملاتها. فالقيمة التقديرية لدين كوريا الخارجي تجاه إحدى عشرة دولة صناعية في العالم، تضاعفت عشرة مرات خلال شهر واحد ووصلت إلى ٢٠٠ مليار دولارا في جانفي لعام ١٩٩٧ . بعد ذلك، أدرك المرء غياب شفافية النظام المالي والنقدي،و الحجم الكبير لنظام الفساد، الذي تجلى أكثر وضوحا في اندونيسيا، حيث قدر المرء ديون تايلاند (و معظمها غير الحكومي) وكوريا الجنوبية واندونيسيا، بأكثر من ٤٠ مليار دولارا. وبعد أن ارتفعت حرارة المستثمرين وسحبهم لأموالهم، توجب على المؤسسات الدولية: كصندوق النقد، والبنك

الدولـــي، مـــساعدة الـــدول الصناعية الغربية للبدء بمحاصرة الأضرار والخـــسائر، إذ حاولت المحافظة على القدرة الائتمانية لهذه الدول، ولأجل ذلـــك كـــان توفيـــر مبالغ جديدة من المليارات أسبوعيا ضروريا، وحتى فيفري ١٩٩٨ وصلت القروض إلى ١٠٠ مليار دولارا. وهذه المرة، وفي ظـــل ظـــروف مـــتفاقمة، تـــوجب القـــضاء علـــى اقتصاد الفساد، وكل الاستثمارات المغامرة، وبنفس الوقت، كان منح القرض مشروطا بالتزام بالـــتوجهات الليبرالية الجديدة، الأمر الذي زاد من ضعف اقتصاديات هذا الإقلـــيم. وتنفـــيذ هذه التوجيهات من الغرب، بأن الحكومات ((يجب أن ترفع الفائدة، فلا تتم حماية الشركات المدينة، بينما يجب إلغاء استثمارات عديـــدة)) . كل هذا، أنتج نقدا متزايدا للصندوق والبنك الدوليين، من قبل علماء الاقتصاد الغربيين، ذوي التوجهات النيوليبرالية. وحتى اليابان، فقد طالـــتها الأزمة مباشرة، إذ أن ٢٥% من صادراتها تذهب إلى هذا الإقليم (جنوب شرق آسيا) الذي تعرضت قوته الشرائية لتراجع كبير. وقد منحت البنوك اليابانية قروضا كبيرة لهذا الإقليم المتعرض للأزمة. إذ أصبح من المـــتعذر علـــيه ســـداد هـــذه القروض، بعد التخفيض الذي حصل على عملاتـــه.و لأن معظـــم البـــنوك اليابانـــية، تملك غالبا، أسهم وعقارات، الإضـــافة إلـــى حملة الأسهم، الذين قبلوا كضمانات، فقد بنت هذه البنوك ســـيولتها، على أمل عدم انخفاض قيمتها. لكن انخفاض أسعار العقارات ٨٠% وانهيار العديد من البنوك (عام ١٩٩٥)، دفع بالأسهم للتراجع منذ أشهر، بينما لم تعد قروض هذه الدول تدرا أرباحا، وجعل البنوك اليابانية الكبيـــرة، تـــدخل فـــي صـــعوبات مالـــية كبيرة. فأكبر رابع بنك ياباني ((ياماتـــشيyamaichi))، أعلـــن في نوفمبر ١٩٩٧ إفلاسه، بينما ترك وراءه مديونـــية ضخمة تصل إلى ٩١,٥ مليار مارك ألماني. في الوقت الـــذي أصـــبحت فيه ثلاثة بنوك أخرى كبيرة، وبعض مؤسسات التأمين

الرئيسية، عرضة للإفلاس. ومن جراء كل ذلك أصبح المستثمرون اليابانيون أكثر تعرضا للتضرر، بينما كانت البلاد تنزلق نحو الانكماش الاقتصادي . وهكذا، تكشفت النتائج في جنوب شرق آسيا، كدليل عملي على الأسواق المالية العالمية غير المراقبة، أما المؤسسات والمنظمات الدولية، مثل صندوق النقد الدولي، فقد تجلت مهمتها في ضمان القدرات المالية للدول المتضررة من الأزمة وذلك، سواء لحماية مستثمري الدول الصناعية، أو لتخفيض وقع الأزمة على هذه الدول.بيدا أن مقاربة الأسباب الحقيقية للأزمة، نادرا ما تمت مناقشتها. فعبر أسعار صرف ثابتة، تستطيع البلدان جذب الأموال بتكلفة قليلة، وبذلك تستطيع تمويل ((المعجزة الاقتصادية)) بأموال خارجية، وتعيش في ازدهار اقتصادي، طالما استمرت هذه المناخات. وعندما تتغير هذه المناخات- ولماذا يحدث دائما – ترتد جميع العواقب وتبعات أسواق رأس المال العالمية، على السكان:

تحكم الأسواق المالية في عمل الحكومات، وفي مقابل إملاءات الصندوق والبنك الدوليين، لا تستطيع الحكومات الديمقراطية(تايلاند) ،أو الديكتاتورية (اندونيسيا) أن تحمي نفسها، إذ تقيدها شروط منح القروض. ففي تايلاند أسفر ذلك، عن تغيير الحكومة، والخبراء الذين تم اقتراحهم من صندوق النقد الدولي، تحولوا إلى ((مراقبين)) للحكومة تهدف المساعدات المالية الكبيرة من الدول الصناعية، والقروض الكبيرة لصندوق النقد الدولي، إلى مساعدات في السيطرة على الأسواق المالية غير المراقبة. بيدا أن كل هذا، كان يتمحور حول إدارة الأزمة، لا لتجنب حدوث الأزمة مرة أخرى، فصندوق النقد الدولي قام منذ عام ١٩٦٥ بمساعدة ٨٩ بلدا، منها ٣٢ بلدا أصبحت الحالة فيها أسوء، وفي النصف المتبقي لم تتحسن الحالة مطلقا، فنصيب الفقر قد ارتفع من ٣٠% إلى

٥٠% مــن جراء هبوط قيمة العملات، بينما راحت الفجوة، بين الأغنياء والفقــراء، تــزداد اتــساعا. وبالرغم من الانتعاش الاقتصادي لعشرات الــسنين، فقــد انعكــس الوضع الاقتصادي مجددا على السكان. ((ففي مــصانع الأحذية والجينز، لمنتشرة على أطراف جاكرتا، تحصل النساء الشابات من الأجر ما يمكنهن من الحصول على الغذاء والنوم في مساكن جماعــية سـيئة.. والــيوم يحصلن على أقل من ذلك بكثير . بينما قادت مــرحلة الازدهــار الاقتــصادي، إلـــى زيادة التراكم الرأسمالي، حيث اســتطاعت المــدن الكبيــرة. مواصلة تطور متسارع، الأمر الذي وفر لــرؤوس الأمــوال المقترضـــة والموظفة في العقارات وفروع الاقتصاد الأخــرى، الأرباح الخيالية، (بسبب من عائدات التصدير أيضا). وهكذا تقــدم المكــسيك، ودول جــنوب شرق آسيا، المثال الحي((لأزمة نهاية القــرن العــشرين)) . الأزمـــة المتــرتبة على الأسواق المالية(الرأسمال والعملات غير المراقبة). والتي أظهرت بشكل جلي، عدم قابلية السيطرة على الأنظمة المالية العالمية،قدمت نظرية التجارة الحرة، أسواق الرأسمال الحــرة، باعتــبارها مــصدرا للثــروة والــرفاه، والعقلانية الاقتصادية. فالرأسمال يناسب بشكل آلي، حيث يكون الانتفاع منه على أشده، بيدا أن هذه المنافسة بين المراكز العالمية تنذر بالعواقب السيئة على السكان. فمن أجل جذب المستثمرين والرأسمال تدخل الاقتصاديات مع بعضها البعض، فـــي تنافس بلا رحمة. إنه السباق من أجل، الضرائب المنخفضة وتقليص الخــدمات الاجتماعــية والــرقابة على مختلف الفروع الاقتصادية. هذا الــسباق، الذي يخدم في نهاية ملاكي الثروات الهائلة، فيجعل من الصعب جــدا، الاستنتاج بأنه مصدرا للرفاه. مع ذلك، يستمر الإيمان بإيديولوجية المنافسة الكونية بين السلع والرأسمال،و تستمر الرؤية والوعد، بأن السوق هي الدواء الشافي، والحظ الأكبر. وعلى مذابح أيديولوجية التجارة الحرة:

النظـــرية النقدية،و الليبرالية الجديدة، تتم التضحية بحق الوجود الإنساني الكريم، بالأمان الاجتماعي، وبيئة سليمة ونظيفة. ليس من حوار جاد في مجتمعنا، وليس الأفعال الإنسانية الواعية، بل السوق هي التي تقرر، بشأن حجم الإنجاز والفعل القادرين عليه نحن بصدد الدولة الاجتماعية والبيئة.

و هكـــذا، فالمنافسة العالمية، ليست إلا نتاج إرادة سياسية. وبالارتباط مع ((الـــنقدية)) و((الليبـــرالية الجديدة)) دخلت أيديولوجية التجارة الحرة، مـــوكب الانتصارات على صعيد كوني. ولا ينأى هذا الأساس النظري، وتـــستمر محاولـــة صـــناع القرار السياسي، ورجال الأعمال، من خلال قرارات أحادية الجانب، لتسويق عقيدة الليبرالية الجديدة، والنقدية، وحركة الاقتصاد الكوني، وجعلها أكثر قبولا.

ثالثا ـ تأثير العولمة على هياكل الإقتصاديات الناشئة.

١ـ تسعير المنتجات بالعملة الأكثر تداولا عالميا .

في الوقت الذي يوجد فيه تفاوت كبير بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة فـــيما يخص كلف المعيشة،نجد أن تخفيض العملة وتحرير التجارة وإزالة القيود من السوق المحلية للسلع(ضمن برنامج التكييف الهيكلي) سيؤدي إلى دولرة الأسعار المحلية وإن هذه الأسعار،وخاصة أسعار السلع الضرورية، تكون أعلي من معدلاتها في السوق العالمية،وعلى الرغم من أن هذا النظام الاقتـــصاد العالمي الجديد يرتكز على تدويل أسعار البضائع وعلى سوقها العالمـــية المـــتكاملة كليا،إلا أنه يعمل باستمرار على الفصل الواضح بين نوعين مختلفتين من "أسواق العمل" وبعبارة أخرى. إن هذا النظام للسوق العالمية يتميز بالازدواجية في هيكلية الرواتب وفي كلفة الأيدي العاملة،مما أدى إلى تقسيم الدول إلى غنية وفقيرة.وفي الوقت الذي تتوحد فيه الأسعار وترتفع عالميا، تكون الرواتب(وكلفة الأيدي العاملة) في العالم الثالث وفي أوربـــا الشرقية اقل بمقدار سبعين مرة مما عليه في بلدان منظمة التعاون

والتنمـــية الاقتــصادية (OECD)، وفضلا على الاختلافات الحاصلة في الدخل بين الأمم. تأتي الاختلافات الواسعة جدا في الدخل بين الفئات الغنية وفئات الدخل المحدود في كل بلد،بحيث يتركز في الأقل(٦٠%) من الدخل الوطنـــي في العديد من بلدان العالم الثالث بأيدي(٢٠%) من السكان من ذوي الـــدخل المرتفع.وإن (٧٠%)من عائلات المناطق الريفية في العديد مـــن البلدان لنامية متوسطة ومنخفضة الدخل يحصلون حسب حصة الفرد الواحد–على ١٠%– ٢٠%من متوسط الدخل الوطني.وإن هذه الاختلافات الواســعة بـــين الـــدول وضمن الدولة الواحدة تأتي نتيجة لتركيبة تجارة السلع،وللتقــسيم الدولـــي غيـــر المتـــساوي للعمل،الذي ينسب على العالم الثالث،ومؤخـــرا إلى بلدان الكتلة الشرقية القديمة،موقف التبعية في النظام الاقتــصادي العالمي لقد توسعت الاختلافات خلال الثمانينات والتسعينات كنتيجة "لإعادة تكوين " الاقتصاديات الوطنية وفق نماذج مختلفة.

٢ـتحرير الأسعار والتجارة.

يـــنادي صـــندوق الـــنقد الدولـــي والبنك الدولي بضرورة إلغاء ما يسمى بالتـــشوهات في الأسعار .وإن تثبيت الأسعار يكمن في إلغاء جميع أنواع الإعانـــات وطرق التحكم فيها، بحيث يصبح التأثير مباشرا في الإيرادات الحقيقية (سواء في القطاعات الرسمية أم في القطاعات غير الرسمية)[١].

إن عـــدم انـــتظام أســـعار الحـــبوب المحلـــية وتحرير استيرادا البضائع الضرورية يعدان إحدى السمات الرسمية لبرنامج تحير الأسعار .ويرتكز هـــذا البـــرنامج أيضا على أسعار عناصر الإنتاج والمواد الأولية .وعند تكيـــيف الإجـــراءات الرئيـــسية مـــع تخفيض قيمة العملة تنجم عن ذلك ارتفاعـــات جوهـــرية فـــي الأسعار المحلية للأسمدة والعناصر الزراعية

---

(١) جيرالد بوكسبرغر –هارالد كليمنتا، مرجع سابق ذكره،، ص٥٩

والمعدات ...إلخ، والتي تؤدي بدورها إلى تأثير مباشر في هيكل التكاليف فـــي غالبـــية قطاعات النشاط الاقتصادي . كما أن إعادة تركيبة التجارة حـــسب مؤسسات بريتون وودز نوعا من الميل المضاد للصادرات الذي يعمل على إيقاف التطور في اقتصاد الصادرات ويصب في صالح تطور السوق المحلية، ويؤدي إلى نوع من التوظيف السيئ للموارد .فحتى الآن لا تـــوجد سوى براهين قليلة تشير إلى إلغاء التعريفات التي قد سهل على انحراف الموارد لصالح الصادرات .ومن الثابت أن برنامج تحرير التجارة يشتمل على إلغاء الحصص الاستيرادية وعلى تخفيض وتوحيد التعريفات .أمـــا ما ينجم من هبوط في الإيرادات الجمركية فإن له تأثيرا كبيرا أيضا علـــى الإيـــرادات العامة للدولة . إن هذه الإجراءات لا تنعكس فقط على العجـــز بالميـــزانية مما تؤدي إلى تفاقم الاختلال المالي، وإنما تمنع أيضا الـــسلطات مـــن قـــيامها باختيار التعريفات والحصص في تقنين استخدام العملات الصعبة القليلة المتوفرة لديها. وبينما يكون الهدف من إلغاء نظام الحصص وتقليص قيود الحماية التعريفية يكمن في جعل الصناعة الوطنية أكثر تنافسا، نجد أن تحرير التجارة يؤدي بصورة لا لبس فيها إلى انهيار الصناعة المحلية (والعودة بها إلى السوق الداخلية).وتقوم هذه الإجراءات أيضا بتغذية تدفق السلع الكمالية، في حين أن العبء الضريبي على الفئات ذات الدخل المرتفع يكون منخفضا نتيجة لتخفيض ضريبة الاستيراد على الـــسيارات والـــسلع الاستهلاكية المعمرة، ولا تتقيد السلع الاستهلاكية بأن تحـــل محل الإنتاج المحلي، لأن هذا الجنون الاستهلاكي المدعوم بأموال مقترضة (عن طريق قروض قصيرة الأجل) يؤدي إلى زيادة حجم الدين الخارجي .

٣ـ تسعير المنتجات الاستراتيجية والمنافع العامة.

في إطار العولمة تقوم الدولة بتنظيم أسعار المشتقات النفطية تحت إشراف البنك الدولي .وتسهم الزيادات المتعددة في أسعار الوقود والخدمات العامة، بصورة مؤكدة ،في زعزعة الإنتاج المحلي، بحيث أن سعر البنزين المرتفع (بأعلى من معدلات السوق العالمية)[١] ،ينعكس سلبا على هيكل تكاليف الصناعة والزراعة الوطنيتين .وأن تكاليف الإنتاج أعلى على الدوام من سعر البيع المحلي للسلعة مما يؤدي إلى إفلاس القسم الكبر من صغار المنتجين ومتوسطيهم .وإضافة إلى ذلك، فإن الزيادات الدورية في أسعار المشتقات النفطية التي يفرضها البنك الدولي (وبالتفاهم المقترن بتحرير استيراد السلع)لها فعل الضريبة نفسه علي الثقل الداخلي التي تهدف إلى إلقاء المنتجين المحليين خارج أسواقهم الخاصة .وأن السعر المرتفع للبنزين يسهم في نخر قيمة الشحن الداخلي .أما أسعار النفط وزيت المحركات المرتفع بإفراط (قياسا إلى الرواتب المنخفضة جدا)، إذا ما دمجت مع الضرائب المتعددة والرسوم التي يدفعها المستهلك لبناء الجسور والطرق، فإنها ستلحق الضرر بهيكل تكاليف المواد المنتجة في داخل البلد وتصب في الغالب في صالح البضائع المستوردة. تعد تكلفة النقل المرتفعة التي تفرضها المؤسسات المالية الدولية في الدول الإفريقية الواقعة جنوب الصحراء واحدة من العوامل الرئيسية التي تمنع المزارعين من بيع منتجاتهم في السوق المحلية، ضمن منافسة مباشرة مع المنتجات الزراعية المدعمة بقوة، والتي تستورد من أوروبا وأمريكا الشمالية. وعلى الرغم من الاختلاف في النوعية، إلا أن الرسوم والضرائب الداخلة في أسعار الوقود والخدمات العامة لها النتائج نفسها التي نجمت عن الضريبة المفروضة على النقل الداخلي بعد أن أدخلتها إلى الهند شركة الهند الشرقية البريطانية في نهاية القرن الثامن عشر.

---

(١) ميشل دوفسكي، عولمة الفقر، مرجع سابق ذكره، ص٧٤.

٤. ضرورة تغيير أهداف السياسة الاقتصادية.

تشمل السياسات الاقتصادية جميع الإجراءات المتعلقة بالنشاط الاقتصادي (كالسياسات التجارية ،والمالية ،والنقدية ،وسياسات التوظيف، والاستثمار والاستهلاك، وتخصيص الموارد، وتوزيع الدخل الوطني ،والإنفاق العام والدعم والتمويل ....الخ). وفي هذا الإطار، لابد من الإشارة أن الهاجس الأساسي الذي كان ولا يزال يحكم راسمي السياسات الاقتصادية، والأنظمة السياسية في العالم المتخلف بشكل عام، كان يتمثل أولوية الاستقرار السياسي والاجتماعي على حساب عملية التنمية الاقتصادية وتصريف الأزمات الآنية حتى وإن كان ذلك على حساب المستقبل (تسيير أزمات على حساب التسيير الإستراتيجي أي إدارة أزمات)، ولا أدل على ذلك من الإخفاق التنموي الذي منيت به جميع تجارب التنمية الاقتصادية للدول المتخلفة . إن السياسات الاقتصادية اللاعقلانية نسبيا والتي أعطت الأولوية للاستهلاك على حساب الادخار، وتوسيع نطاق التوظيف والاستخدام على حساب الإنتاجية والربحية والكفاءة والمردودية، والإفراط في الاستيراد بغض النظر عن التصدير، والإفراط في ممارسة الحماية التجارية (الجمركية والنقدية)وتقديم الدعم والظروف الاحتكارية للمنتجات المحلية وعدم دفع هذه الأخيرة لرفع قدرتها التنافسية ،كل ذلك بات مرفوضا في ظرف العولمة المعاصرة واتجاهات التحرير الاقتصادي طبقا (لشروط برامج التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي واستحقاقات. المنظمة العالمية للتجارة كما بيننا سابقا)، والتي تجمع كلها على ضرورة التخلص من الدعم والحماية وتقليص الإنفاق، ورفع القيود على تحركات الرساميل والخوصصة وتطبيق برامج التحرير التجاري والمالي والنقدي .وهي تحولات تشكل بصيغتها المطروحة تحديا كبيرا لراسمي السياسات الاقتصادية ومن ثم للأنظمة السياسية في العالم المتخلف، حيث أنها (أي

تلـــك الطـــروحات) وضعت الأنظمة السياسية التي تآكلت مشروعيتها بعد إخفاقهـــا فـــي إنجـــاز التنمـــية الاقتصادية وعجزها عن الوفاء بوعودها لجماهيـــرها ،وضعتها بين سندان إخفاقها ورغبتها في السيطرة السياسية وبـــين مطرقة الجماهير التي تطالب قادتها بتأمين الحاجات الأساسية ولو بحذها الأدنى، وإلا ما هي الغاية الأساسية وما هو مبرر وجودها في سدة الحكـــم؟[١].وفي الواقع إن الموقف الصعب للأنظمة السياسية للبلاد النامية عامـــة ينـــبع من ناحية تعكس مدى قدرة هذه الأنظمة على تأمين حاجات الجماهيـــر علـــى قاعـــدة عـــدم التدخل في الحياة الاقتصادية بما يتماشى والـــنموذج الليبرالي الذي تطرحه العولمة .خاصة وأن هذه الأخيرة تدفع بالدولـــة التخلـــي عن جميع الأساليب والسياسات الاقتصادية السابقة التي ســـاعدت الدولة على إحكام قبضتها على مفاتيح الاقتصاد ومن هنا تطرح جملة من التساؤلات :

- هل يمكن للسياسة الاقتصادية الليبرالية التي تفرضها العولمة مساعدة الطبقات الحاكمة بما عليه على ضمان شروط الاستمرار في قمة الهرم وموقع القرار، وإشباع الرغبات المتنامية للشعب بوقت واحد؟
- هـــل ستتمكن هذه الأنظمة من إيجاد صيغة توفيقية جديدة بين شروط العـــولمة واســـتحقاقاتها مـــن جهة وبين آليات ووسائل بقائها في سدة الحكم؟.

* وفـــي الـــنهاية تـــشير الكثير من التغيرات والتطورات والدراسات والظواهـــر والانعكاســـات الخاصة بالعولمة الاقتصادية أن لها تأثير واسع النطاق على اقتصاديات الدول ويمكن إبرازه في النقاط التالية:

---

(١) مدين جواد علي، مرجع سابق ذكره ،ص،١٣٢ ص١٣٣

-تـــراجع قدرة الحكومات الوطنية على توجيه الأنشطة الاقتصادية، أو الـــسيطرة علـــيها ممـــا ترتب عليه انتقال مركز الثقل الاقتصادي من الوطنـــي إلى العالمي عبر المؤسسات العالمية، وهو ما يمكن اعتباره بمثابة نقلة نوعية جديدة في تاريخ الاقتصاد العالمي .

- تـــزايد ســـطوة المؤسسات والمنظمات الاقتصادية العالمية في مجال فـــرض النظم الاقتصادية الدولية، وهو ما تضطلع به بعض المنظمات الدولية.

- تنامـــي الاتجاه نحو التخصص وتقسيم العمل على المستوى العالمي في ظل عولمة الإنتاج.

-تـــزايد ســـطوة الشركات متعددة الجنسيات وهيمنتها على الاقتصاد العالمي .

-تـــزايد درجـــة الاعتماد الاقتصادي المتبادل على المستوى العالمي، حيث أصبح الاقتصاد العالمي في ظل- العولمة الاقتصادية- اقتصادا مـــوحدا أو نـــسقا اقتـــصاديا عالميا مترابط الأركان بحيث لم يعد من الممكن لأي اقتصاد وطني أن يعمل بمعزل عن المؤثرات العالمية.

-ســـيادة الفكـــر الاقتصادي الليبرالي على النظام الاقتصادي العالمي ،حيث برز نظام آليات السوق والذي تمثل في تخلي غالبية الدول عن أساليب التخطيط المركزي وتقليص التدخل الحكومي .

-تـــزايد الاعـــتماد على التكنولوجيا الفائقة وتراجع الحاجة إلى القوة العاملة البشرية .

-الاندفاع الشديد في النزوع نحو الاستهلاك، أي تحويل كل شيء إلى سلعة تباع وتشترى والترويج لثقافة المستهلك العالمي.

القسم الثالث
التنمية المستدامة

تمهيد :أصــبح مصطلح التنمية المستدامة، شائع الإستعمال على يد اللجنة العالمــية المعنية بالبيئة والتنمية (لجنة بورتلاند) في عام ١٩٨٧ .حيث دعت اللجنة إلى التنمية التي تلبي احتياجات الجيل الحاضر دون أن تعرض للخطــر احتــياجات أجيال المستقبل .فقد أبرز تقريرها الحاجة إلى معالجة الإحتياجات الإنمائية والبيئية في وقت واحد.

منذ ذلك الحين، تم الإضطلاع بجهد كبير في محاولة لتحديد الآثار العملية لمفهــوم التنمــية المــستدامة على مختلف المستويات الجهوية والوطنية والدولية .

للإلمــام بالموضــوع من جوانب مختلفة سأحاول التطرق إلى العناصر الآتية:

١) ماذا نعني بالتنمية المستدامة؟

٢) ضروة التنمية المستدامة؟

٣) ما هي نظرة رجال علماء الإقتصاد للتنمية المستدامة؟

٤) تقييم برامج التنمية المستدامة (من النظرية إلى التطبيق)والمبادئ العشرة للعقيدة ا لبيئيةالجديدة؟

٥) أهداف التنمية للقرن الواحد والعشرين.؟

٦) نظرة حول التنمية المستدامة في الجزائر؟



الفصل الأول

مفهوم التنمية المستدامة

الفصل الأول
مفهـوم التنمية المستدامة

إن هذه العبارة تتكون من كلمتين :

التنمـــية : هــذا المــصطلح ظهــر بعــد الحرب العالمية الثانية وبـــالأخص بعـــد ظهـــور الـــدول المـــستقلة حديثا(التي كانت عبارة عن مـــستعمرات). وتعني إحداث تغيرات في جميع مجالات الحياة الإقتصادية والإجتماعية والثقافية لتكون في مستوى تطلعات هذه الشعوب .وبمعنى آخر (التنمـــية الإقتـــصادية هي العملية الهادفة إلى القضاء على التخلف وتطوير مخـــتلف فروع الاقتصادالوطني عبر الاستفادة من أحد الوسائل التكنولوجية واستخدامها في شتى الميادين الانتاجية .لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وثقافية)

المستدامة:دائمة حاضر ا ومستقبلا.

-إلا أن مؤتمـــر ريودي جانيرو لسنة ١٩٩٢ سلط عيها الضوء بصورة واضـــحة .حيث أن المبدأين الثالث والرابع الذي خرج به المؤتمر يعرف التنمـــية المستدامة بأنها(ضرورة إنجازالحق في التنمية بحيث تتحقق على نحو متساو والحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل).

وبعبارة أخرى (عملية التنمية التي تلبي أماني وحاجات الحاضرين دون تعريض قدرة أجيال المستقبل على تلبية حاجات للخطر).

*كما أنه أشار (لكي تتحقق التنمية المستدامة ينبغي أن تمثل حماية البيئة جزء لايتجزأ من عملية التنمية ،ولايمكن التفكير بمعزل عنها).

هذان المبدأن اللذان تقررا باعتبارهما جزء من جدول أعمال مؤتمر الأمم المـــتحدة الحـــادي والعشرين ينطويان على بعض الدلالات العميقة للغاية بالنسبة لاستخدام وإدارة الموارد الطبيعية والنظام الإيكولوجي والبيئة.

مما سبق علينا أن نتساءل ما معنى (بحيث تتحقق على نحو متساو الحاجات التنموية والبيئة لأجيال الحاضر والمستقبل).

أي تحقيق العدالة في تلبية حاجات جميع الشعوب في الجيل الحالي والعدل في تلبية حاجات أجيال المستقبل وأجيال الحاضر مع تحقيق التوازن بين التنمية (بمختلف جوانبها)وصيانة البيئة.

أولاـ عناصر التنمية المستدامة:

تتألف من ثلاث عناصر رئيسية هي النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية وحماية البيئة .

أـ العنصر الاقتصادي: يستند إلى المبدأ الذي يقضي بزيادة رفاه المجتمع إلى أقصى حد والقضاء على الفقر من خلال استغلال الموارد الطبيعية على النمو الأمثل وبكفاءة . ويشير مفهوم " الاحتياجات " الأساسية لفقراء العالم الذين ينبغي إيلاؤهم الأولوية الأولى

بـ العنصر الاجتماعي : يشير إلى العلاقة بين الطبيعة والبشر، وإلى النهوض برفاه الناس، وتحسين سبل الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية الأساسية، والوفاء بالحد الأدنى من معايير الأمن، واحترام حقوق الإنسان . كما يشير إلى تنمية الثقافات المختلفة، والتنوع، والتعددية، والمشاركة الفعلية للقواعد الشعبية في ضع القرار .

جـ العنصر البيئي: يتعلق بالحفاظ على قاعدة الموارد المادية والبيولوجية وعلى النظم الأيكلوجية والنهوض بها .

وقد اعتنقت العديد من الدول المتقدمة والنامية على السواء مفهوم التنمية المستدامة، وتطور تصور هذا المفهوم مع مرور الزمن، إذ أنه كان سابقاً يركز على البعد البيئي وأصبح حاليا يركز على التنمية المستدامة بوصفها عملية تشتمل على أهداف اقتصادية واجتماعية وبيئية.

وقـــد ركـــزت الـــتعاريف الحديـــثة بصورة أوضح على ثلاث ركائز للاستدامة اقتصادية وبيئية واجتماعية. وهذه الركائز تبرز الحاجة إلى أن تـــؤخذ بالحـــسبان ليس الناحية البيئية للاستدامة، أو حتى النواحي البيئية والاقتصادية لها، بل أيضا نواحيها الاجتماعية . والتفكير بشان الاستدامة الاجتماعية ليس متقدما بعد مثل التفكير بالركيزتين الأخيرتين.

ثانيا: ضرورة التنمية المستدامة

لقـــد كـــان مؤتمر الأرض بمثابة إشارة موجهة إلى العالم برمته، بأنه بعد عـــشرات الـــسنين مـــن اعتـــبار البيئة كنقيض للنمو الإقتصادي .أصبح الـــسياسيون في نهاية الأمر يدركون الرابطة الحاسمة والتكامل الدائم بين الإثنين .ولابد للبشرية أن تتعلم كيف تعيش في نطاق حدود البيئة الطبيعية باعتـــبارها موفـــرة لمختلف المدخلات ومستقبلة لجميع النفايات على حد ســـواء، ولابـــد لـــنا أن نتعرف أنه حتى ولو لم يصل التدهور البيئي إلى المـــستويات المهـــددة للحياة، فإنه من الممكن أن يسفر عن تدن كبير في نوعـــية العالم الذي نعيش فيه، ولابد من إيجاد طريقة مالتمكين كل الناس فـــي الوقت الحاضر من الإستمتاع بالمياه الصالحة للشرب، والهواء النقي والتربة الخصبة .من هنا جاءت ضرورة التنمية المستدامة.

١- **إنـتاج الغـذاء:** يرى خبراء الأمم المتحدة للتنمية أن تعداد العالم حاليا يقدر ب ٥,٥مليار نسمة ويتزايد عالميا بمتوسط١,٧% وسيصل إلى ٨,٥ ملـــيار نسمة بحدود ٢٠٢٥ مما يؤدي في النهاية وصول عددالسكان إلى ١١,٥ملـــيار نـــسمة سنة ٢١٥٠.إن هذه الأرقام تكون لها دلالة كبيرة بالنـــسبة لسكان اليوم، وذات أهمية بالغة بالنسبة للأجيال القادمة .وعليه ســـوف يـــصل الإستهلاك من الأغذية إلى الضعف، ومع أن معدل النمو للإنـــتاج الغذائي المطلوب هو١,٦%سنويا، وحسب التقدير دائما سيكون أقـــل مـــن معدل ٢%الذي تحقق في نهاية القرن العشرين (الثلاثين سنة الأخيرة).

ومـــنه فإن علماء الزراعة يتفقون على أن المهمة تكون أكثر صعوبة لأن كثيرا من مصادر النمو السابق لم تعد متاحة في الوقت الحاضر.ويوجد الآن خياران أساسيان هما:

أ-تكثيف الإنتاج الزراعي في الأراضي المستغلة فعلا .

ب- التوسع في مساحات جديدة.

فمـــع نهايـــة القرن العشرين كان الخيار تكثيف الإنتاج مسيطرا، وكان هو السبب في أكثر من٩٠% من النمو الزراعي .والآن أصبح من الـصعب أن تكون ثورة خضراء جديدة أن تكرر المكاسب الضخمة التي تحققــت فـــي الحصول على الخيرات.ولن يكون التحدي متمثلا في زيادة الإنتاج بل في كيفية انجاز ذلك بطريقة أقل ضررا مما حدث في الماضي .إذ أن المشاكل البيئية القائمة بالفعل والمترتبة عن تكثيف الإنتاج (انتقال المواد الكيماوية عن طريق المياه والحيوانات، ارتفاع المياه في الصحراء الجزائرية، ارتفاع نسبة الملوحة وما شابه ذلك)وصلت إلى حدود خطيرة فـــي بعـــض مناطق العالم (سنعود إلى تأثيرها على الجزائر) وستتدهور بدرجة أكبر إذا لم تتبع سياسات أفضل.

٢-<u>التلوث والتحضر</u>: رغم كثرة التعريفات التي تتناول مفهوم التلوث ؛إلا أنها تتفق جميعها حول كونه عملية تغيير في مكونات وعناصر البيئة.

<u>التلوث</u> : يعنـــي كل تغير كمي كيفي في مكونات البيئة الحية وغير الحية ؛لاتقـــدر البيئية على استيعابها دون ان يختل توازنها كوجود أية مادة أو طاقـــة في غير مكانها وزمانها وكميتها المناسبة ؛ فالماء يعد ملوثا إذا ما أضيف إلى التربة بكميات تحتل محل الهواء فيها ؛ والأملاح عندما تتراكم في الأراضي الزراعية بسبب قصور نظم الصرف تعتبر ملوثات ؛والنفط مـــن مكـــونات البيـــئة لكـــنه يصبح ملوثا عندما يتسرب إلى مياه البحار والمحيطات.

أنواع التلوث :

منذ القديم وجدت الملوثات ؛لكن النظام الإيكولوجي الطبيعي لم يسمح لها بالتوسع والانتشار لأن بنيته المتماسكة كانت دائما قادرة على استيعابها مما يجعلهـــا محدودة في الزمان والمكان،انما بسبب التطور الصناعي الحالي الهائل أصبح من المتعذر إحصاء وحصر هذا الحشد الضخم من الملوثات التـــي لم تقف عند حد، بل هي في ازدياد مستمر يترافق طردا مع التنمية الصناعية، ويمكن تصنيف هذه الأنواع فيما يلي :

ا-الملوثات البيولوجية:

تعتبـــر أقدام الملوثات التي ترافق تاريخها مع ظهور الكائنات الحـــية، وهـــي عـــبارة عن حيوانات تسبب أضرارا وأمراضا للإنسان والحـــيوان والنـــبات فحـــبوب لقاح بعض الأزهار تسبب لبعض الناس الحـــساسية في الجهاز أو الجلد، والفيروسات التي تنتشر في الجو تسبب أمراضـــا كالـــزكام والأنفلونزا والحصبة وشلل الأطفال،والبكتيريا تسبب أمراضا كالسل وأمراض الرئة، والجراد يهلك الأخضر واليابس .

هذا إضافة أنواع عديدة من الفطريات والحشرات فالفطريات هي كائنات حـــية، تشكل مملكة مستقلة، وهي رصاصية التغذية أو تتغذى أو تتغذى على بعض المواد العضوية، والقليل منها يعيش طفيلية والفطريات تقسم إلـــى أربعـــة مجامـــيع تـــشمل الفطريات الزقية، والخيطية، والطحلبية، والناقـــصة، ومن ناحية الحجم تنقسم الفطريات إلى قسمين هما:فطريات صـــالحة للأكـــل إلاّ القليل منها سام وتناوله يؤدي إلى التسمم الفطري، وربما يؤدي إلى الوفاة .

أما الحشرات فهي كائنات حية تصنف مع المفصليات التي تقع مع الحـــيوانات الراقية اللافقارية وتشمل مجموعة الذباب والبعوض والجراد والعنكبـــيات والعقارب والصراصير، وتعيش معظم الحشرات حياة حرة

ومـــنها ما يتغذى على الأعشاب، ومنهل ما يتغذى على حيوانات أصغر منها أو على بقايا المواد العضوية، وتعيش بعض الحشرات حياة طفيلية .

والــواقعه أن الطبــيعة هنا هي التي تتكفل بأمر هذه الملوثات البيولوجية التـــي تـــتغذى مـــن بعضها البعض، فالجراثيم تفتك ببعضها، والقوارض والعظايـــات تـــتغذى علـــى الحشرات والطيور تلتهم هذه الأخيرة وهكذا دوالـــيك، وكل ذلك في نطاق توازن النظام الإيكولوجي، كما يمكن تلافي خطر الكثير منها باستخدام ميكانزمات دفاعية وتقنيات نظيفة، طبيعية هي أيـــضا،كالتداوي بـــبعض الأعـــشاب والنباتات وتغليف النفايات وتغطية الأطعمـــة ..الخ وقد قال الرسول(ص) :"إن الله عز وجل لم يضع داء إلا وضـــع له شفاء"أما المبيدات الحشرية المستعملة حاليا، فهي تقضي على الجـــيوانات الـــضارة والـــنافعة في نفس الوقت إضافة إلى احتوائه على مركبات كيميائية ضارة وسامة.

<u>بـ-الملـوثات الكيميائـية</u>: وهـــي ناجمـــة فـــي الغالب على النشاط الزراعي والـــصناعي المتـــزايد لإشـــباع حاجات البشر ؛حيث اقترن هذا النشاط باستخدام مواد كيميائية شديدة الضرر على البيئة بشكل عام ؛كالمخصبات والمبـــيدات التـــي تستخدم في الزراعة ؛وعبوات الرذاذAérosol) والتي يـــؤدي تصاعد مكوناتها للغلاف الغازي إلى تآكل طبقة الأوزون؛وتساهم المنـــشآت الصناعية في تلويث الهواء لما يخرج من مداخنها من شوائب وأبخـــرة وغازات ؛بالإضافة إلى تلويثها للمجاري المائية نظرا لأن أغلب هـــذه المنـــشآت يقـــام عادة على شواطئ الأنهار والبحار ؛وبالتالي تلقي بـــنفاياتها فـــي مياهها ؛ولأن العديد من تلك النفايات ذات تأثير سام؛فإنها تلحـــق ضـــررا بالغـــا على كافة عناصر البيئة وتستهلك قدرا كبيرا من الأكسجين الذائب في المياه.

ويمكن توزيع الصناعات التي تسبب الملوثات الكيميائية كما يلي:

صناعة الأدوية – الصناعات الغذائية(ملوثات عضوية – ملوثات كيميائية – الأسمدة الكيميائية – المضافات الحيوية – العلائق – الهرمونات – المعادن – التلوث النفطي – الملوثات الغازية.

ج- الملوثات الفيزيائية : وهي كافة أنواع الملوثات التي لا تنتمي إلى أي من فئتي الملوثات السابقة وأهمها :التلوث الضوضائي والحراري الإشعاعي والكهربائي .

***التلوث الضوضائي** :

وينجم عن الأصوات الحادة التي تتجاوز شدتها الحد الأقصى الطبيعي للقدرة على استيعابها ؛فالصوت يكون مسموعا إذا كان يقع بين حدي عتبتين صوتيتين ،مصادر التلوث الضوضاوي عديدة وتتركز عادة في المدينة منها :

-الأصوات الصادرة عن عشرات الآلاف من السيارات ووسائل النقل الأخرى التي تجري في طرقات هذه المدن ؛والتي لاتتوقف ليل ونهارا .

-الأصوات الصادرة عن آلات الحفر ؛وبعض الآلات الأخرى المستخدمة في أعمال البناء والتشييد

-الضوضاء الصادرة عن مختلف المنشآت الصناعية الصغيرة مثل وزشات النجارة والمسابك وإصلاح السيارات وما إليها.

- ويتداخل مع كل هذه الضوضاء خليطا من الأصوات العالية الصادرة عن أجهزة المذياع والتلفزيون وأجهزة التسجيل المنتشرة اليوم في المحلات التجارية وفي المنازل والمقاهي وفي كل مكان، إضافة إلى سوء استخدام مكبرات الصوت من قبل الباعة المتجولين أثناء النهار، وحتى وقت متأخر من الليل، هذا إضافة إلى ضجيج الطائرات النفاثة، خصوصا

العملاقــة التــى تخترق جدار الصوت، وأصوات الإنفجارات الشديد ة الناجمة عن الحروب والعمليات الإرهابية التي عمت أرجاء العالم .

أ-التلوث الداخلي : تتوزع أسبابه إلى فئتين:

-فئة الأخطار في تصميم المباني من حيث عدم ضمان التهوية المطلوبة مما يجعلها مبان مريضة ناحية .

-فــئة الغــازات أو الأبخــرة غير المرئية من ناحية ثانية ؛وهذه تشمل الأبخرة التي تتصاعد من أجهزة تصوير المستندات والوثائق أو من ورق المنسوج والستائر ؛وورق الجدران والسجاد أو من مواد التنظيف

أضف إلى ذلك كله أجهزة التكييف والتدفئة المركزية ؛وثمة غازات غير مرئية وملوثة تنبعث من هذه الأجهزة ؛ ولا ننسى المراوح ؛ إذ يخرج من بعضها تراب غني بالمواد العضوية أو العفن الفطر ؛ وعليه فلا يستغرب أحــدنا إذا أصيب بأمراض فطرية رغم كونه يعيش في مستوى عال من النظافة والرفاهية .

ب-الملوثات الفضائية :

يكــاد الفــضاء يــصبح كالأرض ؛مزدحما بالمركبات الفضائية والأقمار الصناعية التي تستمد طاقتها من شحنات من المواد النووية ؛ وتدور على إرتفاعات منخفضة تصل إلى ٢٦٠ كلم

فقط ؛ وعندما يتعثر عمل هذه الأقمار ؛ ويصعب التحكم فيه من المحطات الأرضــية، فــلا يمكــن توجيهه، ويكون مصيره السقوط على الأرض ولايعــرف مكان سقوطه قبل ١٢٠ دقيقة من حدوث ذلك، هذا إضافة إلى تــصادم وتحطــم المركبات الفضائية التي تشكل حطامها نفايات فضائية، وكذلك تحطم النيازك في الفضاء البعيد، وسطها على الأرض مع ماتحمله من عناصر وغازات .

ج- التلوث المعنوي:

يندرج في إطاره التلوث الفكري والأخلاقي والنفسي والإعلامي والتربوي ...الــخ، وبهـــذا الصدد يرى العالم" شبابو" ان أزمة البيئة تتصل بطبيعة الـــناس وتصرفاتهم فيقول" إننا نحتاج إلى مجموعة أخلاقيات وسلوكيات جديـــدة تتعاطف مع البيئة" فهو يرى ان المجاعة والكارثة انما يأتيان من سوء استخدام الموارد.

وغـــذا كـــان الـــتاريخ يتـــضمن تعاقب فترات من النهضة وأخرى من الانحطـــاط، فإن عصر النهضة الذي شهده النصف الأول من هذا القرن العشرين استتبع عصر انحطاط في النصف الثاني منه، ولا شك بأن سبب ذلـــك هـــو التكنولوجية الحديثة التي كانت بمثابة عملة ذات وجهين:وجه تنموي مادي، ووجه تراجعي معنوي.

أسباب ومصادر الـتلوث وطرق إنتـشاره : يعتبـــر الإنسان أول عوامل التلوث وتدمير النظام البيئي الكوني مما صنعته يداه ن لقد انتشر التلوث في البر والبحـــر والجو ليفسد ما خلقه الله، ويعود بالعواقب الوخيمة على الإنسان نفسه، ومع ظهور الملوثات تظافرت كل عوامل الطبيعة رغما عنها، على نـــشرها في كل أرجاء المعمورة بحيث قلما تسلم اليوم منطقة في العالم من آثار التلوث .فما هي أسباب وأساليب انتشار التلوث والملوثات .

١-العوامل الطبيعية

٢-العوامل البشرية

أولا: الأرض والتربة .

أ)استنزاف موارد الطبيعة.

ب)ا لحفر والتنقيب.

ج) المباني الإسمنتية

د)التصحر .

ثانيا : تلوث الهواء.

ثالثا :تلوث المياه.

رابعا : التلوث الداخلي.

خامسا: الحروب(الحرب العالمية الثانية)

فضلا عنه، حسب خبراء الأمم المتحدة .سوف تكون ٩٠% من الزيادة السكانية في العالم في المناطق الحضرية ،مما يخلق مشاكل كبيرة ومفزعة من التغير الاجتماعي والمؤسساتي، وبالتالي ارتفاع نسبة الاحتياجات الاستثمارية في القاعدة الهيكلية (ا لبنى التحتية)، والحد من التلوث، والعمل على توفير المياه الصالحة للشرب لكل شخص في السنوات الأربعين القادمة .سيتطلب مد الخدمات إلى ٣,٧مليار نسمة من المقيمين في المدن .كما أن الحيلولة دون تفاقم التلوث في بعض البلدان ذات النموالسريع سوف يتطلب خفض التلوث بالنسبة لوحدة الإنتاج الصناعي بمقدار ٩٠ % خلال الفترة من ٢٠٠٠إلى ٢٠٣٠.

٢ـ**<u>التزايد السكاني</u>**: كلما ازدادت أعداد البشر ومستوى أنشطتهم ازداد الضغط على النظم البيئية الهشة، ففي عشرية الثمانينات من القرن العشرين تم تدمير من ٧% إلى ١٠% من الغابات الإستوائية والأراضي الرطبة، كما تم استنزاف العديد من طبقات المياه الجوفية ،وتلوث المناطق الساحليةبدرجة غير مسبوقة خير دليل (الجزائر – فرنسا- الخليج العربي- شواطئ المحيط الأطلسي بسبب غرق بعض البواخر الحاملة للبترول).

ثالثا: نظرة العلماء والباحثين للتنمية المستدامة

إنه لمن المستحيل التطرق إلى التنمية المستدامة دون التعرض إلى أهمية الأخلاق والثقافة والعلوم، هذه الموضوعات تجعل مختلف إ اختصاصات العلـــم يعيـــشون فـــي قلق من مهندسين إلى سياسيين إلى اقتصاديين إلى اجتماعيين .ومع ذلك أليس من حق كل إنسان أن يسعى لتحقيق سعادته ؟ ما هو الحق الذي يخول لأي منا أن يخير شخص آخر كيف يعيش؟أليس هناك قدر محدود محتوم للتقدم والتكنولوجيا الجديدة ؟ وأليس السوق الحر هو أفضل حكم؟

للإجابـــة على هذه التساؤلات يجب أن تكون للتنمية المستدامة ذات أبعاد أخلاقية مقسمة للشقين :

١- علاقة بين سكان مختلف أنحاء المعمورة

٢- علاقة بين الإنسان والأرض وبالنباتات وبالحيوانات في العالم بأسره.

*نلاحـــظ أن أغلب الدول المتقدمة تستهلك أكبر بكثير من الدول المتخلفة مـــن الطاقة والموارد الطبيعية، فعلى سبيل المثال :يستهلك مابين ٣٠إلى ٤٠مـــرة مايستهلكه الفرد في الولايات المتحدة عن بقية دول العالم، وما يعـــادل ٢٠٠مرة مايستهلكه الفرد في الدول المتخلفة.إذ يجب دفع التنمية المستدامة قدما مما يؤدي :

-إلى تقليل التفاوت والتباين في أساليب الحياة والاستهلاك العالمي .

- تحسين البيئة المحلية والمحافظة عليها .
- مـــساهمة كل واحد في حل مشكلات إدارة البيئة العالمية الخطيرة ذات الاهـــتمام العالمـــي المـــشترك، مـــثل تغيير المناخ العالمي ومشكلات المحيطات والغابات والبحار وغيرها.

إذ يجب أن تكون هناك أخلاق بيئية بأن جميع النباتات والحيوانات وجدت على الأرض لخدمة الإنسان، وأن الحياة تمثل جزءا من الخلق وأنه يجب احترامها وحمايتها.

كمـا أن كـل الديانات السماوية تحث الإنسان على المحافظة على البيئة ومـنها الدين الإسلامي الحنيف .لقوله تبارك وتعالى (وسخر لكم الأرض والجـبال ....لتـستخرجوا منها حلية). والرسول الأعظـم محمـد(ص): (الـناس شـركاء في ثلاث النار والماء والكلأ). صدق رسول الله.

<u>وجهة نظر علماء الإقتصاد</u> :يعـرف علم الاقتصاد بأنه مجموع النظـريات والقوانـين التي تنظم العلاقات بين أفراد المجتمع، هذه العلاقات تنـشأ عن طريق تبادل السلع والخدمات بهدف تحقيق الرفاهية لجميع أفراد المجتمع .

من هنا ينصب علم الاقتصاد على :

١-تلبية الحاجات .٢- تحقيق الرفاهية للبشرية.

٣-الاستخدام الأمثل لمختلف الموارد (مالية- مادية- بشرية).

من هنا يساعد علم ا قتصاد البيئة على تقريبنا من التنمية المستدامة، وذلك بالعمـل بصورة أفضل على إدراج الإهتمامات البيئية والاجتماعية ضمن الأساليب المختلفة لإتخاذ القرارات .

إن درجة تنمية العالم الصناعي تاريخيا على الناتج الإقتصادي، فليس من الغريب أن يكون النموذج الذي تبنته الدول النامية يقسم إلى عدة مراحل :

- بعد الحرب العالمية الثانية احتل النمو الإقتصادي المكانة الأولى .
- في الستينات من القرن العشرين ارتكز على قضايا اجتماعية مثل التخفيف من الفقر، وإعادة توزيع الدخل.

- أما في الثمانينات فقد اتسع النموذج ليشمل مفهوم التنمية المستدامة (إقتصاديا – بيئيا).

*إن راسمي السياسة في جميع أنحاء العالم يحاولون بصورة متزايدة الإهتداء إلى خيارات مستدامة، والهدف هو استخلاص الحد الأقصى من الرفاهية من الأنشطة الإقتصادية مع المحافظة على رصيد الأصول الإقتصادية، والإيكولوجية والإجتماعية والثقافية أو زيادته على مر الزمن (لضمان استدامة الدخل والعدالة فيما بين الأجيال).

من هنا أصبح الإهتمام باقتصاد البيئة على جميع المستويات، بهدف تحقيق الحد الاقتصادي الأمثل وتخصيص الموارد تخصيصا ناجعا.

A – على مستوى المشروع الاقتصادي: من بين مبادئ البنك العالمي لسنة ١٩٨٩ هو التقييم البيئي والتطورات الحديثة في تقييم الآثار المختلفة الناتجة عن العمليات الإنتاجية (النافعة والضارة التي تصيب الغير).إذ يجب تقييم الموارد الطبيعية المتاحة مثل مياه البحار والبحيرات أو طريق عام .أو أرض عمرانية .

مع وجود ما يزيد بكثير على مليار نسمة من الفقراء الذين يعيشون في جميع أنحاء العالم على أقل من دولار يوميا وجب على معدي السياسات الاقتصادية العمل على تضييق الفجوة بين دخل الفقراء ودخل الأغنياء، وتقييم الفقر واستهداف الفئات المتضررة على أنها أكثر فائدة.

B.على مستوى الإقتصاد الكلي: تؤثر السياسات على النطاق العرض للإقتصاد الوطني على قاعدة الموارد الطبيعية، وينبغي أن تكون الإصلاحات العريضة التي تنهض بالكفاءات وتحد من الفقر مساعدة أيضا للبيئة، وتصحيح نظام الحسابات الاقتصادية تصحيحا بيئيا:

- تقييم النشاط الاقتصادي.

- تقيم الإنتاج والخدمات .

- تقييم الدخل الوطني الصافي.

C.**على المستوى الدولي** : تصاعدت أسباب القلق من الآثار الإقليمية (مثل الأمطار المصحوبة بالحمضيات ارتفاع درجة الحرارة، الأعاصير، الزلازل وغيرها). والقضايا العالمية (مثل استنفاذ طبقة الأوزون، احترار الكرة الأرضية وفقدان التنوع البيئي، تلوث المياه الدولية).أدت هذه المشكلات العامة والطويلة إلى أفكار جديدة حول عدم اليقين، وعدم القدرة على الإرتداد وعمليات الخصم المبنية على عنصر الزمن، ومن ذلك مثلا أنه حتى تكون الآثار غير يقينية، فإن الإستدامة توحي بضرورة فرض حدود على تدهور الموارد ولاسيما إذاكانت الآثار في المستقبل مما يتعذر عكس اتجاهه، ولها وقع الكارثة تبلور سياتسة توافقية للحد من ظاهرة انبعاثات غازات دقيقة للحيلولة دون الإحترار المحتمل للكرة الأرضية .كما أن هناك جهود يجري بذلها لتحسين آلية امتصاص الآثار من أجل تعبئة الموارد وتخصيصها بصورة ناجعة وعادلة.

رابعا: التنمية المستدامة من النظرية إلى التطبيق والمبادئ العشرة للعقيدة البيئية

حدثت ثورة هائلة خلال التسعينات من القرن العشرين، في الوقت الذي أصبحت فيه الاستدامة البيئية بالتدرج موضوعا مهما في صنع السياسة في أنحاء العالم، وشهدت هذه المرحلة تغيرا عميقا في الارتباط القائم بين التنمية الاقتصادية والبيئة الطبيعية ومقترحات التنمية المستدامة التي تضمنها تقرير لجنة بورتلاند في عام ١٩٨٧ ،وجدول أعمال القرن الواحد والعشرين الصادر عن مؤتمر ريو دي جانيرو لسنة ١٩٩٢.كانت موضع خلاف في ذلك الوقت، ولكنها أصبحت الآن مقبولة على نطاق واسع بين مختلف صانعي السياسات والقرارات الاقتصادية .ومن بين هذه المقترحات مايلي :

- رابطة حاسمة وايجابية وتامة بين التنمية الإقتصادية والبيئية
- تكاليف السياسات الاقتصادية غير الملائمة على البيئة تكاليف مرتفعة للغاية .
- ينبغي أن يسترشد النمو الاقتصادي بالأسعار الّتي تتضمن القيم البيئية
- لما كانت مشكلات البيئة لاتعترف بالحدود، فإن الحاجة تكون ماسة أحيانا للتعاون العالمي والإقليمي لاستكمال الأعمال الوطنية والإقليمية.

غير أن القبول الواسع لهذه المقترحات لم يكفل تنفيذها على نحو فعال .فحسب تقارير البنك العالمي وصندوق النقد الدولي معظم مشكلات البيئة مازالت تزداد كثافة، وليس هناك في كثير من البلدان ما يدعو إلى للتفاؤل ومع ذلك فإن الوعي متزايد في عدد من البلدان الأخرى يقود إلى العمل، حيث بدأ صانعوا السياسة في جعل أموالهم ورأسمالهم السياسي يتوافق مع شفافية بياناتهم، وقد أعدت حوالي ١٠٠دولة استراتيجية وطنية للبيئة، وثمة تغيرات ملموسة في التصدي لقضايا البيئة أصبحت بادية في نصف عدد هذه البلدان .

إذ تتلقى حاليا ٦٨ دولة دعما ماليا وتقنيا من البنك الدولي، من أجل إصلاح السياسة البيئية والإستثمارات المتصلة بها، ويبلغ إجمالي القروض الموجهة لهذه العملية حوالي ١٤ملياردولار.

فإذا أضيف لها التمويل الذي تتولاه البلدان ذاتها فإن الإستثمارات تبلغ أكثر من ٢٥ مليار دولار.، وهذه الإستثمارات تغطي مشكلات : – التلوث الصناعي. – إدارة المناطق الساحلية .– إدارة المناطق المحمية. – المحافظة على التنوع البيولوجي.

فمـــع بداية القرن الواحد والعشرين بدأت تتبلور عقيدة بيئية جديدة تبناها البنك العالمي للإنشاء والتعمير تقوم على عشر مبادئ أساسية:

<u>المبدأ الأول: تحديـد الأولويات بعناية</u>: اقتضت خطورة مشكلات البيئة وندرة المـــوارد المالية التشدد في وضع الأولويات، وتنفيذ إجراءات العلاج على مراحل .فكانت خطة العمل البيئي لأوروبا الشرقية

(ســابقا)التــي أعــدها البنك العالمي والاتحاد الأوروبي، وكل البلداان الأعــضاء فــي المــنطقة تمثل جهدا رائدا ومؤثرا في هذا الصدد، وهذه الخطـــة قائمة على التحليل التقني للآثار الصحية والإنتاجية والإيكولوجية لمــشكلات البيــئة .وتحديد المشكلات الواجب التصدي إليها بفعالية .ففي دراســـة جرت سنة ١٩٩٢ تبين أن التلوث بالرصاص من أهم مشكلات الــبلد ثم مشكلات الأميانت، وأمكن التوقف عن استخدام البنزين المحتوي علـــى مـــادة الرصـــاص، والآن حوالي ٥٠دولة تعمل جديا على تحديد الأولويات بمشاركة المجتمع المحلي.

<u>المبدأ الثانـي: الإستفادة من كل دولار</u>: كانت معظم السياسات البيئية بما فيها الــسياسات الناجحة مكلفة بدون مبرر، ولاتستطيع البلدان النامية استخدام الأساليب مرتفعة التكاليف التي تستخدم تقليديا في البلدان الصناعية، ومن ثـــم بدأت التأكيد على فعالية التكلفة، وأفادت الجهود في هذا المجال بلدان عديدة مثل (التشيك، الشيلي، المكسيك).

إن هذا التأكيد يسمح بتحقيق انجازات كثيرة بموارد محدودة، وهو يتطلب نهجـــا مـــتعدد الفروع، ويناشد المختصين والاقتصاديين في مجال البيئة العمـــل ســـويا علـــى تحديد السبل الأقل تكلفة للتصدي للمشكلات البيئية الرئيسية.

المبدأ الثالث: اغتنام فرص تحقيق الربح لكل الأطراف: بعض المكاسب في مجال البيـئة سـوف تتضمن تكاليف ومفاضلات، والبعض الآخر يمكن تحقيقه كمنتجات فرعية لسياسات صممت لتحسين الكفاءة ،والحد من الفقر، ونظرا لـندرة الموارد التي تم تكريسها لحل مشكلات البيئة، منها خفض البدعم علـى الستخدام الموارد الطبيعية هو أوضح سياسة لتحقيق الربح للجميع .فعلى سبيل المثال انخفض الدعم بمقدار النصف للطاقة في البلدان النامية إنخفـض الـدعم علـى مياه الري التي تبلغ أكثر من ٨٠%من كل المياه المـستخدمة، إجـراء بعـض الـدول مثل جنوب إفريقيا –الفليبين ــــ كولومبـيا. إصلاحات زراعية تعتمد وتستند على قواعد السوق ويتم عن طريق التفاوض، ويتوقع أن تكون له آثار مفيدة على البيئة.

المـبدأ الـرابع: استخدام ادوات السوق حيثما يكون ممكنا: إن الحوافر القائمة على الـسوق والـرامية إلى خفض الأضرار الضريبية هي الأفضل من حيث المبدأ والتطبيق، فعلى سبيل المثال تقوم بعض الدول النامية بفرض رسوم الإنبعاثات وتدفق النفايات، رسوم قائمة على قواعد السوق بالنسبة لعمليات الاسـتخراج .تفـرض الصين رسوما على انبعاثات ثاني اكسيد الكربون، وتقوم تايلندا وماليزيا بفرض نفس رسوم على النفايات.

المـبدأ الخـامس: الاقتـصاد في اسـتخدام القدرات الادارية والتنظيمية: يجب العمل على تنفيذ سياسات أكثر تنظيما وقدرة مثل : فرض ضرائب على الوقود، أو قيود الاستيراد لأنواع معينة من المبيدات الحشرية، إدخال مبدأ الحوافز على المؤسسات الصناعية التي تسعى إلى التقليل من الأخطار البيئية فعلى سـبيل المـثال اندونيسيا سنة ١٩٩٦ادخلت نظاما يتكون من خمس نجوم لتقيـيم الـداء البيئي، ومثل هذه الحملات الرامية إلى إطلاع الرأي العام ونشر الوعي العام يكون لها غالبا تأثير أقوى من النهج الأكثر تقليدية.

المبدأ السادس : العمل مع القطاع الخاص: يجب على الدولة التعامل بجدية وموضوعية مع القطاع الخاص، باعتباره عنصرا أساسيا في العملية الاستثمارية، وذلك من خلال تشجيع التحسينات البيئية للمؤسسات وانشاء نظام الإيزو ١٤٠٠٠ الذي يشهد بأن الشركات لديها أنظمة سليمة للإدارة والبيئة.

توجيه التمويل الخاص صوب أنشطة تحسين البيئة مثل مرافق معالجة النفايات، وتحسين كفاءة الطاقة.

المبدأ السابع : الإشراك الكامل للمواطنين :عند التصدي للمشكلات البيئية لبلد ما تكون فرص النجاح قوية بدرجة كبيرة، إذا شارك المواطنون المحليون ومثل هذه المشاركة ضرورية للأسباب الآتية:

١- قدرة المواطنين على المستوى المحلي على تحديد الأولويات .

٢- أعضاء المجتمعات المحلية يعرفون حلولا ممكنة على المستوى المحلي.

٣- أعضاء المجتمعات المحلية يعملون غالبا على مراقبة مشاريع البيئة.

٤- إن مشاركة المواطنين يمكن أن تساعد على بناء قواعد جماهيرية تؤيد التغيير.

المبدأ الثامن : توظيف الشراكة التي تحقق نجاحا: يجب على الحكومات الاعتماد على الارتباطات الثلاثية التي تشمل :(الحكومة – القطاع الخاص- منظمات المجتمع المدني، وغيرها) وتنفيذ تدابير متظافرة للتصدي لبعض قضايا البيئة.

المبدأ التاسع : تحسين الأداء الإداري المبني على الكفاءة والفعالية : فبوسع المديرين البارعين إنجاز تحسينات كبيرة في البيئة بأدنى التكاليف، ومن أمثلتها ففي

دول أوروبـــا الـــشرقية سابقا تمكن أصحاب مصانع صهر الرصاص من خفــض نـــسبة التلوث للهواء والغبار من ٦٠% إلى ٨٠% بفضل تحسين تنظـيم المنشآت من الداخل مع استثمار قليلة، وفي مصر أدت المساعدات الفنـية إلـى تحـسين أداة مصانع الصلب إلى تحويل أدائها من أسوإ إلى أفضل أنواع الاداء التي تمارس في العالم النامي.

المبدأ العاشر : إدماج البيئة من البداية: عندما يتعلق الأمر بحماية البيئة، فإن الوقاية تكون أرخص كثيرا وأكثر فعالية من العلاج وتسعى معظم البلدان الآن إلى تقييم وتخفيف الضرر المحتمل من الاستثمارات الجديدة في البنية التحتـية، وأصـبحت معظـم الدول تضع في الحسبان التكاليف والمنافع النسبية عند تصميم استراتيجيتها المتعلقة بالطاقة .كما أنها تجعل من العالم البيئي عنصرا فعالا في إطار السياسات الاقتصادية والمالية والاجتماعية والتجارية والبيئية.

*ممـــا سبق نستنتج أن المبادئ العشرة يسترشد بها الآن جيل جديد من صانعي السياسة البيئية في العالم، والعقيدة اليئية الجديدة التي تتميز بمزيد مـــن التشدد في إدماج تكاليف ومنافع البيئة في تقرير السياسة. يجعل من الـــسكان مكـــان الـــصدارة في الاستراتيجيات البيئية، ويشخص ويعالج البواعث السلوكية للإضرار بالبيئة.

كمـــا أن هـــذه المـــبادئ تعتبر تحديا عاجلا للغاية، وهو تحد يتطلب من الاقتـــصاديين وكل رجال العلم والمسؤولين المشاركة على نحو كامل في مجابهته.

خامســـا : أهداف التنمية للقرن الواحد والعشرين

افتتح القرن الجديد بإعلان لم يسبق له مثيل عن تضامن وتصميم لتخليص العالم من الفاقة، فإعلان الأمم المتحدة للألفية الصادر سنة٢٠٠٠ والتبني فـــي أكبر تجمع لرؤساء الدول على الإطلاق، ألزم البلدان الغنية والفقيرة

بـــبذل كل ما تستطيعه لاستئصال الفقر، وتعزيز مبادئ الكرامة والمساواة الإنـــسانية، وتحقـــيق السلام والديمقراطية والإستدامة البيئية، ووعد قادة العالم بالعمل على تحقيق الأهداف الملموسة للدفع بالتنمية وتخفيض الفقر بحلول سنة٢٠١٠ أو قبل ذلك.وفي دعوة إلى الشراكة بين البلدان الفقيرة والغنـــية، يحـــدد تقريـــرين عن التنمية البشرية للعالم ٢٠٠٣الصادر عن بـــرنامج المـــتحدة الإنمائـــي، وتقرير عن التنمية في العالم لسنة ٢٠٠٤ الـــصادر عـــن البنك العالمي .خطة عمل جديدة (تعاهد التنمية للألفية)، وتلـــزم هذه الأهداف التي صادقت عليعا جميع البلدان الأعضاء في الأمم المـــتحدة بـــبذل المزيد من الجهد في البدء بمعالجة المداخيل غير الكافية، والواسع الانتشار، وعدم المساواة بين الجنسين، والتدهور البيئي والافتقار إلـــى التعلـــيم والرعاية الصحية والمياه النظيفة .وتتضمن أيضا إجراءات تقـــوم بها البلدان الغنية لتخفيض الديون وزيادة المساعدات للبلدان الفقيرة والتبادل التجاري معها ونقل التقنيات إليها .

مـــن الصعب التفكير في وقت يكون أكثر ملا ئمة لحشد الدعم لمثل هذه الـــشراكة العالمـــية، إذ شهد العالم سنة٢٠٠٣ نزاعا اعنف من ذي قبل، وانـــتهاكا للقوانـــين الدولـــية وأبـــسط حقوق الإنسان باسم الديمقرطية .مـــصحوبا بتـــصاعد التوتر الدولي والخوف من الارهاب ولربما يحاول الـــبعض وجوب إبقاء الحرب على الفقر في منزلة ضئيلة الشأن إلى حين تحقـــيق ا لنـــصر فـــي الحـــرب على الإرهاب، لكنهم مخطئون في ذلك .فالحاجةإلى استئصال الفقر لاتتنافى مع الحاجة إلى جعل العالم أكثر أمنا وهذه رؤية إعلان الألفية .

<u>وفـيما يلي الأهداف الإنمائيةالثمانية للألفية الجديدة</u> : مع تحديد نقاط البدء في عام ١٩٩٠، من المقرر بلوغ كل من هذه الأهداف بحلول عام ٢٠١٥ .

١ـ**القضاء على الفقر المدقع والجوع** : العمل على تخفيض عدد الأشخاص الـذين يعيـشون على أقل من دولار واحد في اليوم بنسبة النصف حسب التوقيت الآتي :

- بـين ١٩٩٥إلـى ٢٠١٥ أنقاص نسبة من يقل دخلهم عن دولار واحد في اليوم إلى النصف.
- بـين ١٩٩٥إلـى ٢٠١٥إنقاص نسبة من يعانون من الجوع إلى النصف.

٢ـ**تحقيق التعليم الإبتدائي الشامل**:ضمان أتمام الأولاد والبنات على السواء مرحلة الدراسية الابتدائية بحلول عام٢٠١٥.

٣ـ **تشجيع المساواة بين الجنسين وتمكين النساء من أسباب القوة**: إزالة الفوارق بـين الجنـسين فـي التعليم الابتدائي، والمفضل حدوث ذلك بحلول عام ٢٠٠٥، وفي جميع مستويات التعليم خلال فترة لاتتجاوز العام٢٠١٥.

٤ـ**تخفيض نسبة وفيات الأطفال**: تخفيض معدل وفيات الأطفال دون الخامسة بنسبة الثلثين بين عامي ١٩٩٠و٢٠١٥.

٥ـ**تحسين صحة الأمهات** : بين عامي ١٩٩٠و٢٠١٥تخفيض معدل وفيات الأمهات بنسبة ثلاثة أرباع.

٦ـ **مكافحة فيروس ومرض الإيدز،والملاريا، والأمراض الأخرى**: بحلول عام ٢٠١٥ وقـف نهائـي لانتشار فيروس نقص المناعة /الإيدز ومتابعة مابدئ من العمل على عكس اتجاهه..

٧ـ**ضمان استمرارية البيئة**:دمج مبادئ التنمية المستدامة في سياسات البلد وبرامجه، وعكس الاتجاه في خسارة الموارد البيئية.

-العمل على تخفيض عدد الأشخاص الذين لايحصلون على مياه الشرب بنسبة النصف .

- إدخـــال تحسينات هامة على حياة ما لايقل عن مائة مليون شخص من سكان الأحياء الفقيرة بحلول ٢٠٢٠.

٨ـ إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية : العمل على زيادة المساعدات الإنمائية الرسمية ،وزيادة فرص الوصول إلى الأسواق .وذلك من خلال :

- مزيد من التطور لنظام تجاري ومالي منفتح، متوقع السلوك غير تمييـــزي (يـــشمل الالتـــزام بـــالحكم الصالح والتنمية وتخفيض الفقر).
- معالجة الاحتياجات الخاصة لأقل الدول نموا.
- الـــتعامل علـــى نحو شامل مع مشكلات ديون البلدان النامية من خـــلال إجـــراءات قطرية ودولية لجعل الديون قابلة للتحمل على المدى الطويل.
- بالـــتعاون مـــع الدول النامية، تطوير استراتيجيات لإتاحة العمل اللائق والمنتج لمن هم في سن الشباب.
- التعاون مع القطاع الخاص، جعل فوائد التقنيات الجديدة وبخاصة تقنيات المعلومات والاتصالات متوفرة.

***هناك ثلاث نقاط تتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية الثالثة :**

١- لكـــي يكـــون النجاح في بلوغ الأهداف دائما، يجب أن يستند إلى إصلاحات على مستوى النظام بأكمله من أجل مساندة التقدم

٢- التركيـــز علـــى هذه النتائج لا يعني التركيز على الخدمات التعليمية والـــصحية وحـــدها .فالنتائج الصحية والتعليمية تتوقف على عوامل أخـــرى كثيـــرة، بحيث لا يفيد التركيز عليها وحدها – وهي عوامل تشمل كل شئ ابتداءا من معرفة الآباء وسلوكهم، وحتى سهولة وأمان الوصول إلى عيادة صحية أو مدرسة، أو التكنولوجيا المتاحة لتحقيق النتائج.

٣- فـــي الـــبلدان التي حققت بالفعل الإتمام الشامل للمرحلة الإبتدائية أو تخفـــيض معـــدلات وفيات الأطفال والأمهات، لايزال مهما الاحتفاظ بـــروح الأهـــداف الإنمائـــية للألفـــية الجديدة –أهداف محددة زمنيا مستندةعلى النتائج بهدف تركيز الإستراتيجيات.

ولاختصار هذه الأهداف إليك الجدول الآتي:

		الأشخاص الذين يعيشون على دولارواحدفي اليوم		معدل إتمام الدراسة الابتدائية		معدل وفيات الأطفال دون الخامسة	
	متوسط معدل النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج المحلي(%) سنويا	الهدف(%)	النمو في عام ٢٠١٥ وحدة(%)	الهدف (%)	النمو في عام ٢٠١٥وحدة(%)	الهدف لكل ألف مولود حي	النمو في عام ٢٠١٥وحدة(لكل ألف مولود حي)
شرق اسيا	٥,٥	١٤	٤	١٠٠	١٠٠	١٩	٢٦
أوروبا واسيا الوسطى	٣,٦	١	١	١٠٠	١٠٠	١٥	٢٦
أمريكا اللاتينية والكاريبي	١,٨	٨	٨	١٠٠	٩٥	١٧	٣٠
الشرق الاوسطوشمال إفريقيا	١,٤	١	١	١٠٠	٩٦	٢٥	٤١
جنوب اسيا	٣,٨	٢٢	١٥	١٠٠	٩٩	٤٣	٦٩
افريقيا	١,٢	٢٤	٣٥	١٠٠	٥٦	٥٩	١٥١

المصدر: توقعات نمو إجمالي الناتج المحلي من اعداد البنك الدولي(عرض عام لسنة٢٠٠٤ ص٣)

الفصـــل الثـانـــي

القمم الرئيسية للتنمية المستدامة.

الفصل الثاني

القمم الرئيسية للتنمية المستدامة.

أعلن في قمة الأرض التي عقدت ريودجانيرو بالبرازيل عام ١٩٩٢ أنه " ينبغي على الحكومات بالتعاون مع المنظمات الدولية، حسب الاقتضاء، أن تعتمد إستراتيجية وطنية للتنمية المستدامة ... وينبغي لهذه الإستراتيجية أن تعزز مختلف السياسات والخطط القطاعية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية المنفذة في البلد المعني وأن توفق بينها .

* تـم التأكيد في الدورة الاستثنائية للجمعية العام للأمم المتحدة التي عقدت في عام ١٩٩٧ لاستعراض جدول أعمال القرن الواحد والعشرين على أن الاسـتراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة هي آليات مهمة لتعزيز أولويات السـياسات الاجتماعـية والاقتصادية والبيئية والربط بينها ،وأهيب بجميع الـبلدان أن تكمـل بحلول عام ٢٠٠٢ صياغة ووضع استراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة تعكس إسهامات ومسؤوليات جميع الأطراف المعنية .

* قـام رؤسـاء دول وحكومات ١٤٧ دولة وحكومة في سبتمبر ٢٠٠٠م بالتوقيع على إعلان الألفية، وأكدوا مجدداً دعمهم لمبادئ التنمية المستدامة بمـا في ذلك المبادئ المنصوص عليها في جدول أعمال القرن ٢١ والمتفق عليها في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية (قمة الأرض) ويشمل الأهداف الإنمائية للألفية المرتبطة بهذه المسألة هدفاً يتعلق بالاستدامة البيئية يـنص على " دمج مبادئ التنمية المستدامة في السياسات والبرامج القطرية وتلافي الخسارة في الموارد البيئية "

* عقـد فـي غانـا خلال الفترة من ٧-٩ نوفمبر ٢٠٠١ المحفل الدولي المعنـي بالاسـتراتيجيات الوطنـية للتنمـية المستدامة، وبعد استعراض الخبـرات المكتـسبة في هذا المجال، تم الخروج بدليل يتضمن إرشادات لإعـداد إستراتيجية وطنية للتنمية المستدامة : إدارة التنمية المستدامة في

الألفية الجديدة بهدف تعزيز الحوار بشأن استراتيجيات التنمية المستدامة وتجديد الالتزام بصياغتها وتنفيذها .

* تم التأكيد في القمة العالمية للتنمية المستدامة التي عقدت في جوهانسبرغ سبتمبر ٢٠٠٢م على ضرورة أن تستكمل كافة الدول وضع إستراتيجية للتنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٠٥م وقد أكدت مقررات جوهانسبرغ على أن أولويات التنمية المستدامة تتركز في المسائل الأساسية التالية : المياه، والطاقة، والصحة، والزراعة والتنوع البيولوجي، بالإضافة إلى الفقر، والتجارة، والتمويل، ونقل التكنولوجيا، والإدارة الرشيدة، والتعليم والمعلومات والبحوث.

أولا- تواريخ هامة في مسيرة التنمية المستدامة

١٨٢٧: ج.ب. فورية، وصف ظاهرة ارتفاع درجة الحرارة عن طريق الاحتباس الحراري.

١٨٧٣ : إنشاء المنظمة الدولية للأرصاد الجوية التي صارت في ما بعد منظمة الأرصاد الجوية العالمية.

١٨٩٨ : يقترح العالم الكيميائي السويدي س. أرهنيوس أن انتشار CO_2، وبتقوية الاحتباس الحراري، يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع متوسط حرارة الأرض.

١٩٥٧ : فتح العالم الأمريكي ج. بلاس النقاش حول مسؤولية الإنسان في التغير المناخي. وانطلقت القياسات المنتظمة لغاز CO_2 في هاواي والألاسكا.

١٩٦٧ : تنبأ العالمان س. ما نابل ور. يتيرالد بتضاعف تركز غاز CO_2 في الجو من هنا إلى غاية بداية ق XXI وارتفاع متوسط درجة الحرارة بـ ٢،٥م°

١٩٧٩ : المؤتمر الدولي الأول حول البيئية تحت رعاية المنظمة العالمية للإرصاد الجوي.

١٩٨٨ :إنــشاء المجموعة ما بين الحكومات للخبراء حول تطور المناخ (GIEC) .

١٩٩٠:أول تقريــر لـــ (GIEC) يــؤكد أن تغير المناخ مؤكد علميا. المؤتمــر الثانــي العالمــي حول المناخ: تمخض عن معاهدة تحدد إطار المفاوضات بين ١٣٧ دولة والمجموعة الأوروبية.

١٩٩٢ :توقــيع الاتفاقــية - إطــار المعاهــدة حول التغيرات المناخية (GIEC) من طرف ١٥٤ دولة خلال ندوة ريو (RIO). المؤتمر الأول للأطــراف الموقعة في ببرلين حول تنفيذ الالتزامات المأخوذة في مؤتمر ريو. تؤكد وثيقة برلين مسؤولية الدول المصنعة.

١٩٩٦ :المؤتمــر الثانــي: للأطــراف الموقعة على (CCCC) بجنيف: التقريــر الثانــي لـــ GIEC شــارك في صياغته ٢٠٠٠ عالم: "هناك مجمــوعة من العناصر تشير إلى التأثير المحسوس للإنسان على المناخ العالمي".

١٩٩٧ : المؤتمر الثالث للأطراف الموقعة على (CCCC) بطوكيو: تبني معاهــدة فــي ســت نقــاط تصنع تنظيما لطرح الغازات ذات الاحتباس الحراري على المستوى الدولي.

١٩٩٨:المؤتمر الرابع للأطراف الموقعة على (CCCC) لـ BUENOS Aires : تأجيل المسائل الهامة لحلها خلال المفاوضات اللاحقة، والتي حددت في برنامج عمل.

ثانيا.اتفاقية كيوتو(اليابان)

إن نـدوة كيوتو تمثل منعطفا هاما في ما يخص حماية دولية للبيئة. لقد شارك في هذه الندوة أكثر من ١٠ آلف مشارك من مختلف الآفاق، حيث أدلـى ١٢٥ وزيـرا بتصريحات خلال أكثر من أسبوع من المفاوضات الحادة، تبني الأعضاء الأطراف في CCCC اتفاقية كيوتو، التي صادقت عليها أكثر من ٦٠ دولة في نوفمبر ١٩٩٨.

١. الحد من نشر الغازات:تضمنت الاتفاقية لأول مرة أهدافا كمية صارمة للحد من نشر الغازات المتباين حسب الدول. هذه الالتزامات المكرهة تخص ٦ غـازات ذات الاحتـباس الحراري (O N_2 CO_2، CH_4،ثلاثة غازات أخـرى بديلة لغاز كلور وفليور وكربور (Chloro fluorocarbure وتعنـى فقـط الـدول المسماة دول (الدول المتطورة لـ OCDE ودول أوروبـا الوسـطى والغربية). وقد التزم الاتحاد الأوروبي بتقليص نسبة انتـشار الغـازات بـ ٨ % بين ٢٠٠٨ و٢٠١٢ مقارنة مع مستواه في ١٩٩٠. ووعـدت الـولايات المتحدة بتقليص قدره ٧ %، وكندا والمجر وبولونـيا، واليابان بـ ٦ %. وزيلندا الجديدة وروسيا، وأوكرانيا كانت نسبة التقليص لديها ٠ (صفر). ويمكن للنرويج واستراليا وإرلندا أن يرفع من نسبة انتشار الغاز على التوالي بـ ١,٥ و١٠ %. مجتمعة، فان هذه الالتـزامات سـوف تؤدي إلى الحد من انتشار الغاز بنسبة ٥،٢ % بين ٢٠٠٨ و٢٠١٢ مقارنة مع ما كان عليه الحال في١٩٩٠.

٢.سوق الحقوق في التلويث: إن الأطراف المنظمة للبروتوكول حددت آليات اقتـصادية جديـدة تمنح لكل دولة حقوقا في نشر غازات ذات الاحتباس الحـراري. وبمجـرد اكتـساب هـذه الحقوق، فإن الدولة ومن ورائها المؤسـسات، يمكنها مبادلة هذه الحقوق، مؤسسة بذلك سوقا للمسموحات القابلـة للـتفاوض. هكـذا، فـإن هذه الاتفاقية صادقت على التخلي عن

الاقتراح الأوروبي القاضي بفرض ضريبة يجري تطبيقها على المستوى الدولـــي علـــى الطاقـــة مثلا (ضريبة توبين). كما تتوقع الاتفاقية إنشاء "ميكانيزم للتنمية النظيفة" التي تسمح للمؤسسات بتمويل مشاريع للحد من انتـــشار الغازات في الدول النامية مقابل الحصول على حقوق إضافية في الـــتلويث. إن فكرة اللجوء إلى آليات السوق لتسيير الطبيعة ليست جديدة، ولكن خلق سوق عالمية مصطنعة يعتبر حدثا فريدا وجوهريا.

نتائج مؤتمر كيوتو: ســـوف نركز هنا على جانب الجزاءات فقط وإليك بعضا منها :

١ـ **العقوبات** : تعتبـــر مسألة العقوبات عقبة أخرى في بروتوكول كيوتو. تملـــك بعـــض الاتفاقات، مثل بروتوكول مونريال حول طبقة الأوزون، نظامـــا مؤســـسا على العقوبات التجارية، تقع على عاتق من يخالفه. إن نظامـــا مـــستلهما من أحكام هذا القانون لا يكون متكيفا مع مسألة التغير المناخـــي، فالمحـــروقات داخلـــة في صناعة معظم المنتجات الخاضعة للمبادلات الدولية. على المستوى الدولي، وفي غياب دركي عالمي (سلطة عالمية)، يبدو إذن صعبا فرض عقوبات اقتصادية على حكومات لا تحترم التـــزاماتها بخـــصوص التقلـــيص من الغازات ذات الاحتباس الحراري. يرتكـــز احتـــرام البروتوكول إذن على البحث عن مشروعية من طرف الدول اتجاه المجموعة الدولية والرأي العام.

٢ – **مساهمة للدول السائرة في طريق النمو ؟** لم تعمل مفاوضات كيوتو إلا علـــى توسيع شق الهوة بين الشمال والجنوب حول إستراتيجيات مكافحة الانحـــباس الحراري. وهذه نقطة أساسية. أثناء ندوات الأطراف الموقعة للاتفاقية السابقة تم قبول فكرة مفادها أن الدول السائرة في طريق النمو لا ينبغـــي علـــيها أن تأخـــذ على عاتقها إلتزامات مكرهة بسبب المسؤولية التاريخية للدول المصنعة في بعث الغازات ذات الاحتباس الحراري. في

كــيوتو، تــراجعت الــولايات المــتحدة عن هذا الموقف. لقد اصطدمت بالمعارضـــة الــصارمة للــدول السائرة في طريقة النمو، والتي ترى أن الدول الغنية يجب أن تكون القدوة فيما يخص تقليص بعث الغازات. مع ذلــك يــبدو ضروريا أن دولا مثل الصين، والهند، والبرازيل التي تزداد مــساهمتها في تقوية الاحتباس الحراري تدخل طرفا في الاتفاق. وفي مــصلحتها ذلك سواء لأسباب اقتصادية أو من أجل تحسين نماذج التنمية لديها. غير أنه لابد من أجل ذلك، أن يحدد لمشاركتها شروط تأخذ بطبيعة الــحال مستلزمات التنمية لديها.

ثالثا-مؤتمر جوهانسبورغ حول التنمية المستدامة وضرورة مراجعة أولويات واستراتيجيات عمل الهيئات المحلية التنموية والبيئية

حظــي مؤتمر التنمية المستدامة الذي انعقد في جوهانسبورغ ما بين ٢٦ أوت و٤ ســبتمبر٢٠٠٢ باهتمام بالغ من قبل خبراء وأخصائيي التنمية والبيــئة والنــشطاء على الصعيد العالمي،والملفت انه قبل انعقاده، سرت توقعات عديدة تنبأت بفشله وعدم قدرته على الوفاء بالآمال المعقودة عليه وعجزه عن تقديم العلاجات الناجعة لحلّ جملة المشاكل البيئية والتنموية والانسانية الملحّة التي تحيط بكوكبنا الأرض.

انعقــد المؤتمــر بعــد مرور ١٠ سنوات على قمة الأرض الأولى التي الــتأمت فــي "ريو دي جينيرو" في البرازيل والتي أسفرت وقت ئذ عن اطــلاق جملــة مبادرات دولية رائدة في مجاليْ البيئة والتنمية المستدامة كاعتماد "أجندة ٢١" واقرار اتفاقيتيّ كيوتو والتنوع البيولوجي.

تأمــل الكثيــرون أن يؤدي هذا المؤتمر الدولي الجديد الى تعزيز العمل البيئي والتنموي على الصعيد العالمي عبر الخروج بخطة عملية لمعالجة قــضايا الفقــر وتدهور الأوضاع البيئية، وخصوصاً تلك المشكلات التي تــواجه دول الجــنوب النامــية والأشدّ فقراً. ومن وجهة نظر الناشطين

والناشطات البيئيين والخبراء إضافة إلى بعض مسؤولي الدول، يقاس التقدم في هذه المجالات بمدى تحقيق أهداف محددة. لذا سعى الجميع الى دفع المشاركين والمشاركات في المؤتمر إلى اعتماد أهداف واضحة قابلة للقياس في كل من محاور العمل والبرامج الطموحة التي اعتمدت قبل ١٠ سنوات.

لكن النتائج جاءت برأي الكثيرين مخيّبة للآمال واعتبرت تراجعاً عن اليسير الذي تمّ انجازه في الماضي.

التأم المؤتمر على مدى ١٠ أيام وتوّج باجتماع قمّة لرؤساء الدول المشاركة دام يومين. وقد سبق المؤتمر وواكبه منتدى عالمي موازٍ للمنظمات غير الحكومية شارك فيه نحو ٣٠،٠٠٠ ناشط وناشطة ينتمون الى منظمات وهيئات وجمعيات وحركات بيئية ونسائية واجتماعية وغيرها. أما المؤتمر الرسمي، فحضره مندوبون يمثّلون ١٩٥ بلداً ونحو ٩،٣٠٠ مشارك، منهم ٤،١٠٠ مندوب رسمي و٢،١٠٠ صحفي.

سبق انعقاد المؤتمر مؤشرات عديدة تنبأت بالفشل، ان لم يكن بالمراوحة، أبرزها:

١- السجل الباهت لتنفيذ المقررات السابقة اتفاقية كيوتو.

٢-غياب الارادة السياسية لدى الحكومات عموماً، لا سيما حكومات الدول الصناعية وتعارض مصالحها مع طموحات الفقراء والناشطين البيئيين

٣- خرق الولايات المتحدة لشبه الاجماع العالمي حول مسائل البيئة والتنمية الأساسية وتفرّدها بقرارات أحاديّة الجانب خدمةً لمصالحها، ومن أبرز تلك القرارات إصرارها على عدم توقيع اتفاقية كيوتو .

٤- ضعف مواقف حكومات دول الجنوب عموماً.

٥- عدم التوصل الى اتفاق بين أبرز الفرقاء دول الشمال والجنوب.

كمـا كـان مـتوقعاً، قاومـت الدول الصناعية اجمالاً وبقوة، خصوصاً الـولايات المـتحدة اعـتماد أي قرارات دولية محددة الأهداف وملزمة. واستعاضـت عنها بسلسلة مبادرات فردية أقحمت فيها كبريات الشركات الـصناعية بـصفة شريك أساسي. الا أنّه برز خلال المؤتمر تمايز بين موقفـي الاتحاد الأوروبي من جهة والولايات المتحدة واليابان من جهة أخـرى. فمواقـف الاتحاد الأوروبي كانت تتصّف عموماً بقدر أكبر من اللـيونة فـي التعاطـي مع عدد من الملفات الرئيسة، كمسألة الانحباس الحراري واتفاقية كيوتو التي يؤيّدها الاتحاد. لكن على الرغم التباين في بعـض المسائل، فقد كان ثمة توافق بين الدول الاقتصادية الكبرى على عـدم الالتزام بتقديم أية مساعدات اضافية كبيرة للدول النامية أو تقليص الاضـرار بمصالح قطاعات المزارعين. والمعلوم أن القوى الاقتصادية الكبرى الغربية تمنح المزارعين في بلدانها دعماً مالياً يساوي ٥ أضعاف المـساعدات المقدمة للدول النامية. كما يُقرّ المسؤولون في تلك الدول أن هـذا النوع من الدعم للمزارعين يسدّ أبواب تلك الدول أمام منتجات دول العالم الثالث، لا بل يؤدي إلى إغراق أسواقها بمنتجات البلدان الصناعية ممـا يلغي فرصة المنافسة. ويرى المراقبون في ذلك تناقضاً فاضحاً مع سـعي الدول الصناعية الى فتح الأسواق العالمية أمام حرية التجارة وهو الأمر الذي يُعتبر احد ركائز مسار العولمة.

خرج مؤتمر التنمية المستدامة بخطة عمل طويلة من أبرز بنودها:

١-الإقرار بضعف التقدم المحرز منذ مؤتمر ريو سنة ١٩٩٢

٢-إعادة التأكيد على المقررات السابقة الخاصة بتمويل التنمية ومحاربة الفقـر التي لم ينجم سوى توصيات غير ملزمة، وتشجيع حركة التجارة العالمية.

٣-المــياه والــصرف الــصحي: تعهــدت الشعوب بخفض عدد السكان المحرومين من الصرف الصحي بمقدار النصف بحلول عام ٢٠١٥، وهو العــام ذاتــه المحدد كهدف لتوصيل المياه النظيفة لنفس العدد من سكان العــالم. وتعهــدت الولايات المتحدة بتقديم ٩٧٠ مليون دولار للمشاريع المرتبطة بذلك خلال ثلاث سنوات. كما أطلق الاتحاد الأوروبي، مبادرة تسمى "المياه من أجل الحياة". وتلقت الأمم المتحدة ٢١ التزاماً آخر بقيمة ٢٠ مليون دولار.

٤-الطاقة: تعهد المشاركون بزيادة كفاءة الطاقة واستخدام الطاقة النظيفة، لكنهم لم يحددوا موعداً زمنياً أو أهدافاً، وتدعم خطة العمل خطة أفريقية لتوفيــر الطاقــة لأكثر من ثلث سكان القارة خلال خمس سنوات لتعزيز اســتخدام الطاقات المتجددة ورفع كفاءة الطاقة في الدول الفقيرة. وأعلن الاتحاد الأوروبي عن شراكة قيمتها ٤٠٠ مليون دولار، وقالت الولايات المــتحدة انهــا ستستثمر ٤٣ مليون دولار خلال العام ٢٠٠٣ كما تلقت الأمم المتحدة ٣٢ التزاماً بالشراكة بقيمة مليون دولار.

٥-الــصحة: وافقــت القمــة على أنه بحلول العام ٢٠٢٠ سوف يتعين اســتخدام الكــيماويات وتصنيعها بطرق لا تضر بالناس والبيئة. وأكدت الــولايات المــتحدة على خطط لانفاق ٢٣ مليار دولار حتى نهاية العام ٢٠٠٣ على مشاريع الصحة وصندوق عالمي لمكافحة الايدز، والملاريا، والــدرن، والأمــراض الفتاكة الأخرى. وتلقت الأمم المتحدة ١٦ التزام شراكة بثلاثة ملايين دولار في شكل تعهدات.

٦-الزراعة: قالت الولايات المتحدة أنها سوف تستثمر ٩٠ مليون دولار العام القادم في برامج للزراعة المستدامة، وتلقت الأمم المتحدة ١٧ طلب شراكة بتمويل جديد قدره مليونا دولار.

٧-التـــنوع البيئي: تعهدت دول العالم بخفض الخسارة في التنوع البيئي بحلــول العــام ٢٠٠٤ و"بتقليل كبير" في معدل انقراض الأنواع النباتية والحيوانية بحلول العام ٢٠١٠، كما تعهدت أيضاً باعادة المصايد لأقصى إنـــتاجها المستدام بحلول عام ٢٠١٥ وتأسيس شبكة من المناطق البحرية المحمـــية بحلــول عـــام ٢٠١٢، وأعلنت الولايات المتحدة عن مشروع للغابـــات بقـــيمة ٥٣ مليون دولار من العام ٢٠٠٢ وحتى عام ٢٠٠٥، وتلقت الأمم المتحدة ٣٢ مبادرة شراكة بقيمة ١٠٠ مليون دولار في شكل تمويل جديد.

ويبقـــى الـــسؤال ما إذا كانت تلك الهيئات سوف تقوم بمراجعة أولوياتها واســـتراتيجيات عملهـــا علـــى ضوء هذا الفشل الأخير الذي يضاف إلى الـــسجل غيـــر المشجع للمؤتمرات الدولية المشابهة، أم تستمر بمراهناتها الخاســـرة التـــي لـــن تؤتي أوكلها بالنسبة لأكثرية الفقراء في دول العالم الثالث.

رابعا ـ المؤتمر الدولي لمواجهة التغيرات المناخية

في الفترة من ٣ـ١٤ ديسمبر ٢٠٠٧ بالي – اندونيسيا

تـــشارك مجمـــوعه من الدول في قمة بالي باندونيسيا في قضيه مكافحة التغيـــر المناخي. فحتى الرابع عشر من ديسمبر٢٠٠٧ وهو موعد انتهاء القمة، يفترض أن تضع الدول المشاركة خارطة طريق لمفاوضات تهدف إلـــى تمديد بروتوكول كيوتو إلى ما بعد العام ٢٠١٢. إلا أن البحث عن ســـبل التقلـــيل من انبعاث الغازات المسببة للاحتباس الحراري مسؤولية قررت بعض المنظمات الغير حكومية وبعض الأفراد تحملها بغية حماية البيئة والكرة الأرضية، وخصوصا وان الدراسات العلمية الأخيرة تبين أن نـــسب ثانـــي أكسيد الكربون تتزايد بشكل متسارع، وأنها أكثر بكثير مما كانت عليه خلال العقد الماضي.

أن جهود الأفراد والمنظمات الغير حكومية في مكافحة الاحتباس الحراري أطلقــت ناقــوس الخطر حول التغير المناخي إلا أنها لا تكفي ما لم تدعم بقــرارات سياسية شجاعة من قبل الدول الصناعية العظمة المعنية بالأمر أولا وأخيرا.

١ـعالمية المؤتمر:ـقبل عقد مؤتمر بالي الذي افتتح في الفترة من (٣-١٤-ديــسمبر ٢٠٠٧) باندونيسيا لمناقشة الاضطراب في المناخ، صدر تقرير متــشائم بالبيــئة والتلوث عن برنامج الأمم المتحدة للتنمية. تناول الشأن البيئــي بعــبارات من نوع «عدم مساواة وعدالة واضطرابات وغيرها»، ووصف من خلالها القضايا الاجتماعية والاقتصادية والبيئية الشائكة التي رأى أنهــا فــي صلب الملفات الساخنة المدرجة في مؤتمر "بالي العالمي حول المناخ".

وتمحــورت نقاشــات بالي (بين ٣ و١٤ ديسمبر٢٠٠٧). حول سخونة الأرض رافعــة شــعارات من نوع «حتمية التضامن الإنساني في عالم منقــسم» فــي إشارة إلى ضرورة الإنصات إلى «صوت مجموعتين من الأفــراد لا صوت لهم على الصعيد السياسي: فقراء العالم الثالث وأجيال الغد».

١ـ **فاعليات الاجتماعات:**

- بدأت الاجتماعات بعقد اجتماع لمجموعة ٧٧ والصين تم خلاله مناقشة عدد من الموضوعات المتعلقة بتفعيل صندوق التكيف، وفيما يلي أهم النقاط التي نوقشت:

أ- الثقة

ب- الجهات التنفيذية

ج- المراجعة

- **وأهم ما تم الاتفاق عليه كرأي المجموعة هو:**

  أ- يجب تحديد احتياجات الدول النامية من الصندوق بشكل واضح.

  ب- إذا قام مرفق البيئة العالمي بالإدارة فيجب تحديد قواعد العمل الدور الحقيقي للمرفق

  ج- يوجد فجوة في الاتصال بين دول المجموعة ولابد من التوصل لحل لهذه المشكلة

  د- يقوم التصويت على الموافقة على تمويل مشروعات الـتأقلم المقدمة بطريقة صوت واحد لكل دولة، وفي حالـة وجود عضو بمجلس الإدارة من إحدى الدول التي تقوم بتقديم مشروع للحصول على تمويل، يكون صـوته بـديلا عـن صوت الدولة حتى لا يحتسب بصوتين

  هـ- عدد الاجتماعات السنوية لمجلس الإدارة – اجتماعين

- اتضحت خلال المناقشات أن دول الاتحاد الأوروبي واليابان تؤيد قـيام المرفق بإدارة الصندوق، مؤكدين أنه جهة ذات خبرة جيدة فـي الإدارة المالـية، وأن المقترح المقدم يحتوي على العديد من التفـصيلات التـي لا حاجة لها في الوقت الحالي ويجب التركيز على تفعيل الصندوق أولا

- بينما أصرت مجموعة ٧٧ والصين على رأيها بأن صندوق التأقلم يتبع لاجتماع الأطراف، وأنه لابد من أن يكون لاجتماع الأطراف الـسلطة في متابعة ومراقبة الجهة التي ستقوم بالإدارة، ولابد أن تخضع جهة الإدارة لمحددات العمل التي تم الاتفاق عليها.

- أكـــد الاتحـــاد الأوروبـــي علـــى ضـــرورة أن تقوم سكرتارية UNFCCC بـــتقديم المـــساعدة لسكرتارية صندوق التأقلم، كما طلب الاتحاد ضرورة توفير مشروعات تأقلم جادة في أسرع وقت
- طالـــبت الدول الجزرية الصغيرة بضرورة وضع برنامج واضح المعـــالم لتـــسهيل الحصول على التمويل، وأيدتها في ذلك الدول الأقل نموا، والتي أكدت أيضا على أن التمويل المتاح حاليا لا يفي باحتياجات كل الدول لتغطية تكاليف التأقلم، ويجب وضع أولويات للحصول على التمويل .

٢- تـقـييم عام:

- اتـــضح مـــن المناقشات الموقف المتشدد لدول الاتحاد الأوروبي، وإصرارهم على دعم مرفق البيئة العالمي لإدارة صندوق التأقلم
- كـــان حضور الدول الأفريقية – الأكثر تأثرا بمردودات التغيرات المناخـــية، والمأمـــول أن تكـــون أكثر الدول استفادة من ميزانية صـــندوق التأقلم – مقتصر على مصر، وكينيا، وغامبيا، وجنوب أفريقيا
- مـــن الأهمـــية أن تـــتقدم مصر بالترشيح لعضوية مجلس إدارة صندوق التأقلم – سواء عضوا أساسي أو

ضرورة إعداد مشروعات تأقلم في القطاعات المهددة، والانتهاء من إعداد الإستراتيجية الوطنية للتأقلم .

– أن تـــشمل اتفاقـــية مـــا بعـــد كيوتو أهداف كمية محددة قصيرة الأجل ومتوســـطة الأجل بالإضافة إلي ترتيبات خاصة لتحويل ونقل التكنولوجيا وتوفيـــر الـــدعم الـــلازم لـــذلك وبناء القدرات وإجراء تقييم أعم واشمل للتأثيرات المحتملة لتغيرات المناخية علي الدول النامية .

٢ـملف الإحتباس الحراري: مخاطر متنوعة ترافق تغيرات مناخ العالم

مــن أعقــد الملفــات التي طرحت على المؤتمر هو مشكلة الاحتباس الحراري وتغير المناخ حيث تمحور حول :

١ـ **الارتفاع المفاجئ في درجات الحرارة** : أقرَّت لجنة تابعة للأمم المتَّحدة تقريرا مناخيًا اعتُبر نقطة تحوُّل كبرى، وقالت اللَّجنة إنَّه يتعيَّن على العالم أن يتــصرَّف بــسرعة لمنع وقوع أسوأ النتائج المتوقَّعة في مجال تغيُّر المناخ.

ففــي أعقــاب محادثــات شاقَّة أجروها في مدينة فالنسيا الإسبانيَّة، وافق العلماء المشاركون على وثيقة يأملون أن يرسموا من خلالها إطار الحوار بشأن المرحلة القادمة من مكافحة التغيُّر المناخي.

وقــد أقرَّت الوثيقة بحقيقة أنَّ الاحتباس الأرضي "بيِّن إلى درجة لا لبس فيها" وقالت إنَّ هذا قد يؤدِّي إلى عواقب "وخيمة ومفاجئة ويصعب وقفها" في المستقبل..

وكان المندوبون إلى اجتماع اللجنة الدَّوليَّة لتغيُّر المناخ قد أوجزوا آلاف الــصفحات من التحليلات العلميَّة وأضافوا إليها العناصر التي وردت في التقارير الثلاثة السابقة لهذا العام حول علم تغيُّر المناخ والعواقب والتكيُّف والخيارات التي تخفف من حدَّة المشكلة.

يُذكــر أنَّ بان كان قد دعا في وقت سابق هذا الشَّهر للتحرُّك بسرعة من أجــل السَّيطرة على مشكلة التغير المناخي التي تجتاح العالم، وذلك خلال زيارته للقارة القطبية الجنوبيَّة لتفقد آثار الاحتباس الحراري. وتعهَّد بان خــلال زيارته بجعل مسألة إيجاد حلول ناجعة لهذه المشكلة من أولويَّات عمله.

وقال بيل هاري، عالم المناخ الاسترالي ،إن هذا التقرير هو الأقوى الذي تصدره اللجنة الدولية للتغير المناخي، لكنه يوضح أنه لا يزال هناك وقت لتدارك الوضع.

ومن بين الاستنتاجات الرئيسة التي توصل إليها التقرير أن التغير المناخي بـات "مؤكدا ولا مجال للتشكيك فيه"، وأنه من المرجح بنسبة تزيد على ٩٠ بالمـئة أن تكـون انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بفعل البشر الـسبب الرئيس في تغير المناخ، وأن تداعيات ذلك يمكن تقليصها بتكلفة معقولة".

ويعزز هذا التقرير النبرة التي استخدمت في التقارير السابقة وخاصة في التحذيـر من أن تغير المناخ قد يجلب "تداعيات مفاجئة ولا يمكن منعها". وقد تشمل هذه التأثيرات الذوبان السريع للانهار الجليدية وانقراض أنواع من الحيوانات.

وقـال هانز فيرولمي، مدير برنامج التغير المناخي في منظمة دبليو دبليو إف البيئـية، "إن تغيـر المناخ قائم، فهو يؤثر على حياتنا واقتصادياتنا، ونحن بحاجة لفعل شيء تجاهه".

وأضـاف "بعـد هذا التقرير، ليس باستطاعة أي سياسي أن يقول إنه لا يعرف ما هو تغير المناخ أو ما الذي عمله بصدده".

وقدمت منظمة دبليو دبليو إف خلال مؤتمر صحفي شهادات "لشهود على تغير المناخ" من مختلف مناطق العالم.

وقـال أحد الشهود، وهو راعي لقطعان أيائل الرنة في النرويج وهو من الـشعوب الـناطقة بلغة "سامي": "تأخر الشتاء شهرا ونصف الشهر عن المعتاد، لقد لاحظنا طيورا وحشرات ليس لها أسماء في لغتنا".

٢-**الامم المتحدة تعول على تقرير علمي للتحرك في مجال تغير المناخ** : قال الامين العام للامم المتحدة بان كي مون ،إن على الحكومات أن تفعل المزيد من أجل محاربة ارتفاع درجة حرارة الارض في ضوء تقرير علمي صادر عـن الامـم المتحدة الذي يصف الضرر الواقع للطبيعة على أنه مخيف لدرجة خيالية.

وأضاف بان متحدثا لمندوبي أكثر من ١٣٠ دولة في بلنسية "هذا التقرير سيقدم رسميا الى مؤتمر (التغير المناخي) في بالي" مشيدا بالمندوبين الذين وافقوا على قواعد استرشادية معتمدة بشأن مخاطر التغير المناخي أمس. بحسب رويترز.

وقال "لقد مهد ذلك بالفعل الساحة لتحقيق انفراجة حقيقية.. اتفاق على بدء مفاوضات تهدف من أجل اتفاق شامل للتغير المناخي يمكن لجميع الدول أن تتبناه."

وخــص بان بالذكر الولايات المتحدة والصين أكبر بلدين يبثان انبعاثات للغــاز مــسببة لظاهــرة الاحتباس الحراري. ولا يلتزم البلدان بأي قيود خاصــة بخفض الانبعاث كما تفعل الدول الكبرى. ورحب بمبادرة البلدين ودعاهما لبذل المزيد.

وقــال بان في مؤتمر صحفي "أتطلع لأن أرى الولايات المتحدة والصين تلعــبان دورا بناء اعتبارا من مؤتمر بالي.. يمكن للبلدين أن يتوليا إدارة الأمر بطريقتهما."

وأشار الى أنه شاهد الجروف الجليدية تتكسر في القارة المتجمدة الجنوبية ورأى الانهار الجليدية الذائبة في شيلي. وزار غابات الامازون التي قال انها "اختنقت" جراء ارتفاع درجة حرارة الأرض.

٣ـآسيا خـط المـواجهة الاول مـع مخاطر التغير المناخي: حذر خبراء البيئة من أن قــارة آسيا هي الأكثر عرضة للمخاطر الناجمة عن ارتفاع درجة حرارة الأرض نتيجة التغير المناخي.

جــاء ذلــك فـــي ســـياق تقرير أعده تحالف يضم ٢١ من وكالات للبيئة والمــساعدات الانسانية منها أصدقاء الأرض والسلام الأخضر وأوكسفام بالتعاون مع الهيئة الدولية للبيئة والتنمية.

وحـــذر التقريـــر مـــن ان الظواهر المرتبطة بالتغير المناخي تهدد التقدم الاقتصادي والاجتماعي الذي حققته دول القارة الآسيوية على مدى العقود الماضية.

٤ـ إطـلاق ثانـي أوكسيد الكربون ارتفع في ٤٠ دولة صناعية والأمم المتحدة تحذر من تحـول الجزر إلى فردوس مفقود: قال كبير المسؤولين المناخيين بالامم المتحدة فـــي افتتاح مؤتمر مهم تعقده الهيئة الدولية حول المناخ في بالي امس إن قـــرارات الحكـــومات هذا الاسبوع ستحدد ما إذا كانت الجزر في العالم ستتحول إلى «فردوس مفقود» بفعل الآثار المدمرة للاحتباس الحراري.

واتهم يفو دي بوير رئيس سكرتارية حماية البيئة في الأمم المتحدة، الدول الـصناعية الكبـــرى بعـــدم فعـــل ما يكفي من أجل حماية البيئة. ويهدد الاحتباس الحراري خصوصا اندونيسيا الأرخبيل الذي يمكن أن يفقد ألفي جزيرة في حال ارتفع مستوى مياه المحيطات.

الفصل الثالث
نظرة حول التنمية المستدامة
في الجزائر

الفصل الثالث

نظـــــرة حول التنمية المستدامةفي الجزائر

تمهيد : نـــشير هنا إلى أن دراستنا ستركز حول تأثير القطاع الصناعي علـــى البئـــية فقط من خلا ل ما يفرزه من بقايا ونفايات.هذالقطاع الذي اعتبـــر خـــلال الـــسبعينات والثمانيـــنات قطاعـــا أساسيا لتحقيق التنمية الاقتصادية، فحظي باهتمام كبير ووجهت له مبالغ ضخمة متزايدة مقارنة مع باقي القطاعات الأخرى وبذلك أصبح يشغل حيزا كبيرا في الإقتصاد الجزائـــري، وبالتالي يتوجب عليه تلبية الحاجات الوطنية المتزايدة ودفع عجلة التنمية في البلاد، لكن المهام التي أسندت إليه والتي تتجاوز نطاقه، جعـــل تسييره سلبي اتكالي ومع الاستعمال اللاعقلاني واللارشيد لموارده وطاقاتـــه ،حـــيث بقـــي يعمل بنسبة ٥٠% من إمكانياته الإنتاجية، جعل مـــردوده غير مقبول لا من ناحية حجم الإنتاج ونوعيته وتكاليفه، ولا من ناحية الكم الهائل من الفضلات والنفايات من المواد السامة، ومع ذلك كان مدعما تدعيما كليا من الخزينة العمومية، ولم يؤخذ بعين الإعتبار التأثير السلبي على البيئة من سنة إلى أخرى.

وبتتـــبع تطـــور حجم المواد السامة التي يفرزها القطاع.الصناعي سنويا، يكتـــشف حجـــم الكارثـــة وأثرها السلبي على المجتمع والإقتصاد والبيئة .فحسب إحصائيات ١٩٨٩:

فـــإن قطاع النسيج وحده بلغت نفاياته ١٠٦٦٢طن موزعة موزعة على النحو الآتي:- ٤٩٨٧ طن قطن. -٢٨٠٣ طن صوف . - ١٨٦٠ طن مواد صناعية صافية . ٨٢٥ طن مواد صناعية مدمجة .-١٨٧طن مواد أخرى.

لتصل سنة ٢٠٠٠إلى ٢٢١١٥٤ طن .

كمـــا أن بقايـــا الجلود في منتصف الثمانينات حوالي ٥٠٧٦لتصل بداية التـــسعينات إلى ٧١٦٥ طن وتصل مع بداية القرن الواحد والعشرين إلى ٢٠٠٠٠ طنا سنويا.

كما قدرت خلال الثمانينات نفايات المناطق الصناعية والوحدات العمومية ووالخاصـــة لمديـــنة الجزائر لوحدها والتي تلقى في مزبلة وادي السمار بأكثـــر مـــن ٨٠٠٠طن يوميا متمثلة أساسا في الورق والخشب والخردة والحديـــد والـــزجاج، البلاســـتيك، الـــنحاس، ومختلف المواد الكيمياوية الأخـــرى، معنـــى هـــذا أنهـــا وصـــلت سنة ٢٠٠٠ إلى ١,٥مليون طن ســـنويا.هـــذه صورة جد مختصرة عن تطور حجم النفايات الصناعية في الجزائـــر . كمـــا أن جـــل المجمعـــات الصناعية استوطنت بالقرب من المجمعـــات الـــسكانية وما لهامن تأثير سلبي على حياة المواطنين .وكل مواطن يشعر بهذه الحقيقة يوميا.

-أولا-تأثير التنمية الصناعية

للتنمية بصورة عامة آثار سلبية عديدة:

A-الصحة العمومية والبيئة :

فعلى سبيل المثال لاالحصر : مركب الإسمنت لمدينة الشلف يتسبب سنويا في خـــسارة الإنـــتاج الفلاحـــي للمنطقة بمقدار ١مليون دج، ويتسبب مركب الأســـمدة الفوســـفاتية لمـــركب الحجار بـــ ١,٥ مليون دج . أما مركبي الأسمنت لكل من حامة بوزيان (قسنطينة) ومفتاح (البليدة) فقد قضى على كـــل المـــنطقة الفلاحـــية وخاصة حقول الفواكة.،زيادة على أن القطاع الـــصناعي يـــستهلك كمية كبيرة من المياه مع ندرتها مقابل طرحه للمياه المـــستعملة والـــسوائل الخطيرة والنفايات الصناعية الأخرى السامة دون معالجـــة حـــيث ترمـــى في المزابل العمومية أو في البحار أو تترك في المـــناطق المهجـــورة دون مـــراعاة لـــشروط الأمن والصحة العمومية

والبيــئة.فبناءا على الإحصائيات الصادرة عن الهيئات الوطنية فإنه: مع بداية التسعينات أكثر من ١٠٠٠٠٠طن وحل الهيدكسيد المعدني، و ١٦٠٠ طــن وحــل الزئبق و ١٥٠طن فايات سامة و ٤٠٠٠طن وحل الدهون و ١٠٠٠٠طــن نفايــات السولفات و ٣٠٠٠طن أحماض مستعملة .منتشرة عبرالتــراب الوطنـــي ولاعجــب من هذاالوضع مادام قد صرح بعض المــسؤولين فــي مــرحلة مــا" أن الجزائر لاتضحي بتنميتها في مذبح البيــئة"بــل أنها "تكون جد سعيدة بمساعدة البلدان الصناعيةلحل مشاكلها المــتعلقة بالــتلوث بــتحويل موادها الأولية على أرض الجزائر"، ودون التفكير أن الدولة تتحمل مصاريف جد ضخمةلما يترتب عن النفايات من تلــوث للبيــئةوتدهور للمحيط وانتشار للأمراض وتدهور للتربة وفقدان للتنوع الحيوي وتغيرات جوية متقلبة ويمكننا جمع وتلخيص مشاكل البيئة مايلي:

-تلوث الهواء :تطرح الوحدات الصناعية الكثير من ملوثات الهواء كالغازات الــسامة والغــبار والــدخان وغيرها والتي تفرض تكاليف خطيرة على الــصحة والإنتاجــية، فالمــستويات الهائلة للدخان والغبار مسؤولة عن الوفــيات المبكــرة لما يفوق ٣٠٠ألف إلى ٧٠٠ألف سنويا، وعن نصف حــالات الــسعال المزمن وامرض التنفس المزمنة الأخرى .إن المشاكل الصحية لسكان حي وادي السمار والكاليتوس بالجزائر العاصمة، وسكان المناطق المجاورة لمركب الإسمنت في حامة بوزيان بقسنطينة أو بالشلف أو مــركب الأميانت ببرج بوعريريج، ومركب الأسمدة الفوسفاتية بعنابة إلا مــثالا على ذلك . وتأثير التلوث على الإنتاجية يظهر من خلال القيود المفروضــة علــى النشاط الصناعي في الأوقات الحرجة وتأثيرالأمطار الحمــضية الناتجة عنه في الغابات والأجسام المائية وفي المحيط الطبيعي بشكل عام.

B.**تلوث المياه وندرتها:** تتسبب الوحدات الصناعية في تلويث المياه بما تطرحه من مواد سامة وملوثة ومواد كيماوية صلبة أو سائلة، هذا زيادة على استعمالها المفرط للثروة المائية رغم ندرتها .فحسب إحصائيا الأمم المتحدة.فإن أكثر من مليوني وفاة سنويا يعزى لتلوث المياه، وفي الجزائر في كل سنة (أكثر من ١٥٠وفاة سنويا بسب الأمراض المتنقلة عن المياه كالتيفوئيد والكوليرا وغيرها). إضافة إلى افتقار مليار نسمة إلى المياه الصالحة للشرب في البلدان النامية وحوالي ١,٧مليارنسمة إلى سبيل الحصول علىالصرف الصحي .وهذا الوضع المذهل يسبب ٩٠٠مليون نسمة لأمراض الكولويرا والتيفوئيد .

مما دفع بالدولة إلى زيادة الإنفاق على توفير المياه للمدن والأرياف .كما أن الإفراط في ضخ المياه الجوفية يؤدي إلى انزلاقات في الأرض وغمر بالمياه (كظاهرة تصاعد المياه في الصحراء- وادسوف- ورقلة).حيث أثر على الإنتاج الفلاحي بشكل كبير وإن استمر الحال على ماهو عليه فقد تصبح المنطقة في وقت ما غير قابلة للإسكان هذا بالمقابل أن نقص المياه يؤدي إلى شل النشاط الصناعي.

C-**تلوث الأراضي الزراعية:** إن ما تنتجه الوحدات الصناعية من النفايات الصلبة مثل بقاياالمواد الإسمنتية وبدون معالجتها وطرحها في المزابل العمومية ،مما يؤدي إلى انتشار الأمراض الخطيرة بفعل القمامة العفنة وانسداد المجاري المائية، وما يتسرب من محاليل فتطلق في المياه الجوفية خليطا ساما يؤثر على التربة وعلى مصادر وخزانات المياه .زيادة على ماتسببه من حرائق وتلوث للمحيط والجو.

ثانيا ـ الجانب التشريعي لتسيير النفايات في الجزائر

بهدف المحافظة على البيئة، ومحاربة الانعكاسات السلبية للتنمية الاقتصادية والنشاطات المختلفة صدر القانون رقم : ٠١-١٩المؤرخ في : ١٢ديسمبر ٢٠٠١ والذي سوف نتطرق إلى بعض من بنوده:

١ـ**مبادئ تسيير النفايات:** يرتكز تسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها على المبادئ التالية:

- الوقاية والتقليص من انتاج وضرر النفايات.
- تنظيم فرز النفايات .
- تثمين النفايات بإعادة استعمالها، أو برسكلتها.
- المعالجة البيئية العقلانية للنفايات.
- إعلام وتحسيس المواطنين بالأخطار الناجمة عن النفايات وآثارها على الصحة والبيئة ،وكذلك التدابير المتخذة للوقاية من هذه الأخطار والحد منها أو تعويضها.

٢ـ**النفايات وأنواعها:**

١ـ**النفايات** : البقايا الناتجة عن عمليات التحويل والإنتاج أو الإستعمال، وبعبارة أخرى كل مادة أو منتوج يقوم المالك أو الحائز بالتخلص منه أو قصد التخلص منه، أو يلزم بالتخلص منه أو بإزالته.

٢ـ**أنواع النفايات** :

A- **النفايات المنزليةوما شابهها:** كل النفايات الناتجة عن النشاطات المنزلية والنفايات المماثلة الناجمة عن النشاطات الصناعية والتجارية والحرفية وغيرها .

B- **النفايات الضخمة:** كل النفايات الناتجة عن النشاطات المنزلية والتي بفعل ضخامة حجمها لايمكن جمعها مع النفايات المنزلية وما شابهها.

C- **الـنفايات الخاصـة**: كـل الـنفايات الناتجة عن النشاطات الصناعية والـزراعية والعلاجـية والخدمات وكل النشاطات الأخرى والتي بفعل طبيعتها ومكونات المواد التي تحتويها لايمكن جمعها ونقلها ومعالجتها بنفس الشروط مع النفايات المنزلية .

D- **الـنفايات الخاصـة الخطرة**: كل النفايات الخاصة التي بفعل مكوناتها وخاصـية الموادالـسامة التـي تحتويها يحتمل أن تضر بالصحة العمومية أو بالبيئة.

E- **النفايات الهامدة** : كل النفايات الناتجة لاسيما عن استغلال المحاجر والمناجم وعن أشغال الهدم والبناء أو الترميم والتي لايطرأ عليها أي تغييـر فيزيائي أو كيميائيأو بيولوجي عند إلقائها في المفارغ والتـي لـم تلوث بمواد خطرة أو بعناصر أخرىتسبب أضرارا يحتمل أن تضر بالصحة العمومية،أو بالبيئة.

٣ – واجبات منتجي النفايات: إن المشرع الجزائري حددبدقة واجبات كل منتج للنفايات حسب نوعيتها

A- **منتجي الـنفايات الخاصـة** : ينـشأ مخطط وطني لتسيير النفايات الخاصة من قبل وزارة البيئة مع التنسيق مع الوزارات المكلفة بالصناعة والطاقـة والـصحة والفلاحة والنقل والتجارة والجماعات المحلية وتهيئة الإقلـيم والمـوارد المائية والتعمير والمالية والدفاع وكل مؤسسة معنية، متضمنا الأسس الآتية :

- جـرد كميات النفايات الخاصة لاسيما الخطرة منها المنتجة سنويا على مستوى التراب الوطني .
- الحجم الإجمالي لكمية النفايات المخزنة مؤقتا وكذلك تلك المخزنة بصفة دائمة مع تحديد كل صنف منها.

- المناهج المختارة لمعالجة كل صنف من أصناف النفايات .
- تحديد المواقع ومنشآت المعالجة الموجودة.
- الإحتياجات فيما يخص قدرة معالجة النفايات مع الأخذ بعين الإعتبار القدرات المتوفرة وكذا الأولويات المحددة لإنجاز منشآت جديدة مع مراعاة الإمكانيات الإقتصادية والمالية الضرورية لوضعها حيز التطبيق.

الواجبات : - يجب على منتجي النفايات الخاصة ضمان تسيير النفايات الخاصة على حسابهم الخاص.

-يحظر خلط النفايات الخاصة الخطرة مع النفايات الأخرى.

-يجب أن تخضع النفايات الناتجة عن النشاطات العلاجية لتسيير خاص .وتكون إزالة هذه النفايات على عاتق المؤسسات المنتجة لها، ويجب أن تمارس عملية الإزالة بطريقة يتفادى من خلالها المساس بالصحة العمومية أو بالبيئة.

-يمنع منتج النفايات الخاصة الخطرة أو الحائز لها من تسليمها أو العمل على تسليمها إلى أي شخص آخر غير مستغل لمنشأة مرخص لها بمعالجة هذا الصنف من النفايات ..

-يحظر إيداع وطمر وغمر النفايات الخاصة الخطرة في غير الأماكن والمواقع والمنشآت المخصصة لها.

-يلزم منتجوا أو حائزوا النفايات الخاصة الخطرة بالتصريح للوزير المكلف بالبيئة بالمعلومات المتعلقة بطبيعة وكمية وخصائص النفايات.كما يتعين عليهم دوريا تقديم المعلومات الخاصة بمعالجة هذه النفايات وكذلك الإجراءات المتخذة والمتوقعة اتفادي إنتاج هذه النفايات بأكبر قدر ممكن.

B- النفايات المنزلية وماشابهها:

١- **التسيير**: ينــشأ مخطــط بلدي لتسيير النفايات المنزلية وماشابهها، متضمنا :

- جرد كميات النفايات المنزلية وماشابهها والنفايات الهامدة المنتجة في إقليم البلديةمع تحديد مكوناتها وخصائصها.

- الاحتياجات فيما يخص قدرات معالجة النفايات لاسيما المنشآت التي تلبي الحاجات المشتركة لبلديتين أو مجموعة من البلديات مع الأخذ بعين القدرات المتوفرة.

- الاختيارات المتعاقبة بأنظمة جمع النفايات ونقلها وفرزها مع مراعاة الإمكانيات الاقتصادية والمالية الضرورية لوضعها حيز التطبيق.

٢- **الواجبات**:- تقع مسؤولية تسيير النفايات وما شابهها على عاتق البلدية والجماعات المحلية.

– تــنظم البلدية في إقليمها خدمة عمومية غايتها تلبية الحاجات الجماعية لمواطنــيها في مجال جمع النفايات المنزلية وما شابهها ونقلها ومعالجتها عند الاقتضاء.

ثالثا- تجربة الجزائر في مجال التنمية المستدامة.

بالــرغم من وجود تدخلات جريئة للسلطات الجزائرية في مجال التنمية المــستدامة، إلا أنــه يجب الذكر بأنها غير منتظمة وغير خاضعة لتقييم النتائج المحرزة، وسنحاول ذكر أغلب مجلات التدخل:

١.**في مجا ل التلوث المائي**: تــتعلق الأعمال الجارية بإعادة تأهيل الشبكات التمويل بالماء الصالح للشرب وشبكات التطهير، بإعادة تأهيل شبكات ١٠ مدن يفوق عدد سكانها ٢٠٠مليون نسمة، وإعادة تأهيل ٢٤محطة للتصفية دون أن ننسى مبادرات الشراكة مع الدول الأوربية لتحسين تسيير الموارد

المائــية، مــع توســيع التنازل عن الخدمة العمومية للماء لصالح القطاع الخــاص وإعــادة النظام التعريفي للماء،وتأسيس ضرائب خاصة بنوعية المــاء والاقتــصاد فــيه، ويقدر البرنامج الذي شرعت في تنفيذه وزارة الموارد المائية والمتعلق بتجديد وتوسيع منشآت التموين بالماء بمبلغ ١٧٠ مليون دينار أنجزت منه ٥٠بالمائة.

٢-في مجال التلوث الجوي :إن المصادر الرئيسية للتلوث الجوي في الجزائر هي السيارات والصناعة وترميد النفايات،وقد اتخذت في هذا المجال عدة إجراءات أهمها اختيار أنواع من الوقود تكون خالية هي ومخلفاتها من الملوثات والتحول إلى مصادر جديدة للطاقة كالكهرباء أو الطاقة الشمسية (كمال الشرقاوي غزالي،١٩٩٦)حيث بدأت بتعميم استعمال غاز البترول المميع كغاز وقودي وإدخال البنزين الخالي من الرصاص حيث نسجل في الــوقت الحالــي حوالي ٤٠,٠٠٠سيارة حولت إلى غاز البترول المميع، وإنجــاز ١٦٠محطــة منتــشرة عبر كافة الإقليم -وإن كان هناك مصنع تكرير وحيد لإنتاج البنزين الخالي من الرصاص بسكيكدة.

وفــي المــدة الأخيــرة، خصصت مصانع الإسمنت ووحدات الامينت-الإسمنت استثمارات جديدة لتجديد أو لإقامة تجهيزات مضادة للتلوث فقد استثمرت سوناطراك ٢٧٢مليون دولار أمريكي للتقليل من تلوث الغازات المحــروقة ولاحترام التزاماتها لا سيما الناتجة عن معاهدة الأمم المتحدة المــتعلقة بالتغيرات المناخية وباتفاقية مونريال المتعلقة بالمواد المضعفة لطبقة الأوزون،تنفذ الجزائر برنامجا واسعا مخصصا لحماية الجو كإعداد برنامج وطني لحماية طبقة الأوزون،وإنجاز حوالي ٣٠مشروع مخصصة لإزالة المواد التي تسهم في إضعاف طبقة الأوزون،وتشجيع الاقتصاد في الطاقة ومكافحة التبذير

٣. **في مجال النفايات الحضرية والصناعية**: إن عملية جمع وإخلاء النفايات الحضرية في الجزائر تتم في ظروف مقبولة نوعا ما، غير أن هذه الإزالة لا زالت تجري في ظروف لا تؤمن أية حماية للبيئة، خاصة تفريغها في مزابل فوضوية على الرغم من محاولات إقامة مزابل مراقبة،كون الموارد المالية لا تسمح سوى بجمع ونقل النفايات وإن كانت كبريات المدن قد خصصت لها استثمارات معتبرة بغرض التقليل من آثار النفايات على البيئة وسيشرع في وقت قريب في تنفيذ برنامج خاص بتحديث نظام جمع وإخلاء النفايات بفضل قرض قيمته٢٦ مليون دولار أمريكي منحه البنك الإسلامي لولاية الجزائر.كما أن وضعية النفايات الصناعية هي الأخرى باعثة على القلق،وإن كانت حوالي ٥٠بالمائة من الوحدات الصناعية قد جهزت بأنظمة مضادة للتلوث إلا أن معظمها معطلة حاليا لذلك جهزت مؤخرا ١٥ وحدة صناعية بمحطات تصفية غير أن تشغيلها يبقى اتفاقيا، ومن جهة أخرى تعكف سوناطراك على دراسات حول المعالجة الكيماوية لأوحال البترول عوض طمرها وهذا تحقيقا للمواد٣٠-١٠من القانون رقم ٠٣-١٠مؤرخ في ١٩جمادى الأول عام ١٤٢٤الموافق١٩ يوليو٢٠٠٣المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة.

٤. **في مجال تلوث البحر والمناطق الشاطئية**: إن إقامة جل مشاريع وبرامج التنمية الثقيلة والملوثة على الشريط الساحلية زاد من تدهور الوضعية وبالتالي سعت الدولة سنة١٩٩٢ بعد تمويل صندوق البيئة العالمية للبرنامج المغاربي لمكافحة التلوث الناجم عن المحروقات بشراء معدات الكفيلة بمكافحة التلوث البترولي وتجهيزات ومواد المخابر ،وإعادة تشغيل محطات تفريغ زيوت البواخر وتكوين الاطارات المختصة وتنظيم المرور في الموانئ،ومن جهة أخرى وعلى غرار بلدان الحوض المتوسطي،

بـــادرت الجزائـــر بمساعدة برنامج عمل البحر الأبيض المتوسط بإعداد مخطــط للتهيـــئة الشاطئية وقد انتهت دراسته الأولية الخاصة بالمساحة الحاضـــرانية للجزائـــر العاصـــمة، وفي حالة بلوغ هذا المشروع نتائج حسنة،يتم توسيعه إلى مناطق ساحلية أخرى،وقد قدرت كلفة إزالة أوحال الموانئ الرئيسية بمبلغ مليون دينار ٣,٦٠٠.

٥ ـ في مجـال الغابـات وحمايـة السهوب:ترمي الاستراتيجية الحالية إلى تفضيل الاختـــيارات التقنية المقبولة من طرف الفلاحين من جهة ومراعاة احترام البيـــئة مـــن جهة أخرى والعمل على قدم وساق لإعادة تهيئة ٠٣ ملايين هكـــتار من السهوب وإعطاء أولوية أكبر للأراضي المعنية بالانجراف، ولكـــن العمـــل الجبار الذي تجدر الإشارة إليه هو عملية مكافحة الجراد الـــصحراوي حيث تم رش أكثر من ١٤٠٠هكتار من الأراضي الموبوءة بيرقات الجراد الصحراوي في سياق تجربة المبيدات البيولوجية المشتركة بـــين الجهـــات المعنـــية بوقاية المزروعات الجزائرية ومنظمة الأغذية والزراعة (الفاو) التي أكدت بأن هذا المضاد الحيوي (العضلة الخضراء) المتكون من بذور الفطر ومزيج من الزيوت النباتية والمعدنية أفضل من المبـــيدات التقليدية كونه غير سام لبني البشر ولا توجد له تأثيرات جانبية بيئية أخرى، وقد قدر البرنامج الخماسي لحماية الأراضي وتوسيع الغابات بمبلغ ٢٥مليار دينار

٦ـ في مجـال حمايـة الـتراث الـثقافي:يمثل التراث الثقافي الأثري خاصة سندا للذاكرة الجماعية، وعلى الرغم من أهميته التاريخية والثقافية إلا أنه يعاني مشاكل أهمها: السلب المنتظم للمنحوتات والأواني لما قبل التاريخ وبيعها فـــي الخارج،و سلوكات التخريب والخربشات التي يتركها المارة لإبراز الرســـوم لالـــتقاط الصور،ونهب الصخور المنحوتة لتستعمل كمواد للبناء بشرشال وجميلة..لهذا الغرض فتحت عدة ورشات تعمل حاليا على ترميم

التراث التاريخي،وإعادة الاعتبار للمكتسبات التاريخية وتخص العملية ١٨ ولايةمنها الجزائر العاصمة ب١٥موقع،الاغواط، قسنطينة، وهران،غرداية...،وقد خصص الغلاف المالي لحماية التراث التاريخي والثقافي ب١,١١٤,٠٠٠دينار

٧-**في مجال التربية والتحسيس البيئي**: إن السياسة البيئية الناجعة هي تلك التي تمهد الطريق أمام نشوء وعي وثقافة بيئية،وهي التي تربط النظام الايكولوجي بالنظام التعليمي حيث تم إدراج دروس حول البيئة في الطور التعليمي الأول،وطبع كتاب مدرسي لمقياس التربية البيئية للطور الثاني، كما أسست برامج إذاعية وتلفزيونية حول البيئة تشاركها الصحافة المكتوبة العمومية والخاصة في معالجة ونشر مواضيع ايكولوجية.

رابعا-استراتيجية الدولة في مجال التنمية المستدامة

وضعت استراتيجية للعشرية من ٢٠٠١-٢٠١١ تتركز حول تحقيق الأهداف التالية :

أ- **إدماج الاستمرارية البيئية في برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية**: حيث يتم تشكيل الأعمدة القاعدية الكفيلة بضمان تنفيذ البرامج المسطرة التي يكون فيها استعمال الموارد الطبيعية وتقديم خدمات بيئية سليمة متوافقة مع متطلبات صلاحية البيئة والتنمية المستدامة.

ب- **العمل على النمو المستدام وتقليص ظاهرة الفقر**: من خلال القانون المتعلق بالتهيئة والتنمية المستدامة، موضوعه عقلنة الإعمار والتطور البشري الذي تقوم عليه التنمية المستدامة والتي أصبح الاستثمار فيها أمرا ضروريا حيث تسمح بالإسهام في بناء مجتمع متضامن والتخفيف من ظاهرة الفقر.

ج-**حمايـة الـصحة العمومية للسكان**: من خلال التربية والتحسيس البيئي لحث المواطنين على احترام القواعد البيئية فيغيروا سلوكاتهم بصفة إرادية تجاه البيـئة سـواء بواسـطة المعلمـين والمـربين أو الجمعيات الفاعلة أو الشخـصيات المحلية ...لنصل لتحقيق المثل القائل "درهم وقاية خير من قنطار علاج".

*إن التنمـية المـستدامة تقـوم على أربعة ركائز أساسية تعمل الدولة الجزائـرية علـى تطويـرها ومتابعتها وهي الركيزة البشرية، الركيزة المؤسساتية، الركيزة القانونية، والركيزة المالية.

المراجــــــــــع

قائمة المـــــراجع

١)باللغة العربية:

١) إســـماعيل محمـــد هاشـــم، مذكرات في التطور الاقتصادي، دار الجامعات المصرية، سنة النشر غير محددة.

٢) وجـــدي محمـــود حـــسين، مذكرات في التطور الاقتصادي، دار الجامعات المصرية، سنة النشر غير محددة.

٣) عزمـــي رجـــب، الاقتـــصاد السياسي، دار العلم للملايين، طبعة خامسة، سنة النشر غير محددة.

٤) سيد قطب، العدالة الاجتماعية.

٥) رجال الفكر والدعوة في الإسلام.

٦) عبد الله شريط، الفكر الأخلاقي عند ابن خلدون، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ١٩٧٥.

٧) عبد المجيد مزيان، النظريات الاقتصادية عند ابن خلدون.الشركة الوطنية للنشر والتوزيع سنة ١٩٧٨

٨) ناصـــر الدين سعيدون، النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية ١٨٠٠-١٨٣٠م ، د.

٩) رفعـــت المحجوب، الاشتراكية، " دراسة في الاقتصاد السياسي" دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٦٦.

١٠)إســـماعيل محمـــد هاشم، مذكرات في التطور الاقتصادي، سنة النشر غير محددة.

١١)محمـــد عبد العزيز عجيمة، محمد صحراوي إسماعيل، التطور الاقتصادي، سنة النشر غير محددة.

١٢)محمـــد البـــشير شـــنيتي، التغيرات الاقتصادية والاجتماعية في المغـــرب أثـــناء الاحتلال الروماني، المؤسسة الوطنية للكتاب، ١٩٨٤

١٣) شـارل أنـدري حوليات، تاريخ إفريقيا الشمالية، ج ١، ترجمة مزالي، تونس، سنة النشر غير محددة.
١٤) الخطـيب جمال ،العولمة والأسواق العربية لرأس المال ،مؤسسة طابا ،الطبعة الأولى عبدين مصر ٢٠٠٢.
١٥) ا.أميـر نـوف، الأطروحات الخاصة بتطور الشركات المتعددة، تـرجمة .د.علـي محمـد تقي عبد الحسين القز ويني ،ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر ١٩٨٦.
١٦) الخـضيري محـسن أحمـد ،العولمة الاجتياحية، مجموعة النيل العربية، مصر ٢٠٠٠.
١٧) الحمش منير، العولمة ليست الخيار الوحيد، دار الأهالي للتوزيع -دمشق /سوريا، سنة ٢٠٠١
١٨) أمين سمير، نقد روح العصر، ترجمة د.فهميه شرف الدين، دار الفارابي، بيروت /لبنان سنة١٩٩٨
١٩) أمـين سمير، ما بعد الرأسمالية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت/لبنان الطبعة الثانية ١٩٩٢.
٢٠) أمـين سمير، إمبراطورية الفوضى، ترجمة د.سناء أبو شقراء، دار الفارابي، بيروت /لبنان الطبعة الأولى ١٩٩١.
٢١) ادا جـاك – عولمة الاقتصاد من التشكل إلى المشكلات ،ترجمة وتعلـيق د.حبـيب مطانيوس، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر -دمشق – سوريا ،سنة١٩٩٨
٢٢) المرســي سيد حجازي، المنظمة العالمية للتجارة، الدار الجامعية مصر ٢٠٠٠.
٢٣) الموسـوي ضـياء مجيد – اهتزازات في أبسس العولمة-ديوان المطبوعات الجامعية -الجزائر ،٢٠٠٥.

٢٤)الموسوي ضياء مجيد –النظرية الاقتصادية الكلية –ديوان المطبوعات الجامعية –الجزائر–١٩٩٣
٢٥)الحوات محمد علي، العرب والعولمة، مكتبة مدبولي القاهرة مصر ،سنة ٢٠٠٢.
٢٦)المنذري سليمان، السوق العربية المشتركة في عصر العولمة، مكتبة مدبولي القاهر ة، سنة ٢٠٠٤.
٢٧)المسافر محمود خالد – العولمة الاقتصادية هيمنة الشمال والتداعيات على الجنوب ،بيت الحكمة ،بغداد، العراق، ٢٠٠٢.
٢٨)أبودوح محمد عمر حامد، منظمة التجارة العالمية واقتصاديات البلدان النامية، الدار الجامعية، مصر ٢٠٠٣.
٢٩)أبو شقرا كامل، العولمة التجارية والإدارية والقانونية، منشورات دار الوسام بيروت/ لبنان،الطبعة الثانية ٢٠٠١.
٣٠)البابا طلال– قضايا التخلف والتنمية في العالم الثالث – دار الطليعة –بيروت ١٩٨٣ .
٣١)الدوري محمد أحمد – التخلف الاقتصادي –ديوان المطبوعات الجامعية – الجزائر .١٩٨٣ .
٣٢)بن نبي مالك – المسلم في عالم الاقتصاد – دار الشروق – القاهرة –١٩٧٢ .
٣٣)برهان غليون، بيان من أجل الديمقراطية ،مؤسسة الأبحاث العربية بيروت/لبنان، الطبعة الرابعة، ١٩٨٦.
٣٤)بكار عبد الكريم، العولمة، دار الإعلام للنشر والتوزيع عمان /الأردن سنة ٢٠٠٠.
٣٥)جالبرايت –تاريخ الفكر الاقتصادي (الحاضر صورة الماضي)، ترجمة أحمد فؤاد بلبع ،سلسلة عالم المعرفة – الكويت سنة ٢٠٠٠

٣٦)هـــانس بيتـــر مـــارتن، هارولـــد شومان : فخ العولمة، ترجمة د.عدنان عباس علي، عالم المعرفة، الكويت ١٩٩٨

٣٧)هارالـــد كليمنـــتا -جيرالد بوكسبرغر، الكذبات العشرة للعولمة ترجمة د.عدنان سليمان، سلسلة الرضا للمعلومات ،دمشق/سوريا، الطبعة الأولى ١٩٩٩ .

٣٨)هديـــة عبد الله سعيد، خالد محمد خالد ،محمد السيد سعيد، حوار الشمال والجنوب وأزمة التقسيم الدولي للعمل والشركات المتعددة الجنسيات ،دار الشباب للنشر بيروت /لبنان الطبعة الأولى ١٩٨١

٣٩)زكي رمزي، التاريخ النقدي للتخلف ،سلسلة عالم المعرفة الكويت سنة ١٩٨٧.

٤٠)زلوم عبد الحي-نذر العولمة- المؤسسة العربية للدراسات والنشر بيروت سنة ٢٠٠٠

٤١)حنفـــي حسن ،صادق جلال العظم، ما لعولمة، ذار الفكر، دمشق /سوريا، سنة ٢٠٠٠.

٤٢)ياسين السيد – العولمة والطريق الثالث -الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، مصر ١٩٩٩ .

٤٣)يـــوري.ف.كاتشانيفـــسكي، عبودية -إقطاعية – أم أسلوب إنتاج آسيوي، ترجمة د.عارف دليلة، دار الطليعة بيروت /لبنان،الطبعة الأولى ١٩٨٠.

٤٤)مرســـي فـــؤاد – الرأســـمالية تجدد نفسها، سلسلة عالم المعرفة، الكويت سنة ١٩٩١

٤٥)ميـــشيل دو فـــسكي، عـــولمة الفقـــر، ترجمة جعفر علي حسين الـــسوداني، مـــراجعة: محمود خالد المسافر، عماد عبدا للطيف سالم، بيت الحكمة، الطبعة الأولى، بغداد، العراق ٢٠٠١.

٤٦)نعوم تشو مسكي، ماذا يريد العم سام ،ترجمة عادل المعلم – دار الشروق، عمان / الأردن سنة ١٩٩٩.

٤٧)نبـيل راغب، أقنعة العولمة السبعة، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة /مصر سنة ٢٠٠١.

٤٨)عـبد الحمـيد عبد المطلب– العولمة واقتصاديات البنوك –الدار الجامعية الإسكندرية مصر ٢٠٠١

٤٩)عـبد الحمـيد عـبد المطلب، آلية التعامل، القيادات الإدارية مع التحولات الاقتصادية للقرن الواحد والعشرين، منشورات أكاديمية السادات، مصر ١٩٩٥.

٥٠)عوابدي عمار ،مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في ميدان العلوم القانونـية والإدارية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، سنة ١٩٩٣.

٥١)عـارف دلـيلة ،بحـث في الاقتصادي السياسي للتخلف والتقدم والـنظام الاقتصادي العالمي، دار الطليعة بيروت/لبنان، الطبعة الثانية ،١٩٨٧.

٥٢)صقر عمر، العولمة وقضايا معاصرة، الدار الجامعية الإسكندرية ،مصر ٢٠٠١

٥٣)فوكـوياما فرنسيس، نهاية التاريخ والعالم الآخر ،ترجمة وتعليق د.حسين الشيخ، دارا لعلوم ببيروت ،١٩٩٣.

٥٤)قطب سيد– العدالة الاجتماعية في الإسلام – دار الشروق مصر ١٩٧٤ .

٥٥) المحـرر: ف.دوجـلاس موسشيت ترجمة بهاءشاهين –مبادئ التنمـية المستدامة الدار الدولية للإستثمارات الثقافية –مصر سنة ٢٠٠٠ .

٥٦)أ.فتحي دردار-البيئة في مواجهة التلوث- دار الأمل- تيزي وزو-الجزائر٢٠٠٢ .

٥٧)د.محمد دويدار - مبادئ الاقتصاد السياسي -الشركة الوطنية للنشر والتوزيع١٩٨٢

٥٨) يسرى دعبس :تلوث الهواء وكيف نواجهه،ط٢،الإسكندرية، ١٩٩٦.

٥٩) محمد السعيد فرح:ما...علم الاجتماع ؟ منشأة المعارف،الإسكندرية،دون ذكر السنة

٦٠)عصمت موجد الشعلان: التلوث البيئي،مراجعة حامد أحمد والطيب حاج علي أحمد،ط١،منشورات جامعة المختار،البيضاء، ١٩٩٦.

٦١)حسن أحمد شحاتة:تلوث البيئة ،السلوكيات الخاطئة وكيفية مواجهتها،ط١،مكتبة الدار العربية،مصر،٢٠٠٠.

٦٢)حسن أحمد شحاتة: التلوث الضوضائي وإعاقة التنمية،ط١،الدر العربية للكتاب،٢٠٠٠.

٦٣)رمضان محمد القذافي: الصحة النفسية والتوافق،ط٣، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية،١٩٩٨

٦٤)كمال الشرقاوي غزالي:من أجل بيئة أفضل-التلوث البيئي ،العقدة والحل-مؤسسة شباب الجامعة،الإسكندرية،١٩٩٦.

باللغة الأجنبية

1) Antoni ,Opinions About Economics Laws.
2) G. E. kink, a Short History on the Middle East, 1954
3) Histoire des Economiques, Dalloz.
4) W.A Lewis , Economic Survey , 1919 -39 , P.23
5) G. Picard, la civilisation de l'Afrique Romaine 1959
6) L. Homo, l'Italie Primitive et les débuts de l'impérialisme Romaine, Paris, 1953.
7) Boutin , la Connaissance des Villes Fortes et Batteries .publie par G. Esquer, Paris
8) Algérie-environnement, publication trimestrielle ,no3,2000.-٨
9) Environnement –Enjeux et Défis, revue de collectivités locale, · publication périodique,n0 2,Juin1997.
10) Ministére de l'Aménagement du Territoire et de l'Environnement : Plan National d'Action pour l'Environnement et le Développement Durable.2002.
11) Santé plus :Biodiversité des zones arides, mensuel des formations et d'informations médicales ,no 61,Alger,1998.

الجـــــــرائد والمجلات والملتقيات.

باللغة العربية

١. الـتمويل والتنمــية فصلية تصدر عن صندوق النقد الدولي: عدد سبتمبر١٩٩٥،عدد مارس٢٠٠١، عدد مارس ٢٠٠٠، سبتمبر ١٩٩١، مــارس١٩٩٢،ســبتمبر٢٠٠٢،، جــوان ١٩٩٦،جوان ١٩٩٨، ديسمبر ١٩٨٨

٢. الأستاذ: ميلود تومي –النفايات وضرورة معالجتها إقتصاديا – مجلة العلوم الإنسانية عدد١٦ دسيمبر٢٠٠١ جامعة منتوري قسنطينة

٣. محفــوظ جبار، العولمة المالية وانعكاساتها على الدول المتخلفة، ملتقــى دولي حول العولمة جامعة منتوري، قسنطينة ،الجزائر، ٢٠٠١

المنشورات والمطبوعات.

بالعربية:

١) البــنك العالمــي للإنشاء والتعمير تقرير التنمية في العالم عام ١٩٧٩.

٢) الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية–التقرير السنوي لسنة١٩٩١

٣) صندوق النقد الدولي، إحصائيات سنة ١٩٩٣.

٤) الأمم المتحدة، إحصائيات سنة ١٩٩٧.

٥) الأمم المتحدة، البرنامج الإنمائي لسنة ١٩٩٦.

٦) البنك العالمي، تقرير التنمية لسنة١٩٩٥.

٧) قانــون يتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها(قانون رقم : ٠١-١٩ المؤرخ في : ٢٠٠١/١٢/١٢)

٨) وزارة تهيئة الإقليم والبيئة:تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر،٢٠٠٠.

مواقع الانترنيت :

1 www.inctad.com

الأطروحات والرسائل الجامعية.

١) مــدين جواد علي – التنمية الاقتصادية في ظروف العولمة – كلية الاقتصاد – جامعة دمشق – الجمهورية العربية السورية- سنة ٢٠٠٠.، أطروحة دكتوراه.

٢) خبابه عبداللة –سياسة الأسعار في إطار العولمة – كلية العلوم الاقتــصادية وعلــوم التــسيير –جامعة الجزائر – الجمهورية الجزائــرية الديمقــراطية.الــشعبية ســنة ٢٠٠٧- أطروحة دكتوراه.

الفهـــرس

فهـــرس المواضيـــع

الموضـــــوع	الصفحة
المقدمة العامة	٩
القسم الأول **الوقائع الاقتصادية من التاريخ القديم إلى بدية القرن العشرين**	٣١
الفصل الأول **الأحداث الاقتصادية في التاريخ القديم**	٣٥
١-النظام البدائي..	٣٥
٢-نظم الحضارة بدءا من نظام الرق	٣٨
٣- الحياة الاقتصادية في عهد الرق	٣٨
٤- الفترة التمهيدية لنشأة النظام الإقطاعي	٤٣
الفصل الثاني **الوقائع الاقتصادية في البلاد الإسلامية قبل الاستعمار الرأسمالي**	٤٩
١-الشريعة الإسلامية وأثرها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية	٤٩
٢- الطبقات والمجتمع الإسلامي	٥٠
الفصل الثالث **الاقتصاد الإقطاعي في أوروبا**	٥٩
١- العوامل التي إلى قيام الإقطاعية	٥٩
٢- الزراعة الإقطاعية	٦٠
٣- العوامل التي أدت إلى انهيار الزراعة الإقطاعية	٦٣

الموضـــــوع	الصفحة
٤- انتشار النظام الحرفي	٦٤
٥-انفصال الحرفة عن الزراعة	٧٠
٦-خصائص وجوهر النظام الإقطاعي	٧١
الفصل الرابع **النهضة الاقتصادية وبناء النظام الرأسمالي**	٧٩
١-تحول الزراعة من النظام الإقطاعي إلى الرأسمالية	٧٩
٢-الإشراف والمساعدة الحكومية للنشاط الزراعي	٨٤
٣- الرأسمالية التجارية	٨٦
٤ -الثورة الصناعية	٩٨
٥- الرأسمالية المالية	٩٥
الفصل الخامس **الوقائع الاقتصادية المعاصرة**	١٠٣
الجزء الأول **الأزمات الاقتصادية ومشكلة الكساد**	١٠٣
١- الأزمـــات الاقتصادية من القرن التاسع عشر إلى مطلع القرن العشرين	١٠٣
٢- الأزمـــات الاقتصادية بعد الحرب العالمية الأولى وأزمة عام ١٩٢٩العالمية الكبرى	١٠٥
٣-نشأة الكساد	١٠٧
٤- أسباب الكساد	١٠٨

الموضـــــوع	الصفحة
الجزء الثاني **التقلبات النقدية ومشكلة التضخم**	١٠٩
١-التقلبات النقدية	١٠٩
٢-التضخم النقدي	١١٢
الجزء الثالث **إعادة بناء الاقتصاديات الرأسمالية**	١١٤
١- تحاليل لبعض النظريات والآراء حول مصير الرأسمالية	١١٦
٢-بناء الاقتصاديات الرأسمالية	١١٨
٣- اتباع السياسات الاقتصادية الموجهة	١١٨
الجزء الرابع **بناء الاقتصاديات الاشتراكية**	١١٩
١- الجانــب الاقتــصادي للمدرسة الاشتراكية القائمة على أساس الفكر الماركسي	١١٩
٢- الزراعة الوطنية بعد قيام الاشتراكية	١٢٠
٣- الصناعة الوطنية بعد قيام الاشتراكية	١٢١
٤-سياسة التوجيه الاقتصادي	١٢٢
٥-مشروعات السنوات الخمس	١٢٣
الفصل السادس **الوقائع الاقتصادية في إفريقيا قبل الاستعمار الرأسمالي**	١٢٩
١- الوقائع الاقتصادية في شمال إفريقيا في العهد الروماني	١٢٩
٢- الوقائع الاقتصادية بعد الفتوحات الإسلامية	١٣٣
٣-العهد العثماني....................................	١٣٤

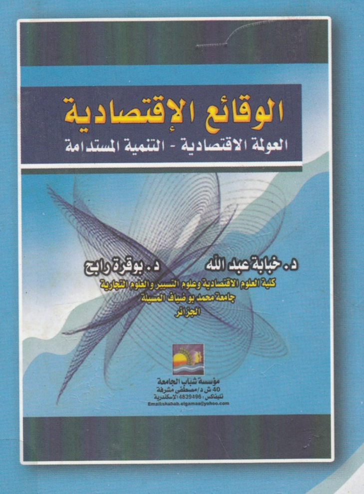
الصفحة	الموضـــــوع
١٣٩	القســـم الثاني العولمة
١٤٥	الفصل الأول ماهية العولمة
١٤٥	١- نشأة العولمة ....
١٦٣	٢-مفاهيم حول العولمة ....
١٦٤	١-من يقود العولمة ....
١٧١	٢-تعاريف العولمة ....
١٧٤	٣-الفرص التي تقدمها العولمة ....
١٧٦	٤-تحديات العولمة ....
٢٠٧	٣-حقيقة العولمة ....
٢٠٧	١-العولمة والهيمنة الدولية ....
٢١٨	٢- العولمة والأمركة ....
٢٢٢	٣- العولمة والاقتصاد الياباني ....
٢٢٥	٤- النموذج الأوروبي للعولمة ....
٢٢٦	٥-النموذج الصيني للعولمة ....
٢٢٧	٦- النماذج الأخرى
٢٢٩	٧- الكذبات المختلفة للعولمة ....

الموضـــــوع	الصفحة
الفصـــل الثاني **العولمة الاقتصادية**	٢٤٣
١-مفهوم العولمة الاقتصادية وأنواعها	٢٤٣
١- مفهوم العولمة الاقتصادية	٢٤٥
٢-عولمة الإنتاج	٢٤٥
٣- العولمة المالية	٢٤٨
٢- أدوات العولمة الاقتصادية	٢٥٤
١-الشركات المتعددة الجنسيات	٢٥٤
٢-المنظمات والاتفاقيات	٢٥٥
٣- العقوبات الاقتصادية والتدخل العسكري	٢٥٩
٣- العولمة الاقتصادية واستراتيجيات التنمية	٢٦٢
١- اخفاق العولمة في تحقيق الرخاء الاقتصادي	٢٦٢
٢-تحير التجارة الخارجية مع بطء عمليات النمو	٢٦٣
٣-إعادة التفكير في الاستراتيجيات الوطنية للتنمية	٢٦٥
الفصـــل الثالث **آثار العولمة الاقتصادية**	٢٦٩
١-آثار العولمة الاقتصادية على الاقتصاد العالمي	٢٦٩
١- عولمة الفقر	٢٦٩
٢- وصفة صندوق النقد الدولي	٢٧٢

الموضـــــوع	الصفحة
٣- التغيير الجذري لهياكل الاقتصاد الوطني ...	٢٧٥
٤-اقتصاد العمل الرخيص	٢٨٠
٥ -الاقتصاد الريعي	٢٩٤
٢- آثار العولمة على الاقتصاديات الناشئة	٢٩٨
١-الأزمة المكسيكية	٢٨٩
٢-أزمة دول جنوب شرق آسيا	٣٠٢
٣-تأثير العولمة على هياكل الاقتصاديات الناشئة	٣٠٩
١-تسعير المنتجات بالعملة الأكثر تداولا عالميا	٣٠٩
٢-تحرير الأسعار والتجارة	٣١٠
٣-تسعير المنتجات الاستراتيجية والمنافع العامة	٣١٢
٤- ضرورة تغيير أهداف السياسة الاقتصادية	٣١٣
القسم الثالث **التنمية المستدامة**	٣١٧
الفصل الأول **مفهوم التنمية المستدامة**	٣٢٣
١-عناصر التنمية المستدامة	٣٢٤
٢-ضرورة التنمية المستدامة	٣٢٥
٣-نظرة الاقتصاديين للتنمية المستدامة	٣٣٣
٤- المبادئ العشرة للعقيدة البيئية	٣٣٦

الموضـــــوع	الصفحة
الفصل الثاني **القمم الرئيسية حول التنمية المستدامة**	٣٤٩
١- تواريخ هامة في مسيرة التنمية المستدامة	٣٥٠
٢-اتفاقية كيوتو	٣٥٢
٣- مؤتمر جوهانسبورغ	٣٥٤
٤-المؤتمر الدولي لمواجهة التغيرات المناخية" بالي اندونيسيا	٣٥٨
الفصل الثالث **نظرة حول التنمية المستدامة في الجزائر**	٣٦٩
١- تأثير التنمية الصناعية	٣٧٠
٢-الجانب التشريعي لتسيير النفايات في الجزائر	٣٧٣
٣-تجربة الجزائر في مجال التجربة المستدامة	٣٧٦
٤-استراتيجية الجزائر في مجال التنمية المستدامة	٣٨٠
قائمـــــــة المراجع	٣٨٥
فهرس المواضيع	٣٩٥

رقم الإيداع :	٢٠٠٨/١٠٩٣٣
الترقيم الدولي :	I.S.B.N 977-212-150-7







مؤسسة شباب الجامعة
40 ش د/مصطفى مشرفة
تليفاكس : 4839496 الإسكندرية
Email:shabab.elgamaa@yahoo.com